مستقبل التنافس التركي الإيراني

على زعامة العالم الإسلامي

مستقبل التنافس التركي الإيراني على زعامة العالم الإسلامي

وتداعياته على القضية الفلسطينية

الأستاذ الدكتور

أسامة محمد أبو نحل

الطبعة الأولى

2019م

الفهرس

المقدمة..... 7
تمهيد استهلالي لأهمية الدراسات الاستشرافية..... 19
علم المستقبل وأهمية الدراسات الاستشرافية. 19
التطوُّر التاريخي للدراسات المستقبلية. 20

الفصل الأول

تطوّر التنافس على زعامة العالم الإسلامي

أولاً: إرهاصات التنافس بين القوى الإسلامية على زعامة العالم الإسلامي..... 31
ثانياً: تطوُّر التنافس التركي الإيراني على زعامة العالم الإسلامي. 36

الفصل الثاني

محدّدات التنافس التركي والإيراني على زعامة العالم الإسلامي.

أولاً: حدود وقيود الأدوار الموضوعية المفروضة على كل تركيا وإيران لزعامة العالم الإسلامي. 47
ثانياً: السياسة التركية والإيرانية في منطقة الشرق الأوسط. 56

الفصل الثالث

دور النظام الرسمي العربي في التنافس على زعامة العالم الإسلامي

أولاً: المساعي السعودية لزعامة العالم الإسلامي..... 137
ثانياً: الجهود السعودية لوأد الطموحات القطرية في الريادة الإقليمية. 150
ثالثاً: خطورة الدور الإقليمي القطري على مكانة السعودية. 154

الفصل الرابع

سيناريوهات مستقبل التنافس التركي الإيراني على زعامة العالم الإسلامي

السيناريو الأول: احتمالات زعامة تركيا للعالم الإسلامي..... 239
السيناريو الثاني: زعامة إيران للعالم الإسلامي..... 243
السيناريو الثالث: إفشال الدول الكبرى و(إسرائيل) لتزعّم أيّاً منهما. 247

الفصل الخامس

تداعيات التنافس التركي الإيراني على القضية الفلسطينية الموقف التركي من القضية الفلسطينية في ظل تنافسها على زعامة العالم الإسلامي

أولاً: علاقة تركيا بالقضية الفلسطينية. 258
ثانياً: علاقة تركيا بالمنطقة العربية. 267
الموقف الإيراني من القضية الفلسطينية في ظل تنافسها على زعامة العالم الإسلامي273
أولاً: علاقة إيران بالتنظيمات الفلسطينية..... 273
ثانياً: التوجّهات السياسية الإيرانية تجاه الدول العربية، وانعكاساتها على القضية الفلسطينية. 285
ثالثاً: ملامح الدور الإيراني فلسطينياً بعد توقيع الاتفاق النووي..... 303
مراجع 309

المقدمة

تقديم تاريخي

يُعدُّ الكتاب الذي بين أيدينا ثمرة فِكرة قديمة راودتنا منذ عقدٍ من الزمن وتحديداً في شهر شباط (فبراير) 2008، من خلال مقالٍ قمنا بكتابته بعنوان: (الشيعة وزعامة العالم الإسلامي الجديد)، نُشر لاحقاً في المواقع الإلكترونية المختلفة، وتمَّ ترجمته تلقائياً إلى اللغتين: الإنكليزية والفارسية. وكان الهدف الأساس من وراء كتابتنا لذلك المقال تنبيه العرب لِما وصلوا إليه من انحطاطٍ سياسيٍّ وفِكري، ولكي يحاولوا بذل جهداً في تطوير قدراتهم العسكرية، رغم إيماننا المطلق بعدم جدوى المذاهب الدينية التي ستؤدّي –لا محالة -إلى إضعاف المسلمين لحساب أعدائهم الذين يتربّصون بهم الدوائر، لا سيّما عدوّهم المشترك "الكيان الإسرائيلي". فالإسلام الذي نعرفه ونؤمن به منذ نعومة أظافرنا -حسب الدعوة التي نزلت على سيّد المرسلين محمد بن عبد الله ﷺ - هو إسلامٌ بلا مذاهب. فإنْ تخلّصنا نحن كمسلمون من آفة الانتماء المذهبي فسوف يتغيّر عالمنا الإسلامي بكل تأكيد نحو الأفضل، ولنترك لله تعالى وحده الحُكم بيننا فيما نختلف فيه من قضايا خلافية لا طائل من وراءها.

لكنَّ بداية التفكير الجاد بالكتابة في هذا الموضوع لدينا بدأت فعلياً منذ نهاية عام 2010، بعد أنْ فقد العرب السُنّة مقوّماتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية نتيجة اندلاع الحِراكات العربية. وبعد أنْ توثّقنا من أنَّ تركيا -وإنْ كانت قوّة إسلامية سُنّية تمتلك العديد من المقوّمات المقدّرة -ليست جادة في تحقيق تقدّمٍ في مسألة حسم الزعامة لنفسها على العالم الإسلامي، لأسبابٍ سوف نفصّلها لاحقاً في ثنايا الدراسة.

وبناءً على ما سبق: فإنَّ فِكرة الكتاب الذي بين أيدينا ليس المقصود منها تفضيل مذهباً دينياً بعينه على حساب مذهبٍ آخر؛ فهذا الأمر بكل تأكيد خارج عن دائرة تفكيرنا وتصوُّرنا، وغير وارد لدينا البتّة، وإنّما نهدف فقط لتشخيص حالة شاخصة نراها بأم أعيننا، وباتت موجودة بالفعل كأمرٍ واقع. فنحن لسنا متخصّصين في دراسة علم الفِرق الإسلامية أو العقيدة، ولا نملك قدرة الحكم على أيٍّ منها سواء أكانت على حقٍّ أو خلافه؛ فهذا ليس مقصدنا من كتابة هذا السفر.

أمّا هدفنا والذي نتبنّاه بوضوح وبصورةٍ شخصية: إنّنا ضدَّ التعددية المذهبية بين أبناء المسلمين على اختلاف مشاربهم. صحيح: إنّنا ننتمي لفرقة أهل الجماعة أو ما تُسمّى بأهل السُنّة، لكنّنا أولاً وأخيراً مسلمين فحسب حسب الإسلام الذي تلقيناه وتعلّمناه منذ نعومة أظافرنا، وهكذا: يجب أنْ نكون جميعاً متكاتفين حتى لا يتمكّن منّا

أعداءنا اللاهثون وراء فِرقتنا وتشرذمنا وهم كُثر، ولا نحابي هنا فِرقة أو مذهباً على حساب الآخر.

إنَّ الله سبحانه وتعالى فضّل المسلمين على العالمين دون تمييزٍ بين فرقةٍ وأخرى، فالتفضيل هنا مُطلق وليس مقيّد، ما دام المسلمين كافة يتّبعون الركن الأول والأساسي في الإسلام، وهو التوحيد أو الشهادة بأنَّ المرء يكون مسلماً عندما يشهد: بأنْ "لا إله إلاَّ الله محمد رسول الله"، وهذا الأمر كفيلٌ بأنْ يعصم دمه، وما خلا ذلك فإنّها أمورٌ لا طائل من ورائها. لذا: يجب على المسلمين كافة التوحُّد الديني، ونزع العصبية المذهبية من صدورهم للتفرغ لصدِّ عدوّهم المشترك من ناحية، ونشر دعوة الإسلام العالمية بالحُسنى من ناحيةٍ أخرى ليعود للمسلمين مجدهم الغابر.

ورغم خفوت الصراع المذهبي بين المسلمين لفترةٍ من الزمن، فإنّه عاد من جديد مع نجاح علماء الدين الشيعة الإيرانيين في إقامة نظام حكمٍ جمهوريٍّ مبنيّ على العقيدة الدينية، بعد الإطاحة بحكم الشاه "محمد رضا بهلوي" عام 1979، بعدما خشيت دول منطقة الشرق الأوسط السُنّية من أنْ يكون لدى حكّام طهران الجدد نيّة في تصدير الفِكر الثوري إلى بلدانهم، فكان ما كان من اشتعال حربٍ ضروس بين العراق وإيران، استمرت ثماني سنوات بين عامي (1980-1988) أكلت الأخضر واليابس، ثمَّ خفتت هذه النزعة المذهبية قليلاً حتى أحياها المستعمر الأنجلو أمريكي من جديد بعد احتلاله للعراق عام 2003، ووقوفه إلى جانب أصحاب المذهب الشيعي إلى حين، وتمكينهم من تولّي زمام الحكم في العراق الجديد، عهد ما بعد الرئيس صدّام حسين -بصرف النظر عمّا رافق عهده من جدلٍ سياسيٍّ -الذي كان عهده شئنا أم أبينا، رضي طرفٌ منّا أم لم يرضَ، صمّام الأمان لعدم حدوث صراعٌ دمويٌّ في العراق.

والآن بعد أنْ حدث ما حدث: فإنَّ ثمة بارقة أمل في اختفاء هذه النزعة المذهبية بين قطبي المسلمين، ولجم عقالها من التمدّد والتوسّع والتشظّي كي لا تؤدّي إلى زيادة التفسّخ بين مريديهم، لأنَّ الغول المذهبي إذا ما أُطلق عنانه فلن يكون بين الطرفين منتصر يسود الآخر؛ بل سيكونون لقمة سائغة لعدوّهم في استملاك أمرهم، وهذا ما نخشى حدوثه بين لحظةٍ وأخرى. لكنَّ لغة العقل والمنطق تقتضي من علماء الدين عند كلتا الفرقتين أنْ يُحكّما لغة العقل بينهما، والاجتماع على قلب رجلٍ واحد، والاتفاق على إصدار ميثاق شرف ينصُّ على عدم تكفير أحدهما للآخر، والتحالف معاً لنصرة أحدهما الآخر ضدَّ عدوهما المشترك الذي يستفيد دوماً من خلافاتهم عديمة الجدوى.

ونكاد نجزم: أنّه لو قُدِّر لهم فعل ذلك فسوف يكونون قوّة ردع كافية للجم أطماع الطامعين فيهم من جهة، ومنحهم قوّةً إضافية لتحرير التراب الإسلامي، وعلى رأسه أرض فلسطين من براثن الصهيونية العالمية من جهةٍ أخرى. فإنْ فعلوا ذلك -

وهذا أمر ليس بالمستحيل -وقتها سوف يتناسى مريدو كل فِرقة انتمائهم المذهبي، وسوف يتفاخر كل منهم أنّه مسلم فحسب.

إن ما نتمنّاه ألاّ نكون مجرّد حقل منافسة للمفاضلة بين الاجتهادين الإسلاميين (السُنّي والشيعي)؛ بل أنْ يكون ثمة حافزاً يرقى بالجميع إلى مصاف الصفّ الواحد، والعمل كأمّةٍ واحدةٍ كما أمرنا القرآن الكريم. وأنْ يكون انتصار أحدهما انتصاراً للآخر، مثلما تُشكّل هزيمة أيّ منهما هزيمة للآخر. لو حدث مثل هذا التقارب بالفعل، سيكون إنقاذ الأمّة الإسلامية ممّا هي فيه من ضعفٍ وهوانٍ أمرٌ ممكن.

ومهما يكن من أمر: وبعد أنْ توثّقنا من حالة التردّي التي يشهدها العالم الإسلامي الذي ينتمي للمذهب السُنّي، وذلك بعد الهزيمة العربية المدويّة من (إسرائيل) عام 1967 وحتى يومنا هذا، والتي لم نرّ لها مثيلاً سوى في حالة المسلمين عشية الغزوات الصليبية والمغولية، وانحطاط ملوك الطوائف في الأندلس خلال التاريخ الإسلامي. فقد تبيّن لنا بوضوح وجلاء: أنَّ العالم العربي السُنّي قد دخل مرحلةً تاريخيةً جديدة تتّسم بالخطورة، بسبب:

- تردّي أحوال العالم العربي السُنّي على الأصعدة كافة، من: سياسيةٍ وعسكريةٍ واقتصاديةٍ وثقافيةٍ واجتماعية، وانكشاف عوراته بالكامل أمام المتربّصين به الدوائر.
- انهيار وأفول النظام الرسمي العربي بالكامل بعد رضوخ بعض الأنظمة العربية لمتطلّبات العملية السلمية مع (إسرائيل)، بدءاً باتفاقية كامب ديفيد بين مصر و(إسرائيل) عام 1978، وتوقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979، ومروراً بمؤتمر مدريد للسلام عام 1991 الذي سيق العرب له سوقاً كالإبل، وليس انتهاءً بتوقيع اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو) بين منظّمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية عام 1993، ومعاهدة وادي عربة بين الأردن و(إسرائيل) عام 1994.
- اكتمال انهيار النظام الرسمي العربي بعد أحداث 11 أيلول (سبتمبر) 2001 التي وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية، والاحتلال الأنجلو أمريكي للعراق عام 2003، والتغوّل الإسرائيلي على أراضي السلطة الفلسطينية، مع ما تعرّض له الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات من حصارٍ في مقرّ حكمه في مدينة رام الله منذ عام 2002 وحتى تاريخ وفاته عام 2004، وما تعرّض له خلال تلك الفترة من اغتيالٍ سياسيٍّ إسرائيليٍّ بمباركةٍ رسميةٍ عربيةٍ، حيث لم يكلّف الزعماء العرب أنفسهم عناء الضغط للسماح له المشاركة في مؤتمر القمّة العربية في بيروت عام 2002.

- تهافت الأنظمة الرسمية العربية نحو التوجّه لمزيدٍ من السياسة القُطرية، وانطواءها وانكفاءها أكثر فأكثر على نفسها على حساب القضية المركزية للعرب (أي: القضية الفلسطينية).

ومنذ ذلك الوقت: بات العالم العربي على أعتاب منعطفٍ تاريخيٍّ خطير، نتيجة بروز ما يمكن تسميته "صعود نجم المسلمين الشيعة"، من خلال الجهد الدؤوب الذي اضّطلعت به الجمهورية الإسلامية في إيران -بعد أنْ وضعت الحرب العراقية الإيرانية أوزارها - بتمكّنها من ترميم قدراتها العسكرية؛ بل وابتناء وتطوير قوّة عسكرية مقدّرة ومرهوبة الجانب بأيدي أبنائها، وكذلك تمكّن حزب الله اللبناني الشيعي الصمود في وجه الآلة العسكرية الإسرائيلية، وإلحاق خسائر فادحة بالجيش الإسرائيلي أذهلت العرب والمسلمين على اختلاف أجناسهم ومذاهبهم، وكذلك الغرب.

ثمَّ أدّت الأزمة الخليجية التي اندلعت مؤخّراً في منتصف عام 2017، إلى بروز منافسين عرب جدد يرون في أنفسهم القدرة على ريادة العالم الإسلامي، متمثّلين بالمملكة العربية السعودية ذات الثقل الإقليمي والاقتصادي، ودولة قطر ذات الثقل الاقتصادي أيضاً لكنّها تفتقر إلى القوّة العسكرية. ومن هنا: جاءت محاولات السعودية الدؤوبة، لتقليم أظافر القوى الإقليمية الإسلامية التي قد تمثّل خطراً في طريق طموحاتها المستقبلية في إعلان الزعامة حتى وإنْ كانت سُنّية كدولة قطر، ثمَّ لاحقاً قد تتّجه أنظارها نحو تركيا، وذلك بعد أنْ ضمِنت رسمياً تبعية مصر -أكبر الدول العربية -لمحورها السياسي منذ منتصف عام 2013.

وهنا: ونظراً لِما يعبّر عنه الواقع العربي المعاصر البائس، ننقل ما قالته الكاتبة الأردنية إحسان الفقيه في إحدى مقالاتها بعنوان: (العرب في سكّرة...وهذا هو الحصاد): إنَّ أزماتنا الداخلية العربية أنْستنا ذئاب العالم التي تحوم من حولنا، وصار المثل السائر: "أكلت يوم أكل الثور الأبيض" لغة بائدة، وأضْحت مفردات الفُرقة والاختلاف عاجزة عن توصيف واقعنا، فاختلفنا حتى ملّنا الاختلاف، وتناحرنا إلى أن تُهْنا عن معالم الطريق. ولم يعد هناك من سربٍ، حتى نقول أنَّ هناك من يُغرِّد خارجه. ولم يعد هناك حتى مِن قطيعٍ يسير فنخشى على الشاردة من وثبة الذئب، إنّما السير المنفرد في كل اتّجاه وأي اتّجاه.

لقد خسرنا عندما أصبحت الأزمة الخليجية، هي القضية المركزية التي تُقسَّم فيها دول المنطقة على أساس الموقف منها في تكريسٍ جديدٍ لإعادة التَّموْضع والتَّخنْدق. كما خسرنا عندما جاءت هذه الأزمة وتوابعها على حساب الشعب الفلسطيني الأعزل، الذي يواجه الاحتلال الإسرائيلي بصدورٍ عارية دفاعاً عن أقصاه. وخسرنا عندما أوْجدنا للإسرائيليين مساحة واسعة للترويج بأنَّ العرب باتوا لا يرون في (إسرائيل) عدوّاً لهم، وفي قبول هذه الأكذوبة على المستوى الإسلامي

العربي ضربة للقضية الفلسطينية في مقتل. وأخيراً: خسرنا عندما أوجدت هذه الأزمة لإيران فرصة سانحة في الاستقطاب والاصطياد في الماء العكر، عندما خرَّبنا حصوننا بأيدينا، وهيَّأنا لها الأجواء لتنشيط أدْرُعها في الدول العربية والإسلامية للعبث بشأنها الداخلي.

بل ونزيد على ما سبق ذكره قولنا: إنَّ العرب السُنّة المعاصرين باتوا أساتذة ألمعيين في استحداث فنونٍ جديدة لم يسبقهم إليها أحد في إدارة خلافاتهم السياسية، وذلك في تدمير أنفسهم بأنفسهم في سياسةٍ ممنهجة، لعلّهم يحصلون على الرضا الأمريكي والغربي والإسرائيلي، وذلك من خلال إجادتهم التبعية والخنوع لتلك القوى. ورغم أن الله تعالى قال في كتابه الكريم بحق اليهود: ﴿وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ . . .﴾[1]، إلاّ أنَّ العرب في تاريخنا المعاصر ما انفكّوا الاستئثار بهذه السمة لأنفسهم، وعدم منح شرفها لغيرهم من الأمم. فالعرب المعاصرون نجدهم في مواجهة أعدائهم أذلّة خانعين، بينما في صراعاتهم الداخلية أسودٌ متربّصةٌ ببعضها البعض، لا يألون جهداً في تسليم تاريخهم وحضارتهم على طبقٍ من ذهب، سواء للقوى الإقليمية الإسلامية كتركيا وإيران، أو للقوى الأجنبية المعادية التي تنظر للخلافات العربية بعين الرضا.

لقد اختلق العرب في نزاعاتهم وصراعاتهم فيما بينهم ضرباً جديداً في العلوم السياسية لم نعهده من قبل، سواء في العصر الجاهلي (قبل الإسلام) أو بعده. كيف لا: وهم يريدون أنْ يقدّموا للبشرية ضرباً جديداً من فنون إدارة النزاعات والصراعات ليثبتوا أنّهم ليسوا نكرة، وبإمكانهم الابتكار والإبداع في تدمير ذاتهم وحاضرهم. أمّا مستقبلهم ومستقبل أجيالهم اللاحقة؛ فهم لا يفكّرون فيه أصلاً لأنّه لا يعنيهم من قريبٍ أو بعيد. ومن ثمَّ: لم يعد للعرب أي مقوّمات يعملون للذبِّ عنها، أو حتى محاولة الارتقاء بأنفسهم ليكون لهم وزناً على الخريطة الدولية، يعيدون من خلالها هيبتهم التي نُزعت منهم بسبب انقسامهم وتشرذمهم.

ومهما يكن من أمر: بقيت مسألة التنافس على زعامة العالم الإسلامي حلماً يراود القوى الإسلامية المركزية كافة على مدار التاريخ الإسلامي منذ صدر الإسلام؛ فأول دولة إسلامية مركزية حكمت بعد الخلافة الراشدة كانت الخلافة الأموية التي تشكّلت رسمياً في عام 40 للهجرة، بعد صراع أداره -باقتدار -والي الشام الأموي معاوية بن أبي سفيان مع آخر الخلفاء الراشدين علي بن أبي طالب، ثمَّ مع ابنه الحسن بن علي -بعد استشهاد والده -الذي تنازل له عن الخلافة.

---

(1) **سورة الحشر**: الآية 2.

وصارعت الخلافة الأموية على مدار تاريخها حشدٌ من معارضيها الأقوياء، سواء: الخوارج الذين تمكّنت من تفكيكهم وتفتيتهم إلى فروع متناثرة لم يتبقَّ منهم سوى الفرع الإباضي[1] الذي يتواجد ويحكم الآن في سلطنة عُمان، أو الشيعة الذين برزوا للعلن وباتوا يعتنقون مذهبٍ رسميٍّ شأنه شأن بقية المذاهب الإسلامية الأخرى بعد استشهاد الحسين بن على ابن أبي طالب. والشيعة موجودون اليوم في طوائفٍ عدّة أشهرها:

- الاثني عشرية الجعفرية[2] المنتشرة في كل من إيران والعراق ولبنان.
- الإسماعيلية[3] المتواجدة في الهند.
- العلوية[4] المنتشرة في كل من سوريا وتركيا.

---

(1) **الإباضية**: أحد المذاهب الإسلامية التي تنتمي للخوارج، سُميّت بهذا الاسم نسبة إلى عبد الله بن إباض التميمي، بينما يُنسب المذهب إلى جابر بن زيد التابعي الذي كان من تلامذة السيدة عائشة وابن عباس. وتنتشر الإباضية في سلطنة عُمان، حيث يمثلون حسب بعض الإحصائيات ما يقارب 70% من العُمانيين، وينتشر أيضاً في جبل نفوسة وفي زوارة في ليبيا، ووادي مزاب في الجزائر، وجربة في تونس، وبعض المناطق في شمال أفريقيا، وزنجبار (مجموعة جزر تقع في المحيط الهندي تابعة لدولة تانزانيا في شرق أفريقيا) <

(2) **الشيعة الاثني عشرية** أو **الإمامية** أو **الجعفرية**: هم طائفة دينية إسلامية، وعادةً فإنّ لفظة (الشيعة) إذا قيلت مطلقة دون تخصيص فإنّ الذهن ينصرف نحو الاثني عشرية، لكونها الطائفة الأكبر من حيث عدد الأتباع من بين الطوائف الشيعية الأخرى، وتُسمّى الذين أُطلقت عليهم هذه التسمية تمييزاً لهم عن الطوائف الشيعية الأخرى، ولاعتقادهم بأنّ النبي محمد ﷺ قد نصّ على اثني عشر إمام خُفاء من بعده، فكانت عقيدة الإمامة هي الفارق الرئيسي بينها وبين بقية الطوائف الإسلامية.

(3) **الإسماعيلية:** هي إحدى فرق الشيعة وثاني أكبرها بعد الاثني عشرية، وتشترك الفرقتان معاً في مفهوم الإمامة، إلاّ أنّ الانشقاق وقع بين الإسماعيلية وباقي الشيعة بعد موت الإمام السادس جعفر الصادق، إذ رأى فريقٌ من جمهور الشيعة أنّ الإمامة في ابنه الأكبر الذي أوصى له إسماعيل المبارك، بينما رأى فريق آخر أنّ الإمام هو أخوه موسى الكاظم لثبوت موت إسماعيل في حياة أبيه وشهادة الناس ذلك.

(4) **العلوية** وتسمى كذلك **النُصيرية:** هي طائفة من الشيعة الجعفرية الاثني عشرية، لكنّها تتميّز عن بقية الاثني عشرية بإيمانهم بالدعوة الباطنية، وهي سرية تعليم وممارسة العبادة والتي يرون أنّها نشأت عندهم لأسبابٍ سياسيةٍ غير دينية، وذلك لحمايتهم في ظل الأخطار المحيطة، ويسكن أغلبهم في تركيا. ويميّزهم الإيمان بكون محمد بن نصير النميري أحد نوّاب الإمام المهدي في فترة الغيبة الصغرى، في حين يجمع من سواهم من الاثني عشرية على كونه مدعياً منحرفاً. وبسبب سرية هذه الفرقة فقد توجّه إليها زخمٌ كبير من الاتهامات تاريخياً؛ فوصفها بعض الشيعة بالغلو، ووصفها أهل السُنّة بأنّها فرقة تستر عقائد باطنية كفرية، وهم اليوم يتواجدون في الجبال الساحلية السورية، ويختلفون عن علويي المغرب أو الزيديين في اليمن أو تركيا.

- الزيدية[1] المتواجدة في اليمن.

وتمكّنت الخلافة الأموية بفضل جهود خلفاءها الأفذاذ أمثال: عبد الملك بن مروان، وابنه الوليد بن عبد الملك من التوسّع شرقاً وغرباً، ووصلت حدودها شرقاً إلى الصين، وإلى الجنوب الشرقي في بلاد السند والهند، وشمالاً إلى آسيا الوسطى وبلاد ما وراء النهر، وغرباً إلى شمال أفريقيا والمحيط الأطلسي، ثمَّ إلى الأندلس في أوروبا.

ولاحقاً: ورثت الخلافة العباسية أملاك الأمويين كافة، ودام حكمها قروناً من الزمن، لكنّها لم تتمكّن من التوسّع جغرافياً وإضافة أي جديد إلى دار الإسلام. وخلال فترة ضعفها: انفصلت عنها دويلات عدّة، سواء أكانت تحكم باسمها كدولة الأغالبة السُنّية في المغرب الأدنى (تونس) تحت مسمّى أمراء الاستكفاء، أو أعلنت انفصالها عنها كالدولة الرستمية الإباضية في المغرب الأدنى (ليبيا)، والمغرب الأوسط (الجزائر)، ودولة الأدارسة الشيعية العلوية في المغرب الأقصى (مراكش) تحت مسمّى أمراء الاستيلاء.

وخلال فترة حكم الخلافة العباسية أُقيمت عدّة دول إسلامية كانت تعتنق المذهب الشيعي، من أهمها: الدولة الحمدانية في حلب وشمال الشام والأناضول، والخلافة الفاطمية في شمال أفريقيا ومصر والتي تمدّدت -لاحقاً -جغرافياً في بلاد الشام والحجاز، ووصل نفوذها إلى أطراف العراق حاضرة العباسيين.

وبعد القضاء على الخلافة الفاطمية الشيعية في مصر، ومع ما عاناه العالم الإسلامي من غزوات الفرنجة الصليبيين وكذلك المغول، توقفت الصراعات المذهبية بين المسلمين بعدما استكان الشيعة ردحاً من الزمن، حتى عاد الصراع والتنافس على زعامة العالم الإسلامي من جديد في بدايات القرن السادس عشر الميلادي، بين ثلاث قوى رئيسة: الدولة المملوكية السُنّية في مصر وبلاد الشام والحجاز، والسلطنة العثمانية السُنّية أيضاً في آسيا الصغرى والأناضول وأوروبا والتي وصلت فتوحاتها حتّى أبواب العاصمة النمساوية (فيينّا)، والدولة الصفوية الشيعية في بلاد فارس والعراق. وبانتصار العثمانيون على المماليك والصفويين معاً، دان العالم الإسلامي بالولاء لزعامتهم، وحتى تاريخ سقوط سلطنتهم بعد الحرب العالمية الأولى خلال الربع الأول من القرن العشرين.

---

(1) **الزيدية**: هم طائفة دينية إسلامية، تُنسب إلى زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وتواجدوا سابقاً في نجد وشمال أفريقيا وحول بحر قزوين وتُسمَّى أحياناً **بالهادوية**، ولكنّها تسمية خاصة بالفرع الوحيد المتبقي داخل الزيدية نسبة للإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين الرسي الهاشمي الذي حارب القرامطة وعُقدت له الإمامة باليمن.

وخلال النصف الأول من القرن العشرين وبعد القضاء على السلطنة العثمانية، ومع خفوت فِكرة الزعامة على العالم الإسلامي، نظراً لوقوع العالم الإسلامي تحت سنابك الاستعمار الغربي، وطغيان فِكرة القومية بين الشعوب الإسلامية من: عربيةٍ وتركيةٍ وفارسية، برزت المنافسة على زعامة العالم العربي بين مصر بزعامة الملك فاروق، وإمارة شرق الأردن بزعامة الملك عبد الله الأول. لكن بعد هزيمة العرب النكراء في حرب فلسطين عام 1948، والإعلان عن قيام دولة (إسرائيل)، وما ترتّب على ذلك من اندلاع ثورة 23 تموز (يوليو) 1952 التي أطاحت بحكم الملك فاروق، ارتأى الرئيس جمال عبد الناصر اتّباع نهجاً قومياً عروبياً، فنجح في جعل مصر قاطرةً للحلم العربي من خلال محاولاته الدؤوبة إقامة وحدة عربية شاملة.

غير أنَّه ومنذ فقدان مصر لدورها الإقليمي بعد توقيعها اتفاقية كامب ديفيد مع (إسرائيل)، باتت دولاً عربية عدّة تنافسها على زعامة العالم العربي كالعراق والسعودية تحديداً. ومنذ نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979، بدأت المخاوف العربية من تصدير إيران لفِكرها الثوري في المنطقة العربية، فاندلعت الحرب العراقية الإيرانية لمدة ثماني سنوات (1980-1988)، أو ما عُرف وقتذاك بحرب الخليج الأولى. ومع اجتياح العراق للأراضي الكويتية عام 1990، واندلاع حرب الخليج الثانية عام 1991، واضّطرار القوات العراقية الانسحاب من الكويت، ثمَّ الاحتلال الأنجلو أمريكي للعراق عام 2003، انتهى النظام العربي رسمياً، وباتت إيران قوّةً إقليمية مهمّة تتنافس بهمّةٍ عاليةٍ على زعامة العالم الإسلامي، وبوّابتها إلى ذلك القضية الفلسطينية، ومساعدة حركات المقاومة العربية ضدَّ (إسرائيل).

ومع وصول حزب العدالة والتنمية التركي ذو الصبغة الإسلامية إلى سدّة الحكم، عمدت تركيا للتغلغل في ملفات منطقة الشرق الأوسط كافة ومنها القضية الفلسطينية، وذلك من خلال بوّابة الحصار الإقليمي والدولي المفروض على قطاع غزة منذ عام 2007، وملف الأزمات العربية المختلفة بعد اندلاع ظاهرة الحِراكات العربية، ابتداءً من تونس في أواخر عام 2010. ومن ثمَّ: بات التنافس بين تركيا وإيران على زعامة العالم الإسلامي حقيقة واقعة، وظاهرةً للعيان لا يختلف عليها اثنان.

فإنْ وُفقنا في طرح الفكرة التي نريد إيصالها للقارئ الكريم، فذلك منّة وفضل من رب العالمين، وإنْ قصّرنا: فذلك منهى اجتهادنا، وما نحن في نهاية الأمر سوى بشرٌ نصيب ونخطئ. والحمد لله أولاً وأخيراً الذي منحنا العقل لنتدبّر في شؤون خلقه.

أ.د. أسامة محمد أبو نحل
غزة في 23 كانون الثاني (يناير) 2018

تمهيد

استهلالي لأهمية الدراسات الاستشرافية

أولاً: علم المستقبل وأهمية الدراسات الاستشرافية

تُعتبر عملية ربط ماضي الشعوب بحاضرها ومستقبلها من المسلّمات التي يؤمن بها البشر الناجحون في حياتهم العملية، ويعملون على الاستفادة منها في تاريخهم المعاصر؛ فمن المأثورات الشعبية المتداولة: "أنَّ من لا ماضي له لن يكون له مكان في الحاضر أو المستقبل". وعليه: فإنَّ الغرض من الموروثات التاريخية لا يكمن في الماضي العبثي بحدّ ذاته، ولكنْ في تحسين صورتي الحاضر والمستقبل معاً[1]. وهذا ما أتى عليه الأديب الإنكليزي الأصل والأمريكي المولد "ت. س. إليوت T. S. Eliot"، من خلال نظرية التراث التي دشّنها في مطلع القرن الماضي، بقوله: "حاضرنا جزء من ماضينا ونتاجٌ له، أمّا حاضرنا وماضينا فيسيران معاً صوب مستقبلنا ويصنعانه"[2].

ولا يختلف اثنان في أنَّ الحديث عن المستقبل يعني الحديث عن وحدةٍ زمنيةٍ ناتجةٍ عن عمليةٍ تفاعليةٍ تمازجيةٍ بين خبرة الماضي ومعطيات الحاضر، ما يعني أنَّ الباحث المستقبلي إذا ما أُريد له دراسة وتحليل مثلاً أيّة ظاهرة اجتماعية أو سياسية معيّنة، يجب عليه وضعها في سياقها الزمني المتواصل للوقوف عند كينونتها؛ أي كيف كانت الظاهرة في الماضي، وكيف أصبحت في الحاضر، وكيف ستكون في المستقبل؟ فالظاهرة السياسية ليست سجينة ماضيها، وليست رهينة حاضرها فحسب وإنّما مستقبلها أيضاً، لأنَّها ظاهرة تتميّز بالتغيّر الزماني والمكاني المستمر. فقد يُسلّم الباحث بطبيعتها اليوم لكنّها قد تتغيّر في المستقبل المنظور؛ وبالتالي: لم تعد تلك المسلّمة قائمة. ومن هنا: تتجلّى أهمية الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية بصفةٍ خاصة، والعلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى بصفةٍ عامة.

ومن أجل ترجمة تلك الأهمية إلى واقعٍ ملموسٍ، لجأت العديد من الدول ولا سيّما المتقدّمة منها إلى إنشاء كليّاتٍ ومراكز دراساتٍ وبحوثٍ لمأسّسة الدراسات المستقبلية، بغية توفير الحلول الممكنة لهكذا مشاكل قد تبرز على السطح في الآجال القريبة والمتوسّطة والبعيدة في إطار التخطيط الاستراتيجي الشامل. فالدراسات

---

(1) http://www.loyno.edu/~history/journal/1992-3/weidner.htm

(2) T. S. Eliot's, "Traditional and the Individual Talent" in The Sacred Wood;
http://www.bartleby.com/200/sw4.html

المستقبلية كونها فرعٌ مرنٌ متعدّد التخصّصات، تتكفل بتحليل المعطيات بالاستناد إلى الواقع، وتوجّهات الأحداث لتحقيق الأهداف المنشودة[1].

ثانياً: التطوُّر التاريخي للدراسات المستقبلية

يشكّل إدراك البُعد الزمني للظاهرة الإنسانية في كينونتها بوصلة استيعاب الحقل المعرفي للدراسات المستقبلية، فالزمن يتضمّن ثالوث ظرفي يتمثّل في: الماضي والحاضر والمستقبل. فالماضي هو كل ما يتصّل بما سبق، والحاضر هو تعبيرٌ عن الوضع القائم في حالةٍ حركيةٍ أو ديناميكية، أمّا المستقبل فيعبّر عمّا هو قادمٌ بعد الحاضر. ويكمن الفرق بين هذا الثالوث الظرفي في أنَّ الماضي يعبّر عن حقيقةٍ قائمةٍ بذاتها لا يمكن تغييرها تماماً، في حين يمثّل الحاضر عملية صيرورة ديناميكية قيد التشكّل لم تكتمل معالمها بعد، بينما يشكّل المستقبل السياق الزمني الوحيد أمام الإرادة الإنسانية للتدخّل فيه، مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتمالات كافة بشأن الظاهرة محلّ الدراسة والتحليل، من خلال توفير وتوظيف مناهج وأساليب وتقنيات الدراسات المستقبلية.

وثمة جدلٌ واسعٌ من قِبل الباحثين والمحللين حول مسألة التحقيب الزمني لبروز الدراسات المستقبلية، أو بالأحرى الضبط الدقيق للفترة الزمنية التي ظهر فيها الاهتمام بالدراسات المستقبلية. ومن هنا: أجمع المحلّلون على تحديد ثلاث مراحل تاريخية متسلسلة كرونولوجياً[2]، مرَّ بها حقل الدراسات المستقبلية، وهي على النحو التالي:

- مرحلة اليوتوبيا.
- مرحلة التخطيط.

---

(1) رابح عبد الناصر جندلي، "الدراسات المستقبلية: تأصيل تاريخي مفاهيمي ومنهجي"، مجلة العلوم السياسية والقانون، **المركز الديمقراطي العربي**، العدد الأول، برلين، يناير 2017، ص24.

(2) **الكرونولوجيا chronology:** (من اليونانية: χρόνος -خرونوس / زمن، وλόγος - لوغوس / عِلم). وفي الأصل كان المقصود بهذه التسمية "علم الزمن"، أمّا اليوم فيتم تجزئة المصطلح إلى اتجاهين علميين: **عِلم قياس الزمن:** ويتبع علوم الفيزياء ويُسمّى "كرونوميا". **وعِلم حساب الزمن:** وهو علم تحديد الأحداث حسب الفترة الزمنية، وهو يدرس علوم التاريخ بأكملها ويسمى **"الكرونولوجيا الشاملة"؛ مثل: نشأة الكون، ونشأة الأرض، ونشأة الحياة، وتاريخ الإنسان، والتاريخ الحديث، تمييزاً عن الكرونولوجيات الخاصة ببعض المواضيع المعينة؛ كتاريخ الموسيقى، وتاريخ الكيمياء، أو تاريخ أحد** القصور، أو تاريخ حديقة ... الخ.
"علم التسلسل الزمني"، ويكيبيديا؛
https://ar.wikipedia.org/wiki/علم_التسلسل_الزمني

- مرحلة النماذج العالمية.

أولاً: مرحلة اليوتوبيا

تنطلق بوصلة الفِكر السياسي خصوصاً والدراسات المستقبلية عموماً من محطّة مرحلة اليوتوبيا وتحديداً في العهد الإغريقي؛ فالفيلسوف الإغريقي القديم "أفلاطون" في نظرته لِما يجب أنْ يكون عليه المجتمع مستقبلاً كان أولَّ من تناول حقل الدراسات المستقبلية، حينما تصوَّر جمهوريته من ثلاث طبقات، هي: طبقة الفلاسفة الحكّام، وطبقة الجنود المحاربين، وطبقة عامة الشعب، أي أنّها جمهورية تقوم أساساً على العدالة. وهذه الأخيرة تتحقق –من وجهة نظره -عندما تؤدّي كل طبقة وظيفتها، فيحدث نوع من الانسجام والتناغم. ورؤية أفلاطون للمستقبل تتمثّل في شيءٍ ما قد يحدث في المستقبل، لكنّه ليس بالحاضر (أي: في زمانه). أمّا القدّيس "أوغسطين Augustine" فقد تصوّر صراعاً بين مدينة الله التي تقوم أساساً على الفضيلة، ومدينة الإنسان التي تقوم على الغرور والشر، مفترضاً أنْ النصر حليف المدينة الأولى، وعلى الناس أنْ يسعوا لترجمتها إلى واقعٍ ملموس. ومع نهاية القرن الخامس عشر: تصوّر "توماس مور T. Moor" في كتابه: (اليوتوبيا)، فِكرة تحقيق المجتمع المثالي الخالي من كافة أساليب العنف والظلم والاضّطهاد. وفي أواخر القرن السادس عشر: أصدر الفيلسوف الإنكليزي "فرانسيس بيكون F. Bacon" كتاباً بعنوان: (أطلنطا الجديدة)، وفيه تصوّر أفكار مستقبلية عن العالم يرسم من خلالها معالم مجتمع علماني أفضل للبشرية[1].

غير أنْ البدايات المنهجية للدراسات المستقبلية تعود إلى القرن التاسع عشر، وتحديداً مع القس الإنكليزي "توماس مالتوس T. Malthus" في مقاله عن (الكثافة السكّانية)، عرض فيه رؤيته التشاؤمية للنمو الديمغرافي لتسوية التناقض الاجتماعي جرّاء الثورة الصناعية، والمتمثّلة في التمايز الطبقي في ظلِّ سيطرة الرأسمالية في المجتمع البريطاني آنذاك. وهناك من أرجعها إلى المفكّر الفرنسي الماركيز "دي كوندورسيه De Condorcet" في كتابه: (مخطّط لصورةٍ تاريخيةٍ لتقدّم العقل البشري) الذي صدر في عام 1793، حيث وظّف فيه أسلوبين منهجيين في التنبّؤ، دأب المحللون على توظيفهما بشكلٍ مكثّفٍ في تاريخنا المعاصر، ألا وهما أسلوب "التنبّؤ الاستقرائي Induction Forecasting"، وأسلوب "التنبّؤ الشرطي Conditional Forecasting". وقد نتج عن الجدال حول التحقيب الزمني للدراسات المستقبلية بين

---

(1) المرجع السابق، ص25؛ أفلاطون: **جمهورية أفلاطون**، ترجمة: حنا خباز، ط2، بيروت، دار القلم، 1980، ص156-157؛ أحمد فؤاد الأهواني: **أفلاطون**، ط4، القاهرة، دار المعارف، 1991، ص172؛ أمينة الجميل، **"ماهية الدراسات المستقبلية: التطور التاريخي للتفكير نحو المستقبل"**؛ www.http://birutme.com/?p=2201

المفكّرين خلال هذه المرحلة، بروز ثلاثة أبعاد لشتّى مسارات الظاهرة الاجتماعية أو السياسية محلّ الدراسة والتحليل، يمكن التمييز فيما بينها، وهي[1]:

أ-الممكن: أي الاحتمال المعقول الذي يمكن أنْ تأخذه الظاهرة انطلاقاً من مؤشّراتٍ قائمة لبلوغه.

ب- المحتمل: وهو إحدى احتمالات تطوُّر الظاهرة التي مؤشّراتها غير متوفّرة في الواقع.

ج- المفضّل أو المرغوب: وهو الاحتمال المرغوب تحقيقه بشأن الظاهرة محلّ الدراسة والتحليل، مع محدودية المؤشّرات الموضوعية لبلوغه.

ثانياً: مرحلة التخطيط

وهي المرحلة التي تنظر للمستقبل من زاوية دولةٍ معيّنة أو إقليمٍ معين، وشهدت تأسيس الحكومة السوفيتية في عام 1921 للجنةٍ أُوكلت لها مهمّة تصميم خطّة حكومية، لتعميم الكهرباء في مختلف أنحاء الاتحاد السوفيتي خلال خمس سنوات، وهي الخطة التي شكّلت منعطفاً في ميدان الدراسات المستقبلية، ممّا أفسح المجال واسعاً أمام دراسة التغيّر والتكيّف، وكيفية التفاعل بينهما. وكان لهذا التحوُّل انعكاسه الإيجابي على المحللين الغربيين، وتزامن ذلك مع صدور مجلّة الغد في بريطانيا عام 1938، وهي المجلّة التي ألحّت على ضرورة تأسيس وزارة للمستقبل في بريطانيا. وقد ألقت النتائج المأساوية للحرب العالمية الثانية بظلالها القاتمة على الدراسات المستقبلية، لكنَّ الفيلسوف الفرنسي "غاستون بيرغر G. Berger" تحدّى هذه الرؤية التشاؤمية وأسّس عام 1957 المركز الدولي للاستشراف، بهدف حثِّ الباحثين على رؤية الغد بنظرةٍ أكثر تفاؤلية.

وعرفت الدراسات المستقبلية قفزة نوعية إثر تأسيس "بيرغر" لمركزه، بفضل ما قام به العالم الفرنسي "برتراند دي جوفنيل B. De Jouvenel" بمساهمة "مؤسّسة فورد" الأمريكية، واستطاع إعداد مشروع المستقبلات الممكنة، أقرَّ فيه بأنَّ المستقبل ليس قدراً؛ بل مجالٌ لممارسة الحرية من خلال التدخّل الواعي في بنية الواقع القائم باتجاه "المفضّل"، ما يعني أنَّه يجب النظر إلى المستقبل كمتعدّدٍ وليس مفرداً. ويعدُّ كتابه (فن التنبّؤ) بمثابة ثورةٍ منهجيةٍ في ميدان الدراسات المستقبلية، إذ فسّر فيه طريقة عمل هيئات التنبّؤ التي تتكفّل بإعداد الدراسات المستقبلية لدولةٍ ما. وكان للعالم الأمريكي "هيرمان كان H. Kahn" الفضل الكبير في تطوير تقنية السيناريو، ثمَّ انتقلت الدراسات المستقبلية إلى الجامعات والمراكز البحثية المتخصّصة بفضل "جون ماكهيل J. McHale" في مركز الدراسات التكاملية بجامعة هيوستن، و"هارولد

---

(1) ضياء الدين زاهر، **مقدمة في الدراسات المستقبلية: مفاهيم -أساليب -تطبيقات**، القاهرة، مركز الكتاب للنشر، 2004، ص59.

لينستون H. Linston" في بورتلاند، و"جيمس دايتور J. Daytor" في هاواي، وطغى على توجّهاتهم الطابع التكنولوجي والاجتماعي والعلمي[1].

ثالثاً: مرحلة النماذج العالمية

أدّى بروز موضوعات دولية كأسلحة الدمار الشامل، والإرهاب الدولي، والتدخّل الإنساني، والبيئة، إلى ظهور مرحلة النماذج العالمية. ومن أبرز مفكّري النماذج العالمية في إطار اللعبة العالمية الكبرى، العالم الأمريكي "بكمنستر فولر B. Fuller" الذي يعدُّ من أهم روّاد المدرسة المعيارية في الدراسات المستقبلية. وقد بادر نادي روما بعقد أول اجتماع في روما عام 1968، بمشاركة زهاء ثلاثين عالماً من عشر دول، وتمحورت دراساته حول العلاقة الترابطية بين ظاهرة الاعتماد المتبادل المتنامية بين مختلف المجتمعات، وتطوير تقنيات الدراسات المستقبلية للوقوف عند شتّى الاحتمالات للظواهر العالمية[2].

ولقد تطوّر مفهوم المستقبل مع تطوُّر الفِكر البشري، من نظرةٍ ترى المستقبل قدراً محتوماً رسمته وخطّطت له قوى خارقة لا يمكن تجاوز تخطيطها بأي حالٍ من الأحوال، ولا يملك الإنسان حيالها خيارات تُذكر، إلى نظرةٍ تنطلق من مبدأ الصيرورة، وقدرة الحياة على التجدّد، وترى في المستقبل بُعداً زمنياً يمكن التحكّم في صورته.

واصطلاحُ عِلم المستقبل مشتقٌّ من الكلمة اللاتينية (Futurmes) أي المستقبل، والكلمة اليونانية (Logos) أو العِلم، وثمة إجماع بين مؤرّخي المستقبليات على أنَّ "هربرت جورج ويلز H. G. Wells" من أشهر كتّاب روايات الخيال العلمي، وهو أول من صكَّ مصطلح "عِلم المستقبل"، وقدّم إضافات عميقة في تأصيل الاهتمام العلمي بالدراسات المستقبلية، ودعا صراحة في محاضرةٍ ألقاها في 26 كانون الثاني (يناير) 1902 أمام "المعهد الملكي البريطاني" إلى عِلم المستقبل، وقام فيما بعد بتأصيل دعوته[3].

غير أنَّ البعض يرى ظهور هذا الاصطلاح لأول مرّة كان في عام 1943، من خلال أبحاثٍ نشرها العالم الألماني الاجتماعي "أوسيب فلتخايهم O. Feltkhaém" الذي هاجر إلى الولايات المتحدة قبل وقتٍ طويلٍ من نشوب الحرب العالمية الثانية. وقد أخذ بالتعليق على الأعمال المتزايدة حول التنبّؤ الاجتماعي، وكتب عن ظهور

---

(1) الجميل، **"ماهية الدراسات المستقبلية"**، مرجع سابق.

(2) جندلي، **"الدراسات المستقبلية"**، ص28.

(3) محمد إبراهيم منصور، **"الدراسات المستقبلية.. ماهيتها وأهمية توطينها عربياً"**، مركز نماء للبحوث والدراسات.
http://www.nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?Id=380؛ 2014/4/3

علمٍ جديدٍ زعم أنّه آخذ بالتبلور، وفي طريقه لأنْ يُصبح عِلماً قائماً بذاته، وقصد بذلك عِلم المستقبل أو (Futurology). ثمَّ عاد مصطلح عِلم المستقبل للظهور في أوائل الستينيات وانتشر انتشاراً كبيراً في الغرب، واكتسب قوّةً واندفاعاً كبيرين نتيجة لتطوُّر الوسائل الفعّالة التي تساعد على التنبّؤ في مجال العلوم الاجتماعية وغيرها من العلوم الأخرى[1].

ومن ثمَّ: فتمكُّننا من تفهّم المستقبل لا يعني -بأي حالٍ من الأحوال -أنّنا سنكون قادرين على التكهّن بالتفاصيل، فالقدرة على استقراء أحداث المستقبل محدودة جداً، ولكن ما نستطيع أنْ نعرفه سيكون مؤثّراً بشدّة في نجاحاتنا المستقبلية. فهدف الاستشراف ليس التكهّن بأحداث المستقبل، ولكن العمل لجعل هذا المستقبل أفضل، وكذلك لتجنّب العديد من المعضلات التي قد تعترضنا إذا ما كنّا مستعدّين للتطلّع إلى الأمام[2].

وتتبلور أهمية الدراسات المستقبلية في مجالات الحياة المختلفة في سبعة مستويات هي[3]:

1- تحاول الدراسات المستقبلية رسم خريطة كليّة للمستقبل من خلال استقراء الاتّجاهات الممتدّة عبر الأجيال، والاتّجاهات المحتمل ظهورها في المستقبل، و"الأحداث المفاجئة Forces Driving"، والقوى والفواعل الدينامية المحرّكة للأحداث.

2- بلورة الخيارات الممكنة والمتاحة، وترشيد عمليات المفاضلة بينها، وذلك بإخضاع خيارٍ منها للدراسة والفحص بقصد استطلاع ما يمكن أنْ يؤدّي إليه من تداعيات، وما يمكن أنْ يسفر عنه من نتائج، ويترتّب على ذلك المساعدة على توفير قاعدةٍ معرفيةٍ يمكن من خلالها تحديد الاختيارات المناسبة.

3- تساعد الدراسات المستقبلية على التخفيف من الأزمات عن طريق التنبّؤ بها قبل وقوعها، والتهيّؤ لمواجهتها، الأمر الذي يؤدّي إلى السبق والمبادأة للتعامل مع المشكلات قبل أنْ تصير كوارث.

4- تُعدّ الدراسات المستقبلية مدخلاً مهمّاً ولا غنى عنه في تطوير التخطيط الاستراتيجي القائم على الصور المستقبلية، حيث تؤمّن سيناريوهات ابتكارية تزيد من كفاءة وفاعلية التخطيط الاستراتيجي.

---

(1) نزيهة أحمد التركي، **"مستقبلنا هو حاضرنا وماضينا: علم المستقبل وأهمية الدراسات الاستشرافية"**، الحوار المتمدن، العدد: 2924، 2010/2/22؛ http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=204775

(2) إدوارد كورنيش، **الاستشراف مناهج استكشاف المستقبل**، ترجمة: د. حسن الشريف، ط1، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 1428ه (2007م)، ص26.

(3) منصور، **"الدراسات المستقبلية"**، مرجع سابق.

5- الاستشراف المستقبلي سيصبح أكثر أهمية ممّا عليه اليوم، حيث يجب التفكير في التأثيرات المعقدة لتحدّياتٍ مستقبليةٍ ذات طابع جماعي، من أمثلتها: التهديد النووي بفناء الحضارة الإنسانية، ووقوع السلاح النووي في أيدٍ غير عاقلة أو رشيدة، والتغيّرات المناخية وما سيصاحبها من ظواهر الغرق والتصحّر والجفاف.

6- ترشيد عمليات صنع القرار من خلال توفير مرجعياتٍ مستقبليةٍ لصانع القرار، واقتراح مجموعة متنوّعة من الطرق الممكنة لحلِّ المشكلات، وزيادة حرية الاختيار وصياغة الأهداف، وابتكار الوسائل لبلوغها، وتحسين قدرة صانع القرار على التأثير في المستقبل.

7- زيادة المشاركة الديمقراطية في صنع المستقبل، وصياغة سيناريوهاته، والتخطيط له. فالدراسات المستقبلية مجالٌ مفتوح لتخصّصاتٍ متنوّعة، وميدان لاستخدام الأساليب التشاركية وعمل الفريق؛ بمعنى إنجاز الدراسة المستقبلية عن طريق فريق عملٍ متفاهمٍ ومتعاونٍ ومتكامل.

ولأنَّ الدراسات المستقبلية تعتمد على وضع تصوّراتٍ أو سيناريوهاتٍ؛ فإنَّ أسلوب السيناريوهات هو وصفٌ لوضعٍ مستقبليّ ممكن، أو محتمل، أو مرغوبٌ فيه، مع توضيح لملامح المسار أو المسارات التي يمكن أنْ تؤدّي إلى هذا الوضع المستقبلي؛ وذلك: انطلاقاً من وضعٍ راهنٍ أو من وضعٍ ابتدائيّ مُفترض. والأصل: أنْ تنتهي كل الدراسات المستقبلية إلى سيناريوهات، أي إلى مساراتٍ وصورٍ مستقبلية بديلة؛ فهذا هو المُنتج النهائي لكل طرق البحث المستقبلي. وبالمجمل: فإنَّ السيناريوهات تصف إمكانات بديلة للمستقبل، وتقدّم عرضاً للاختيارات المتاحة أمام الفعل الإنساني، مع بيان نتائجها المتوقعة بحلوها ومُرّها وقد ينطوي تحليل السيناريوهات على توصياتٍ ضمنيةٍ أو صريحةٍ حول ما ينبغي عمله[1].

ولعلَّ أهمية الدراسات المستقبلية في موضوع الكتاب الذي بين أيدينا: أنّنا كعرب ومسلمين لم ننجح قط في قراءة الحقيقة التاريخية التي تتلخّص في: أنَّ الضعفاء –ونحن بطبيعة الحال منهم -لا مكان ولا مكانة لهم بين الأمم القويّة، وهذا ما سوف نلمسه من خلال هذه القراءة التاريخية التي أوصلت الحالة العربية والإسلامية ليس فقط إلى الهوان والخوار السياسي والعسكري؛ بل تنافسها على زعامة بقعةٍ جغرافيةٍ انهكتها الخلافات، والتناحر بين أنظمةٍ بائسةٍ لا تألو جهداً في الوصول إلى مبتغاها في تملّك بني جلدتها، مهما كانت السُبل والأدوات.

---

(1) محمد فالح الجهني، **"الدراسات المستقبلية شغف العلم وإشكالات المنهج"**، مجلة المعرفة، العدد 175، جامعة أم القرى؛ http://uqu.edu.sa/page/ar/5227

الفصل الأول

تطور التنافس على زعامة العالم الإسلامي

أولاً : إرهاصات التنافس بين القوى الإسلامية على زعامة العالم الإسلامي.

ثانياً : تطوُّر التنافس التركي الإيراني على زعامة العالم الإسلامي.

الفصل الأول

تطور التنافس على زعامة العالم الإسلامي

أولاً: إرهاصات التنافس بين القوى الإسلامية على زعامة العالم الإسلامي

لا يُعدّ التنافس بين القوى الإسلامية (السُنّية والشيعية تحديداً) على زعامة العالم الإسلامي بالأمر الجديد؛ بل ضاربٌ في عمق التاريخ الإسلامي، لكنّه تأصّل وبات واقعاً مع تأسيس الدولة الفاطمية الشيعية في المغرب الأدنى (تونس)، ثمَّ انتقالها لاحقاً إلى مصر. ومن الأخيرة تمكّن الفاطميون من مدّ نفوذهم إلى قلب العالم الإسلامي السُنّي المتمثّل ببلاد الشام والحجاز، تلك المناطق التي كانت تحت سيطرة الخلافة العباسية السُنّية، والأهم من كل هذا: تمكّن الفاطميون من السيطرة على الحجاز رمز الزعامة الدينية للمسلمين، ثمَّ السيطرة مؤقتاً على أطراف العراق حاضرة العباسيين.

ثمَّ عادت أحلام الشيعة تراودهم من جديد لاستعادة أمجادهم في السيطرة على العالم الإسلامي، لمّا تمكّنت الدولة الصفوية الفارسية من الاستيلاء على العراق أوائل القرن السادس عشر، مستغلّين وجود عواملٍ عدّة ساعدتهم على ذلك منها:

1- انهماك السلطنة العثمانية في حروبها الأوروبية.
2- ضعف السلطنة المملوكية في مصر وبلاد الشام والحجاز التي كانت تطوي آخر صفحاتها.
3- التنافس بين العثمانيين والمماليك على الإمارات الصغيرة المستقلّة في آسيا الصغرى المحاذية لحدودهم.
4- التواجد الاستعماري البرتغالي في مياه الخليج العربي والبحر الأحمر.

لكنَّ العثمانيون تمكّنوا في نهاية المطاف في عام 1514 من هزيمة الصفويين في موقعة جالديران، فقضوا تماماً على الحلم الصفوي بتزعّم العالم الإسلامي. ثمَّ رسّخ العثمانيون مكانتهم كزعماء للعالم الإسلامي بانتصارهم على المماليك في موقعتي: مرج دابق عام 1516، والريدانية عام 1517، واستيلائهم على العراق عام 1534، وبمدِّ نفوذهم بعد مصر إلى الحجاز واليمن وبلاد المغرب العربي عدا مراكش.

والجدير ذكره: أنَّه قد مرَّ على مدار التاريخ الإسلامي تسع دولٍ إسلامية اعتنقت المذهب الشيعي، هي:

1- دولة الأدارسة في المغرب الأقصى، وأسّسها إدريس بن عبد الله في عام 788م، وتـمَّ القضـاء عليهـا عـام 991م، وكانـت تعتنـق المـذهب الشـيعي الزيدي.
2- دولـة العلـويين فـي منطقـة طبرسـتان والـديلم وجـيلان الواقعـة فـي شـمال فارس (إيران)، أسّسها حسن بن زيد عام 864م وسقطت في عام 928م، وكانت تعتنق المذهب الشيعي الزيدي أيضاً.
3- الدولـة الحمدانيـة فـي مدينـة حلـب وشـمال سـوريا وأقسـامٌ مـن جنـوب الأناضـول، ومـن أبـرز شـعرائها أبـو فـراس الحمـداني، أسّسـها حمـدان بـن حمدون في عام 890م واستمرّت حتى عام 1004م.
4- الدولـة الفاطميـة التـي ضـمّت كافـة السـاحل الشـمالي لأفريقيـا مـن المغـرب وحتى مصر، بالإضافة إلى جزيرة صقلية والشام والحجاز، لتصبح أكبر منافسٍ للدولـة العباسية علـى الأمـاكن المقدّسـة وزعامـة المسلمين، وكانـت تعتنـق المـذهب الشـيعي الإسـماعيلي. وهـي إحـدى دول الخلافـة الإسـلامية (وليس مجرّد دويلة مستقلّة عن دولة الخلافة)، وهي دولة الخلافة الوحيدة التي اتّخذت من الشيعية مذهباً رسمياً وبخاصة الفرع الإسماعيلي، وقامت هذه الدولة بين عامي 909–1171م.
5- دولة البويهيين في مدينتي شيراز والري في بلاد فارس، ثمَّ امتدَّ نفوذها إلـى العـراق واتخـذت مـن بغداد عاصـمة لهـا. والبويهيـون هـم سـلالة مـن منطقـة الـديلم الواقعـة فـي جنـوب بحـر الخـزر، وأقـاموا دولـتهم بـين عـامي 934–1062م، وكانت دولتهم تعتنق المذهب الشيعي الاثنا عشري.
6- الدولة الصفوية في بلاد فارس، حيث كانت منافسة للسلطنة المملوكية فـي مصـر والشـام، والسـلطنة العثمانيـة فـي الأناضـول وآسـيا الصـغرى، وكانـت تعتنـق المـذهب الشـيعي الاثنـا عشـري، وقامـت هـذه الدولـة فـي الفترة بين عامي 1501–1785م.
7- دولة أوده التي حكمت في الهند، وحكّامها شيعة من أصلٍ فارسي في الفترة بين عامي 1722–1858م.
8- الدولة الزندية في مدينة شيراز ببلاد فارس، أسّسها "كريم خان زند" في عام 1750م وظلت قائمة حتى عام 1794م.
9- الجمهورية الإيرانية الإسلامية المعاصرة التي قامت في أعقاب الثورة الإسلامية عام 1979م، وتعتنق المذهب الشيعي الاثنا عشري.

وخلال النصف الأول من القرن العشرين، ورغم ارتهان دول العالم العربي -وقتذاك -لقوى استعمارية، وحصول بعضها على الاستقلال السياسي، كانت المنافسة على زعامة العالم العربي محصورة بين مصر بزعامة الملك فاروق، وإمارة شرق

الأردن بزعامة الملك عبد الله الأول. لكن بعد هزيمة العرب المذلّة في حرب فلسطين عام 1948 من قِبل العصابات الصهيونية، والإعلان عن قيام دولة (إسرائيل)، وما ترتّب عليها من اندلاع ثورة 23 تموز (يوليو) 1952 في مصر والإطاحة بحكم الملك فاروق، اتّبع الرئيس جمال عبد الناصر نهجاً قومياً عروبياً، جعل من مصر قاطرة للحلم العربي بإقامة وحدةٍ عربيةٍ شاملة. ورغم محاولته الوحدة مع سوريا في عام 1958، إلاّ أنَّ هذه التجربة سرعان ما باءت بالفشل ليس بسبب التدخّلات الأجنبية فحسب؛ بل لرغبة بعض الأنظمة العربية الملكية إفشالها كي لا يتم تعميمها في بلدانها.

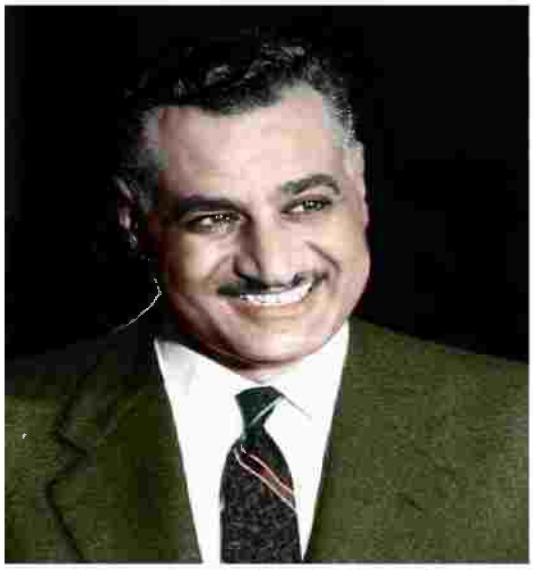

الرئيس المصري الراحل (جمال عبد الناصر)

ومع ذلك: بقيت مصر طيلة عهد الرئيس عبد الناصر زعيمة للعالم العربي، وحظيت باحترام وتقدير الشعوب العربية والإسلامية كافة، خصوصاً مع دور الرئيس عبد الناصر الريادي بإنشاء منظمة دول عدم الانحياز. لكن بعد وفاته وتولّي الرئيس أنور السادات سدّة الحكم في خريف عام 1970، انتهجت مصر سياسة جديدة أبعدتها عن عمقها العربي، وبدأت في ترسيخ نهجٍ جديدٍ يدعو -إنْ صحَّ التعبير -إلى "المصرنة". ومع ذهاب مصر بعيداً عن الإجماع العربي نحو الحلّ السلميّ للصراع العربي الإسرائيلي، وتوقيعها اتفاقية كامب ديفيد مع الجانب الإسرائيلي عام 1978، فقدت مصر دورها الريادي في العالم العربي، وأكثر من ذلك: فقدت دورها الإقليمي لحساب قضاياها الوطنية القُطرية على حساب القضايا العربية الملّحة، لا سيّما القضية الفلسطينية.

ومن الخطأ: الاعتقاد والتصرّف وكأنَّ العرب قد وصلوا إلى طريقٍ مسدود، وأنْ لا حلَّ أمامهم سوى الانتحار السياسي، أو الاستسلام الكامل لإرادة القوى الخارجية، أو القبول القَدَري بما هو آت وكأنّه أمراً لا مفرَّ منه. فالشعوب والأمم كالإنسان لها دوراتها الخاصة بها؛ فهي تتناوب بين صعودٍ وهبوط، كما أنّها تتقدّم وتتأخّر، وأحياناً تسود، وأحياناً أخرى تبيد؛ فتلك -باختصار -دورات تمرُّ بها الأمم والشعوب تماماً كما يمرُّ بها الأفراد[1].

ومهما يكن من أمر: فقد العالم الإسلامي السُنّي -تحديداً -قيمته السياسية الفعَّالة وحتى يومنا هذا، عندما سقطت السلطنة العثمانية على إثر الحرب العالمية الأولى. ولم يبرز قادة سُنّيون ذوو قيمة باستثناء شخصيتين لا ثالث لهما في تاريخنا المعاصر خلال القرن العشرين، هما: الرئيسين الراحلين: المصري جمال عبد الناصر، والعراقي صدَّام حسين، سواء اتفقنا مع نهجهما السياسي أم اختلفنا، فالمذكوران كانا أقوى شخصيتين بين الزعماء السُنَّة التفّت حولهما الجماهير العربية لسببٍ أو لآخر. ورغم فشلهما في تحقيق وقائع ملموسةٍ على الأرض، غير أنَّ تاريخهما وقوّة شكيمتهما أثرتا في الجماهير العربية، وألهبت مشاعره، وبفقدهما خسر المسلمون السُنَّة الزعيم الكاريزما الذي يمكن الالتفاف حوله جماهيرياً[2].

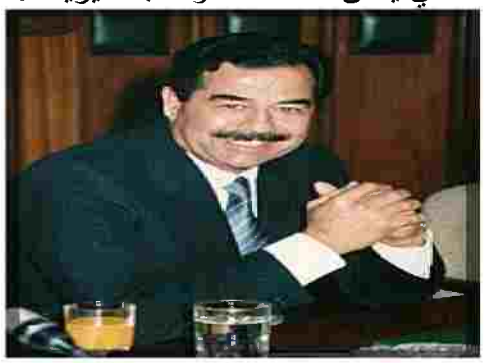

الرئيس العراقي الراحل (صدّام حسين)

إنَّ البيئة الإقليمية وما تمرُّ به من متغيّراتٍ وتطوراتٍ متلاحقة، وتنافسٍ بين القوى الإقليمية الكبرى: (إيران، تركيا، والسعودية)، يمكن توظيفها سعياً إلى فرض السيطرة والهيمنة السياسية والاقتصادية على منطقة الشرق الأوسط، من خلال تكوين

---

(1) لبيب قمحاوي، **"السقوط العربي: هزيمة ذاتية أم واقع مفروض؟"**، سودانيز أون لاين، 2017/8/9؛
http://sudaneseonline.com/board/7/msg/3%-السقوط-العربي--a-هزيمة-ذاتية-أم-واقع---a-مفروض-؟---بقلم-د.-لبيب-قمحاوي%2-1502290216.html

(2) أسامة أبو نحل، **"الشيعة وزعامة العالم الإسلامي الجديد"**، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، 2008/2/17؛ http://www.mokarabat.com/s3513.htm

شبكة من التحالفات والتعاون الاستراتيجي مع القوى الدولية، وارتفاع وتيرة سباق التسلّح باستغلال الظروف والأوضاع الأمنية، والأزمات التي يشهدها الإقليم، وخاصة منطقة الشرق الأوسط منذ سقوط النظام العراقي بقيادة الرئيس صدّام حسين عام 2003، واندلاع الحِراكات العربية في أواخر عام 2010 التي سرّعت من تعرّض مصالح القوى الإقليمية للخطر والتحدّيات، في ضوء بروز قوى وفاعلين من غير ذوات الدول (تحديداً: حزب الله اللبناني الشيعي، وحركة المقاومة الإسلامية (حماس) الفلسطينية السُنّية)، وانتشار لظاهرة التنظيمات الإرهابية ضمن بيئةٍ إقليميةٍ متوتّرة تشهد فوضى وحروب وصراعات وتحالفات بين القوى الإقليمية الكبرى، وتدخّلات عسكرية سواء إقليمية أو دولية تحت حجة فرض الأمن والسلم الدوليين ومحاربة الإرهاب[1].

ثانياً: تطوُّر التنافس التركي الإيراني على زعامة العالم الإسلامي

مثّل الصعود والهبوط فى العلاقات التركية الإيرانية تحدّياً صعباً لبلدين عجزا على مدى عقودٍ طويلة عن مواجهته لسببٍ أساسي، يتمثّل في أنَّ قدرات تلك التحدّيات ليست فى أيدي الأتراك والإيرانيين وحدهما؛ بل فى أيدي القوى الإقليمية والدولية المنغمسة بعمقٍ فى إدارة الأزمات الإقليمية التى تعدّ بمثابة المحدّد الأهم فى العلاقات بين تركيا وإيران. فالعلاقات ليست فقط نتيجة عوامل داخلية فى البلدين، أو حتى تطوُّر علاقاتهما التاريخية المشتركة - رغم الأهمية المحورية لهذا كله -لكنّها محصّلة تفاعلات قوى إقليمية ودولية لها وزنها فى إدارة الأزمات الإقليمية التى تتورّط فيها أنقرة وطهران.

وفى التاريخ المعاصر وعلى الأخص فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ومع تفجّر الحرب الباردة في نهاية عقد الثلاثينيات من القرن الماضي، تقارب البلدان بعد أنْ أصبحا شريكين فى سياسة الأحلاف الدولية، وكانت تركيا هي الأسبق للدخول كشريكٍ وكمؤسّسٍ فى "حلف شمال الأطلسي" (ناتو NATO)، ثمَّ لحقت بها إيران فترة حكم الشاه فى "حلف بغداد". ومنذ ذلك التاريخ: أخذ التقارب المقترن بجذور التنافس يحكم علاقات البلدين، خصوصاً مع انشغال تركيا بالانخراط فى السياسة الغربية، وطموحاتها الأوروبية على وجه الخصوص، فى حين كانت اهتمامات إيران شرق أوسطية وخليجية على الأخص، كما جمعت علاقة الصداقة مع (إسرائيل) بين البلدين. وكان لهذه العلاقة ولظهور (إسرائيل) كطرفٍ إقليمي، ثمَّ كقوّةٍ إقليميةٍ منافسة إلى أنْ سقط نظام الشاه، وحلَّ محلّه نظام الجمهورية الإسلامية

(1) أحمد سمير القدرة، **"القوى الإقليمية وصراع السيطرة والهيمنة"**، وكالة أمد للإعلام، 2017/3/14؛

https://www.amad.ps/ar/Details/163628

الذي قلب منظومة تحالفات وصراعات نظام الشاه رأساً على عقب، وبالذات نحو الولايات المتحدة و(إسرائيل).

وبظهور نظام الجمهورية الإسلامية، وبسبب العديد من التطوُّرات المهمّة التى شهدتها المنطقة، خاصة خروج مصر من دائرة التنافس على الزعامة الإقليمية بعد توقيعها معاهدة السلام مع (إسرائيل)، أخذت إيران تسعى إلى فرض نفسها كقوّةٍ إقليميةٍ قادرة على منافسة (إسرائيل) فى ظلِّ تداعى قدرة النظام الرسمي العربى، وغياب الزعامة العربية. وفى ظلِّ انشغال تركيا بمشاكلها وأزماتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، استطاعت إيران لملمة نفسها بعد إنهاكها فى حرب السنوات الثماني مع العراق، فنجحت فى فرض نفسها قوّةً إقليمية منافسة، وجعلت من مشروعها النووي أحد أهم أدوات إرباك السياسات الأمنية الأمريكية في منطقة الخليج.

كما حرصت إيران على تطوير علاقاتها مع تركيا فى مجالين:

أولهما: المجال الاقتصادي الذي كان يشكّل أولوية قصوى لتركيا، وكانت فترة حكم الدكتور "نجم الدين أربكان" في تركيا، هي الفترة التى شهدت ذروة هذه الاهتمامات للتعاون المشترك بين البلدين.

وثانيهما: المجال الآسيوي وبالذات فى جمهوريات آسيا الوسطى المستقلة عن الاتحاد السوفيتي. ولم تفكّر إيران حتى ذلك الحين بإمكان أنْ تكون تركيا منافساً إقليمياً لها خاصة فى العالم العربى، لأسبابٍ كثيرة أبرزها: الشراكة الاستراتيجية التركية، وأولوية الاهتمامات الاقتصادية التركية على ما عداها من اهتمامات، والأزمات والانقسامات الداخلية التركية فى فترة حكم حزب العدالة والتنمية الأولى. لكنَّ الرهان الإيراني على هذه الأسباب تراجع بفعل عواملٍ داخليةٍ تركية، وعواملٍ أخرى إقليمية دفعت بتركيا لتصبح قوّة إقليمية جعلت منها شريكاً محتملاً أو منافساً محتملاً لها[1].

وبعد الاحتلال الأنجلو الأمريكي للعراق تمَّ تدمير توازن القوى التقليدي الذي يتكوّن من: (إيران، العراق، والسعودية)، الأمر الذي أدّى إلى فراغٍ في السلطة في الخليج العربي. وأدّى هذا المثلث الجديد الذي يضم: (الولايات المتحدة، إيران، والسعودية)، لتمكين إيران من خلق مجال نفوذ يخدم الشيعة العراقيين، كما جعل من دول مجلس التعاون الخليجي دولاً ضعيفة. فبعد احتلال العراق تمَّ التأكيد على ثلاث نقاط:

---

(1) محمد السعيد إدريس، **"تكشف ملفات الحرب الساخنة بين تركيا وإيران"**، صحيفة البوابة المصرية، 2016/5/14؛

http://www.albawabhnews.com/1930965

1- ليس من الممكن ضمان الاستقرار والسلام في منطقة الخليج إذا ما تمَّ استبعاد إيران تماماً، حيث صِيغت الهوّيات في هذه المنطقة على أساس الاندماج.
2- ترفض طهران أيّة شراكة مع واشنطن لأنَّ سياساتها الحازمة تعمل على تعزيز الوضع الراهن، الأمر الذي جعل دول مجلس التعاون الخليجي أكثر اعتماداً على الولايات المتحدة.
3- ولأنَّ الأمن الإنساني، والعلاقات الشعبية، والمطالب والتوقعات السياسية للدول تكتسب أهمية، نجد التحدّيات الأمنية لم تعد ظاهرة من حيث التنافس بين الدول. لذلك: فإنَّ أجراس الإنذار المتعلّقة بتأثير إيران على السكّان الشيعة في المنطقة، من أجل تعزيز أهمية العلاقات الشعبية قد تكون نوعاً من النبوءة التي تحقّق نفسها في إمكانية تشكيل هذا الهلال الشيعي.

ومن وجهة نظر دول مجلس التعاون الخليجي: تمَّ تسليم العراق لإيران من قِبل الولايات المتحدة على طبقٍ من ذهب، ممّا مكّن إيران من مواصلة مطالبتها بالقيادة الإقليمية، وتعزيز الهويّة الطائفية في العراق. وقد أدّت نهاية الهيمنة السُنّية هناك إلى تقارب الشيعة العراقيين (العرب) والإيرانيين (الفارسيين)، وتعزيز الهويّة الطائفية المذهبية في البحرين والسعودية، وتآكل القومية. لذلك: فالقوّة المتزايدة للأغلبية الشيعية في العراق والتي قد تؤثر على التوازن الطائفي الدقيق داخل دول مجلس التعاون الخليجي، عظّمت التنافر بين دول الخليج وإيران، وجعلت الفجوة بين النخب السياسية والأمنية والمواطنين الشيعة من دول الخليج أكثر وضوحاً من أي وقتٍ مضى. وقد أدّت الإطاحة بحكم الرئيس صدَّام حسين، إلى ظهور الشيعة الذين هم أكثر إدراكاً لقوّتهم ودورهم المحتملين في المنطقة. ومع ضرورة أخذ هذه العوامل في الاعتبار، سيصبح دور الهويّة الشيعية في تطوُّرات الشرق الأوسط أكثر أهمية في المستقبل[1].

وممّا سبق بيانه يتّضح لنا: أنَّ إيران سارت بخطواتٍ حثيثة وثابتة في ترسيخ مكانتها في منطقة الشرق الأوسط، وذلك من خلال توطيد الوجود الشيعي في المنطقة العربية من ناحية، ودعم قوى المقاومة العربية ضد (إسرائيل) من ناحيةٍ أخرى. فدعمها اللا محدود لحزب الله اللبناني ولحركات المقاومة الفلسطينية، جعلها أقرب لقلب المواطن العربي والمسلم من قوى سُنّية وقفت موقفاً مشبوهاً بتنديدها المتكرّر

(1) Özden Zeynep Oktav, "The Gulf States and Iran: A Turkish Perspective", Middle East Policy Council; http://www.mepc.org/gulf-states-and-iran-turkish-perspective

لتلك القوى المقاومة في نضالها ضد الاحتلال الإسرائيلي؛ كالسعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومصر على سبيل المثال.

وإدراكاً من طهران للخلافات بين حكّام الخليج العربي المؤيّدين للولايات المتحدة، وقطاعٌ من السكّان المناهضين للولايات المتحدة أيضاً لم تكن تريد إعطاء الانطباع بأنَّ التصاميم التوسّعية على أساس الشيعة كانت ذات أولوية في السياسة الخارجية الإيرانية؛ بل على النقيض من ذلك: فقد اتّبعت طهران دبلوماسية عامة صريحة غير طائفية تجاه الجماهير العربية، وبالمثل في العراق: حاولت طهران بناء علاقات متوازنة مع جميع الفصائل الشيعية. وبعبارةٍ أخرى: سعت طهران من أجل تجنّب إعطاء التلوين الشيعي لسياساتها المناهضة للولايات المتحدة، إلى كسب شعبية مع الجماهير العربية بما في ذلك الشيعة، والتخفيف من عدم ارتياح حكّام الخليج لشعبيتها المتزايدة بين العرب.

وانطلاقاً من هذا المنظور: أخذت تركيا تعمّق علاقاتها بدول المنطقة، ووجدت نفسها في صدامٍ مع الحلفاء الغربيين والإسرائيليين مرة في العراق عام 2003، وأخرى في لبنان عام 2006، ثمَّ في قطاع غزة عامي (2008-2009). وهنا: كان التعاون وليس الصراع بين تركيا وإيران خاصة في ملفّات: العراق ولبنان وفلسطين، وكان للشريك السوري الدور الأهم في الربط بين الشريكين الجديدين. ووجدت إيران في ذلك الحين في تركيا داعماً لها وليس منافساً في فلسطين ولبنان، واستطاعت توظيف الدور التركي في العراق مع سُنّته وأكراده لصالح الحدِّ من تأزّم العملية السياسية التي ترعاها في العراق، ولصالح النفوذ الإيراني في العراق أيضاً على حساب النفوذ الأمريكي. بينما وجدت تركيا أنَّ التعاون مع إيران في ملفّاتها الشرق أوسطية، يخدم طموحاتها أكثر من الدخول معها في صداماتٍ في هذه الملفّات. وبفضل سياسة الشراكة الاستراتيجية التركية، وجدت أنقرة نفسها تلتقي مع إيران في الدعوة إلى تأسيس محورٍ استراتيجي يربطهما عبر كل من العراق وسوريا[1].

ونرى من خلال ما سبق: أنَّ العلاقات التركية الإيرانية بين عامي 2003-2009، كانت تحكمها المصالح المشتركة للبلدين؛ فمن مصلحة تركيا أنْ يكون في العراق قوّة سياسية تحدّ قدر الإمكان من نفوذ الأكراد الذين يمثّلون خطراً آنياً عليها. كما ليس بوسع أنقرة ترك الملف الفلسطيني حصرياً بأيدي طهران، وإلاّ فقدت منفذاً مهمّاً للتنافس على زعامة المنطقة العربية والعالم الإسلامي.

ورغم كل التفاعلات الإيجابية بين تركيا وإيران، غير أنَّ هنالك قضايا قد يكون لها انعكاسات سلبية على العلاقات بينهما، من بينها: التخوّف التركي من وجود جانبٍ عسكريٍّ للبرنامج النووي الإيراني، الأمر الذي يشكّل خطراً كبيراً على

---

(1) القدرة، **"القوى الإقليمية وصراع السيطرة والهيمنة"**، مرجع سابق.

التوازن الإقليمي، وانزعاج الإيرانيين من تزايد الحضور التركي في آسيا الوسطى، بالإضافة إلى كل من جورجيا وأذربيجان، وتباين مصالح الطرفين في العراق، إلى جانب الاستياء الإيراني من قبول تركيا بنصب صواريخ "الدرع الصاروخي" الغربي على أراضيها، وهو ما يمثّل تهديداً للأمن القومي الإيراني. وفي اليمن: وقفت تركيا إلى جانب نظام الرئيس عبد ربه منصور هادي، في حين قامت إيران بدعم انقلاب حركة أنصار الله (الحوثيين)، وأمدّتهم بالأسلحة والذخائر. إضافة إلى الخلاف العميق بشأن الأزمة السورية؛ فإيران وقفت إلى جانب النظام السوري، وشاركت إلى جانبه عسكرياً ما حال دون سقوطه، في حين وقفت تركيا إلى جانب المعارضة السورية. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد؛ بل امتدَّ الخلاف إلى رؤية الطرفين لحلِّ الأزمة السورية؛ فتركيا ترغب برحيل نظام الرئيس بشّار الأسد، في حين ترغب إيران بتفكيك المعارضة وإنهاء دورها، والالتفاف على مطالبها وقد انعكس هذا التباين خلال جولات المباحثات في آستانا عاصمة كازاخستان.

ولم يكن التحسّن النسبي في العلاقات التركية الإيرانية، إلاّ في إطار خشية إيران بنجاح التقارب التركي الروسي في تقليص دورها في سوريا. وممّا أثار الحنق الإيراني على تركيا مجدداً، جولات الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" في دول الخليج العربي والتي انعكست على الحضور الإيراني في الملفّات الإقليمية. ومع جود هذه الخلافات التي يُعتبر بعضها عميقة، إلاّ أنّه توجد مجالات كبيرة للتعاون بين البلدين، وهي كفيلة بإبعاد البلدين عن الصدام والمواجهة في المدى المنظور على الأقل[1].

قد لا يبدو جلياً للمراقبين وجود تنافسٌ تركي إيراني على النفوذ في المنطقة العربية، وذلك بسبب العلاقة الجيّدة بينهما في السنوات الأخيرة. لكن الحقيقة تؤكّد وجود التنافس بين الطرفين وعلى مختلف الصُعد، وهو غير محصور في الفضاء العربي وإنّما يتخطّاه إلى مناطقٍ متعدّدة أيضاً من العالم الإسلامي، سواءً في آسيا الوسطى، أو القوقاز، أو الشرق الأوسط. وتحول العديد من العوامل دون صعود مستوى التنافس إلى الصراع في الوقت الحاضر بين الطرفين، وأهمّها وجود توازن في ميزان القوى بين الطرفين في مختلف المجالات[2].

---

(1) بكر البدور، **"عن العلاقات التركية الإيرانية"**، مدونات الجزيرة، 2017/3/10؛
http://blogs.aljazeera.net/blogs/2017/3/10/عن-العلاقات-التركية-الإيرانية

(2) علي حسين باكير، **" التنافس التركي الإيراني على النفوذ في المنطقة العربية"**، آراء حول الخليج؛
http://araa.ae/index.php?option=com_content&view=article&id=1320:2014-07-07-06-37-32&catid=9&Itemid=172

ويمكن القول: إنَّ القضية الفلسطينية تُعتبر مدخلاً -لا مناصَ منه -لأي قوّةٍ عربيةٍ أو إقليميةٍ إسلاميةٍ، ترغب بزعامة العالم الإسلامي. صحيح أنَّ ثمة دولاً عربية حاولت منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي ملء الفراغ الذي ترتّب على تخلّي مصر عن دورها الريادي؛ كالعراق الذي كان يمثّل قوّة عسكرية مرهوبة الجانب من قِبل (إسرائيل)، والسعودية التي تمثّل ثقلاً اقتصادياً بسبب الطفرة النفطية بعد حرب عام 1973.

فالعراق في عهد الرئيس صدَّام حسين كان داعماً بقوّة للقضية الفلسطينية اقتصادياً وعسكرياً، لكنَّ القوى الغربية قضت على قوّته بعدما ورّطوا العراق في حربٍ مع إيران استمرت ثماني سنوات استنزفت وأنهكت مقدّراته كليةً، ثمَّ ورّطوه في اجتياح الكويت عام 1990، وما ترتّب على ذلك من التدّخل الأجنبي لطرد قوّاته من الكويت في العام التالي، واستباحة الأراضي العراقية بالكامل، ما أدّى إلى احتلاله من قِبل القوّات الأنجلو أمريكية عام 2003.

أمّا السعودية وإنْ كانت داعمة اقتصادياً للقضية الفلسطينية لكنَّها رهينة الأجندة الأمريكية، ويصح لنا القول: إنَّها عبارة عن دولةٍ وظيفيةٍ لا تستطيع من خلال هذا الدور تقديم دعمٍ عسكريٍّ لهذه القضية، فكانت أول دولة عربية تقدّم مشروعاً تسووياً للقضية الفلسطينية في قمتي: فاس العربية عام 1982، وبعد عشرون عاماً في قمّة بيروت العربية عام 2002، ما يعني الموافقة السعودية المبطّنة بالتطبيع مع (إسرائيل) تحت هذا المسمّى أو ذاك، ناهيك عن التورّط السعودي الحالي في الشأن اليمني الذي من شأنه انهاء أي دورٍ إقليميٍّ مستقبليٍّ لها في المنطقة.

لذلك: ومع نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية في الإطاحة بحكم الشاه، شرعت إيران في محاولاتها الدؤوبة لتصدير فِكرها الثوري في المنطقة العربية وبعض الدول الإسلامية الأخرى، لا سيّما في شرق أفريقيا، وجنوب آسيا، وآسيا الوسطى. وكانت بداية الانخراط الإيراني في مشروعها التوسّعي من خلال البوّابة الفلسطينية، وذلك بدعم طهران للثورة الفلسطينية، وتحويل السفارة الإسرائيلية في طهران لمكتب تمثيلٍ لمنظمة التحرير الفلسطينية، ثمَّ دعمها لقوى المقاومة اللبنانية والفلسطينية. كما كان لاحتلال العراق دوراً فاعلاً في تنامي المشروع الإيراني التوسّعي، لا سيّما مع تزايد ضعف وإنهاك الدول العربية المركزية في مشاكلها القُطرية والإقليمية.

ومع بداية عودة النفوذ التركي إلى المنطقة بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا عام 2002، اتّخذت الحكومة التركية قراراً مهمّاً بالولوج إلى المنطقة العربية من خلال أهم ملفّاتها المتمثّل بالقضية الفلسطينية، فأخذت تطالب برفع الحصار المفروض على قطاع غزة منذ فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006، والذي ترسّخ في العام التالي بسبب الانقسام الفلسطيني.

ومع تغيير موازين القوى الإقليمية في الشرق الأوسط، نتيجة تغيّر شكل وطبيعة النظام السياسي بعددٍ من البلدان العربية خاصة ذات الثقل الإقليمي في أعقاب الحِراكات العربية، وما أسفر عنها من صعود تيّار "الإسلام السياسي" إلى سدّة الحكم لم يكن هناك جديد في وجود تنافسٍ تركي إيراني للعب دورٍ أكبر في المنطقة، لكن الجديد تمثّل في رغبة كل منهما في التسويق لنموذجه السياسي ليلقى قبولاً من الشعوب العربية والإسلامية. ممّا دفع كلاً من تركيا الدولة الديمقراطية التي لا تخلو من اعتباراتٍ للمواءمة مع الهويّة الإسلامية بدرجةٍ أو بأخرى، وإيران التي يغلب وصفها بالثيوقراطية -أي نموذج الدولة الدينية بدرجةٍ أو بأخرى -لانتهاج سياساتٍ خاصة بهما للتسويق لنموذجهما في المنطقة، رغبةً من كل منهما في التفرّد لتصبح القوّة الإقليمية المهيمنة على منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، وهو ما يعدّ أحد أهم محاور التنافس بين تركيا وإيران في المنطقتين، حيث يقدّم كل نموذج نفسه على أنّه النموذج السياسي الأكثر ملاءمة للرغبة المتزايدة في التغيير بالمنطقة العربية من جهة، والمتّسق مع هويّتها الإسلامية من جهةٍ أخرى[1].

(1) دينا عبد العزيز، **"التنافس التركي الإيراني تجاه الترويج لنموذجهما السياسي في المنطقة العربية بعد ثورات الربيع"**، رؤية تركية؛
http://rouyaturkiyyah.com/التنافس-التركي-الإيراني-تجاه-الترويج/

الفصل الثاني

محدّدات التنافس التركي والإيراني على زعامة العالم الإسلامي

أولاً : حدود وقيود الأدوار الموضوعية المفروضة على كل تركيا وإيران لزعامة العالم الإسلامي

ثانياً : السياسة التركية والإيرانية في منطقة الشرق الأوسط

الفصل الثاني

محدّدات التنافس التركي والإيراني على زعامة العالم الإسلامي

أولاً: حدود وقيود الأدوار الموضوعية المفروضة على كل تركيا وإيران لزعامة العالم الإسلامي

مع الطموح المُعلن لكل من تركيا وإيران في تأدية أدوارٍ إقليميةٍ في المنطقة العربية والعالم الإسلامي، والفجوات الكبيرة التي تركها خلفه النظام الإقليمي العربي الغارب والخائر في آنٍ واحد، يبدو مفيداً التمعّن في حدود وقيود الأدوار الموضوعية المفروضة على كل من الدولتين الإقليميتين الكبريَين والمتمثّلة بأربعة قيود[1]:

القيد الأول: يتميّز النظام السياسي للبلدين بمذهبيةٍ طاغية قد تقوّي أدوارهما الإقليمية لدى شرائح بعينها، لكنّها في الوقت نفسه تُضعفها عند شرائح أخرى، وإذ يساعد عامل الدين الإسلامي المشترك باعتباره أحد مكوّنات الهويّة العربية والإيرانية والتركية، على النظر إلى إيران وتركيا باعتبارهما تتقاسمان مشتركاتٍ ثقافيةٍ مع العرب، لا يجعل أيّاً منهما عضواً في الهويّة العربية الغالبة. وربّما يفسّر ذلك تركيز إيران وتركيا -مع تفاوت مشروعيهما الإقليمي - على الروابط الدينية مع العرب، من أجل تأمين القبول الإقليمي اللازم لأدوارهما، وتجسير هذه الفجوة الهويّاتية. وهنا: يجب ملاحظة أنَّ إيران قبل الثورة الإسلامية وتركيا العلمانية برغم قوّتهما العسكرية، وعلاقاتهما مع الغرب لم تفلحا في إثبات الحضور وبعض القبول في المنطقة في الفترات السابقة، مثلما أفلحت في ذلك إيران الإسلامية وتركيا تحت حكم حزب العدالة والتنمية ذي التوجّه الإسلامي.

والقيد الثاني: أفلحت كل من تركيا وإيران في تقديم صورتيهما في المنطقة، استناداً إلى شعاراتهما المفضّلة والمدروسة بعناية والتي تمَّ الاشتغال عليها ببراعة، وذلك بصرف النظر عن نسبة الصحّة في كل صورة. وهنا: تنبغي ملاحظة أنَّ شرط الصورة ينطبق على كل من إيران وتركيا أساساً بسبب غياب صورة لنموذج عربي راهن في الإقليم،

---

(1) عبد العزيز، **"التنافس التركي الإيراني تجاه الترويج لنموذجهما السياسي"**، مرجع سابق (بتصرف).

وليس فقط البراعة في الاشتغال على الصورة من طرف طهران وأنقرة.

والقيد الثالث: تملك كل من تركيا وإيران حالياً أفضلية التأثير الأيديولوجي على الدول العربية، تلك التي فقدت منذ عقودٍ إمكانية التأثير على البناء الأيديولوجي للمنطقة. فاستثمرت إيران سياسياً ومالياً لأكثر من ثلاثة عقودٍ من الزمن في بناء شبكة تحالفاتٍ من القوى الشيعية في دول المشرق العربي استغلالاً لتآكل الانتماء الدولتي، وعجز الأنظمة الرسمية العربية عموماً، وأنظمة المشرق العربي خصوصاً عن التعامل مع كل مواطنيها على قدم المساواة. واستثمرت إيران أيضاً في عجز الدول العربية عن اجتراح حلّ سياسيٍّ للقضية الفلسطينية المؤثرة بشدّة في وجدان العرب، فحصلت بسهولة على ورقة الصراع مع (إسرائيل)؛ وأضافت بالتالي: الكثير من الثقل لتأثيرها على البناء الأيديولوجي للمنطقة. لذلك: يُلاحظ دقة الحسابات الإيرانية لجهة عدم توسيع جبهات الصراع بغرض إبقاء التوتّر في حدودٍ مضبوطةٍ بين حلفاء إيران و(إسرائيل)، ما يؤسّس عاطفياً ووجدانياً لتأثير إيران الأيديولوجي المطلوب، والحيلولة في الوقت ذاته دون أنْ يتطوّر الأمر إلى حربٍ مباشرةٍ بين إيران و(إسرائيل).

أمّا تركيا وبسبب ابتعادها لعقودٍ طويلةٍ عن المنطقة، وانشغالها بالغرب بمعناه الأوروبي والأطلسي لم تحظ بمثل هذه الإمكانية. ومع ذلك: بدا التأثير التركي الأيديولوجي واضحاً مع صعود جماعة الإخوان المسلمين إلى السلطة في: مصر وليبيا وتونس في المرحلة الأولى من الحِراكات العربية، وأفلحت تركيا في التوسّط بين هذه الجماعة والغرب في ملفّاتٍ شتّى، فحظيت وقتذاك بما يشبه الاعتراف الدولي بتأثيرها على جماعة الإخوان. ومع الإطاحة بحكم تلك الجماعة في دول الحِراكات العربية، تراجع التأثير التركي الأيديولوجي كثيراً وإنْ بقي قائماً في حدودٍ لا تُقارن بنظيره الإيراني.

والقيد الرابع: يتمثّل في القدرات الشاملة لكل من تركيا وإيران، حيث تتوازن الكتلة السكّانية لكل منهما في مواجهة إحداهما الأخرى؛ ففي أحدث إحصائية لعام 2016، بلغ عدد سكّان تركيا نحو 83 مليون نسمة، وبلغ عدد سكّان إيران نحو 80 مليون نسمة، وتشكّلان تفوقاً ديموغرافياً نظرياً على سكان المشرق العربي إذا نظرنا إليه بمعزلٍ عن امتداداته المصرية. ومع تميّز الثقافتين الفارسية والتركية، يبقى تأثيرهما محدوداً نسبياً في ثقافة العالم العربي باعتبارها نتاج تفاعل حضارات مختلفة، ولكن مع تبلور هويّةٍ عربيةٍ غالبة. بالمقابل: يملك البلدان قدرات عسكرية نسبية غير مُنكرة، لا يستطيع المقارنة الفعلية بينهما إلاّ خبير عسكري -كما سيرد

بيانه. ومع ذلك: فإنَّ القوّة العسكرية لأيٍّ منهما تتفوّق على القوّة العسكرية الحالية لدول المشرق العربي مجتمعة إذا نظرنا إليها بمعزلٍ عن العمق العربي.

ومهما يكن من أمر: تفتخر تركيا وإيران بأنهما دولتان إقليميتان جارتان تتشاركان الحدود الأكثر استقراراً في المنطقة منذ مئات السنين، وتشكّل هذه السمة التي أثّرت على المسار التاريخي لإيران، إذ أنَّ إيران مثل تركيا دولة لا يمكن تحديدها بمنطقةٍ ما، أو حصرها في إقليم جيوسياسي واحد[1]؛ رغم أنَّ العلاقة بينهما حفلت دوماً بالمواجهات والصراعات، باستثناء السنوات الأولى بعد الحرب العالمية الثانية التي شملت انضمامهما لحلف بغداد[2].

وأعاد نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 الطرفين مجدّداً إلى تعارض الرؤى والمصالح، وذلك إلى درجة أنَّ الخوف من تأثيرات هذه الثورة على الحركة الإسلامية التركية، أو سيناريو تصدير الثورة كان من أسباب انقلاب عام 1980 في تركيا[3].

ومع تولّي حزب العدالة والتنمية السلطة نشطت أنقرة في سياسات الوساطة، وتخفيف التوتّر في منطقة الشرق الأوسط تحت عنوان "سياسة تصفير المشاكل"[4]، وهو ما أثمر علاقة تجارية نشطة بين الطرفين خلال سنوات الحصار المفروضة على طهران، وتُوِّج باتفاق تبادل اليورانيوم الثلاثي عام 2010[5].

لكنَّ المرحلة التي بدأت مع الحِراكات العربية وتحديداً الحِراك السوري، ثمَّ الثورة المضادة وكلَّ ما تبعها من تطوُّراتٍ وضعت الطرفين وجهاً لوجه وإنْ كان بطريقةٍ غير مباشرة، حيث أيَّدت طهران نظام الرئيس بشّار الأسد، فيما وقفت أنقرة إلى جانب المعارضة السورية، وأدّى تعارض المصالح والاصطفافات إلى توتّرٍ غير

---

(1) أحمد داود أوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة: محمد جابر ثلجي؛ طارق عبد الجليل، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 1432ه (2011)، ص462.

(2) عقيل سعيد محفوظ، **السياسة الخارجية التركية الاستمرارية والتغيير**، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص300.

(3) Sahin Alpay, "Iran-Turkey relations: Love thy neighour: Assessing the Iranian revolution's impact on neighbouring Turkey, 35 years on", Aljazeera, 12/2/2014;
http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2014/02/iran-turkey-relations-love-thy-ne-2014211671992287.html

(4) داود أوغلو، **العمق الاستراتيجي**، ص170.

(5) **"اتفاق تركي إيراني برازيلي بتبادل اليورانيوم بالوقود النووي"**، France 24، 2010/5/17؛
http://www.france24.com/ar/20100517-brazil-agreement-fuel-nuclear-deal-sign-uranium-swap-turkey-enrichment%20

مسبوق في العلاقات بين الطرفين وصل إلى الحرب بالوكالة أحياناً، وخروج التصريحات التركية حول إيران عن الخطاب المألوف لدبلوماسيتها.

وكان لإسقاط أنقرة للمقاتلة الروسية حدثاً مفصلياً بالنسبة إلى الدور التركي في سوريا، حيث قيّدتها الأزمة أولاً، ثمَّ دفع بها حلُّها إلى مسارٍ جديد عنوانه: التنسيق والتعاون مع موسكو، بدءاً من عملية درع الفرات، ومروراً بمسار مؤتمر آستانا، وصولاً إلى اتفاق مناطق خفض التصعيد. ومع الوقت: تضاءل التناقض في الرؤى بين أنقرة وطهران شيئاً فشيئاً، حيث تراجع الدور الإيراني في سوريا نسبياً بعد التدخّل العسكري الروسي، وتراجعت تركيا عن مطالبات إسقاط النظام السوري.

لكنَّ عنصر التقارب الأهم والأكثر تأثيراً بين الجانبين كان وما زال الملف الكردي وقد زادت حساسية هذا الملف، إثر الدعم الأمريكي المقدّم للمنظّمات الكردية المسلّحة في سوريا، والاعتماد عليها في معركة استرداد الرقة، ثمَّ بلغت ذروتها مع دعوة رئيس إقليم كردستان العراق "مسعود البارزاني"، للاستفتاء على استقلال إقليم شمال العراق في أيلول (سبتمبر) 2017[1].

وثمة ملفات عدّة وتّرت العلاقات بين تركيا وإيران وخصوصاً في السنوات الأخيرة، في مقدّمتها التنافس على النفوذ في المنطقة، واختلاف المواقف إزاء الأزمة السورية، ودعم إيران للسياسات الطائفية في العراق، وسياسة تفريغ المناطق السكنية في سوريا، ودعمها عدداً من الميليشيات في البلدين، فضلاً عن التنافس على مسارات نقل الطاقة[2]، والتنافس التقليدي في آسيا الوسطى، وتناقض موقفيهما في ملف إقليم "ناغورنو كاراباخ".

وعلى الرغم من ذلك: اعتمد الطرفان سياسة التواصل وعدم الاصطدام المباشر حفاظاً على المصالح الاقتصادية البينية، وخوفاً من عواقب الصدام والشحن المذهبي، لذا: لم تنقطع الزيارات المتبادلة، والتصريحات الإيجابية، والتعاون الاقتصادي بين الطرفين حتى في أوج التوتّر بينهما[3].

---

(1) **"بارزاني ينشر وثيقة تحدد موعد استفتاء استقلال إقليم كردستان"**، موقع الخليج الجديد، 2017/6/8؛
http://thenewkhalij.org/ar/node/70690

(2) **"العراق يبحث تصدير النفط عبر إيران"**، الجزيرة نت، 2017/2/20؛
http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2017/2/20/العراق-يبحث-تصدير-النفط-عبر-إيران

(3) عدنان عبد الرازق، **"تركيا وإيران: الاقتصاد حاضر وبقوة رغم الأزمة السورية"**، العربي الجديد، 2016/10/16؛
https://www.alaraby.co.uk/economy/2016/10/15/1-تركيا-وإيران-الاقتصاد-حاضر

غير أنَّ ثمة عدداً من التطوّرات الإقليمية مؤخّراً، دفعت الطرفين التركي والإيراني إلى مستوى أعلى من التنسيق والتعاون، منها:

1- الأزمة الخليجية بين بعض الدول الخليجية ودولة قطر التي تنذر بتبدّل محتمل للتحالفات والاصطفافات في المنطقة وقد اتخذ إزاءها الجانبان موقفاً مشابهاً، داعياً للتهدئة والحلول الدبلوماسية، ورافضاً للخيارات الخشنة[1]، لا سيّما أنّها تزامنت مع سياق مفترض لتأسيس تحالف شرق أوسطي لمواجهة طهران والإرهاب معاً[2].

2- الأزمة المستمرّة بين أنقرة وواشنطن على خلفية عدم تسليم المعارض التركي "فتح الله كولن" لها، وتزايد الدعم المقدّم لحزب الاتحاد الديمقراطي وأذرعه العسكرية في سوريا. وقد وصل التوتّر بينهما مستوى غير مسبوق بعد نشر "وكالة الأناضول الرسمية"، خريطة لعشر قواعد عسكرية أمريكية في الشمال السوري[3]، ممّا دفع تركيا إلى التنسيق والتعاون أكثر فأكثر مع روسيا، وبدرجةٍ أقل مع إيران.

3- الأزمة المتجدّدة بين طهران وواشنطن إثر التجارب الصاروخية الإيرانية، وعودة إدارة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب D. Trump" لسياسة العقوبات[4].

4- هدوء المواجهات العسكرية في سوريا بين النظام والمعارضة، واتفاق مختلف الأطراف على الحلّ السياسي عبر التفاوض، الأمر الذي يخفّض من مستوى التناقضات في المواقف والمصالح بين تركيا من جهة وروسيا وإيران من جهةٍ أخرى.

5- المشاكل الحدودية التي تتطلّب مستوى متقدّماً من التعاون والتنسيق، وذلك لأبعادها الأمنية والاقتصادية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وتهريب اللاجئين.

---

(1) **"المواقف الدولية بشأن الأزمة في الخليج: إجماع دولي على الحل السلمي وتضارب مواقف الإدارة الأميركية"**، المركز العربي للبحوث ودراسة السياسات، 2017/6/15؛ https://goo.gl/5KEb5F

(2) **"صحف: ترامب يعتزم تشكيل حلف عربي ضد إيران بمشاركة إسرائيل"**، DW، 2017/2/17؛ http://www.dw.com/ar/صحف-ترامب-يعتزم-تشكيل-حلف-عربي-ضد-إيران-بمشاركة-إسرائيل/a-37597651

(3) **"البنتاغون: نشر تركيا مواقع قواتنا في سوريا يعرضها للخطر"**، الجزيرة نت، 2017/7/20؛ http://www.aljazeera.net/news/international/2017/7/20/البنتاغون- نشر- تركيا- مواقع- قواتنا- بسوريا- يعرضها- للخطر

(4) **"واشنطن تفرض عقوبات جديدة على إيران"**، RT عربي، 2017/7/28؛ https://arabic.rt.com/world/891060-واشنطن-عقوبات-إيران/

6- اتجاه بوصلة تركيا مؤخّراً نحو الشرق (روسيا والصين والهند وإيران)، وذلك سعياً للتوازن والمرونة في سياستها الخارجية المعتمدة منذ عشرات السنين على الغرب حصراً، وفي هذا الإطار: ثمة أهمية توليها أنقرة للعلاقات مع طهران من أجل استقرار المنطقة[1].

7- الملف الكردي في الإقليم باعتباره مصدر قلق كبير ومشترك بين البلدين، إذ تعتبر تركيا أي كيان سياسي لأكراد سوريا إرهاصاً لتقسيمها، وكياناً يمكن أنْ يتحوّل إلى منصّة إطلاق عمليات لحزب العمال الكردستاني ضدّها، فضلاً عن انعكاساته السلبية على عملية التسوية مع أكراد الداخل والمجمّدة منذ صيف عام 2015[2].

ومن الناحية الاقتصادية: يبدو التفوّق التركي واضحاً على نظيره الإيراني، فإذا اعتمدنا المؤشّر الأكثر تداولاً في المحافل البحثية لقياس القوّة الاقتصادية، أي الناتج المحلي الإجمالي -برغم التحفّظات الممكنة على كفايته التفسيرية -نجد المؤشّر التركي يتفوّق على نظيره الإيراني بأكثر من الضعف، أي نحو 734 مليار دولار لتركيا مقابل نحو 331 مليار دولار لإيران، والأرقام بحسب "مؤشّر الشفافية العالمي" لعام 2014. وهذا يعني أنَّ قدرة تركيا على إسناد طموحها الإقليمي اقتصادياً تتفوّق على القدرة الإيرانية في ذلك، برغم أنَّ الوضع الحالي يشهد انفلاشاً إقليمياً إيرانياً في مقابل تأثيرٍ تركيٍّ محدود برقعةٍ صغيرةٍ في شمال العراق وشمال سوريا، مقارنة بالتأثير الإيراني الواضح في العراق وسوريا ولبنان. وبمعنى آخر: تشكّل القدرات الاقتصادية إحدى نقاط الضعف الإيرانية لتأدية دور إقليمي، بحيث يصبح الانفلاش الإقليمي المذكور، عبئاً متعاظماً بمرور الوقت على القدرات الاقتصادية الإيرانية المحدودة نسبياً مقارنة بتركيا. ومهما يكن من أمر: يعتمد الاقتصاد الإيراني إلى حدٍّ كبير على النفط (أكثر من 50% من موازنته العامة)، فيما يبلغ المكوّن التكنولوجي للاقتصاد التركي المتقدّم نسبياً حدوداً ضئيلة للغاية، ومعنى ذلك: أنَّ أياً من إيران وتركيا لا تمتلك تفوّقاً اقتصادياً كاسحاً على الدول العربية[3].

---

(1) أوغلو، **العمق الاستراتيجي**، ص389.

(2) سعيد الحاج، **"عملية السلام مع أكراد تركيا أمام مفترق طرق"**، مركز الجزيرة للدراسات، 2016/1/19؛
https://goo.gl/UDm4vF

(3) مصطفى اللباد، **إيران وتركيا: حدود الأدوار في المنطقة العربية"**، موقع KATEHON، 2016/10/5؛
http://katehon.com/ar/article/yrn-wtrky-hdwd-ldwr-fy-lmntq-lrby

علماً بأنَّ واردات تركيا النفطية ارتفعت إلى 24.26% خلال كانون الثاني (يناير) 2017 بالمقارنة مع الشهر نفسه من العام السابق لتبلغ 2.3 مليون طن، وفقاً لبيانات "هيئة تنظيم سوق الطاقة التركية". وسيطرت إيران على النصيب الأكبر من صادرات النفط لتركيا بحصة بلغت 23.9% في كانون الثاني (يناير) من العام نفسه، وتلتها العراق وروسيا بنسب: 23.88% و15.36% على الترتيب[1].

واتّسمت العلاقة بين تركيا وإيران قبل الثورة الإسلامية الإيرانية بالبعد الأمني الذي ما لبث أنْ انقطع مع انتصار الثورة، وحُلّت منظمة الميثاق المركزي بعد انسحاب إيران وباكستان منها، فتوجّس الأتراك من تصدير الثورة الإسلامية إلى تركيا. لكنَّ الأخيرة نأت بنفسها عن الحرب العراقية الإيرانية، وتخوّفت مع الاحتلال الأنجلو أمريكي للعراق من إنشاء الأكراد لدولةٍ في شمال العراق تهدّد أمنها، ما دفعها إلى توثيق تحالفها مع إيران. ثمَّ تطوّرت العلاقات التركية الإيرانية بعد تولّي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا عام 2002؛ إذ تجاوز حجم المبادلات التجارية بينهما عام 2008 خمسة مليارات دولار، بعد أنْ كان قد وصل إلى مليار ومائة مليون دولار عام 2001، وشمل التعاون الاقتصادي تصدير الغاز الإيراني إلى تركيا، والتعاون من أجل الطاقة. لكنَّ هذا التقارب الاقتصادي لم يعكس تقارباً سياسياً؛ إذ لكل دولة مشاريع إقليمية مختلفة لا سيّما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وخصوصاً في منطقتي آسيا الوسطى والقوقاز، وأخيراً منطقة الشرق الأوسط.

لكنْ رغم هذا التنافس بينهما تبقى منظمة التعاون الاقتصادي التي أُنشئت في عام 1985 من أهم عوامل تقاربهم، حيث تمثّل منطقة (تركيا-إيران) ومجموع أعضاء المنظمة تجمّعاً متماسكاً جغرافياً، يمتدّ من الهند والصين شرقاً إلى أوروبا غرباً، ومن جنوب روسيا شمالاً إلى الخليج العربي وبحر عُمان جنوباً. وقد ظهرت كل من تركيا وإيران في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز كقوى إقليمية، وحاولتا تسويق نفسيهما في المنطقة على أنَّ نموذج كل منهما هو الأصلح، باستعمال كافة العوامل: التاريخية والقومية والمذهبية والعرقية والثقافية[2].

ثانياً: السياسة التركية والإيرانية في منطقة الشرق الأوسط

حريٌّ بنا في بداية حديثنا عن السياسة التركية والإيرانية في منطقة الشرق الأوسط، الوقوف عند بعض ما ذكره المختصّين في الشأن التركي والإيراني. فقد

---

(1) "واردات تركيا من النفط ترتفع"، **HOC. E NEWS**، 23/3/2017؛ http://hoc-enews.com/2017/03/23/واردات-تركيا-من-النفط-ترتفع/

(2) هدى رزق، **"الربيع العربي وإعادة صياغة التوازنات السياسية بين إيران وتركيا"**، صحيفة الأخبار اللبنانية، العدد 2009، 22/5/2013؛ http://www.al-akhbar.com/node/183506

رأى ميشال نوفل الخبير في الشؤون الإيرانية والتركية، والكاتب الصحافي في صحيفة "المستقبل" اللبنانية: أنَّ العلاقات التركية الإيرانية يحكمها تنافس في إطار نوع من التفاهم الاستراتيجي والتعاون والتشاور، لافتاً إلى أنَّ أي خروج للصراع التنافسي عن التفاهم الاستراتيجي، يمكن أنْ يتحوّل إلى صدعٍ سُنّي شيعي، يحرص الجانبان على تجنّبه والابتعاد عنه نظراً إلى مضاعفاته الخطيرة؛ ولهذا السبب: لا يقود التنافس بينهما إطلاقاً إلى التدهور السياسي أو المواجهة والصراع المفتوح. مشيراً في الوقت نفسه: إلى أنَّه من الصعب التصوُّر أنْ تتجاوز تركيا وإيران التنافس إلى التعاون الوثيق، بالنظر إلى اختلافاتٍ سياسيةٍ وأيديولوجيةٍ أساسية، على الرغم من الرغبة المشتركة في تقليص التدخّلات السياسية للقوى الخارجية في الشرق الأوسط، واحتواء النفوذ الروسي والأمريكي والصيني في آسيا الوسطى.

وأوضح نوفل: إنَّ هناك علاقات متوازنة في إطارٍ من الاحترام والحذر المتبادلين، والحنين إلى المجد الإمبراطوري، والتداخل على المستوى الثقافي والاثني والحضاري، معتبراً: أنَّه لا يمكن لإيران الخروج من لباسها الشيعي، ولا تركيا الخروج من لباسها السُنّي، على الرغم من عدم إعلان الدولتين نفسيهما دولة شيعية ودولة سُنّية، وأنَّ الدولة المركزية القوية في البلدين تصالحت مع الإسلام. فهذه المصالحة انتهت مؤقتاً في إيران إلى إقامة دولةٍ دينية، في حين الدولة العلمانية في تركيا التي لا تسمح بإقامة حكمٍ ديني، أعادت الاعتبار إلى الدين كعامل استقرارٍ وتوازنٍ للمجتمع. وشدّد على أنَّ تركيا وإيران تطمحان إلى زعامة العالم الإسلامي، ولهما نقاط قوّة، وموارد استثنائية تخدم هذا الطموح، وأنَّ الحِراكات السياسية والتحوُّلات التي هزت العالم العربي، كشفت بوضوح الاختلافات في مقاربة القطبين للأوضاع الإقليمية. ومؤكداً: أنَّ البلدين فوجئا وارتبكا أمام تحدّيات الحِراكات العربية، لكنَّ تركيا أظهرت مرونة أكبر في التعامل مع المعطيات الجديدة.

ومن جانبٍ آخر: اعتبر الدكتور محمد نور الدين الخبير في الشؤون التركية، والكاتب الصحافي في صحيفة "السفير" اللبنانية: أنَّ العلاقات التركية الإيرانية تحكمها جدلية التعاون والتنافس، لافتاً إلى أنَّ التعاون حكم -ولا زال يحكم -العلاقات الثنائية، فيما التنافس ساد العلاقات غير المباشرة، وأنَّ حتميّة التعاون بين تركيا وايران فرضتها تقاليد ثبات مزمنة تشير إلى استحالة الصدام المباشر، ما نقل التنافس بينهما إلى ساحاتٍ ثالثة مشتركة يمتلكان فيها عناصر التأثير، ويتواجهان فيها كلّما اقتضت الضرورة، وهي حصراً: آسيا الوسطى والقوقاز والمشرق العربي. ولاحظ: أنَّ الحِراكات العربية في تونس ومصر وليبيا واليمن والبحرين، كانت داخل مجتمعات بعيدة إلى حدٍّ كبير عن الدائرة المشتركة بين تركيا وإيران، فيما الساحة السورية تختلف جداً لجهة التوازنات الداخلية السياسية والمذهبية، وأنَّ أي اختلال في المعادلة الراهنة في هذه الساحة سيهدم توازنات تاريخية قديمة وربّما جغرافية،

وستفتح المجال أمام اضّطراب قد يمتدّ لعقودٍ بل أكثر. مشيراً إلى أنَّ الصراع اليوم في سوريا وعليها ليس صراعاً محصوراً بالجغرافيا السورية، وهو يتعدّى مطلب الإصلاح المحق إلى محاولة إحداث اختلال في التوازنات الإقليمية والاجتماعية من جانب القوى والدول المطالبة بإسقاط النظام السوري هناك.

ورأى نور الدين: أنَّ أخطر ما في المواجهة الحالية بين تركيا وإيران أنَّها تستحضر كل مفردات التاريخ وحساسيته، وتؤسّس لهدم ما تبقى من آخر لُحمة بين العرب، وهي رابطة العروبة، ونقل جوهر الصراع بين العرب والمشروع الصهيوني إلى صراعٍ بين السُنّة بشقيهما التركي والعربي، والشيعة بشقيهما الإيراني والعربي. وأبدى اقتناعه بأنَّ تخلّي تركيا عن انخراطها المباشر في سياسة المحاور، فوّتا فرصة تاريخية في إطفاء الفتنة السُنّية الشيعية، وفوّتا على تركيا نفسها مضاعفة تأثيرها الإقليمي.

ووصل نور الدين إلى نتيجةٍ مفادها: إذا كانت تركيا وإيران تهربان إلى التصارع في الساحة العربية فسينعكس ذلك سلباً على الجميع، مستدركاً: مع أنَّ التنافس بينهما بلغ أوجّه منذ عام 2011، فالتفاهم بينهما على تحصين الساحة العربية، هو المدخل للوصول إلى حلولٍ تحفظ الاستقرار للمنطقة ولهما.

بينما اعتبر الدكتور مصطفى اللبّاد رئيس مركز الشرق للدراسات الإقليمية والاستراتيجية في القاهرة: أنَّ الصراع السُنّي الشيعي سيكون في الواجهة في المرحلة المقبلة وليس الصراع العربي الإسرائيلي، وأنَّ تركيا تتأهّب لقطف ثمار الحِراكات العربية لأنَّها سُنّية بالمنطق الطائفي السائد في المنطقة، وتعمل بالوكالة عن الولايات المتحدة، وتحتفظ بعلاقاتٍ ممتازة مع جماعة الإخوان المسلمين. وأضاف: ستخرج إيران خاسرة لأنَّها نافست (إسرائيل) بضراوةٍ، وهدّدت السعودية ودول الخليج في العمق، وطالبت بأثمانٍ كبيرة من واشنطن لقاء التفاهم الإقليمي خلال العقدين الماضيين. وأكّد أنَّ الولايات المتحدة لا يمكنها أنْ تدعْ المنطقة تشكّل نظامها الإقليمي الخاص، لذا: ستعمل على تشكيل نظامٍ إقليميٍّ جديد يحفظ مصالحها ومصالح حليفتها (إسرائيل)[1].

وممّا سبق: نلاحظ توافق كل من ميشال نوفل ومحمد نور الدين في خطورة مسألة التنافس التركي الإيراني على زعامة العالم الإسلامي، لِما في ذلك من محاذيرٍ قد تؤدّي للضرر بكلتا الدولتين رغم امتلاكهما الكثير من الأدوات المؤثّرة. فالتنافس بين البلدين قد يؤدّي إلى تصدُّع بين أبناء المذهبين السُنّي والشيعي. أمّا قول الدكتور مصطفى اللبّاد بأنَّ تركيا تتأهّب لقطف ثمار الحِراكات العربية لأنَّها سُنّية، وأنَّ إيران

---

(1) "ندوة بين تركيا وإيران أين العرب؟ في مركز عصام فارس"، **ليبانون فايلز**، 3/2/2012؛ http://www.lebanonfiles.com/print.php?id=334960

ستخرج خاسرة؛ فذلك القول قد لا يكون مقبولاً اليوم بعد مرور سبعة أعوام من اندلاع تلك الحِركات. فتركيا من ناحية خسرت حليفها الرئيس المصري محمد مرسي بعد عامٍ واحدٍ من حكمه، حيث أطاحت المؤسّسة العسكرية به، وفي سوريا خسرت تركيا الرهان على التخلّص من حكم الرئيس السوري بشّار الأسد. أمّا إيران: فقد كانت من أكثر الدول التي استفادت من الاضّطرابات في المنطقة العربية، سواء في مصر أو سوريا أو اليمن، وحتى في البحرين رغم المحاولات الخليجية لوأد الاحتجاجات الشعبية فيها.

ولبيان مدى القدرة التنافسية لكل من تركيا وإيران على زعامة العالم الإسلامي، لا بدَّ من استعراض سياستهما في منطقة الشرق الأوسط للوقوف على حقيقة هذا الدور، وحدود نجاحه من عدمه، وذلك من خلال المحاور التالية:

أ-الفرق بين النظامين التركي والإيراني.

ب- أسباب تبنّي تركيا وإيران لسياستهما.

ج- أدوات كل من تركيا وإيران لزعامة العالم الإسلامي.

أ- الفرق بين النظامين التركي والإيراني:

بعد نجاح تيار "الإسلام السياسي" في الوصول إلى السلطة في عددٍ من الدول العربية بعد اندلاع الحِراكات العربية، أضحى ذلك عاملاً محفّزاً لكل من النظامين التركي والإيراني للعمل على الاستفادة من ذلك الأمر في ممارسة دورٍ إقليميٍّ أوسع نطاقاً، وأعمق تأثيراً في المنطقة، مع تصاعد أنظمة سياسية حديثة العهد إلى السلطة، تنتمي إلى ما بات يُعرف بتيار "الإسلام السياسي" الذي يرى البعض وجود عناصر تشابه بينه وبين النظامين التركي والإيراني بدرجاتٍ متباينة، ممّا جعلهما يطمحان في أنْ يبسطا نفوذهما على المنطقة، ما ينعكس على ميزان قوّتهما في النظام الدولي عموماً والنظام الإقليمي خصوصاً، بسعيهما لترجيح نموذجهما في المنطقة.

1- النظام التركي

يستند النظام السياسي التركي في الأساس إلى التقاليد العلمانية التي أرساها مؤسّس الجمهورية التركية "مصطفى كمال آتاتورك" عام 1923، وحتى في ظل حكم حزب العدالة والتنمية الذي يحكم حالياً، وهو يتّبع مساراً معتدلاً غير معادٍ للغرب يتبنّى النظام الرأسمالي، ويسعى لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي[1]. لذا: يدّعي أنَّه حزب محافظ، ويصنّفه البعض على أنَّه يمثّل تيار الإسلام المعتدل، حيث تمَّ

)1- ("New to Turkish politics? Here's a rough primer", Hurriyet Daily News, 23/7/2007,
http://www.hurriyetdailynews.com/default.aspx?pageid=438&n=new-to-turkish-politics-heres-a-rough-primer-2007-07-23

تشكيل الحزب من قبل النوّاب المنشقين عن حزب الفضيلة الإسلامي الذي حُلَّ بقرارٍ صدر من المحكمة الدستورية التركية في عام 2001. ولا يمكن لحزب العدالة والتنمية سوى إعلان نفسه حزباً علمانياً حتى لا يخرج على الدستور، حيث يتهمه بعض الأتراك بالتقية[1].

ومن نافلة القول: إنَّ مسألة الهويّة كانت مثار جدل كبير بين النخب في المجتمع التركي خاصة بعد عودة التيار الإسلامي إلى الحياة السياسية في تركيا منذ ثمانينيات القرن الماضي، وكان للصراع بين النخب الإسلامية والنخب العلمانية (الجيش)، انعكاسٌ واضحٌ على السياسة الخارجية التركية. فالعلمانيون ومنذ تأسيس الجمهورية التركية، أبحروا بتركيا اتجاه الغرب وتحالفوا معه، وأداروا ظهورهم للشرق الإسلامي ولم يعودوا يبالون بشؤونه.

وبالتالي: تعتبر الهويّة محدّداً أساسياً في السياسة الخارجية التركية، واتّضح ذلك بشكلٍ لا يمكن الشكَّ فيه بعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم، إذ تحوّلت السياسة الخارجية التركية من توجّهٍ واحدٍ نحو الغرب، إلى توجّهٍ متعدّد الأبعاد نحو الدول العربية والإسلامية، ودول آسيا الوسطى، والقوقاز. رغم أنَّ البعض كان يرى في ارتباط تركيا بالغرب تقوية لدورها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، غير أنَّ ذلك ليس صحيحاً بالمفهوم السياسي؛ فذلك الأمر: سوف يؤدّي مستقبلاً إلى إضعاف هذه الدولة المغرّدة خارج سربها، فانسلاخ دولة ما عن محيطها القريب المرتبط معها بمصيرٍ مشترك: سياسياً ودينياً لصالح قوى أخرى مغايرة لها، سيجعلها تدور في فلكها، وترتهن بسياساتها العامة حتى لو كانت ضدَّ جيرانها الأقربين. ولذلك: فإنَّ تركيا -تكون واهمة -لو كانت تؤمن أنَّ الغرب الأوروبي سيقبل بها يوماً ما في الاتحاد الأوروبي ما دامت دولة إسلامية، حتى لو شدّدت من الإجراءات العلمانية في البلاد.

وضمن هذا السياق، يقول أحمد داوود أوغلو: يتوجّب على تركيا إعادة النظر في سياستها تجاه منطقة الشرق الأوسط. لقد فقدت تركيا الأحزمة الاستراتيجية الأكثر قوّة في المنطقة في الربع الأول من القرن العشرين، وعاشت بعيدة عن المنطقة بشكلٍ عام في ربعيه الثاني والثالث، وطوّرت سلسة علاقات متأرجحة بين صعودٍ وهبوط مع دول المنطقة خلال الربع الأخير من القرن نفسه، هي اليوم مضّطرة لأنْ تعيد تقييم علاقاتها مع المنطقة من جديد بشكلٍ جذري. كما أنَّ شبكة العلاقات المتوتّرة التي نسجتها تركيا مع أوروبا بشكلٍ خاص، جعلت الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أمراً شبه مستحيل، كما جعلت موضوع تطوير استراتيجية شاملة حيال

---

(1) غراهام فولر، **"انتصار الإسلاميين في تركيا"**، الجزيرة نت، 2004/10/3؛
http://www.aljazeera.net/opinions/pages/bf0543b1-1354-4830-a985-2791f4848524

الشرق الأوسط أمراً لا بدَّ منه. أمّا إذا انسلخت تركيا عن أوروبا وعن الشرق الأوسط في الوقت نفسه، فلن يكون بمقدورها النجاح في سياساتها الإقليمية أو القارية[1].

ويرى أنصار العلمانية في تركيا وخصوصاً المعارضة الاشتراكية الديمقراطية ومؤسّسة الجيش أنَّ حزب العدالة والتنمية وضع خطة سرية لأسلمة الدولة، وما يرونه نيّات يبيّتها حزب العدالة والتنمية منذ وصوله إلى الحكم. وما يعتبرونه مؤشّرات على أسلمةٍ زاحفة ومقصودة للبلاد، مثل: منع شرب الخمور في بعض الأماكن العمومية، وتخصيص بعض المسابح توقيتاً للذكور وآخر للإناث[2].

ومن ثمَّ: يبقى النظام السياسي التركي علمانياً وإنْ كان ذا مرجعية إسلامية في نظر البعض بدرجةٍ أو بأخرى، وهو فارق جوهري بينه وبين النظام السياسي في إيران، حيث ينتهج الحزب سياسة توافقية تميّزه عن بقيّة حركات "الإسلام السياسي" التقليدية، سواء داخل أو خارج تركيا والتي تقوم على التركيز على العناصر الاستيعابية التوافقية، ونبذ العناصر الإقصائية في التعامل مع الآخر، أيّاً ما كان هذا الآخر سياسياً أو دينياً أو أيديولوجياً؛ فهو يقدّم الدين باعتباره عامل جذب واستقطاب لا عامل تمايز وتنافر. ومن هنا: كان الدور المحوري لتركيا في تعزيز الحوار، والتلاقي بين الحضارات. وقد مثّل ذلك أحد أهم أسباب نجاح حزب العدالة والتنمية في توجيه أنظار العالم إلى النظام التركي بوجهٍ عام، وأنظار دول الشرق الأوسط بوجهٍ خاص.

2- النظام الإيراني

تُعدُّ إيران من أكثر الدول إثارةً للجدل في منطقة الشرق الأوسط، نظراً للتصوُّر الموجود حول تأثيرها، وكذلك التطوّرات السياسية التي شهدتها منذ القرن السادس عشر، وظهور هويّة دينية مذهبية لها متمايزة عن بقيّة العالم الإسلامي. ولكن على الرغم من أهمية عامل الجغرافيا السياسية، فإنَّ الدين أو المذهب ربّما يُعدُّ الموطئ الحقيقي لتشكيل العلاقة بين إيران والعرب من ناحية، وبين إيران وتركيا من ناحيةٍ أخرى. ولا يمكن الحديث عن العرب وإيران، أو ذكر مواطن التوافق أو الاختلاف بين الطرفين من دون الحديث عن عامل الدين أو المذهب. فنشأة المذهب الشيعي في العراق يُعدّ الخطوة الأولي في التفاعل بينهما، وانتقال أهل العراق لإيران هرباً من سياسة الأمويين ثمَّ العباسيين، ما هو إلاّ تجسيداً لأهمية عامل المذهب، وارتباطه الوثيق بالجغرافيا السياسية.

---

(1) أوغلو، **العمق الاستراتيجي**، ص168-169.

(2) **"علمانيو تركيا يخشون حزب العدالة والتنمية"**، الجزيرة نت، 2007/4/23؛ http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2007/4/23/علمانيو-تركيا-يخشون-حزب-العدالة-والتنمية

ومثل العراق أحد أهم مواطن الالتقاء بين الطرفين، وذلك نظراً لإرثه التاريخي المرتبط بنشأة المذهب الشيعي في تاريخ المنطقة والتاريخ الإسلامي، وبسبب جغرافيته السياسية. ولذلك: نجد أن سقوط بغداد في أيدي المغول عام 1258 قد شكّل نقطة تحوُّل في تاريخ الاحتكاك العربي الإيراني؛ فمنذ ذلك الوقت: بدأت بلاد فارس بالابتعاد تدريجياً عن الديموغرافيا العربية، وظهور حكومات محلية في إيران حاولت توحيد الهضبة الإيرانية خلال تلك الحقبة. وقبل القرن السادس عشر لم يكن للعرب ذلك التأثير الواضح في الشأن الإيراني، ولكن مع بداية القرن السادس عشر وعلى امتداد قرنين آخرين تاليين، شكّل علماء البحرين، وجبل عامل (جنوب لبنان)، والقطيف ثقافة المذهب الجديد الجعفري الاثني عشري في إيران، وعزّز التأثير العربي في ذلك الوقت. لكنْ مع بداية القرن التاسع عشر، والسيطرة الأوروبية على كلتا الأمتين الإيرانية والعربية، أدّي ذلك إلى ركود التفاعل الإيراني العربي، وسيطرة القبيلة، وطريقة الحكم التقليدي على النظام السياسي عند الطرفين. هذا الركود بدأ في التحرّك مع بداية القرن العشرين، وظهور الدولة الحديثة، وتشكّل ما نسميه اليوم بمنطقة الشرق الأوسط[1].

ومن جانبه: يبدو أنَّ التاريخ شكّل عاملاً أساسياً في مجريات تلك الحقبة فقد اتّخذت الدول الحديثة من التاريخ وسيلة لتعزيز شرعيتها وتشكيل هويّتها؛ وبالتالي: لم تسلم العلاقات بين إيران والعرب من حضور التاريخ بكامل ثقله. فالعرب أنهوا الإمبراطورية الساسانية التي كانت آخر مراحل الإمبراطورية الإيرانية قبل مجيء الإسلام. أمّا الإيرانيون فيرون في أنفسهم الإمبراطورية التي وصلت إلى البحر المتوسط قبل الإسلام في عهد الإمبراطورية الإخمينية، ثمَّ عادوا لذلك في عصر الجمهورية الإسلامية.

عُرفت إيران بالجمهورية الإسلامية الإيرانية عام 1979 بعد الإطاحة بالحكم الملكي الذي قاده الشاه "محمد رضا بهلوي"، ثمَّ قامت قوّات رجال الدين المحافظين بقيادة "آية الله الخميني" المرشد الأعلى للثورة الإيرانية بتأسيس نظامٍ ديمقراطي تطبيقاً لنظرية ولاية الفقيه في المذهب الشيعي، حيث لم تكن تعرف المنطقة العربية هذه المذهبية التي جاءت بها الثورة والتي أشعلت فتيل الفتنة في المنطقة بين سُنّة وشيعة، والتي أدّت إلى توتّر العلاقات بين الدول العربية وبعضها البعض، وظهر صداها في جميع الدول. فمثلاً في مصر وصف الرئيس المصري الراحل أنور السادات -في ذلك الوقت -قائد الثورة الإيرانية الإمام "الخميني" بـ "الدجّال"، والتي كانت بداية لعلاقةٍ صعبةٍ مع العرب تجاوزت مرحلة الإملاءات الخارجية الذي كان

---

(1) **أحمد ثابت محمد، وآخرون، "**أثر المذهبية في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط: دراسة حالة العراق- سوريا - لبنان**"، المركز الديمقراطي العربي؛**
http://democraticac.de/?p=47176

يمارسها نظام الشاه، حيث مثّلت نوعاً من الاستحواذ والسيطرة والرغبة في السيادة القومية، وعودة الحلم الفارسي، والسعي للوصول لمكانةٍ دوليةٍ بالقوّة، وفرض إرادة الإرغام. وبالنظر إلى السياسة الخارجية الإيرانية، فإنّها تشكّلت تدريجياً بفعل المصالح الوطنية الإيرانية والتطورات الداخلية أكثر من الذرائع الأيديولوجية[1].

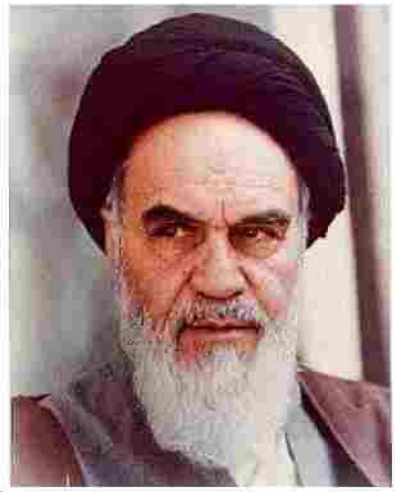

المرشد الأعلى السابق للثورة الإسلامية الإيرانية (آية الله الخميني)

ويُعدُّ النظام السياسي الإيراني نظاماً فريداً من نوعه، ويتميّز بهياكلٍ متوازية والتي تضعه ضمن مراكز الطاقة المتعدّدة[2]. ويُعدُّ هذا النظام وفق نشأته وبنص الدستور نظاماً دينياً يتولّى فيه رجال الدين سلطات مباشرة وقوية بشكلٍ واضح؛ وبالتالي: يُعدُّ نظام حكم ثيوقراطياً شيعياً، بمعنى أنَّ الدولة ومؤسّساتها خاضعة لحكم رجال الدين. فالمرشد أو القائد هو أعلى سلطة في الدولة، وقد منحه الدستور السيادة السياسية والدينية. ووفقاً للدستور الإيراني: فإنَّ المرشد الأعلى هو المسؤول عن ترسيم ومراقبة "السياسات العامة لجمهورية إيران الإسلامية"، ممّا يعني أنَّه يحدّد لهجة واتجاه السياسات الداخلية والخارجية لإيران. والمرشد الأعلى هو أيضاً القائد العام للقوّات المسلّحة، ويسيطر على عمليات المخابرات والأمن في إيران، ويمكنه وحده إعلان الحرب أو السلام، ولديه سلطة تعيين وفصل قادة القضاء، وشبكات الإذاعة والتليفزيون الحكومية، والقائد الأعلى للحرس الثوري الإسلامي. كما يعيّن

(1) المرجع السابق.

(2) Michael Eisenstadt, The Strategic Culture of the Islamic Republic of Iran: Religion, Expediency, and Soft Power in an Era of Disruptive Change, Middle East Studies, the Marine Corps University, Nov. 2015, p.3.

ستة من الاثني عشر عضواً في مجلس صيانة الدستور، وهي الهيئة القوية التي تشرف على أنشطة البرلمان، وتحدّد المرشّحين المؤهّلين للترشّح للمناصب العامة[1].

وفي المجمل: اتّسمت الحياة السياسية فى إيران بالظاهرة الدينية ورجال الدين ولقد أخذت هذه العلاقة أساسها منذ القدم فى تاريخ الدولة الإيرانية، وبعد انتصار الثورة الإيرانية بدأت مرحلة جديدة فى تاريخ إيران المعاصر، حيث إنَّ هذه المرحلة قد حملت أبعاداً مذهبية ودينية واضحة أثّرت تأثيراً واضحاً فى إقامة الدولة، وأيضاً صياغة أليات الحكم ومؤسّساته التى سيطرت عليها نظرية "ولاية الفقيه العامة" وذلك بعد نجاح الثورة[2]، حيث تتمتّع جمهورية إيران الإسلامية بخصوصية فى نظامها السياسي الذى يقوم على نظرية ولاية الفقيه العامة. هذه النظرية التى أظهرت دوراً ملحوظاً فى مرحلة قيام الثورة الإيرانية، ولكنّها عجزت عن تحقيق الاستقرار اللازم لإقامة دعائم وضمان أمن واستقرار الدولة[3].

وعلى الرغم من تعاظم دور إيران فى الفترة الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط، ونجاحها فى التوصّل إلى اتفاق يحافظ على برنامجها النووي، إلاَّ أنَّه - حسب البعض -يوجد بالداخل الإيرانى ما يهدّد باحتمال تراجع دورها القادم إقليمياً مع وجود أزماتٍ داخلية متوقعة مثل: مشكلة إقليم البلوشستان الواقع بين إيران وباكستان وأفغانستان[4].

وحسب قول "سعيد جولكار S. Golkar" زميل "مركز روبرتا بافيت للدراسات الدولية والمقارنة" في جامعة نورث ويسترن: تواجه النظم غير الديمقراطية بصفةٍ عامة ثلاثة تهديدات أساسية تمثّل خطراً على بقائها، وهي: التهديدات من أعلى (الانقلابات)، ومن أدنى (الانتفاضات الشعبية)، ومن الخارج (التدخّل الأجنبي).

---

(1) "The Structure of Power in Iran: An overview of the Iranian government and politicalsystem",PBS;
http://www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/shows/tehran/inside/govt.html

(2) **"النظام السياسي فى إيران: مؤسسات النظام وأليات الحكم والتفاعلات الداخلية"**، مركز سورية للبحوث والدراسات، 2014، ص40.

(3) محمد عبد الله النقبى، **الصراع الداخلي فى إيران وأثره على تطور سياساتها تجاه دول** الخليج **(1979-2011)**، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث الأسيوية، قسم دراسات وبحوث العلوم السياسية والاقتصادية، جامعة الزقازيق، 2014، ص25-27.

(4) جمال الدين أبو حسين، **"أوجاع إيران فى الداخل: بلوستشان نموذجاً (1)"**، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، 2015/8/20؛
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/20/137/5455/تقارير/تقارير/أوجاع-إيران-في-الداخل-بلوشستان-نموذجا.aspx

ويرجع سبب نجاح إيران في البقاء كما هي لِما يزيد عن ثلاثة عقود في جزء كبير منه، إلى قدرتها على مواجهة كل هذه التهديدات[1].

وينبغي للمخطّطين وصانعي السياسات الذين يتعاملون مع إيران أنْ يضعوا في اعتبارهم ثلاثة قوانين عامة يمكن أنْ تُطبّق في عددٍ من البلدان، ولكن ذلك ينطبق بصفةٍ خاصة على إيران[2]:

1- لا شيء في إيران كما يبدو، فالأشياء غالباً ما تكون على العكس من ذلك، مثل: اليقين بشأن النوايا، ومقدّراتها، وعمليات صنع القرار، والمخرجات غالباً ما تكون مراوغة.
2- لا شيء في إيران أسود وأبيض، فالغموض والظلال هما القاعدة الرمادية، وهذا أمرٌ محدّد، وسمة من الثقافة الإيرانية، وتعكس حقيقة أنْ الغموض غالباً ما يُستخدم من قِبل النظام الإيراني لإرباك أعدائها.
3- تتميّز السياسة الإيرانية بالعديد من التناقضات والمفارقات.

ب- أسباب تبنّي تركيا وإيران لسياساتهما

شكّلت البيئة الإقليمية الحاكمة في الشرق الأوسط مناسبة لبلورة مشاريع دولية، واستراتيجياتٍ إقليميةٍ متصارعةٍ على العالم العربي وثرواته، وذلك نتيجة العوامل التالية:

أولاً: العوامل المحلية المتعلّقة بدول النظام الإقليمي العربي

1- ضعف النظام السياسي العربي الواضح، وغياب الاستراتيجيات التي بإمكانها المحافظة على فاعلية هذا النظام التي هي محصّلة فاعلية أعضائه وقوّتهم الذاتية؛ فالعالم العربي تسوده ظاهرة الدوائر المتقاطعة الجزئية، من دون بناء جسورٍ تربط بينها جميعاً في منظومةٍ إقليميةٍ قوّيةٍ عصريةٍ متقدّمة، تمتلك آلية حركية فاعلة ومنظمّة للعلاقات بينها؛ بل يشهد عدّة انقسامات على المستوى الأفقي والرأسي، انقسامات حول العلاقات مع الولايات المتحدة و(إسرائيل)، وأخرى حول سياسة التعامل مع إيران، ومواقف متباينة من الأحداث في سوريا، ومن المقاومة اللبنانية والفلسطينية، وإثارة انقسامات مذهبية وطائفية سُنّية وشيعية حول قضايا

(1) Saeid Golkar & Mehdi Khalaji, "The Islamic Republic's Will to Survive: Likely Nuclear Resistance, Unlikely Social Revolt", The Washington Institute, 12/6/2013; http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-islamic-republics-will-to-survive-likely-nuclear-resistance-unlikely-so

(2)Eisenstadt, Op. Cit, p. 3.

خلافية لم تُحسم، هدفها تسييس الخلافات المذهبية، وإشعال الفتنة لفتح الباب أمام حروبٍ أهلية في أكثر من منطقةٍ عربية[1].

2- عدم الاستقرار والاضطّراب الذي تتعرّض له منطقة الشرق الأوسط عامة، والمنطقة العربية خاصة على امتداد أكثر من ثلاثين عاماً، وجعلها مسرحاً لحروبٍ وصراعاتٍ كثيرة، واستمرار معاناة عدد من الدول العربية من الاحتلال والتدخّلات والضغوط الأجنبية، وبروز العديد من الدول التي تعاني الكبت واحتكار السلطة وتدنّي المستوى الاقتصادي، واستمرار حالة التباعد بين المشرق العربي ومغربه، وفتح دول المغرب العربي لمجالها الحيوي تجاه أوروبا والبحر المتوسط[2].

3- بروز حركات المقاومة المسلّحة على منوال: حزب الله اللبناني وحركة حماس الفلسطينية، واحتلالهما مكانة بارزة في ساحة التفاعلات العربية، وصناعة المواقف، وإثارة الاهتمام لدى الشارع السياسي. هذا البروز كان أحد الأسباب التي أضافت إلى القوى الحيّة في العالم العربي قوّة جديدة خصوصاً في القضايا المثارة مع (إسرائيل)، وربّما ملأ فراغاً فعلياً قائماً[3].

4- أنَّ التطوّرات المتلاحقة على ساحات المواجهة مع (إسرائيل) في فلسطين ولبنان وسوريا على مدار الأعوام 2006-2008، سمحت بتسليط الضوء على الدور الإيراني الداعم لقوى المقاومة العربية، وإبراز حجم المفارقة بين هذا الدور وبين أدوار دول الاعتدال العربي التي اتّخذت من التسوية خياراً استراتيجياً لها. وعلى صعيدٍ آخر: فإنَّ الدور الإيراني في العراق ولبنان، عزّز من القوى التفاوضية الإيرانية بخصوص برنامجها النووي، لأنَّ معناه المباشر هو قدرة إيران على إلحاق الأذى بالمصالح الأمريكية في مواقع مفصليةٍ وحاسمةٍ بالنسبة إلى الأمن القومي الأمريكي، كما في منطقة الخليج وفلسطين[4].

ثانياً: العوامل المحلية المتعلّقة بتركيا

---

(1) مصطفى عبد العزيز مرسي، **"المأزق العربي ومصادر التناقضات العربية وتأثير العوامل الإقليمية والدولية"**، مجلة شؤون عربية، عدد 129، القاهرة، 2007، ص61.

(2) نظام بركات (محرر)، **مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها**، عمّان، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012، ص11.

(3) صلاح سالم، **"رابطة الجوار العربي .. بين شروط الواقع ومعطيات التاريخ"**، مجلة شؤون عربية، عدد 142، القاهرة، 2012، ص145.

(4) نيفين مسعد؛ أحمد يوسف أحمد (محرر)، **حال الأمة العربية (2007-2008) ثنائية التفتيت والاختراق**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص40.

يمكن إيجاز الأسباب الدافعة الحيوية التركية إقليمياً التي مكّنتها من بلورة استراتيجيةٍ إقليميةٍ تجاه منطقة الشرق الأوسط إلى عواملٍ عدّة من أبرزها:

1- الرؤية الشاملة انطلاقاً من المصلحة الوطنية؛ فتركيا تمتلك رؤية شاملة حول المجال الحيوي الذي يجب أنْ تنشط فيه، وكذلك أفضل اقتراب لبناء قوّةٍ إقليميةٍ كبرى؛ بل دولية في المستقبل. وكان "لأحمد داوود أوغلو" وزير الخارجية التركي السابق، دوراً كبيراً في تشكيل المنظور التركي للذات وللعالم وللدور الخارجي للدولة التركية، عاكساً الأسلوب الأكاديمي في صياغة السياسة الخارجية في إحدى المرّات النادرة داخل العالم الإسلامي، وإنَّ تلك الحالة من التلازم بين النظرية والتطبيق أو بين الأكاديمي والسياسي، أفرزت سياسة خارجية مدروسة ومتطوّرة. فمن خلال نظرية العمق الاستراتيجي: استطاعت تركيا المصالحة بين عدّة ثنائيات، كثيراً ما خلقت استقطاباً في الواقع العربي مثل: ماضيها وحاضرها، بالحديث عن الميراث العثماني بشكلٍ إيجابي، وربطه بالدولة التركية المعاصرة، وبين التاريخ والجغرافيا من خلال مدّ المجال الحيوي التركي إلى الجنوب والشرق، بالإضافة إلى الشمال والغرب، وبين الكمالية والعثمانية، وبالعمل على احترام الأمن والحرية معاً، وبين القوّة الناعمة والصلبة، وباستخدام السياسي والثقافي والاقتصادي بمهارةٍ حتى يظل العسكري خياراً أخيراً ولكن قويّاً وحاضراً[1].

2- العوامل الداخلية التي تنبثق من الداخل التركي، وتظلّ هذه العوامل الأكثر تأثيراً ودفعاً لسياسةٍ خارجيةٍ نشطة وفعّالة على المستوى الإقليمي، إذ استطاع النظام السياسي التركي بلورة موقفٍ إيجابيٍّ من الإسلام، وتجاوز حالة العداء السابقة للغرب، ونجح في مشروع الثورة المعرفية، وتبنّي العلمانية أساساً للحكم، وحصل على الدعم الشعبي للنظام الجمهوري، وعمل على إيجاد بيئةٍ ملائمةٍ للانتقال إلى الديمقراطية، وتبنّي نظامٌ قائمٌ على التعددية الحزبية الذي مهدَّ الطريق إلى الانفتاح السياسي، وأسهم في تحقيق ثورةٍ اقتصاديةٍ تمتّعت البلاد بموجبها بدرجةٍ معينةٍ من الاستقلال عن الدول الأخرى[2].

---

(1) باكينام الشرقاوي، **"الانطلاقة الإقليمية التركية: لماذا؟ وكيف؟"**، صحيفة أخبار العالم، 2009/12/16؛
http://www.akhbaralaalam.net/index.php?aType=haber&ArticleID=32557

(2) متين هيبر، **التحديث والتحول السياسي: التجربة التركية في التحولات الراهنة ودورها المحتمل في إحداث التغيير في العالم العربي**، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007، ص194.

3- بناء اقتصاد تركي قوي؛ فمن أهم متطلبات تقوية الدور الإقليمي التركي حدوث نهضة اقتصادية تسمح بتوفير الموارد اللازمة لتفعيل السياسة الخارجية بكفاءة، فلا بدَّ من تحسين البنية التحتية للسياسة الخارجية التركية بالتطوُّر الاقتصادي كضمانةٍ أولى لعملٍ خارجيٍّ فعّال. وقد شهدت تركيا بالفعل طفرة اقتصادية في السنوات الأخيرة حتى صار الاقتصاد التركي رقم (15) في العالم، وتُعدُّ الحكومة التركية من أنجح الحكومات في إدارة تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية[1].

(1) الشرقاوي، **"الانطلاقة الإقليمية التركية"**، مرجع سابق.

ثالثاً: العوامل المحلية المتعلّقة بإيران

لا يمكن اختصار مشروع إيران الاستراتيجي تجاه منطقة الشرق الأوسط في مجرّد تصدير الثورة، أو ما تُتهم به من محاولات تشييع المنطقة؛ بل إنَّ مشروعها يشبه الهرم متعدّد الطبقات، وفق الآتي[1]:

1- قاعدة الهرم: تتكوّن من العوامل الإقليمية وتكون بمستوى طبقتين هما؛ أولاً: الطبقة الأولى في الهرم من العوامل الإقليمية الخاصة بمنطقة الخليج العربي. وثانياً: الطبقة الثانية في الهرم وهي منطقة المشرق العربي.

2- قمة الهرم: تتكوّن من العوامل المحلية المتعلّقة بإيران وتكون بمستوى طبقتين هما؛ أولاً: الطبقة الثالثة في الهرم، وتعتمد على القدرات العسكرية الرادعة التي يمكنها استهداف المصالح الغربية الاستراتيجية في منطقة الخليج. وثانياً: الطبقة الرابعة في الهرم وهي الأخيرة التي تسعى من خلالها إيران للحصول على التكنولوجيا النووية المطوّرة، لتشكّل سقفاً تستظل به إيران في تحقيق مشروعها الاستراتيجي عوضاً عن السقف الدولي الذي تفتقر إليه.

أمّا عن أسباب تبنّي كل من تركيا وإيران لسياستهما في منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، يمكن القول: إنَّ أيَّ سياسة خارجية يتم تبنّيها من قبل أي دولة تكون مستندة إلى عددٍ من الدوافع لتبنّي تلك السياسة، إمّا أنْ تكون عوامل جوهرية أو شبه جوهرية للتحرّك نحو تلك السياسة. وبالفعل: هناك عدد من الدوافع التي كانت حجر الزاوية لدى كل من تركيا وإيران، للركون إلى سياسة تسويق نفوذها في الشرق الأوسط خصوصاً بعد اندلاع الحِراكات العربية، ومن تلك الأسباب:

أولاً: على الجانب التركي

ثمة أسباب عدّة أدّت إلى تحوُّلاتٍ في السياسة التركية منها:

1- إدراك تركيا عملياً استحالة قبول عضويتها في الاتحاد الأوروبي.

2- أحداث 11 أيلول (سبتمبر) 2001 التي أربكت العالم كلّه وفي مقدّمته العالم الإسلامي، حيث تحوّل هذا الأخير إلى ساحةٍ للعدوان على كل من يخالف السياسات الأمريكية تحت ذريعة "محاربة الإرهاب". ولم تكن تركيا –كونها بلداً مسلماً -بمنأى عن تأثيرات الحرب الأمريكية على الإسلام، والتي أسقطت بها نظامي الحكم في كل من أفغانستان والعراق، وما نتج عنها من فوضى في هذين البلدين.

---

(1) مصطفى اللباد، **"قراءة في مشروع إيران الاستراتيجي تجاه المنطقة العربية"**، مجلة شؤون عربية، عدد 129، القاهرة، 2007، ص36.

3- تزايد النفوذ الإيراني في المنطقة، وما نتج عنه من مساسٍ للمصالح التركية.
4- حاجة تركيا لمناطق نفوذٍ حيويةٍ كسوقٍ كبرى بحجم القوّة الاقتصادية الحالية لتركيا.
5- الاحتلال الأنجلو أمريكي للعراق والمأزق الأمني العراقي، وسيناريو تقسيمه إلى دويلات، وما قد ينتج عنه من عواقبٍ وخيمةٍ على دول المنطقة ككل، وعلى تركيا بشكلٍ خاص.

وبعد اندلاع الحِراكات العربية: باتت كل من تركيا وإيران أمام تغييراتٍ استراتيجية، إذ سعت كل منهما إلى تقديم نفسها على أنَّها النموذج الإسلامي الأمثل. كذلك شكّلت القضية الفلسطينية أحد المرتكزات الأساسية في هذه الرؤية، فحاولت تركيا تقديم نفسها للعالم العربي والإسلامي بعد الحِراكات العربية بأنَّها[1]:

1- المظلّة السُنية الرئيسية للقوى الإسلامية المضّطهدة في دول الحِراكات العربية.
2- قدّمت النموذج التركي كنموذج للإسلام العلماني الذي بإمكانه أداء دور الموازن الإقليمي لإيران الإسلامية الراديكالية.
3- أنَّها تحمل لواء الاعتدال في ظل توجّس الغرب من المنظّمات الإسلامية الراديكالية.
4- وظّفت تحوُّلها في العلاقة مع (إسرائيل) من صديقٍ استراتيجيٍّ إلى معارضٍ بارزٍ لسياستها تجاه قطاع غزة منذ أواخر عام 2008، بعد أنْ اعترفت بحركة حماس عام 2006، وحقّها في الحكم والمفاوضات.
5- حاولت أداء دور معادل للدور الإيراني الممانع للسياسة الإسرائيلية التوسّعية، واستثمرت حالة إظهار العداء (لإسرائيل) استثماراً سياسياً على الساحة العربية.
6- أظهرت أنَّ بإمكانها فتح باب المفاوضات مع (إسرائيل)، فيما لا يمكن لإيران سوى تقديم الممانعة دون حلول تذكر.
7- أظهرت رغبة في الاستثمار الاقتصادي في مصر وقطاع غزة وكردستان العراق، في محاولةٍ لجذب قطاعاتٍ واسعةٍ من المهتمين.

لكنَّ التضارب في مواقف تركيا قاد إلى مجمل تساؤلات عن كيفية تسويق هذا النموذج ورعايته للقضية الفلسطينية، وفي الوقت نفسه نشر "الدرع الصاروخية" الذي يُعَدّ الحجر الأساس في الاستراتيجية الأطلسية التي تستهدف حماية أمن (إسرائيل) من ناحية، وتقويض إيران من ناحيةٍ ثانية، ولا سيّما أنَّ التوتّرات

(1) عبد العزيز، **"التنافس التركي الإيراني تجاه الترويج لنموذجهما السياسي"**، مرجع سابق.

الإسرائيلية التركية وقفت كما العادة عند حدٍّ معين، بعد الخلاف الذي نشأ على خلفية مهاجمة سفينة مرمرة عام 2010 التي كانت متوجّهة إلى غزة. صحيح أنَّ القطيعة السياسية مع (إسرائيل) كانت مدوّية، لكن الخطين التجاري والعسكري لم ينقطعا؛ فكلا الطرفين يحتكم إلى مرجعيةٍ واحدةٍ هي الولايات المتحدة التي قام رئيسها "باراك أوباما B. Obama" برأب الصدع بين البلدين، وطلب من رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" الاعتذار لأسبابٍ استراتيجية، وإعادة تطبيع العلاقات بينهما، ولا سيّما أنَّ (إسرائيل) قامت بتمتين علاقاتها باليونان وقبرص، فضلاً عن انفتاحها في العلاقات مع أرمينيا وأذربيجان رداً على سلوك تركيا حيالها[1].

أمّا في الشأن العراقي: فبعد أنْ كانت تركيا وإيران متفقتين على أنَّ حالة من الفوضى في العراق ستؤثر سلباً على الجانب الأمني لكلا الطرفين بعد الانسحاب الأمريكي، إلاَّ أنَّه بعد هذا الانسحاب طرحت تركيا نفسها حامية لحقوق السُنّة. هذا الأمر عدّته إيران والحكومة العراقية تدخّلاً في شؤون العراق، ولا سيّما بعدما أُثيرت أزمة استثمار خط النفط المباشر من كردستان العراق إلى تركيا دون المرور بموافقة بغداد، على أثر توسيع العلاقات بين الطرفين سياسياً وتجارياً، الأمر الذي حمل الولايات المتحدة للضغط على حليفها التركي الذي مدّت له يد العون مرّة أخرى، في ضمان نجاح التفاوض مع حزب العمال الكردستاني، ما يضمن الحدود التركية من هجمات الأكراد على أثر محاولة النظام السوري استعمال الورقة الكردية ضد التدخّلات التركية، لكنَّ هذا الأمر لم يمنع بغداد من الاعتراض على انسحاب مقاتلي حزب العمال إلى كردستان العراق، وطرح تساؤلات عن أبعاد هذا الانسحاب، ولا سيّما أنَّ واشنطن لا تريد إشعال الجبهة العراقية التركية في ظل الصراع الحاصل في سوريا[2].

وعليه: فالخسائر التركية فى سوريا التى فاقمت من أزمة تركيا مع إيران ومع روسيا، دفعت أنقرة نحو بغداد على أمل تحقيق نجاحات فى العراق توازن الخسائر فى سوريا، لكنَّ العكس هو الذي تحقق، إذ لم تستطع تركيا تحقيق نجاحات ملموسة بتدخّلها العسكري فى شمال العراق، فضلاً عن أنَّ هذا التدخّل زاد من فجوة الخلاف مع إيران. فدخول القوات التركية إلى العراق كان في 3 كانون الأول (ديسمبر) 2015، عندما تمَّ إدخال قوات تركية مدرّعة إلى منطقة بعشوقة فى محافظة نينوى دون إذن أو علم الحكومة العراقية، وعندما بادر حيدر العبادي رئيس الحكومة العراقية بإعلام الحكومة التركية أنَّ أمامها يومين لسحب قواتها وإلاَّ استخدمت بغداد كل الخيارات المتاحة، واتبع ذلك بإبلاغ القوة الجوية العراقية أنْ تكون على أهبة

---

(1) رزق، **"الربيع العربي وإعادة صياغة التوازنات السياسية بين إيران وتركيا"**، مرجع سابق.
(2) المرجع السابق.

الاستعداد للدفاع عن العراق وحماية سيادته، جاء رد الحكومة التركية مراوغاً ومستفزاً. ففي البداية: ربطت الحكومة التركية دخول قواتها بعلم حكومة بغداد المسبق، وعندما فنّدت الحكومة العراقية هذا التبرير جاء الرد التركي صريحاً بأنَّ القوّة التركية ليست موجهة ضد الشعب العراقي بل ضدَّ تنظيم الدولة الإسلامية (داعش،) وبأنَّ وجودها في العراق لأغراضٍ تدريبية[1].

ولقد رأى تقرير تحليلي في موقع "برافدا. رو Pravda. Ru" الروسي حول العلاقات التركية الإيرانية: أنَّ الرئيس التركي "أردوغان" يحاول إدارة لعبة جيوسياسية معقّدة، ولا سيّما أنَّ تركيا بحاجة إلى إيران لمواجهة خطر الأكراد الانفصالي، وتحويل نفسها تدريجياً من الاعتماد على الغاز الطبيعي الروسي إلى الإيراني. وبحسب وكالة "روسيا اليوم": تطرّق تقرير المحلل السياسي "أيضين ميهدييف A. Mehdiev"، إلى زيارة رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة الإيرانية اللواء "محمد حسين باقري" إلى أنقرة في 17 آب (أغسطس) 2017. وبيّن أنَّ هذه الزيارة لفتت الانتباه إلى حقيقة أنَّ الجنرالات الإيرانيين نادراً ما كانوا يزورون أنقرة خلال ربع القرن الماضي، وعلاوةً على ذلك في زيارةٍ رسمية.

وأفاد: أنَّ نتيجة زيارة رئيس الأركان الإيراني لأنقرة، كان توقيع رئيسا الأركان العامة التركية "خلوصي أكار" والإيرانية "محمد حسين باقري" اتفاقاً لتوسيع التعاون العسكري بين البلدين، وأنَّ الأمر يتعلّق بالتعاون الوثيق بين البلدين في مواجهة الخطر الداهم والمشترك. وقال: لقد استخلص "أردوغان" من خلال تجربته الغنية في سوريا بأنَّ من الأفضل التفاهم مع إيران، وخاصة إذا كان الأمر يتعلّق بتلك القضية التي تشكّل أكبر صداع لأنقرة، وهي قضية الأكراد في سوريا، إذ إنَّ أنقرة لم تعد إلى رشدها إثر الصدمة التي سبّبها قرار الرئيس الأمريكي "ترامب" تسليم أسلحة ثقيلة للأكراد السوريين؛ لهذا: فإن الولايات المتحدة لم تعد حليفاً "لأردوغان" في القضية التركية. ففي حين أنَّ مصالح أنقرة تتطابق مع مصالح طهران بشأن القضية الكردية، حيث يعيش في كلا البلدين عدد كبير من المواطنين الكرد، الذين يرغبون مستقبلاً في إنشاء دولة كردستان الكبرى على حساب أجزاء من أراضي إيران وتركيا وسوريا والعراق، وذلك ما لا تريد السماح به تركيا وإيران بأي حال. لذا: فإنَّ موضوع الاستفتاء في كردستان العراق، والإجراءات المشتركة لإعاقة ذلك، شكّلت إحدى القضايا الرئيسية على جدول أعمال لقاء الجنرالين التركي والإيراني في أنقرة[2].

---

(1) إدريس، **"نكشف ملفات الحرب الساخنة بين تركيا وإيران"**، مرجع سابق.

(2) **"**موقع روسي: دلالات توقيع اتفاق توسيع التعاون العسكري بين تركيا وإيران**"، ترك برس**، 2017/8/20؛

http://www.turkpress.co/node/38336

وبعد نجاح إجراء الاستفتاء على انفصال إقليم كردستان العراق في 26 أيلول (سبتمبر) 2017، وموافقة الأكراد على انفصال الإقليم الكردي العراقي عن بغداد، توافقت المواقف التركية والإيرانية برفض نتيجة الاستفتاء، لِما يشكّل ذلك من خطورةٍ بالغةٍ عليهما، وذلك للأسباب التالية:

1- أنَّ نجاح الأكراد العراقيين في الانفصال عن الدولة الأم (العراق)، يعني في التحليل الأخير، تكرار السيناريو ذاته مستقبلاً لدى الأكراد الأتراك والإيرانيين، ناهيك عن الأكراد السوريين الذين ستكون مهمتهم أسهل بسبب تفكّك الدولة السورية.

2- أنَّ انفصال الأكراد العراقيين يعني تواجد (إسرائيل) بقوّة في دولة كردستان المأمولة على الحدود التركية والإيرانية، وذلك أمرٌ مرفوض بشدّة من قِبل الدولتين.

3- أنَّ هذا الانفصال يعني تفتّت العالم الإسلامي برمته، لأنّه سيكون مدعاة لانفصال مناطقٍ إسلاميةٍ أخرى بدعمٍ خارجي، لا سيّما في تركيا وإيران اللتان تتواجد فيهما أقليّات متباينة.

وخلال استقباله الرئيس التركي "أردوغان" في 4 تشرين الأول (أكتوبر) 2017، قال المرشد الأعلى للثورة الإيرانية "آية الله علي خامنئي": إنَّ "الكيان الصهيوني يسعى إلى إيجاد إسرائيل جديدة في المنطقة"، في إشارةٍ إلى استفتاء الانفصال الذي أجراه إقليم كردستان العراق. وأضاف "خامنئي": إنّه "لا يمكن الوثوق بواشنطن والقوى الأجنبية وهم يسعون إلى إسرائيل جديدة في المنطقة"، معتبراً أنَّ الاستفتاء خيانة للمنطقة وتهديداً لمستقبلها، وله تبعات بعيدة المدى على دول الجوار. ودعا بغداد إلى التعامل بجدية مع الاستفتاء، واتخاذ القرارات وتنفيذها. وكانت إيران وتركيا قد أكّدتا على ضرورة احترام دستور العراق وسيادته ووحدته، معلنتان رفضهما الاستفتاء غير القانوني الذي نظمه إقليم كردستان العراق.

وفي بيانٍ مشترك صدر عن الرئيسين الإيراني "حسن روحاني"، والتركي "رجب طيب أردوغان"، قالت طهران وأنقرة إنّهما تنظران لنتائج استفتاء إقليم كردستان "كأنّها لم تكن، وندعم خطوات الحكومة العراقية لحفظ وحدة البلاد"، داعيتان مسؤولي الإقليم إلى تجنّب القيام بأي تحرّكات تضرّ بالدستور العراقي ووحدة البلاد[1].

ومن الجدير ذكره: أنَّ مصالح أنقرة وطهران وجدت توافقاً ليس فقط في المسائل العسكرية، فالدولتان مهتمتان بالتعاون في استخراج النفط والغاز وعمليات

(1) أحمد البحراني، **"أنقرة وطهران...تقارب ومستقبل واعد"**، الميادين نت، 2017/10/4؛ http://www.almayadeen.net/news/politics/828308/البحراني

نقله. وكانت إحدى أهم نتائج اجتماع رئيسي تركيا وإيران في إسلام آباد في الفاتح من آذار (مارس) 2017، على هامش قمّة منظمة التعاون الاقتصادي الثالثة عشرة، الاتفاق على مشاركة أنقرة في تطوير أغنى حقول النفط والغاز في إيران[1].

وفي السياق نفسه: فإنَّ زيارة رئيس الأركان الإيراني "محمد باقري" لتركيا أثارت القلق في (إسرائيل)، في ضوء زيادة الجهود الإيرانية لتعزيز تواجدها على الحدود الإسرائيلية شمالاً، والتخوّف من أن تنضم تركيا أيضاً لهذه الخطوة. فزيارة "باقري" هي الأولى من نوعها منذ الثورة الإسلامية في عام 1979، تلك الثورة التي أدّت لسوء العلاقات بين البلدين. وحسب تقارير في وسائل الإعلام التركية: فقد ركّزت محادثات "باقري" -الذي رافقه قائد الحرس الثوري الإيراني -على ما يحدث في سوريا، وعكست المحادثات استعداد أنقرة للتعاون مع من كانت تنظر إليها في السابق على أنها خصم، مثل: روسيا وإيران.

وقد أوضح "دوري غولد" المدير العام السابق لوزارة الخارجية الإسرائيلية، أنَّ "الزيارة تطوُّر غير جيّد وتثير القلق؛ فالإيرانيون يحاولون تقوية تأثيرهم في جميع أنحاء المنطقة، ويبذلون الجهود لفتح ممر بري من إيران، مروراً بالعراق وسوريا وحتى حزب الله في لبنان. وفي حال نجحت إيران بتعميق علاقاتها العسكرية مع دول المنطقة فهذا أمر سيئ، رأينا في السابق أنّه حتى أشد الخصوم يمكنهم التعاون بشكلٍ مؤقتٍ من أجل تعزيز مصالح مشتركة؛ لذلك: من ناحيتنا فهذا التطوّر غير جيّد ويتطلب متابعة".

إنَّ تحسّن العلاقات بين إيران وتركيا يضاف للقلق الناتج عن تشكيل سلسلة شيعية في الشرق الأوسط من الخليج العربي وحتى الحدود الشمالية (لإسرائيل) يؤدّي للقلق الإسرائيلي. فرئيس الموساد "يوسي كوهين" تحدّث عن تشكّل "هلال شيعي"، تقوده إيران مروراً بسوريا ولبنان عن طريق العراق.

كما أنَّ الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في العراق سمحت بدخول آلاف المقاتلين الشيعة للدولة المفتّتة، وتولّى أمر قيادتهم ضبّاط إيرانيون. فقائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري ومهندس الحرب الإيرانية "قاسم سليماني" قاد الجيش مع استراتيجيةٍ واضحة هدفها خلق سلسلة شيعية تربط بين إيران وحزب الله. وفي مقابلة مع صحيفة "نيويورك تايمز" أشار عدي الخدران حاكم إقليم ديالي شمال بغداد، إلى تمهيد طرق جديدة حسب تعليمات من "سليماني". ومن بين أمورٍ أخرى: تمهيد طريق يقود لمدينة سمارة نقطة رئيسية في التسلسل الإيراني، ومن هناك حتى الموصل بالقرب من الحدود العراقية السورية[2].

---

(1) **"موقع روسي: دلالات توقيع اتفاق توسيع التعاون العسكري"**، مرجع سابق.

(2) **"**معاريف: العلاقات التركية-الإيرانية تتمم الهلال الشيعي ضد إسرائيل**"، وكالة سما الإخبارية**، 19/8/2017؛

وممّا سبق بيانه: يتّضح لنا حاجة أنقرة لمساندة طهران لها في ملفاتٍ عدّة، أهمّها الملف الكردي الذي أرّق وأدمى أنقرة كثيراً منذ عقودٍ عدّة. فخشية أنقرة من حدوث استفتاء عام في كردستان العراق لتقرير مصير هذا الإقليم يُقلق أنقرة كثيراً، إذ قد يؤدّي لاحقاً إلى تكرار السيناريو نفسه في المناطق الكردية في تركيا بدعمٍ من القوى الخارجية، التي ترى في تفتيت المنطقة إلى دولٍ طائفية مصلحة عليا لأهدافها بعيدة المدى. كما أنَّ طهران تشعر بذات القلق من المسألة الكردية في إيران، لكنْ بنسبةٍ أقل ممّا تشعر به أنقرة. لذلك: فإنَّ المصلحة المشتركة لأنقرة وطهران، تقتضي منهما التحالف المؤقت لتسوية المسألة الكردية برمتها، أو إخمادها قدر المستطاع.

وبخصوص سوريا: لمّا ترسّخت معالم الشراكة الإيرانية التركية، انحازت أنقرة إلى طهران في ملفّها النووي، لكنَّ رياح الأزمة السورية جاءت لتفرض تحدّيات لا يستهان بها في العلاقة بين إيران وتركيا. ففي البداية توقعت إيران أنَّ الحِراكات الشعبية العربية جاءت لتؤكّد مصداقية شعارات ثورتها؛ بل إنَّها اعتبرت أنَّ الحِراك الشعبي المصري على وجه الخصوص الذي انتصر في اليوم نفسه الذي انتصرت فيه الثورة الإيرانية قبل 33 عاماً (11 شباط (فبراير) 1979-11 شباط (فبراير) 2011) يُعد امتداداً لثورتها، وأنَّ هذه الحِراكات وانتصاراتها ستهيئ لهزيمة المشروعين الأمريكي والصهيوني، وستؤسّس لمشروع شرق أوسط إسلامي بديل للشرق الأوسط الأمريكي الذي يسعى الأمريكيون إلى فرضه على دول المنطقة. كما أنَّ تركيا أيضاً دعمت هي الأخرى الحِراكات العربية بشكلٍ واضح وملموس، لكنَّ وصول الأزمة إلى الشريك السوري بدّل الأجواء، وأخذ يدفع بالبلدين نحو مناخاتٍ جديدة شديدة التعقيد.

وهذا ما أسهم بإنجاح الرؤية الإيرانية الأشدّ تشاؤماً التي ترى في الدور التركي في الأزمة السورية مجرّد دور الوكيل الأمريكي، لتحقيق هدف أساسي يتمثّل في فصم عرى التحالف الاستراتيجي الإيراني السوري، وما يرتبط به من مواقفٍ تنسيقيةٍ في ملفّات الشرق الأوسط سواء في: العراق أو لبنان أو فلسطين. ولا شكَّ في أنَّ دعم الغرب للرئيس التركي "أردوغان" في وجه الجيش، والسكوت عن اعتقاله للصحافيين، ودعم النظام الرئاسي الذي كان يحلم به له أثمانٌ باهظة؛ فهو وضع النموذج التركي الإسلامي السُنّي في مواجهة النموذج الإيراني الشيعي الذي أعطى رجال الدين دوراً مؤثّراً في النظام السياسي، وتفعيل دور ولاية الفقيه في دعم التيارات الشيعية في العراق والخليج العربي ولبنان وموقفها من (إسرائيل)، ونزوعها إلى أنْ تكون قوّة إقليمية فعّالة. أمّا القضية الفلسطينية: فإنَّها تشكّل بالنسبة إليها مدخلاً

---

http://samanews.ps/ar/post/311058/-معاريف-العلاقات-التركية-الإيرانية-تتمم-الهلال-الشيعي-ضد-إسرائيل

إلى توازن القوى مع (إسرائيل) من أجل انتزاع حقوق عادلة للفلسطينيين، ما يُعَدّ مكسباً استراتيجياً لدولةٍ طموحةٍ إقليمياً[1].

كذلك لم تكن الأزمات الإقليمية هي وحدها العائق الأكبر أمام تحسين العلاقات بين إيران وتركيا، ولكنَّ أنماط التحالفات الإقليمية للبلدين لعبت دوراً لا يقل أهمية وتأثيراً فى توسيع فجوة الخلافات بينهما، سواء تحالفات إيران مع النظام السوري والقوى الحاكمة فى بغداد، والتورّط فى الأزمة اليمنية، والتدخّل المباشر أو عبر حزب الله فى الشؤون الداخلية للدول العربية، أو بتحالفات تركيا الإقليمية خاصة مع دول مجلس التعاون الخليجي وبالذات السعودية، إضافة إلى المساعي التركية لاستعادة علاقات التحالف مع (إسرائيل). وكانت حرب "عاصفة الحزم" في اليمن التى قادتها السعودية -انحيازاً إلى النظام اليمني -علامة فارقة فى إدارة الرئيس التركي "أردوغان" لعلاقته مع إيران. فقد كشفت الزيارة التى قام بها الرئيس التركي إلى إيران واستغرقت يوماً واحداً في 6 نيسان (أبريل) 2015، القواعد الحاكمة لإدارة العلاقات بين البلدين فى ظلّ ظروفٍ إقليميةٍ شديدة التعقيد، وضعت تركيا بالأساس أمام خيارات صعبة محاطة بحوافزٍ وإغراءات، ومهدّدة بقيودٍ وضغوطٍ تعرقل فرص الاستفادة من تلك الحوافز والإغراءات.

هذه الزيارة يمكن اعتبارها اختباراً لأطر العلاقات التقليدية التركية الإيرانية التى ظلّت تتراوح بين التقارب والتباعد، وبين التعاون والصراع، فى وقتٍ غيّرت فيه تركيا من دورها التقليدي الوسطي أو الموازن بين كل من (إسرائيل) وإيران، وتنافسهما على موقع القوّة الإقليمية المهيمنة، حيث بدأت تتطلّع إلى أنْ تكون هي الأخرى منافساً على موقع الزعامة الإقليمية. وبسبب هذا التطلّع: بدأت أنقرة تتصادم مع طهران فى الملفّات الساخنة وبالذات فى الملفات العراقية والسورية والفلسطينية، وجاء الملف اليمنى ليضع أنقرة مجدّداً فى مواجهةٍ مع طهران[2].

وإضافة إلى كل ما سبق: فإنَّ الرئيس "أردوغان" يملك مميّزات كثيرة تجعله موجّهاً للرأي العام التركي في كثير من القضايا، خصوصاً وأنَّ الثقافة السياسية في تركيا شرقية بامتياز، بحيث يحظى الزعيم السياسي بتأييدٍ كبير واتّباع واضح. وهكذا: أخذ "أردوغان" -ومن خلفه حزب العدالة والتنمية -منذ عام 2002 على عاتقه بعض القضايا والمبادرات التي لم تتّفق تماماً مع توجّه أغلبية الشعب التركي أو طيف كبير منه في حينها، حتى أقنع بها أنصاره وقطاعات واسعة من الشعب، ومن بينها ملف عضوية الاتحاد الأوروبي، وعملية السلام الداخلية مع الأكراد.

---

(1) رزق، **"الربيع العربي وإعادة صياغة التوازنات السياسية بين إيران وتركيا"**، مرجع سابق.
(2) إدريس، **"تكشف ملفات الحرب الساخنة بين تركيا وإيران"**، مرجع سابق.

ومن هنا: حاول الرئيس "أردوغان" إتمام عملية التصالح الكامل مع العرب، وذلك خلال كلمة له أمام كتلة حزبه البرلمانية، بالقول: "إنَّ فكرة غدر العرب بالأتراك العثمانيين في الحرب العالمية الأولى كذبة وُضعت في مناهجنا الدراسية عن قصد"، معتبراً أنّه من الخطأ اتهام كل العرب بسبب بعض الأخطاء التي حدثت خلال الحرب العالمية الأولى. وكلام "أردوغان" هنا مهم جداً في هذا السياق، لأنّه يواجه دعاية ترسّخت عن عمدٍ في وجدان الشعب التركي على مدى عشرات السنين، بعد أنْ تأسّست في فترة تأسيس الجمهورية التي امتازت بطغيان الشعور القومي، والانكفاء على الذات، وبعد ما يقرب من قرنٍ كاملٍ من إدارة الظهر للمنطقة العربية التي تعتبر جزءاً رئيساً من "الجغرافيا العثمانية" التي شاركت تركيا التاريخ والجغرافيا والدين والثقافة والمصير. ولأنَّ هذا الادعاء بدأ مع تأسيس الدولة، وحظي بدعمٍ رسميٍّ، وترسّخ في المناهج التعليمية والكتب المدرسية، فإنَّ خطاب الرئيس التركي في هذا الإطار وبهذا الوضوح مهم جداً، لإعادة الاعتبار للتاريخ، وللعلاقات العربية التركية على مدى مئات السنين.

كما أنَّ تصريح الرئيس "أردوغان" يأتي في سياقٍ استثنائيٍّ ومهمٍّ بالنسبة للسياسة الخارجية التركية التي تعاني من أزماتٍ وتوتّراتٍ مع محاورها الغربية (أي: الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، وحلف الناتو)، بينما تنتهج مؤخراً سياسة الاتّجاه شرقاً من جهة، والسعي للانخراط أكثر في قضايا المنطقة من جهةٍ أخرى. وهذا الادّعاء الكاذب يقابله ادّعاء "الاستعمار التركي" للبلاد العربية، وتقريباً لنفس السبب (أي: أخطاء بعض الأفراد أو الجهات، أو حتى الدولة نفسها)، لكن في فترةٍ تاريخيةٍ لها ظروفها وسياقاتها. ويعمل الادّعاءان في الظاهر باتجاهين متناقضين، لكنّهما في الحقيقة يكمّلان بعضهما البعض، ويلعبان دوراً سلبياً على صعيد العلاقات التركية العربية.

ومن ثمَّ: فإنَّ العرب والأتراك يعيشان في منطقةٍ تتغذّى على المشاعر القومية والأيديولوجية والتاريخ، بقسميهما الصحيح والخاطئ، ولذا: فلا مناص أمام الطرفين من تصويب وتفنيد ما اعتراها من أوهامٍ أو أكاذيبٍ أو ادّعاءاتٍ غير مُثبتة، لأنّهم في نهاية المطاف سيبقيان مشتركين معاً في نفس التاريخ والجغرافيا والدين والثقافة بنسبةٍ كبيرة، وفي الأغلب المستقبل والمصير[1].

ثانياً: على الجانب الإيراني

كان لإيران عددٍ من الدوافع والأسباب، منها ما هو قريب من دوافع تركيا، ومنها ما يخصُّ الجانب الإيراني في حدّ ذاته، وهي أسباب لم تكن مقتصرة على

(1) سعيد الحاج، "أردوغان يصوّب خطأ تاريخياً بحق العرب"، ترك برس، 2017/8/8؛ http://www.turkpress.co/node/37899

اندلاع الحِراكات العربية، غير أنَّ اندلاعها يُعد عاملاً حيوياً لزيادة الرغبة الإيرانية في إنجاح نفوذها، ومن تلك الأسباب على سبيل المثال:

1- عداء إيران الظاهري لكل من الولايات المتحدة و(إسرائيل)

سعت إيران لتكون صاحبة قوى أيديولوجية، من خلال الاستناد إلى الشعارات الدينية والزج بها في معترك الحياة السياسية؛ لتجد تأييداً وتستمدّ شرعية من قوّتها الأيديولوجية لتنافس أيديولوجية القوى الكبرى، والعمل على توقف تغلغل القوى الدولية في المنطقة، وذلك بالقيام بتوسّع مضاد في المنطقة رغبة منهم في التخلّص من الفِكر الصهيوني والرأسمالي والشيوعي، وذلك عن طريق القضاء على الأنظمة المتعاونة مع (إسرائيل) والولايات المتحدة والحلفاء الموالين لهما في المنطقة، والسعي لدعم نظمٍ جديدةٍ موالية للفِكر الإيراني، رغبة منها في التخلّص من ظاهرة الاستقواء بالغرب وخصوصاً بالولايات المتحدة[1].

ولمواجهة الغرب: كان التقارب الإيراني الروسي يخطو خطوات حثيثة فقد احتلّت إيران مكانة خاصة فى السياسة الخارجية الروسية؛ فمن وجهة النظر الروسية تلعب إيران دوراً هاماً فى كل من منطقتي الخليج العربي وآسيا الوسطى فى منافسة النفوذ التركي بأسيا الوسطى، وتستطيع من خلال تحالفها مع روسيا كحليفٍ استراتيجي مواجهة التحالف التركي والأمريكي؛ ومن ثمَّ: فالتعاون بين روسيا وإيران جزءٌ من استراتيجية البلدين لمواجهة المصالح الأمريكية.

وفي سبيل مواجهة التهديدات الخارجية، قال "جولكار": وسّعت إيران وجودها في أنحاء العالم لا سيّما في الفناء الخلفي لأعدائها المفترضين: الولايات المتحدة و(إسرائيل)، ويتضمّن ذلك الحفاظ على نفوذها في سوريا ولبنان وكوبا وفنزويلا وبوليفيا. ومن أجل تشكيل محور المقاومة هذا: سعى النظام الإيراني إلى تحدّي الولايات المتحدة و(إسرائيل)، مع ردعهما في الوقت ذاته عن مهاجمة إيران، ويطلق النظام على هذه الاستراتيجية "صعود المقاومة". وفي أعقاب الصراعات المسلّحة، عادة ما تحاول الحكومات الغربية ترسيخ عملية لنزع سلاح الجماعات العسكرية وتسريحها، وإعادة دمجها في المجتمع. أمّا هدف إيران فهو النقيض تماماً؛ فهي تحاول دمج الناس وحشدهم وتسليحهم[2].

ويقول "جاي سولومون J. Solomon" كبير المراسلين الخارجيين في صحيفة "وول ستريت جورنال الأمريكية": إنَّ الاستراتيجية الإيرانية الكبيرة التي أطلق لها الاحتلال الأمريكي للعراق العنان، كانت في أخطاءٍ استراتيجية أمريكية من العيار الثقيل قد تبنّتها إدارة الرئيس "جورج بوش الابن G. W. Bush"، بأنَّ كسر ظهر النظام البعثي في العراق سيؤدّي إلى تركيع إيران سياسياً، وهو ما يعني بحسب

---

(1) الإمام الخميني، **تصدير الثورة كما يراه الإمام الخميني**، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني (قدس سره)، الشؤون الدولية، طهران، ب.ت، غير مرقوم.

(2- (Golkar & Khalaji, Op. Cit.

"سولومون": أنَّ الولايات المتحدة هي -موضوعياً -شريك فاعل في ظهور ما يُعرف أمريكياً بحروب إيران[1].

2- تحقيق حلم إيران بالمدِّ الثوري

من أهم أهداف تصدير فِكر الثورة الإيرانية إنهاء الصراعات لأنَّ السبب الأساسي لتلك الصراعات يتمثَّل بغياب الدين، فما دامت هناك صراعات ضد الطغاة في أي بقعةٍ على الأرض فإنَّ الإيرانيين متواجدون، ومن ثمَّ: السعي إلى تصدير النهضة إلى الدول الأخرى. وفي ذلك يقول الإمام الراحل "آية الله الخميني": "نأمل أنْ تجد هذه النهضة طريقها إلى سائر البلدان الإسلامية أيضاً، لأنَّ هذه الرسالة رسالة المسلمين جميعاً بل كل المستضعفين"[2].

---

(1) فردريك معتوق، **"حروب إيران: ألاعيب المخابرات، والصراعات على المصارف، والمقايضات السرية التي أعادت تشكيل الشرق الأوسط"**، الدوحة، سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 25، آذار (مارس) 2017، ص139-140.

(2) الخميني، **تصدير الثورة كما يراه الإمام الخميني**.

3- تقوية موقف إيران في ملفّها النووي مع القوى الدولية

ويتم ذلك من خلال عمل غطاء مؤيّد لها، وبزيادة نفوذها الإقليمي: "إنّنا لا نخشى المقاطعة الاقتصادية، ولا التدخّل العسكري للقوى العظمى. ولو افترضنا أنّهم دخلوا بلادنا سنقاومهم بقوّةٍ وصلابة، كما أنَّ الشعوب الإسلامية ستقف في وجههم أيضاً"[1].

4- مشروع إيران الشرق أوسطي الإسلامي

إن العمل على تحقيق المشروع الإيراني في منطقة الشرق الأوسط الذي ظهر في أعقاب المبادرات الأمريكية بالمنطقة في عام 2003، كمشروع الشرق الأوسط الكبير والشرق الأوسط الموسّع، الذي عاد للظهور مرة أخرى بعد الحِراكات العربية لِما أنتجته من سقوط بعض الحكّام العرب، وما ترتّب عليه من تواجد أنظمة حكم جديدة، الأمر الذي جعل إيران تعيد الحديث عن أنَّ المنطقة تشهد بزوغ شرق أوسط جديد الذي عرّفته بـ "الشرق الأوسط الإسلامي"، وهو يعتمد على ركيزتين أساسيتين كانت فيهما إيران لبنة أساسية لقيامه ونجاحه، وهما: ركيزة أيديولوجية تتمثّل في اعتقاد النظام الإيراني بضرورة قيام الحكومة العالمية الإسلامية، وأنَّ إيران كونها دولة ثيوقراطية سوف تقوم بالتمهيد لذلك، وركيزة استراتيجية بعمل حزامٍ أمني يكون أداة ردع لمحاولات الاختراق للداخل من جانب أعدائها، أو محاصرتها باستخدام دول المنطقة[2].

يتّضح من عرض أسباب رغبة كل من تركيا وإيران في تبيان إمكانياتهما لزعامة منطقة الشرق الأوسط وكذلك العالم الإسلامي: أنَّ ذلك يصب في النهاية داخل نطاق المصلحة الوطنية لكل منهما في العمل على التعزيز من دورهما الإقليمي، ممّا ينعكس على قوّة كل منهما. فتركيا لم تقتصر أسبابها على رغبتها بالزعامة؛ بل هناك قوى إقليمية ودولية تؤيّد زيادة تركيا لدورها الإقليمي، عكس النموذج الإيراني الساعي إلى الارتكاز على أسبابٍ أيديولوجية، معتمدة على إقحام الدين بشكلٍ كبير في رسم سياستها الخارجية والتي من بينها زيادة دورها الإقليمي.

ج-الأدوات التي تمتلكها تركيا وإيران لزعامة العالم الإسلامي

تستند أي سياسة يتم انتهاجها من قبل أي دولة على عددٍ من الأدوات التي يتم الاستناد إليها، لتكون تلك الأدوات مجتمعة هي محاولة لإيجاد الطريق السليم الذي به يتمّ نجاح تلك السياسة، وغالباً ما تسعى أي دولة إلى الاستناد إلى قواها أياً كانت

---

(1) المرجع السابق.

(2) محمد عباس ناجي، **"الانكماش: مستقبل الدور الإقليمي لإيران بعد الثورات العربية"**، السياسة الدولية، 2011/10/6؛
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/111/1817/الانكماش-من-المجلة/ملف-العدد.aspx

ناعمة أو صلبة لتحقيق تلك الأهداف، فإمّا أنْ تستند إلى استخدام القوّة الناعمة وهي الأنسب والأقدر على تنفيذ السياسات، أو القوّة الصلبة مستخدمة الآلة العسكرية ويتم هذا عن طريق الحروب. من هنا: سيتم استعراض عددٍ من الأدوات التي تستخدمها كل من تركيا وإيران بهدف الفوز بزعامة منطقة الشرق الأوسط وكذلك العالم الإسلامي.

إنَّ الكثيرين أساءوا بنظرتهم إلى مفهوم القوّة الناعمة، وحصروها بنظرةٍ سطحيةٍ لأمورٍ لا تتجاوز تأثير المأكولات والأفلام السينمائية وتقاليع الأزياء وما إلى ذلك. أمّا التعريف الذي يضعه "جوزيف ناي J. Nye"؛ فهو قدرة الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية بدلاً من الإرغام أو دفع الأموال أو الرشاوى. والقوّة الناعمة تعتمد جزئياً على كيفية القيام بوضع إطارٍ لأهدافٍ بعينها. وبالتالي: فإنَّها تختلف عن القوّة الصلبة المكوّنة من العتاد العسكري والثراء الاقتصادي، واستعمالهما بالتهديد بالعقوبات، أو الاستمالة بالمساعدات. فامتلاك قوّة ناعمة يعني أنْ تجعل الآخرين يُعجبون بك، ويتطلّعون إلى ما تقوم به فيتخذون موقفاً إيجابياً من قيمك وأفكارك؛ وتتّفق رغبتهم مع رغبتك[1].

(1) جوزيف ناي، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، ترجمة: محمد البجيرمي، ط1، الرياض، مكتبة العبيكان، 1428ه (2007م)، ص100.

أولاً: أدوات تركيا لزعامة العالم الإسلامي

1- أدوات القوّة الناعمة لدى تركيا

تستند تركيا إلى عددٍ من الأدوات يرتكز معظمها على ما بات يُعرف بأدوات القوّة الناعمة، منها على سبيل المثال:

أولاً: أدوات ذات طابع سياسيٍّ دبلوماسيٍّ رسمي

وينتمي القائمون على هذا الطابع لمستوياتٍ رسميةٍ في الدولة، أو التدخّل في القضايا الإقليمية المحورية، أو لعب دور الوساطة لحل مشكلةٍ بين دولتين متنازعتين، أو الخروج بمبادراتٍ ذات طابعٍ قومي، أو الإعراب عن تأييد أو رفض مبادرات دولية، واعتمدت تركيا على تلك الأداة، فعلى سبيل المثال: أقامت علاقات دبلوماسية مفعّلة بشكلٍ أكبر ممّا كانت عليه في السابق مع الدول العربية بوجهٍ عام، ومنطقة الخليج العربي على وجه الخصوص، بالتركيز على تطوير العلاقات الاقتصادية مع الدول الخليجية الغنية بمصادر الطاقة، مثل: الكويت وقطر والبحرين. وقد أعرب رئيس الوزراء التركي وقتذاك "أردوغان" في خطاباته: أنَّ تركيا لا تبحث فقط عن تطوير علاقاتها الاقتصادية، ولكن زيادة وقيادة الاستقرار والازدهار في المنطقة. وتحقيقاً لهذه الغاية: يتم السعي لإنشاء منطقةٍ للتجارة الحرّة، ولاتفاق تأشيرة مماثل لاتفاق تأشيرة شنجن الأوروبية التي من شأنها أنْ تشمل الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي وتركيا، وذلك من أجل زيادة نفوذها ودورها الإقليمي[1].

ثانياً: التدخّل التركي في القضايا الإقليمية المحورية كالقضية الفلسطينية

يتحدّد دور ووزن أي دولة من الدول في المجال الدولي، بحجم مواردها المادية أو البشرية التي تضعها في خدمة عملها الدبلوماسي والاستراتيجي لخدمة مصالحها القومية العليا. ومن واجب الدول ألاّ ترسم لنفسها أهدافاً لا تستطيع مواردها تحقيقها. ولقد تبدّل دور القوّة الآن لأنَّ أهداف الدولة تبدّلت بدورها؛ فعلى سبيل المثال: كان هدف الدولة في وقتٍ مضى يتمثّل في الحصول على موقع قوّةٍ يتفوّق نسبياً على الدول المجاورة، وعلى مكاسبٍ اقتصاديةٍ بالمقارنة مع المكاسب السابقة. ولكنَّ الدولة اليوم هي أكثر اهتماماً بموضوع المكاسب الاقتصادية المطلقة التي تمكّن مواطنيها من التمتّع بمستوى أعلى من الحياة، والمشكلات الأكثر صعوبة في عالم اليوم لا يمكن حلّها إلاّ عبر الجهود المشتركة، والطرق المستخدمة في حل النزاعات والخلافات تعتمد أكثر فأكثر على الدبلوماسية الماهرة، والمساومات الهادئة الهادفة

---

(1) Henri J. Barkey, The Evolution of Turkish Foreign Policy in the Middle East, TESEV, Foreign Policy Programme; http://www.tesev.org.tr/Upload/Publication/e9461835-7524-4d67-85cd-9f72a425f684/Henri%20Barkey_final.pdf, p8; Biresselioglu, op.cit.

إلى تحقيق مستويات مقبولة من الجميع، كما يجب التفريق بين استخدام القوة والتهديد باستخدامها، وهو الأكثر شيوعاً في العلاقات الدولية والذي يبدو جلياً في عمليات الردع[1].

ولقد طرحت تركيا نفسها على أنَّها الدرع المضاد للطموحات الإيرانية والإسرائيلية، وليس مجرد نظام يمثّل الإسلام المعتدل في المنطقة العربية، وذلك لتجعل نموذجها مقبولاً وتوظيفه في إحداث اختراقات سياسية في المنطقة العربية لخلق نماذج شبيهةٍ به، بما يمكّنه من مواجهة الدور الإيراني، فالقضية الفلسطينية هي إحدى الوسائل لتحقيق هذا السيناريو من جانب قادة حزب العدالة والتنمية التركي[2].

ثالثاً: التدخّل التركي في آسيا الوسطى والقوقاز

اهتمّت تركيا وإيران بتوظيف المعطيات الحضارية والجغرافية والثقافية التي تربط كلا منهما بشعوب ودول آسيا الوسطى والقوقاز الإسلامية، وحرصت كلتاهما على تقديم نفسيهما كنموذج يُحتذى من هذه الدول، وأنَّ هذا التنافس بلغ ذروته في جمهورية أذربيجان التي تتجاذبها إيران مذهبياً وتركيا قومياً. وتبدو تفاصيل ملامح سياسة كل من تركيا وإيران في آسيا الوسطى والقوقاز على النحو التالي[3]:

أ-التحرّك التركي: وذلك في سبيل إحياء المشاعر الطورانية، ويقصد بذلك إعادة بروز ما يمكن الاصطلاح عليه بـ "العالم التركي" الذي يمتد جغرافياً من البلقان غرباً إلى الصين شرقاً، ويضم حوالي 150 مليون نسمة، وتركز تركيا في تعاونها مع التجمّعات التركية في المنطقة على الجانب الثقافي لتفادي إثارة النزعات الاستقلالية التي يمكن أنْ تنعكس على تركيا نفسها، ولذا: فإنَّ ثلثي الاتفاقيات المبرمة بين تركيا والجمهوريات الجديدة في آسيا الوسطى والقوقاز تتعلّق بالتعاون الثقافي واللغوي خاصة.

كما تجدر الإشارة إلى نجاح المساعي التركية، في تنظيم المؤتمر الثاني للشعوب التركية للاتحاد السوفيتي سابقاً في نيسان (أبريل) 1991 بمدينة قازان عاصمة جمهورية تتارستان الذي جمع ممثّلي جمهوريات آسيا الوسطى وبعض الأقاليم المستقلّة ذاتياً، وقرّر المؤتمرون تأسيس حزب مؤتمر الشعوب التركية، كما وافقوا على استبدال الحروف اللاتينية بحروف لغاتهم الأصلية أسوة بتركيا. أمّا بالنسبة لتصدير النموذج التركي، فتعمل تركيا على الظهور كنموذج يتميّز

---

(1) عبد المنعم سعيد، **"التقرير الاستراتيجي العربي لعام** 1996"، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، 1996، ص16.

(2) عبد العزيز، **"التنافس التركي الإيراني"**، مرجع سابق.

(3) عمار جفال، **"التنافس التركي–الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز"**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016/12/26؛
http://info.politics-dz.com/2016/12/26/التنافس-التركي-الإيراني-في-آسيا-الوسط/

بخصوصياتٍ رئيسة أهمها: العلمانية، والتعدّدية السياسية، وتجربة التحوُّل إلى اقتصاد السوق.

ويشجّع تركيا على ذلك دعم القوى الغربية الكبرى لها سواء الولايات المتحدة، أو روسيا التي تهتم بمواجهة موجة الحركات الدينية الإسلامية المناهضة للسيطرة الروسية، المرتبطة في الإدراك الروسي بتجربتي أفغانستان والشيشان. ومن بين ما تهدف إليه تركيا في هذا الصدّد إحداث ريعٍ استراتيجي جديد يجعل منها رأس الحربة للغرب تجاه القوقاز وآسيا الوسطى، بعد أنْ كانت تلعب هذا الدور تجاه الاتحاد السوفيتي سابقاً. وبالتالي: تبرهن أنقرة من جديد على دورها الاستراتيجي، وتحافظ على تدفّق المساعدات إليها، كما تسرّع من الاندماج في السياسة والاقتصاد الغربيين.

ب-التحرّك الإيراني تجاه جمهوريات القوقاز وآسيا الوسطى وينقسم إلى قسمين؛ الأول: التحرّك الإيراني في اتجاه جمهوريات القوقاز، وتأتي جمهورية أذربيجان المستقلّة في مقدّمة الاهتمامات الإيرانية لاعتباراتٍ أساسيةٍ تمس بالوحدة الإيرانية وأهمّها: التداخل الاثني إذ يوجد نحو 6 ملايين أذري في إيران، 60% منهم لا يتكلّمون اللغة الفارسية، بالإضافة إلى الحدود المشتركة، وانتشار المذهب الشيعي. والثاني: تتخوّف إيران من إحياء المطالب التاريخية بتوحيد الشعب الأذري، ولذلك: اتّسم تحرّكها برفض الطرح التاريخي حول تقسيم أذربيجان (الكبرى)، وتغليب البعد المذهبي الديني على البعد القومي، والتدخّل الدبلوماسي من أجل تسوية النزاعات ولا سيّما النزاع بين أرمينيا وأذربيجان، والدعم المالي للعديد من المنظّمات الثقافية والاجتماعية وحتى السياسية العاملة في أذربيجان، حتى إنَّ سلطات باكو اتهمت إيران بالعمل على فرض النموذج السياسي الإيراني.

رابعاً: الوساطة لحل المشكلات الداخلية

سعت تركيا للعب دور الوسيط اللائق لحل الخلافات الداخلية إيماناً منها بأنَّها قد تمتّد إلى خارج حدود الدولة سواء، ممّا قد يهدّد الأمن أو الاستقرار وقد يتسبّب ذلك في وجود تدخّلات من قوى دولية وتقوم بذلك بوسائط سياسية كالضغط على الحكومات، أو باستقطاب قوى المعارضة ودعوتها للحوار، أو استضافة مؤتمراتهم كما حدث مع المعارضة السورية، واقتراح مبادراتٍ للتوصّل لحلولٍ توافقية لتحقيق الاستقرار والأمن مع توافر الحرية، ويتضح ذلك على سبيل المثال في خريطة الطريق التي أعرب عنها "أردوغان" في نيسان (أبريل) 2011، للتوصّل إلى حل بالنسبة للقضية الليبية عبر محاور ثلاثة تتلخّص في: وقف إطلاق النار، والسعي إلى

وصول المساعدات الإنسانية للجميع، وإطلاق فوري لعملية شاملة للتحوُّل الديمقراطي تشمل جميع القوى السياسية[1].

خامساً: تأييد المبادرات الدولية لنشر الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط ودعمها

فنجد تركيا قد أيّدت كلاً من مبادرات الشرق الأوسط والشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا التي كانت تصب في تدعيم المجتمع المدني، وعمل إصلاحاتٍ سياسيةٍ واقتصاديةٍ من خلال المساهمة في نشر الديمقراطية، وترويج السوق الحرّة في العالم العربي خلال الفترة الأولى من حكم حزب العدالة والتنمية[2].

ولقد بذلت تركيا جهوداً لنشر الديمقراطية في اليمن على سبيل المثال، ووقفت موقفاً معارضاً لاستيلاء الحوثيين على السلطة في صنعاء في عام 2014. ورغم هذه المحاولات التركية؛ فإنَّ اليمن لم ينل الكثير من الاهتمام التركي في الفترة الاخيرة كغيره من الملفّات السورية والعراقية والمصرية، الأمر الذي قد يضعف دورها مستقبلاً مع تنامي دور الآخرين هناك. فمن الواضح: أنَّ الدور التركي وحتى القطري تراجعا في اليمن لحساباتٍ سياسيةٍ مع السعودية، واكتفت تركيا وقطر بدعم الموقف السعودي لاستعادة الدولة من الحوثيين والرئيس المخلوع علي عبد الله صالح، ومواجهة أذرع إيران في اليمن. لكنَّ سيطرة الإمارات العربية على بعض المحافظات الجنوبية في اليمن، ودعمها للانفصال، وتصاعد حدّة الخلاف مع دولة قطر قد يؤدّي إلى استقطابٍ إقليميٍّ دوليٍّ تجد تركيا نفسها فيه مضّطرة لتغيير سياساتها، خصوصاً بعد دخول الإمارات العربية على خط التنافس مع تركيا على أرض الصومال على الضفة الأخرى من اليمن[3].

سادساً: القوّة الاقتصادية التركية

تمتلك تركيا واحداً من أهم الاقتصادات النامية في العالم، وعلى الرغم من أنَّ هذا الاقتصاد كان على شفير الهاوية قبل استلام حزب العدالة والتنمية الحكم بسنواتٍ قليلة، فإنَّه أصبح الآن أكبر اقتصاد إسلامي ويحتل المرتبة الـ 15 عالمياً، وهو مرشّح لأنْ يدخل ضمن دائرة العشر الأوائل خلال السنوات القليلة المقبلة، علماً بأنَّ تركيا دولة غير منتجة للنفط؛ بل يشكّل الأخير عبئاً كبيراً عليها لا سيّما في ظل الارتفاع الهائل لأسعاره في الفترة الماضية، حيث بلغ حجم وارداتها النفطية حوالي 20 مليار

---

(1) علي جلال معوض، **"الارتباك: تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية"**، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام.
http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/1760.aspx؛ 2011/9/14

(2) عبد العزيز، **"التنافس التركي الإيراني"**، مرجع سابق.

(3) عاتق جار الله، "التنافس الدولي وحدود الدور التركي في اليمن"، تركيا بوست، 2017/7/8؛
http://www.turkey-post.net/p-208880/

دولار، وهو ما يوازي حجم عائداتها السياحية لعام 2006. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي وفقاً للأرقام الرسمية التركية في عام 2007 حوالي 663 مليار دولار، أو ما يوازي 887 مليار دولار إذا ما قيس بالنسبة للقوّة الشرائية، علماً بأنَّ الصادرات التركية التي يغلب عليها الطابع الصناعي بلغت وحدها حوالي 107 مليارات دولار[1].

لقد اتّبعت تركيا خلال السنوات الماضية خططاً اقتصادية ساهمت في زيادة النمو، والحدّ من البطالة، واحتلالها مراكز متقدّمة في مؤشّراتٍ عالميةٍ اقتصادية، وذلك على النحو التالي[2]:

أ- نمو الناتج المحلّي التركي

نما الناتج المحلي التركي خلال سنواتٍ بشكلٍ متصاعد فقد وصلت نسب النمو في عام 2017 إلى نحو 3.9%، متفوّقة على العديد من الدول الأوروبية، وتمكّنت من تعزيز النمو بفضل السياسات المتّبعة، وبحسب بيانات البنك الدولي نما الناتج المحلي خلال 10 سنوات من 2% إلى 4%.

(1) باكير، **"التنافس التركي الإيراني على النفوذ في المنطقة العربية"**، مرجع سابق.

(2) "صحيفة: هكذا أصبحت تركيا قوة اقتصادية عالمية خلال سنوات قليلة"، **ترك برس**، 14/7/2017؛

http://www.turkpress.co/node/36869

ب- دخل الفرد

تمكّنت تركيا خلال سنواتٍ قليلةٍ من زيادة الدخل الفردي بطريقةٍ لافتة؛ ففي عام 2001، كان الدخل الفردي يصل إلى ما يقارب 3000 دولار، وارتفع حتى وصل إلى نحو 10500 دولار في عام 2016.

ج- الصادرات التركية تغزو العالم

تُعدُّ تركيا من الدول الصناعية الأولى في العالم، كما أنّها من الدول الزراعية الكبرى، وتمكّنت بفضل خبرة يدها العاملة، والموارد الأولية المتوافرة في البلاد من زيادة حجم صادراتها إلى كافة دول العالم. وقد ارتفع حجم الصادرات التركية أضعاف ما كان عليه خلال 10 سنوات، فقد وصل حجم الصادرات التركية إلى ما يقارب 158 مليار دولار في عام 2016، فيما لم يتجاوز 36 ملياراً في بداية الألفية الجديدة وفق بيانات دوائر الإحصاء.

د- تطور مشاريع البنى التحتية

في سنواتٍ قليلة ارتفع حجم المشاريع التنموية في تركيا، وتمكّنت من تحديث البنى التحتية من خلال إعداد شبكات جديدة للتيار الكهربائي، وتحديث وسائل النقل، وقد ارتفع حجم وسائل النقل العامة في البلاد من 7 ملايين وسيلة إلى أكثر من 19 مليون وسيلة في بضع سنوات. وترصد الحكومة مئات المليارات من أجل تطوير البنى التحتية، نظراً لأهمية هذه المشاريع في شتى المجالات والقطاعات. ومنذ عام 2003 ارتفع عدد الأنفاق من 50 نفقاً إلى 188 نفقاً، فضلاً عن الجسور، ومن أبرزها جسر البوسفور الذي دُشّنَ في عام 2017، إلى جانب جسري: عثمان غازي بمنطقة يالوفا شمال غربي تركيا، والسلطان ياووز سليم باسطنبول، ونفق أوراسيا.

ه- السياحة

تجذب تركيا أعداداً كبيرة من السياح سنوياً، ويعود السبب في ذلك إلى العديد من الإجراءات التي قامت بها السلطات، ومنها منح التأشيرات في المطار، وإعفاء أعداد كبيرة من السيّاح من تأشيرة الدخول، كما أنَّ موقع تركيا الجغرافي، ووجود شواطئ رملية جعل منها مقصداً للسيّاح، بالإضافة إلى وجود العديد من المواقع الأثرية. وتشكّل الإيرادات السياحية في تركيا نحو 21% من أصل السياحة العالمية، بحسب بيانات البنك الدولي، حيث يزور تركيا سنوياً أكثر من 15 مليون سائح.

بقي أنْ نشير إلى أنَّ تركيا حققت خلال السنوات الأخيرة نقلة نوعية في إنتاج الطاقة الكهربائية، عبر الاعتماد على الموارد المحلية ومصادر الطاقة المتجدّدة. وانعكس ذلك إيجاباً على واردات البلاد من هذه الطاقة، حيث تراجعت واردات تركيا من الطاقة الكهربائية خلال النصف الأول من عام 2017، بنسبة 51 % مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2016. وبحسب بيانات هيئة إحصاء التجارة الخارجية التركية، فإنَّ القيمة الإجمالية المدفوعة لواردات الطاقة الكهربائية خلال الأشهر الستة الأولى

من عام 2017، تراجعت إلى 43 مليوناً و471 ألفاً و96 دولاراً. فيما بلغت قيمة واردات تركيا من الطاقة خلال النصف الأول من عام 2016، نحو 89 مليوناً و97 ألفاً و628 دولاراً. واستوردت تركيا خلال النصف الأول من عام 2016 طاقة كهربائية بمقدار مليار و883 مليوناً و742 ألف كيلو واط / ساعة، من: اليونان وجورجيا وبلغاريا وأذربيجان. بينما تراجع المقدار المستورد من الخارج خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2017، إلى 808 ملايين و624 ألف كيلو واط / ساعة[1].

كما احتلّت تركيا المرتبة الرابعة أوروبياً في طاقة الرياح، وذلك خلال النصف الأول من عام 2017. وذكرت الرابطة الأوروبية لطاقة الرياح في بيان نشرته في7 آب (أغسطس) من العام نفسه، أنّه تم إدراج طاقة بقدرة 6 آلاف و100 ميجاواط خلال الشهور الست الأولى من العام نفسه في أوروبا. وأضاف البيان: إنّه بإدراج تركيا 377 ميجاواط من طاقة الرياح خلال الشهور الست الأولى من العام نفسه، تكون قد وصلت إلى المرتبة الرابعة، بعد أنْ احتلّت ألمانيا المرتبة الأولى، وبريطانيا المرتبة الثانية، وفرنسا المرتبة الثالثة. وتجدر الإشارة: إلى أنَّ تركيا بدأت خلال السنوات الأخيرة، بتنفيذ العديد من مشاريع الطاقة المتجدّدة وذلك للاستعاضة عن الطاقة الخارجية، وضمن خطة العمل للاعتماد على مصادر الطاقة المتجدّدة[2].

2- أدوات القوّة الصلبة لدى تركيا

إنَّ أهم مقومات القوّة الصلبة التركية تتركّز في صناعاتها العسكرية الخاصة مثل: صناعة بعض أجزاء من الدبابة الأمريكية (MAY)، والطائرة المقاتلة (F 16)، كما كثّفت تعاونها مع (إسرائيل) في محاولة لتصنيع الدبابة (ميركافا)، والصاروخ أرض / أرض (إطريخا)، والصاروخ (آرو)[3].

ويعتبر هذا العامل أساسياً في تحديد ثقل الدولة على المسرح الدولي؛ وبالتالي: ثقل سياستها الخارجية، حيث يتم استخدام العامل العسكري لضمان وحماية الأمن القومي والمصالح الوطنية والتي تقع في بؤرة السياسة الخارجية ببديهة الحال. وتمتلك تركيا جيشاً ضخماً يعتبر الثامن عالمياً من حيث الحجم والثاني في حلف الناتو، وتقدّر القوّة العدّدية للقوّات المسلّحة التركية بنحو 1.206.700 جندي، بيانهم كالتالي:

1- نحو 639.000 من القوات العاملة.

---

(1) **"**تركيا تحقق نقلة نوعية في إنتاج الطاقة الكهربائية**"، ترك برس**، 2/8/2017؛ http://www.turkpress.co/node/37654

(2) "تركيا الرابعة أوروبياً في طاقة الرياح"، ترك برس، 7/8/2017؛ http://www.turkpress.co/node/37862

(3) جمال مظلوم، **الصناعات الحربية في إيران**، الشارقة، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2007.

2- نحو 387.000 في الاحتياطي.
3- نحو 180.000 من القوات شبه عسكرية (درك وحرس وطني).
4- نحو 30.000 جندي في قبرص الشمالية.

واكتسبت تركيا هذه القوّة العسكرية المميزة إثر تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة و(إسرائيل) خاصة خلال فترة الحرب الباردة، وما كان لها من دورٍ أساسي في ردع المدّ الشيوعي بمنطقة الشرق الأوسط. كما ويمتلك الجيش التركي ترسانة عسكرية متطوّرة مصدرها دول عديدة، ويسعى في الآونة الأخيرة لإحداث اكتفاءٍ عسكري من خلال نزوعه للتصنيع وإبرام الاتفاقيات لإنتاج مشترك للأسلحة مع دولٍ أخرى، ويتمتّع الجيش بتجربةٍ طويلةٍ من خلال عمله في حلف الناتو، ومن خلال حربه مع حزب العمال الكردستاني[1]. فقد أدخلت القوّات المسلّحة التركية إلى الخدمة منظومة الصواريخ الموجّهة "أومطاش OMTAS" إلى الخدمة بعد انتهاء عملية التجربة بنجاح، والمصنّعة في شركة "روكتستان Roketsan"[2].

الصاروخ التركي الصنع (أومطاش OMTAS)

وكان الرئيس "أردوغان" قد أعلن مؤخرّاً: أنَّ تركيا تعمل من أجل إلغاء الاعتماد على الخارج في مجال الصناعات العسكرية مع حلول عام 2023. وكشف عن وجود 14 مشروعاً جاهزاً للتنفيذ في مجال صناعة السفن الحربية، و10 مشاريع ستوقع عقودها في السنوات القليلة المقبلة، وأكّد على عزم بلاده بناء حاملة طائرات[3].

---

(1) عامر سعد، **"تركيا .. استكشاف المارد القادم"**، شبكة فلسطين للحوار، 2010؛ (بتصرف) https://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=659094

(2) **"تعرف على منظومة صواريخ أومطاش التركية"**، ترك برس، 2017/6/14؛ http://www.turkpress.co/node/35696

(3) **"**أردوغان يؤكد عزم تركيا صناعة حاملة طائرات**"، تركيا بوست**، 2017/7/3؛ http://www.turkey-post.net/p-208648/

ومن جانبه: أكّد رئيس الوزراء التركي "بن علي يلدريم" أنَّ بلاده قطعت شوطاً كبيراً في الصناعات الدفاعية المحلية، ورفعت إنتاجها في هذا المجال خلال السنوات الأخيرة، وأنَّ بلاده قطعت مسافات طويلة في الصناعات الدفاعية، ورفعت الإنتاج المحلي في هذا المجال خلال الـ 15 عاماً الأخيرة من 24% إلى 60%. وتابع قائلاً: منذ أنْ بدأت تركيا النهوض والتنمية والمضي قدماً أظهرت جهات ما انزعاجها من ذلك[1].

وكانت طائرات "بيرقدار" من دون طيار "TB2" التركية الصنع قد أكملت اختبارات إطلاق صواريخ تركية ذكية من طراز "MAM-L" بنجاح تام، وهذه الصواريخ الذكية تتميّز بالقدرة على إصابة النقطة المستهدفة من بُعد 8 كيلو متر. واستطاعت طائرات "بيرقدار TB2"خلال الاختبارات، إصابة كافة النقاط المستهدفة بدقةٍ عالية. ومنذ عام 2014، تستخدم القوات المسلحة التركية وقيادة الدرك والإدارة العامة للأمن، 30 طائرة من هذا الطراز التي تستطيع البقاء في الجو لمدّة 27 ساعة متواصلة[2].

الطائرة التركية الصنع بدون طيّار من طراز (بيرقدار TB2)

ومن المقرّر أنْ يشهد 2017 عملية تسليم طائرات بدون طيار من طراز "ANKA-S" للقوّات المسلحة التركية، والتي ستعمل على سدِّ احتياجات هذه القوّات

(1) "يلدريم: رفعنا إنتاجنا في الصناعات الدفاعية المحلية من 24% إلى 60%"، **تركيا بوست**، 2017/7/8؛
http://www.turkey-post.net/p-209434/

(2) "طائرات بيرقدار التركية تنجح في اختبارات إطلاق صواريخ ذكية"، **تركيا بوست**، 2017/7/30؛
http://www.turkey-post.net/p-212654/

في مجال الرصد الجوي، وتحديد وتثبيت الأهداف. وتتميّز الطائرات من هذا النوع على قدرتها على الارتفاع لمسافة 23 ألف قدم، والبقاء لمدة 18 ساعة في الجو، كما تحتوي الطائرات على كاميرات وعدسات عالية الدقة، ونظام تحكّم عبر الاقمار الصناعية[1].

وإجمالاً: تمتلك تركيا حالياً وجوداً عسكرياً في المناطق الآتية:

- الصومال: من أجل بناء القدرات التابعة لدولة شريكة، وتنفيذ مهام خارجية للدفاع الداخلي، وتقديم المساعدات الإنسانية، وتركيا في صدد بناء قاعدة هناك سوف تكون عند الانتهاء منها، الأكبر بين قواعدها في الخارج.
- قطر: من أجل المساعدة في المجال الأمني، وبناء التحالفات، وفرض النفوذ.
- شمال العراق: من أجل تنفيذ عمليات لمكافحة الإرهاب، ومهام استطلاعية خاصة، والمساعدة في التدريب والتجهيز.
- مثلّث جرابلس / الباب / الراعي في شمال سوريا: من أجل محاربة الإرهاب، وتنفيذ مهام استطلاعية خاصة، والمساعدة في التدريب والتجهيز.
- كابول في أفغانستان: في إطار مهمة لحفظ السلام.
- شمال قبرص: مع قوّة عسكرية بحجم فيلق من أجل الدفاع الجماعي، وتنفيذ الالتزامات الدولية، وفرض النفوذ.
- أذربيجان: مع قواعد عسكرية لبناء التحالفات، وتنفيذ مهام خارجية للدفاع الداخلي.
- لبنان: حيث يساهم سلاح البحرية التركي في القوة المؤقتة التابعة للأمم المتحدة (اليونيفيل).

وتناقش تركيا إمكانية إنشاء قواعد عسكرية في باكستان وأندونيسيا وماليزيا والسعودية. ولقد أقرّت مصادر في أنقرة بأنَّ المحادثات مع السعودية حول إنشاء قاعدة في جنوب البلاد حيث يسكن الشيعة، وقاعدة أخرى لتكون بمثابة ميناء يتمركز فيه سلاح البحرية، لكنها توقفت بسبب الأزمة الخليجية. وتنوي تركيا أنْ تُنجز في غضون ثلاث سنوات، سفينة الأناضول الهجومية البرمائية التابعة لخفر السواحل التركي والتي سوف تُستخدم أيضاً بمثابة حاملة للطائرات الخفيفة. وسوف تتمكّن السفينة من حمل 10 طائرات مقاتلة "F 35 B" يسعى سلاح البحرية التركي إلى نشرها بحلول عام 2021، هذا فضلاً عن الإضافات الجديدة المزمع إدخالها إلى مخزون القوات المسلّحة التركية من المروحيتَين الهجوميتين "CH 47" المتعدّدة

---

(1) **"**طائرات ANKA-S بدون طيار تدخل الخدمة في القوات المسلحة التركية عام 2017"، **تركيا بوست**، 28/12/2016؛ **http://www.turkey-post.net/p-**180581/

الأغراض، و"T-29 ATAC"، إلى جانب نشر كتيبة بحرية كاملة التجهيزات لحماية المرابط عند الشواطئ. وسوف يساهم هذا المشروع في زيادة القوّة التركية في البحر المتوسط والبحر الأسود أضعافاً مضاعَفة. وقد توقف كثرٌ أيضاً عند تصريح الرئيس "أردوغان" بأنَّ تركيا هي واحدة من عشر دول قادرة على بناء سفن حربية، وبأنَّها مصمّمة الآن على صنع حاملة طائرات من إنتاجها.

على ضوء كل هذه الخطوات والمخطّطات في السياسة الخارجية، تعمد تركيا تدريجاً إلى عسكرة سياستها الخارجية، وتحويلها من قوّة ناعمة إلى قوّة صلبة. فبين العامين 2006-2011، أقرّت تركيا من خلال سياسة خارجية حملت توقيع رئيس الوزراء آنذاك "أحمد داود أوغلو" وفريق عمله، بأنَّ قيمتها في السياسة العالمية تقوم على موقعها الجيوستراتيجي، وعمقها التاريخي، وقوّتها الناعمة. وفي عام 2016، بعد تخلّي "داود أوغلو" عن رئاسة الوزراء، واستفحال المخاطر الأمنية لا سيّما في العراق وسوريا، برزت سياسة خارجية جديدة قوامها الردّ بصورةٍ فاعلةٍ واستباقيةٍ وجازمةٍ على المخاطر والتحدّيات الأمنية عن طريق القوّة الصلبة.

ويقول "فرات كيمان" مدير "مركز اسطنبول للسياسات"، وأستاذ العلاقات الدولية في جامعة سابانجي، في تعريفه لهذا النموذج الجديد: إنه "واقعيةٌ أخلاقية". ويشير إلى أنَّ الواقعية الأخلاقية تجمع بين تثبيت الوجود العسكري المستند إلى القوّة من جهة، والمعايير الإنسانية من جهةٍ ثانية، فضلاً عن المقاييس الجديدة المستندة إلى القدرات والاستراتيجية.

ويشعر الجيش التركي بالرضا والسرور عند فرض قوّته الصلبة في المنطقة بديلاً عن الدبلوماسية المدنية، وبناء التحالفات. وبين الفروع العسكرية: تفوّقت قيادة سلاح البحرية على الجيش وسلاح الجو في الأدوار والمهام في هذا النموذج الجديد. ولعلّه السبب خلف البروز المتزايد لا سيّما لضبّاط البحرية، عند قيام مسؤولين أتراك بزيارة صنّاع القرارات في الخارج. هذا فضلاً عن أنَّ السياسة الخارجية الأكثر "عضَلية" تُحقّق منافع في الداخل على صعيد رأب العلاقات المدنية العسكرية التي شهدت تدهوراً خطيراً إبان المحاولة الانقلابية في 15 تموز (يوليو) 2016، إلى جانب تشجيع القطاعين على العمل معاً. وكذلك من القطاعات الأخرى التي تحصد فوائد لافتة، الصناعة الدفاعية والتكنولوجيا العسكرية[1].

وبخصوص الاهتمام التركي بالتواجد العسكري في القارة الأفريقية، تمَّ الإعلان مؤخّراً أنَّ تركيا ستفتح أكبر قاعدة عسكرية لها خارج البلاد، لتتّخذ من

---

(1) **Metin Gurcan**, "Turkey flexing military muscle in Qatar", Trans. By: Timur Göksel, Al-Monitor, 24/7/2017;
http://www.al-monitor.com/pulse/en/originals/2017/07/turkey-qatar-military-deployment-signals-hard-power-policy.html

أفريقيا موقعاً لها، في إحدى أبرز القارات التي يتمركز فيها ممثلوها الدبلوماسيون. وتجدر الإشارة إلى أنَّ الطائرات التابعة للشركة الوطنية للطيران تجري عدداً هائلاً من الرحلات بشكلٍ مكثف نحو القارة الأفريقية، لتفوق بذلك أي وجهة دولية أخرى. وتعتبر أفريقيا بالنسبة لحكومة حزب العدالة والتنمية أرضاً غير مستغلّة اقتصادياً، وعودة لأراضي كانت فيما مضى تحت الحكم العثماني. لهذا السبب: عزمت الحكومة في أنقرة على أنْ يكون لها موطئ قدم في أفريقيا، بعد أنْ شاهدت منافسيها على غرار الصين والهند يقتحمون الأسواق الأفريقية منذ سنوات.

علاوة على ذلك: ساهم مد الإمارات العربية التي أصبحت أبرز منافسي أنقرة في منطقة الشرق الأوسط، من خلال زيادة حضورها العسكري في القارة الأفريقية، في تحفيز الأتراك على العودة بسرعة لتلك القارة. وفي الأثناء: تواصل الإمارات العربية بناء قواعد عسكرية لها في أفريقيا، من أجل بسط حضورها العسكري. وعلى الرغم من أنَّ اهتمام الإمارات العربية موجّه أساساً نحو شمال أفريقيا وخاصة ليبيا، حيث تدعم الجنرال المتمرّد خليفة حفتر بالمال والعتاد العسكري، إلاَّ أنَّ تحالفها مع مصر عضو الاتحاد الأفريقي قد يقوّض جهود تركيا في كامل القارة[1].

وكانت تركيا قد عادت لتهتمّ بالقارة الأفريقية عام 2005، وبحلول عام 2008 برزت الجهود الدبلوماسية. ولتحقيق غايتها: زادت تركيا من عدد ممثليها الدبلوماسيين في القارة حتى بلغ 39، كما زاد عدد البعثات الدبلوماسية إلى أفريقيا من 8 إلى 33 بعثة. وفي هذا الإطار: قال "أحمد كافاس" سفير تركيا سابقاً في جمهورية تشاد، ومستشار رئيس الوزراء في الشؤون الأفريقية لموقع "ميدل إيست آي": إن الحضور التركي في القارة الأفريقية منطقي أكثر من أي دولةٍ أخرى. وحيال هذا الشأن، أفاد "كافاس": "إن كنت تخمّن أي دولة يجب أن تكون حاضرة في أفريقيا، فإنَّ الإجابة ستكون تركيا. فقد وقع المحظور عندما تخلينا عن دورنا في القارة في القرن العشرين، فاستغلت الدول الأوروبية الغربية هذا الغياب".

وبالنسبة لتركيا: تعدّ الصومال بوابتها لأفريقيا، إذ كانت أنقرة حاضرة عسكرياً في الصومال منذ عام 2009، عندما انضمّت لقوات التحالف الدولي متعددة الجنسيات، لمقاومة القرصنة في الساحل الصومالي. فكانت تلك نقطة انطلاق لتركيا للبحث عن اتفاق ثنائي لبناء قاعدتها العسكرية الخارجية؛ ففي 3 آب (أغسطس) 2017، أعلن وزير الدفاع الصومالي عبد الرشيد عبد الله محمد، عن أنَّ العمل في القاعدة العسكرية التركية في مقديشيو قد انتهى بعد سنتين من الأشغال، وقد تصبح

(1) سوراج شارما، "تركيا تضع القارة السمراء نصب أعينها"، ترك برس، 2017/8/10؛ http://www.turkpress.co/node/37945

جاهزة للعمل في شهر أيلول (سبتمبر). وتمثّل هذه القاعدة أكبر منشأة عسكرية تركية خارج البلاد، ولديها القدرة على تدريب أكثر من 1500 جندي في دفعةٍ واحدة. وسيتمركز أكثر من 200 جندي تركي في هذه القاعدة لتدريب القوات المسلحة الصومالية، وحماية الموقع أيضاً. وقد انتهى بناء القاعدة الجديدة العام الماضي، وهي أكبر تمثيلية دبلوماسية تركية في أفريقيا.

وتبقى الاعتبارات الاقتصادية المحفّز الأول لتركيا في التعامل مع أفريقيا، فإطلاق الحكومات الأفريقية لمشاريع ضخمة في البنى التحتية، سيوفّر دعماً كبيراً للمتعاقدين الأتراك في مجال صناعة البناء والتشييد واستخراج المعادن. والجدير بالذكر: أنَّ صناعة البناء في تركيا تعد من أبرز عوامل النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة، علماً بأنّها قد تعرّضت لهزّاتٍ خطيرة عندما خسرت أسواقاً هامة في شمال أفريقيا، والشرق الأوسط، وروسيا، بسبب الصراعات والنزاعات.

ويرى "كافاس": أن المسؤولية التاريخية تفرض على تركيا أنْ تتواجد في أفريقيا، وفي هذا السياق قال: "لدى تركيا علاقات قديمة وطيّبة مع هذه القارة تعود لأكثر من ألف سنة، وحضورنا يمتد من شمال أفريقيا إلى كينيا اليوم، فلسنا بالغرباء بالنسبة لهم"[1].

لكن بشكلٍ عام: ليس لدى أنقرة نموذج قياسي واحد للانتشار المتقدّم، فكل وحدة أو قاعدة رئيسية، أو مرفق للتدريب، أو قاعدة عمليات متقدّمة لها أجندتها السياسية والعسكرية الخاصة بها. فالقاعدة العسكرية في الصومال لى سبيل المثال، تعكس تماماً جهود بناء قدرات الشركاء للحصول على موطئ قم لتركيا في أفريقيا. ففي جوهره يعتمد ذلك على المزيد من حملات التودّد والخطط الأمنية لا المهام العسكرية، أمّا القوّات المتقدّمة المنتشرة في قبرص الشمالية فتقوم بدورٍ رادعٍ تقليدي في إطار التوازن العسكري التركي اليوناني الأوسع نطاقاً. وأمّا مشروع حاملة الطائرات الخفيفة فسيعزّز نفوذ تركيا في البحر المتوسّط، من خلال إنجاز نقطة تحوُّل في تاريخ البحرية. وقد تمَّ تصميم الأنشطة المتنامية للقاعدة العسكرية في دولة قطر، بحيث تمنح أنقرة نفوذاً ي منطقة الخليج العربي.

ويعكس ذلك حتى الآن وجهة نظر أنقرة، أو تحوّلاً في منظورها التقليدي في التعامل مع النزاعات بين العرب. أمّا قواعد العمليات المتقدّمة في شمال العراق هي تقريباً نقيض القاعدة في الصومال، حيث إن تلك الوحدات تمَّ تأسيسها لتنفيذ أغراض عسكرية بالمجمل، مع القليل من الاهتمام بالقوّة الناعمة. ومع ذلك: فإنَّ قاعدة العمليات المتقدّمة في سوريا لا تشبه تلك التي في العراق، لأنّها تخدم الاحتياجات العسكرية، ومتطلّبات بناء قدرات الشركاء. فالموقف التركي المتمثّل بالانتشار المتقدّم

---

(1) المرجع السابق.

هو "نظام تكيّفي معقد"، مع العديد من الأجزاء الفردية التي لا تتوافق دائماً مع سلوك النظام بأكمله.

ومن المرجّح: أنْ تزداد طموحات أنقرة الإقليمية في العشرينيات القادمة، من خلال عمليات الانتشار خارج البلاد، وهذا سيوجد العديد من الأفضليات والمعوقات لأنقرة. فعلى الصعيد الإيجابي: من المرجّح أنْ يبني الانتشار المتقدّم علاقات ثقافية استراتيجية قويّة مع الدول المضيفة. ومن ناحيةٍ أخرى: زوّدت قواعد العمليات المتقدّمة في العراق وسوريا أنقرة بعمقٍ تكتيكي، وأفضليةٍ حاسمةٍ في عملياتها عبر الحدود. فبدون هذه الموارد ستظلّ المنطقة التي تقع تحت مسئولية الجيش الميداني الثاني لتركيا –حدود العراق، إيران، سوريا –معرّضة بشدّة للتهديدات الهجينة التي لا نظام لها. وفي ظلّ غياب السلطات المركزية الصديقة في سوريا والعراق، لا تكاد توجد إمكانية للانسحاب من قواعد العمليات المتقدّمة في هذه البلدان. وأخيراً وليس آخراً: فإنَّ القواعد المتقدّمة هي بمثابة تجسيد للفخر الوطني لتركيا.

أمّا على الجانب السلبي: فأولاً: تشكّل القواعد المتقدّمة أهدافاً جيّدة للجماعات الإرهابية، وممّا لا شكَّ فيه أنَّ الوحدات التركية الآخذة في التوسّع في سوريا ستشكّل أكثر المواقع خطورةً في هذا الصدد. وقد تكون الصومال مصدر قلق آخر، بسبب تهديد تنظيم الشباب هناك. وثانياً: إنَّ القيام بالمهام الاستطلاعية يعني المزيد من الأعباء على الاقتصاد الدفاعي، فالنقل الجوّي الاستراتيجي المنتظم إلى الصومال وقطر، في الوقت نفسه إدارة مجموعة هجوم من حاملة طائرات خفيفة على بعد أميالٍ من تركيا يمكن أنْ يكلّف كثيراً. ومع ذلك: فإنَّ وجود استراتيجية مدروسة بعنايةٍ للانتشار المتقدّم، هي حاجة ملحّة لأنقرة على الرغم من السلبيات المحتملة[1].

ثانياً: أدوات إيران لزعامة العالم الإسلامي

استخدمت إيران القوى الصلبة في إبراز نفوذها سواء بشكلٍ مباشر أو غير مباشر، ولم تكن غافلة عن دور القوى الناعمة في تحقيق سياستها خصوصاً بعد الثورة الإيرانية، فوضعت عدداً من الأدوات المعمول بها إلى الآن مع تطويرها لتحقيق ما بات يُعرف بتصدير الثورة أو المدّ الثوري. وقد ارتكزت إيران على عددٍ من الأدوات، يمكن تصنيفها كالآتي:

1- أدوات القوّة الناعمة لدى إيران

أولاً: الأداة الدبلوماسية الرسمية

---

(1) جان كسب أوغلو، **"الموقف التركي المتمثل بإنشاء القواعد العسكرية المتقدمة"**، سلسلة ترجمات الزيتونة (81)، مركز دراسات الاقتصاد والسياسة الخارجية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، آب (أغسطس) 2017، ص43-44.

وهي وزارة الخارجية وما يتبعها من سفارات إيران في الدول العربية، وفي ذلك يقول الإمام "الخميني": "إنّنا لا نعني بتصدير الثورة حشد الجيوش بل نريد أن نوصل صوتنا إلى أسماع العالم، وإنّ إحدى المؤسّسات التي نبغي لها أن تعمل على تعريف العالم بقضايا إيران والإسلام ومعاناة الشعب الإيراني على أيدي الشرق والغرب هي وزارة الخارجية؛ فهي مسؤولة عن إطّلاع العالم على نهجنا وتطلعاتنا"[1].

وحسب البعض: فإنّ ما يثير الإعجاب في الدبلوماسية الإيرانية أنّها دبلوماسية اقتحام توازي في نشاطها على الصعيد الدولي اقتحام الإيرانيين لعالم التكنولوجيا المتطوّرة، وتسجيل إنجازات رائعة في هذا المضمار. فدبلوماسية الاقتحام هذه لم تأتِ من فراغ، أو كمجرّد اجتهاد، إنّما تطلّبتها ظروف إيران بعد انتصار ثورتها، فواشنطن حاولت محاصرتها بل وسعت إلى تقويض ثورتها بالقوّة، وهذا الحصار الطويل هو الذي فرض على الشعب الإيراني أن يبتدع ويبتكر في مختلف ميادين التطوُّر لضمان قدرته على الصمود، وللحفاظ على حريته وسيادته واستقلاله، وللدفاع عن نفسه، ومن أجل مقاربة هذه الدبلوماسية فإنّ دبلوماسية الاقتحام الإيرانية تقوم على مبدأين متوازيين[2]:

- إحكام العلاقة مع الصديق، ورفعها إلى مستوى التحالف الاستراتيجي وما يفرضه من التزامات، وينجم عن ذلك تشكيل جبهة صلبة ليست قادرة على الصمود فقط، لكنّها قادرة أيضاً على الاتساع باكتساب شركاء جدد في عالمٍ يتعرّض للتحوُّلات الجزئية منها والجذرية بشكلٍ متسارع.
- السعي إلى إيجاد مواطئ أقدام في العلاقة مع الأطراف غير الحليفة، سواء بالحفاظ على مواقع الأقدام القائمة، أو بإيجاد مواقع أقدام جديدة، وعدم السماح لِما هو سلبي بالطغيان على ما هو إيجابي مهما كان حجم التباين بين السلبي والإيجابي.

وعليه؛ فإنّ دبلوماسية إيران على هذا النحو تنطلق من المسائل التالية:

1- أنّ لإيران أهدافها الاستراتيجية المحدّدة والمعلنة والمعلومة وعلى دبلوماسيتها أنْ تخدم هذه الاستراتيجية، والتكتيك المعتمد في هذا المجال يسعى إلى مراكمة الإنجازات الكبيرة أو الصغيرة على طريق تحقيق الأهداف الاستراتيجية، ولا شكَّ أنّ أول أهداف إيران الاستراتيجية يتمثّل

---

(1) الخميني، **تصدير الثورة كما يراه الإمام الخميني**.

(2) محمود مرعشلي، **"الدبلوماسية الإيرانية مدرسة للسياسة الدولية"**، أقطاب (بوابة التصوف المغربي)؛
http://www.aktab.ma/الدبلوماسية-الإيرانية-مدرسة-للسياسة-الدولية_a3421.html

في نصرة الشعب الفلسطيني إلى أن يستردَّ حقوقه، ومناصرة الأشقاء في مواجهة قوى الاستعمار والاستكبار الساعية إلى فرض الهيمنة على العالم الإسلامي.

2- أنَّ إيران تسعى إلى اختراق الحصار المفروض عليها، وإلى تقليص آثار العقوبات، وكل إنجاز تحققه في هذا السياق ومهما كان حجمه، هو اختراق لجبهة القوى المعادية.

3- أنَّ الأنظمة والسياسات والعلاقات عُرضة للتغيير وفق نظرية الاحتمالات، وما دام الأمر كذلك: فإنَّ العلاقة القائمة -مهما كان حجمها ومردودها -هي خيرٌ من العلاقة المقطوعة التي قد يصعب إعادة وصلها، وأنْ تحصل على بعض ما تشاء خيرٌ من ألاَّ تحصل على شيء، وأنْ تسعى إلى تطوير علاقة فعلية قائمة خيرٌ من أنْ تسعى إلى بناء علاقة جديدة تحل محل علاقة كانت قائمة وانقطعت.

4- مهما كانت الفروق بين ظواهر السياسات وبواطنها فإنَّ التعامل المدروس مع الظاهر والباطن أفضل من القطع الكلي للعلاقة، ومن المؤكد: أنَّ السعي إلى توافقٍ كلي على كل شيء بين الدول هو حلم قد يتعذّر بلوغه، لكن وجود العلاقة يمثّل الأساس الذي يمكن من خلاله تطوير التفاهم والتكامل والتعاون لمصلحة طرفي العلاقة، وأنَّ يكون الطرف الآخر صديقاً إلى حدّ ما، خير من أنْ يكون عدواً إلى حدّ ما.

5- ثمة اهتمام إيراني خاص بالدبلوماسية الموجّهة إلى القطاعات الشعبية خصوصاً على الصعيد الثقافي، والعمل على تنمية العلاقة بين المؤسّسات الإيرانية والمؤسّسات الموازية في العالم العربي والإسلامي من شأنه أنْ يؤسّس لعلاقاتٍ أكثر قوّة، وأشدّ صلابة. ومن هنا: فإنَّ دبلوماسية الاقتحام الإيرانية لا تتردّد في التوجّه إلى الأحزاب والمنظّمات والهيئات والمؤسّسات الشعبية في الدول الأخرى بهدف تكريس عناصر التفاهم.

وبالتالي: فإنَّ مَن يعرف ما يريد يستطيع أنْ يتبنّى دبلوماسية اقتحام هجومية واعية، مع ملاحظة أنَّ العلاقة بين الهجوم والدفاع هي علاقة جدلية، حيث يكون الدفاع جزءاً من ترتيبات الهجوم، ثمَّ إنَّ تحييد طرف ما هو خيرٌ من تركه ينتقل إلى طرف الأعداء، فالأطراف المحايدة هي في المنظور الاستراتيجي أقرب إلى الحليفة منها إلى المعادية، حتى إنّ جرّ طرف يقف إلى جانب القوى المعادية إلى هامش الحياد يُعتبر انتصاراً للدبلوماسية، يوازي كسب حرب وما تنطوي عليه من تكاليفٍ باهظة[1].

---

(1) المرجع السابق.

ثانياً: الدبلوماسية الشعبية

ثمة اهتمام إيراني خاص بالدبلوماسية الموجّهة إلى القطاعات الشعبية وتحديداً على المستوى الثقافي، والعمل على تنمية العلاقة بين المؤسّسات الإيرانية والمؤسّسات الموازية في العالم العربي والإسلامي والتي من شأنها تقوية العلاقات، ورفع مستوى الجاذبية للمشروع الإيراني. ومن هنا: فإنَّ دبلوماسية الاقتحام الإيرانية تتجه في التوجيه إلى الأحزاب والمنظّمات والهيئات والمؤسّسات الشعبية في الدول الأخرى[1]، فيتم السعي للاستفادة من الوسائل الإعلامية، وأيضاً من الصحف للتعريف بإيران والثقافة الإيرانية، وأيضاً تستفيد من الشبكة الإلكترونية (الإنترنت)، فهناك مواقع عديدة بلغاتٍ مختلفةٍ تحديداً باللغة العربية تتناول موضوعات ثقافية مختلفة خاصة بإيران، وتعمل على طرح الفِكر الإيراني بشكلٍ مؤثرٍ ولافتٍ وذلك بالارتكاز في الأساس على صبغها بصبغةٍ إسلامية، فعلى سبيل المثال يُعد:

أ- الإعلام: من الأدوات المهمّة لإنجاح المشروع الإيراني أو تصدير الثورة، وفي ذلك يقول الإمام "الخميني": "إنَّنا نريد تصدير ثورتنا، وإنَّ هذا لا يعني أنَّنا نريد تحقيق ذلك بالسيف بل نتطلّع إليه عن طريق الإعلام والتبليغ"[2]، ممّا يعكس أهمية الإعلام كأداةٍ لتحقيق السياسة الخارجية الإيرانية، وتحديداً في سياسة إنجاح مشروعها. ومن هنا: خرجت إيران بعددٍ من السبل لتصل إلى الدول العربية، مثل: وسائل الإعلام المقروءة والمرئية مثل "قناة العالَم الإخبارية" التي نشأت في عام 2003، وهي قناة إخبارية ذات توجّه شيعي ناطقة بالعربية موجّهة للعالم العربي وخارجه تبث من طهران، ومن أهم أهدافها: توجيه الرأي العام للدفاع عن إيران والثورة الإسلامية، وتصدير الفِكر الشيعي، ونقد الحكومات العربية وخصوصاً دول مجلس التعاون الخليجي.

ب- الإنترنت: بالإضافة إلى إنشاء المواقع الإلكترونية الناطقة بالعربية؛ كالموقع الإلكتروني للمرشد الأعلى الثورة الإسلامية الإمام "آية الله علي خامنئي" الذي أصدر فيه صفحة خاصة باسم "الصحوة الإسلامية"، تصدر باللغات: الفارسية والعربية والإنكليزية، وتنشر كل ما يتعلّق بأنشطة وتفاعلات الحِراكات العربية.

---

(1) المرجع السابق

(2) الخميني، **تصدير الثورة كما يراه الإمام الخميني**.

المرشد الأعلى الحالي للثورة الإسلامية الإيرانية (آية الله علي خامنئي)

ج- المؤتمرات والندوات: يقول الإمام "الخميني": "الشعوب تجهل أشياء كثيرة.

اولوا أنْ تذهبوا بين أوساط الناس وأن تتلقوا العامة، وتخطبوا وتحاضروا فيهم، ويجب أنْ تعرفوا أنْ الزيارة مرّة أو اثنتين غير كافية؛ بل يجب المبادرة بالسفر كلّما سنحت الفرصة"[1]. فإيران عملت على التركيز على أدوات الحوار التي بوساطتها يتم عرض المادة السياسية المراد تسويقها، مثل: استضافة طهران وعلى مدى ثلاثة أيام خلال الفترة 28–30 كانون الثاني (يناير) 2012، مؤتمراً بعنوان "الصحوة الإسلامية والثورات"، حيث حضره المئات من أعضاء الحركات الإسلامية في الدول العربية والإسلامية خصوصاً الشباب، وتحدّث فيه كبار القادة الإيرانيون وفي مقدّمتهم المرشد الأعلى للثورة الإسلامية. وتركّز محور اهتمام المؤتمر على تأكيد مقولة رئيسة مفادها: أنَّ الصحوة الإسلامية التي كانت الثورة الإيرانية في إيران أبرز تجلّياتها، هي التي تسبّبت في إحداث الحِراكات الجارية في العالم العربي، والتي تتجه لإنتاج أنظمة حكمٍ إسلاميةٍ على شاكلة النظام السائد في طهران[2].

د- التبادل الطلابي:

تبرم الحكومة اتفاقيات ثقافية بين إيران ودولٍ مختلفة، وعلى أساسها تسعى لتوجيه وترشيد أنشطتها الثقافية مثل: تبادل الطلاب والأساتذة[3].

---

(1) المرجع السابق.

(2) رضوان السيد، **"طهران والصحوة والثورة مرة أخرى"**، العربية نت، 2012/2/3؛
http://www.alarabiya.net/views/2012/02/03/192251.html

(3) **"بدء التقدم لمنح التبادل الثقافي مع إيران ومصر وأرمينيا"**، صحيفة الثورة السورية، 2012/9/10؛
http://thawra.sy/_print_veiw.asp?FileName=479354629201209092126 35

هـ- استخدام الدين بشكلٍ صريح كأداةٍ في حد ذاتها:

ويتم ذلك إمّا بتوظيف دور العبادة وأئمة المساجد، أو بالزج بالشعارات الدينية وتوظيفها لجذب المواطنين، وإضفاء السياسات التي يريدون تنفيذها بصبغةٍ روحانية، مثل: استخدام مصطلح الشهادة أو نصرة الإسلام، أو تعبئة الدعاة ورجال الدين وكتّاب ومفكّرين وقياديين إسلاميين للتأثير فيهم، وتشكيل نسقهم العقائدي، وتغيير أفكارهم بشكلٍ يتماشى وتحقيق مصالح إيران وتسويق نفوذها[1].

وفيما يخص القوّة الناعمة أيضاً، تشتمل قوّة إيران الناعمة حسب قول الباحث "مايكل آيزنشتات M. Eisenstadt" على العديد من العناصر غير الحركية للقوّة الوطنية[2]:

1- إدارة السمعة والتأثير: تقدّم طهران نفسها على أنّها شريك يمكن الاعتماد عليه وخصم خطير، وتدعم نظرية التفوّق التي تؤكّد أنها قوّة صاعدة. ويرسّخ المسؤولون الإيرانيون ويُروجون متعمّدين لهذه الصورة الخاصة بإيران على أنّها عدو خطير يسعى جنوده للاستشهاد، ومجتمعه مستعد وقادر على امتصاص العقوبات الثقيلة. وهم يفعلون ذلك لتنشيط قاعدة الدعم التي تُعد بمثابة عصب النظام، ولتخويف أعدائه، ولتقوية الموقف الرادع للبلاد.

2- تصدير الإسلام الثوري: تسعى طهران لأنْ يكون تفسيرها للإسلام هو الأول بين المجتمعات الشيعية حول العالم، وذلك عن طريق إنفاق أموالٍ طائلةٍ لدعم أنشطة الملالي المدرّبين في مدينة قُم، والمتشرّبين لأيديولوجية ولاية الفقيه، واختيار أو إزاحة الملالي المدرّبين في الأماكن الأخرى مثل مدينة النجف.

3- وكلاء الميليشيا: أينما كانت هناك مجتمعات شيعية محاصرة ودول ضعيفة فقد خلقت إيران ميليشيات تكون وكيلة عنها، مثل: حزب الله اللبناني والعديد من المنظّمات التي هي نسخة من حزب الله في العراق.

4- النفوذ الاقتصادي: تمارس طهران التجارة والاستثمار مع دولٍ أخرى بغرض الربح، وتعزيز الاعتماد على بعضها البعض، بحيث يمكن أن تستغل ذلك لصالحها.

5- الدعاية والتشويش: تتنافس إيران على قلوب وعقول العرب من خلال البث الإخباري باللغة العربية الذي يعكس خط طهران الدعائي، وسوف

---

(1) **"إيران وجماعات العنف في العالم الإسلامي"**، التنوير للدراسات الإنسانية؛ http://www.altanweer.net/articles.aspx?id=20049&page_id=0&page_size=15&links=True

(2) Eisenstadt, op. cit, pp. 12-14.

تواصل طهران الاعتماد بقوّة على القوّة الناعمة وأجهزتها الأمنية وأنشطتها السرية لإظهار النفوذ في العالم العربي.

وطريقة الحرب في إيران تؤكّد على التشدّد والغموض غير المباشر، والصبر الاستراتيجي، والأبعاد الأخلاقية والروحية والنفسية للحكم والاستراتيجية، والمعاملة بالمثل، والتناسب، واستخدام العنف المعاير، والمرونة التكتيكية، ودق الأسافين في التحالفات المعادية. وقد استخدمت إيران مراراً الغموض لتعزيز الردع. وهكذا: في عام 2006 صرّح الرئيس الأسبق "محمود أحمدي نجاد" مراراً: إنَّ إيران "قوّة نووية"، مستخدماً هذا المصطلح بطريقةٍ يستفيد بها من معانيها المتعدّدة. وبالمثل: فقد استخدمت إيران استعراضات قوّاتها الصاروخية في العروض والتدريبات العسكرية لاستغلال الترابط المتصوّر بين الصواريخ والأسلحة النووية، وهو ما شجّعته من خلال تزيين الصواريخ بلافتاتٍ كُتب عليها: "ينبغي محو (إسرائيل) من الخريطة".

وسوف تعتمد الفرص المستقبلية لقوّة إيران الناعمة على الاتجاه المستقبلي للعلاقات العراقية الإيرانية والوجهة العامة للعلاقات الإيرانية العربية، والسُنية الشيعية في الخليج في أعقاب التدخّل الذي قادته السعودية في البحرين عام 2011، والمكانة المستقبلية لبرنامج إيران النووي الذي ربّما يكون هو مصدر التمكين الحربي النفسي النهائي لطهران في المنطقة وما وراءها[1].

أمّا عن ردود الفعل التركية: فقد تميّز تحرّك تركيا الإقليمي بطرح مشروعات موازية ومماثلة للمشروعات الإيرانية، إذ دعت تركيا في تشرين الأول (أكتوبر) 1992، إلى مؤتمرات قمة للدول ذات الأغلبية التركية في آسيا الوسطى والقوقاز، كما سارعت إلى إنشاء منطقة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود في حزيران (يونيو) 1992 باسطنبول، وتضم الدول المطلة على البحر الأسود، إضافة إلى ثلاث دول غير مطلة عليه، وهي: ألبانيا وأرمينيا وأذربيجان. وتعكس هذه التشكيلة طبيعة الازدواجية في الأولويات الإقليمية لتركيا، ومحاولة التوفيق بين الاعتبارات الجغرافية والسياسية، ويمكن تلخيص هذه الاعتبارات في الآتي[2]:

1- بناء إطار للتعاون الإقليمي تتميّز فيه تركيا بدورٍ محوري.
2- إبراز الحضور القوي للشعوب التركية وثقافاتها من خلال عضوية أذربيجان وألبانيا.
3- تهيئة الظروف السياسية لدعم حظوظ تركيا كخيارٍ أمثل لأنابيب تصدير الطاقة من حوض قزوين، مقارنة بالخيار الإيراني أو الروسي.

---

(1)Eisenstadt, Op. Cit, p. 11-12.

(2) جفال، **"التنافس التركي – الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز"**، مرجع سابق.

4- إقناع جمهوريات القوقاز بأفضلية التعاون مع تركيا بدلاً من إيران، باعتبار تركيا بوابة سياسية واقتصادية نحو الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

2- أدوات القوّة الصلبة لدى إيران

تستخدم إيران كذلك أدوات القوّة الصلبة، ومنها:

أولاً: تقديم التدريب والدعم الفنّي والمالي للمعارضة

كتقديم دعمٍ مالي سنوي يصل إلى 100 مليون دولار سنوياً لحزب الله اللبناني، وإرسال إيران مجموعات أمنية مدرّبة أشرفت على تقديم دعمٍ تقني وتدريبي احترافي لقوّات الأمن السوري[1]، وتدريب أحزاب الله الخليجية التي تُصدَّر إلى دول الخليج العربية لإحداث اضّطراباتٍ فيها على النحو الذي جرى في البحرين والكويت وذلك لتغيير أنظمة الحكم، وكدعم إيران عصائب أهل الحق الشيعية العراقية، ممّا يؤدّي إلى زيادة النفوذ الإيراني في العراق، فتدعمها لعمل مكاتب سياسية، وأيضاً تقديم الخدمات الإنسانية لمساعدة الأيتام وغيرهم، ودعمهم لإقامة شبكة مدارس دينية لنشر الفِكر الشيعي[2]، ودعم الحوثيين في اليمن وغيرهم؛ فتلك الجماعات بمثابة وكلاء إيران في المنطقة. وتدعم إيران أيضاً التنظيمات الفلسطينية السُنية؛ كحماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بالأموال والسلاح لمحاكاة النموذج الإيراني.

ثانياً: دعم المعارضة والجماعات الشيعية عسكرياً

كما في اليمن وجنوب السعودية والبحرين وباقي دول الخليج العربي، وأبرز مثال على ذلك دعم إيران لحزب الله في لبنان، والأحزاب والجماعات الشيعية الموالية لإيران في العراق بالأسلحة، مثل: مد جماعة فيلق القدس في العراق بالأسلحة والذخائر، والصواريخ المضادّة للدبابات، والهاونات، وصواريخ عيار 107 مم، و122 مم وغيرها، وتقدّم الأسلحة والصواريخ والذخائر والمعدّات العسكرية الحديثة بما فيها صواريخ مضادّة للدبابات وصواريخ مضادّة للطائرات، وتنفيذ البنية الدفاعية التحتية لحزب الله في لبنان[3].

---

(1) **"إيران تدعم الأسد بأسلحة فتاكة لإخماد الاحتجاجات وإجهاض الثورة"**، مأرب برس، 2012/3/24؛
http://marebpress.net/news_details.php?sid=41889&lng=arabic

(2) ليز سلاي، **"إيران تدعم عصائب أهل الحق في طرح نفسها بديلاً للتيار الصدري سياسياً"**، جريدة الشرق الأوسط، 2013/2/20ا، العدد 12503؛
http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=717983&issueno=12503#.WRA4ax20nIV

(3) عبد العزيز، **"التنافس التركي الإيراني"**، مرجع سابق.

وكان مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) "مايك بومبيو M. Pompeo" قد شكا من تمتّع إيران بنفوذٍ هائلٍ في الشرق الأوسط، معتبراً أنّها موجودة في كل مكان في المنطقة. ففي حديثٍ لشبكة "MSNBC" قال "بومبيو": سواء إنْ كان تأثير طهران على الحكومة في بغداد، أو كانت القوّة المتزايدة لحزب الله ولبنان، وعملها مع الحوثيين والشيعة العراقيين الذين يقاتلون على الحدود في سوريا، وبالتأكيد القوات الشيعية المنخرطة في القتال في سوريا؛ فإيران موجودة في كل مكان في الشرق الأوسط. وعلّق أمين عام مجلس تشخيص مصلحة النظام في إيران "محسن رضائي" على تصريحات "بومبيو"، معتبراً أنَّ نفوذ بلاده في المنطقة فِكري وعقائدي، لا استعماري. وسأل الأمريكيين: "لو كان نفوذ إيران في المنطقة بإرادة شعوبها، فلماذا تحاربون إرادة الشعوب؟"، وأكّد أنَّ طهران تطلب دوماً السلام والأمن والاستقرار لدول المنطقة[1].

وبالتالي: فإنَّ الشيعة عامة يسيرون بخطىً حثيثة لتزعّم العالم الإسلامي، وبدا ذلك جلياً مع ظهور حزب أمل اللبناني الشيعي على مسرح التاريخ خلال مجريات الحرب الأهلية اللبنانية، وكان ضمن التحالف الإسلامي بشقيه السُنّي والشيعي، إضافة إلى الدروز والفلسطينيين الذين كانوا متواجدين في لبنان وقتذاك، مقابل العناصر المسيحية وعلى رأسها الطائفة المارونية. وبعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982، وما ترتّب عليه من إخراج منظمة التحرير من كامل التراب اللبناني، انشقّت بعض العناصر الشيعية عن حزب أمل وكوّنوا حزباً ذا صبغة دينية، مرتبطاً بصورةٍ أو بأخرى بإيران سمّوه "حزب الله" والذي يتزعّمه حالياً السيد حسن نصر الله.

هذا الحزب اتّخذ من مقاومة الاحتلال الإسرائيلي لحوالي نصف مساحة الأرض اللبنانية عقيدةً له، وبدأ نجم هذا الحزب في الصعود سريعاً خاصة بعد عملياته الاستشهادية ضد مقر القوات الأمريكية "المارينز" أواخر عام 1982، ثمَّ بدأ يُصعِّد عملياته العسكرية خاصة الاستشهادية منها في الجنوب اللبناني ضد القوّات الإسرائيلية، وأوقع فيها خسائر فادحة أثّرت في الرأي العام الإسرائيلي، ما اضّطرَّ القوّات الإسرائيلية للانسحاب من لبنان دون أنْ تتمكّن من فرض معاهدة سلام مع الدولة اللبنانية. وتلك أول مرة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي تُجبر (إسرائيل) على تقديم تنازلاتٍ دون مقابل، ممّا جعل أسهم حزب الله الشيعي ترتفع بين الجماهير الإسلامية على اختلاف طوائفها. فالإعجاب بهذا الحزب وزعيمه على المستوى الإسلامي كان بغض النظر عن الاختلافات الفقهية بين مذاهبه، وإنّما كان إعجاباً

---

(1) "مدير الاستخبارات الأميركية: إيران في كل مكان"، **الميادين نت**، 26/6/2017؛ https://www.almayadeen.net/news/politics/59587/-مدير-الاستخبارات-الأميركية--إيران-في-كل-مكان

نابعاً من إحساس المسلمين أنّهم لا يملكون شجاعة هذا الحزب، وكاريزما زعيمه الذي نال إعجاب أعدائه قبل بني جلدته.

ثمَّ إنَّ هذا الحزب تمكّن في أواخر عام 2000، من أسر عددٍ من الجنود الإسرائيليين ومسئول أمني كبير خلال أسبوع واحد، في عملية معقدة تُحسب للحزب ضمن انجازاته المتعدّدة، وتمكّن بموجبها من تحرير عدد كبير من الأسرى اللبنانيين والفلسطينيين. ثمَّ كانت قمة إنجازات هذا الحزب النصر الباهر الذي أحرزه ضد القوّات الإسرائيلية التي حاولت قلعه من جذوره خلال الحرب التي دارت على الحدود اللبنانية في صيف عام 2006، بعدما تمكّن الحزب من أسر جنديين إسرائيليين آخرين. فماذا كانت المحصلة؟ ارتفاع شعبية الحزب وزعيمه في كافة أرجاء العالم الإسلامي سواء اتفقوا مع مذهبه أم اختلفوا، فكما قلنا سابقاً: فإنَّ العالم الإسلامي كان متعطّشاً لبروز هكذا زعامة، بعد أنْ فقدوا ثقتهم بزعمائهم الذين ارتموا في أحضان أعدائهم[1].

وفي ظاهرةٍ لم تكن موجودة قبل عام 2006، وكدليلٍ على ازدياد قوّة حزب الله، أكّد الأمين العام لحزب الله اللبناني حسن نصر الله في 12 آب (أغسطس) 2017، أنَّ زمن التهديد والتنفيذ الإسرائيلي انتهى وولّى؛ بل و"انقلبت الآية" حسب قوله. وقال نصر الله في كلمةٍ له بمناسبة الذكرى الحادية عشر لانتصار لبنان عام 2006: بأنَّ (إسرائيل) بعد 11 عاماً من حرب تموز (يوليو) ما زالت تعترف بهزيمتها، وحجم التحدّي الذي شكّلته المقاومة لها. وقال: إنَّ الهزيمة والعار اللتان لحقتا (بإسرائيل) عام 2006، ستلحقان بها في أي عدوان جديد بل أشدّ قوّة، مشدّداً على أنّها اليوم تتجنّب خوض أي حرب على لبنان لأنّها تعلم كلفتها الباهظة.

وفي مؤشّرٍ على ثقة حزب الله بقوّته، وكنوعٍ من الحرب النفسية التي يخوضها الحزب، طالب نصر الله الاحتلال الإسرائيلي بالتفكير جيّداً في مفاعل ديمونا النووي في صحراء النقب، بدلاً من إخلاء حاويات الأمونيا في مدينة حيفا المحتلّة، لأنَّ ذلك يعكس خوفها من قوّة المقاومة واحترامها. وشدّد على أنَّ زمن التهديد والتنفيذ الإسرائيلي انتهى، مؤكّداً أنَّ المعادلة اليوم انقلبت وأصبحت المقاومة أكثر قوّة في مواجهة (إسرائيل). ولفت إلى أنَّ الاحتلال الإسرائيلي بات اليوم يشكو لبنان، احتجاجاً على شجرةٍ على الحدود انعكاساً لخوفه من المقاومة[2].

---

(1) أبو نحل، **"الشيعة وزعامة العالم الإسلامي الجديد"**، مرجع سابق.

(2) **"**نصر الله: انقلبت الآية وزمن التهديد والتنفيذ الإسرائيلي انتهى**"، وكالة سما الإخبارية**، 13/8/2017؛
http://samanews.ps/ar/post/310500/نصر-الله-انقلبت-الاية-وزمن-التهديد-والتنفيذ-الإسرائيلي-انتهى

وقد توقف مراقبون إسرائيليون باهتمامٍ بالغ عند قول السيد نصر الله: إنَّ تعاظم قوة حزب الله في السنوات الأخيرة يُقلق القيادة الإسرائيلية، وأنّه في الحرب القادمة ستُهان (إسرائيل) أكثر ممّا أُهينت في حرب لبنان الثانية[1]. وكان نصر الله قد قال في خطابٍ له في ذكرى القادة الشهداء في 16 شباط (فبراير) من العام نفسه: إنَّ التقديرات الاستراتيجية الإسرائيلية الأخيرة التي وضعت حزب الله في المرتبة الأولى من حيث مصادر التهديد (لإسرائيل)، مدعاة فخر للمقاومة لكنّه خطر في المنطق الاستراتيجي، بحيث لم تعدْ تشكّل الدول العربية تهديداً، فيما إيران التي تبعد آلاف الكيلو مترات عن فلسطين جاءت في المرتبة الثانية[2].

وكان عضو الكابنيت الإسرائيلي الوزير -لواء احتياط –"يوآف غالنت" قد وصف ما أسماه بالخطر الإيراني، بأنه عاصفة شيعية تجتاح منطقة الشرق الأوسط. وأضاف "غالنت": "الخطر الذي نواجهه هو إقامة قيادة إيرانية ذراعها الأول في لبنان، والآخر في هضبة الجولان". وأكّد أنَّ إيران تستكمل حالياً تشكيل هلالها الممتد من الخليج العربي وصولاً إلى البحر المتوسط، عبر مليشيات شيعية، وتحت أجنحة روسية[3].

وفيما يخص الأزمة السورية: تتسارع وتيرة سعي قوّات النظام السوري والمليشيات المتحالفة معها لتحقيق مشروعها الهادف لإنشاء ممرٍ بري من إيران للعراق انتهاءً بسوريا، لتتمكّن طهران بذلك من الوصول للبحر المتوسط. وقد أدّى انسحاب تنظيم داعش من آلاف الكيلو مترات جنوب شرقي سوريا لصالح قوّات النظام والمليشيات المتحالفة، لتسريع وتيرة تقدّم هذه القوّات. وتسيطر قوّات النظام والمجموعات المدعومة إيرانياً بنسبةٍ كبيرةٍ على المناطق الغربية والوسطى من البلاد، ولكن في حال سيطرتها على الحدود مع العراق –وهذا ما حصل بالفعل -فإنَّ ذلك من شأنه أنْ يحقق مشروعاً استراتيجياً لإيران. وتعمل قوّات النظام السوري بالتعاون مع إيران على تأسيس مليشيات من العشائر العربية شمال شرقي البلاد، إذ

---

(1) "الهزيمة وديمونا والحرب المستقبلية...الإعلام الإسرائيلي تابع لحظة بلحظة خطاب السيد نصر الله"، **الميادين نت**، 16/2/2017؛
http://www.almayadeen.net/news/politics/62193/الهزيمة-وديمونا-والحرب-المستقبلية-الإعلام- الإسرائيلي- تابع- ل

(2) "نصر الله يدعو إسرائيل إلى تفكيك مفاعل ديمونا النووي"، **الميادين نت**، 16/2/2017؛
http://www.almayadeen.net/news/politics/52269/نصرالله-يدعو-إسرائيل- إلى-تفكيك-مفاعل- ديمونا-النووي

(3) "غالنت: إيران عبارة عن عاصفة شيعية تجتاح المنطقة من الخليج إلى البحر المتوسط"، **وكالة سما الإخبارية**، 25/8/2017؛
http://samanews.ps/ar/post/311622/-غالنت-إيران-عبارة-عن-عاصفة-شيعية-تجتاح-المنطقة-من-الخليج-الى-البحر-المتوسط

يشرف قادة من الحشد الشعبي القادمين من العراق على تدريب الآلاف من تلك المليشيات. كما كانت طائرتا شحن عسكريتان إيرانيتان قد هبطت بمطار القامشلي الواقع تحت سيطرة النظام، تحتوي على معدات عسكرية وذخائر أرسلت إلى المعسكرات لاستخدامها في التدريب[1].

وما يؤكّد صحة ما سبق ذكره: فقد ذكرت صحيفة "إزفستيا Izvestia" الروسية أنْ تدقق الأسلحة الإيرانية إلى القوّات النظامية السورية بات سلساً بعد وصول تلك القوّات مدعومة بالميليشيا الموالية إلى الحدود العراقية، وأنَّه قد تمَّ عملياً ربط محور طهران دمشق البري، وأنَّ آلاف الشاحنات المحمّلة بمختلف أنواع الأسلحة تتدفّق الآن على سوريا. كما وأعلنت دمشق وصولها إلى الحدود العراقية شمال التنف في 9 حزيران (يونيو) 2017، فيما نشرت مواقع إيرانية صوراً لجنودٍ من "لواء فاطميون" الأفغاني ومعهم قائد فيلق القدس في الحرس الثوري قاسم سليماني، وقالت إنَّها في منطقة الحدود، ما يعني التقاء الجيشين السوري والعراقي في نقطةٍ حدوديةٍ تقع شمال منطقة التنف[2].

وفي ذلك أيضاً يقول مدير عام وزارة شؤون الاستخبارات الإسرائيلية "حغاي تسوريئيل": إنَّ الحدود بين سوريا والعراق هي المكان الأهم في المنطقة الآن، وهناك ستحدّد صورة الوضع الإقليمي. وأضاف "تسوريئيل": إنَّ إنشاء تواصل بري بتأثير إيراني سيغيّر التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، وأنَّ إيران بمساعدة المليشيات الشيعية وبالتعاون مع قوى أخرى، تواصل القيام بخطواتٍ هدفها توثيق سيطرتها في سوريا. وتابع بقوله: إنَّ إيران تجري اتصالات مع نظام الأسد من أجل استئجار ميناء في شمال غرب سوريا، بشكلٍ يسمح لطهران بوجود موطئ قدم في البحر المتوسط[3].

وفي السياق نفسه لم ينته المشهد هنا: فقد كانت اليد العسكرية الإيرانية الطويلة تخترق عباب السماء في 19 حزيران (يونيو) 2017، منطلقة من كرمنشاه وكردستان

---

(1) **"هل بات حلم ممر إيران-العراق-سوريا وشيكاً؟"**، الجزيرة نت، 2017/6/11؛
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2017/6/11/هل-بات-حلم-ممر-إيران-العراق-سوريا-وشيكا

(2) **"آلاف العربات محملة بالسلاح والذخيرة تتوجه إلى سوريا: الجيش السوري والحشد الشعبي يعبدان طريق طهران -بغداد – دمشق"**، وكالة سما الإخبارية، 2017/6/15؛
http://samanews.ps/ar/post/305500/الجيش-السوري-والحشد-الشعبي-يعبدان-طريق-طهران-بغداد-دمشق

(3) **"تطورات خطيرة على كافة الجبهات. قلق إسرائيلي من ممر بري من طهران إلى بيروت"**، وكالة سما الإخبارية، 2017/6/4؛
http://samanews.ps/ar/post/304385/تطورات-خطيرة-على-كافة-الجبهات-قلق-إسرائيلي-من-ممر-بري-من-طهران-إلى-بيروت

الإيرانيتين إلى دير الزور السورية، لتضرب بستة صواريخ بالستية طويلة المدى مواقع السيطرة والاتصال التابعة لتنظيم داعش. وبدت طهران كمن يعلن للصديق والعدو معاً أنَّها نصّبت نفسها بنفسها قوّة إقليمية عظمى، أو كما قال "رون بن يشاي" المحرّر في صحيفة "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية: إنَّ إيران أضحت قوّة عالمية. ومن ثمّ: فإنَّ عملية "ليلة القدر" كما أُطلق عليها بوضوحها جاءت حمّالة أوجه عدّة، وهي رسالة تحمل التهديد الذي تمَّ تلقفه في تل أبيب وواشنطن.

أمّا الرسالة لإطلاق تلك الصواريخ النوعية فقد عبّر عنها مسؤولون إيرانيون بأنَّها كانت" تحذيراً لطيفاً"، لكنَّها في الواقع أسمعت دوياً كبيراً بحجم الكتلة الانفجارية بأنَّها مجرّد جرس إنذار إقليمي بأنَّ الزمن لم يعد يحتمل لعباً بالنار. أمّا التهديد الذي قرأته واشنطن وتل أبيب فذاك يختصره كلام إسرائيلي لمحلل الشؤون العسكرية في القناة العاشرة الإسرائيلية "ألون بن ديفيد"، مفاده: أنَّ صلية هذه الصواريخ كانت برهاناً على الثقة الإيرانية بالنفس، وتصريحاً أمام العالم أنَّهم من الآن فصاعداً ينوون التصرّف كقوّة عظمى إقليمية. وهو ما يُعد إذاً تهديداً إيرانياً صريحاً بأنَّ لدى طهران من القوّة ما يجعلها متمكّنة من الدفاع عن أمنها الإقليمي والقومي، أي عن داخلها وعن المحور الذي تقوده بامتداده الذي يصل إلى المياه المتوسطية[1].

والأهم من ذلك: أثبتت عملية تحرير مدينة الموصل العراقية من تنظيم داعش في مطلع تموز (يوليو) 2017، صواب الخيار العسكري في مواجهة هذا التنظيم والتطرّف والإرهاب. وتعتبر إيران من أكبر المستفيدين من دحر داعش عن الموصل، فتحرير الموصل هو مكمّل للانتصارات الناجزة الكبرى التي حققها الحشد الشعبي الشيعي العراقي -وهي قوّات نظامية عراقية، وجزء من القوّات المسلّحة العراقية، تأتمر بإمرة القائد العام -في بقاعٍ شاسعة جداً في العراق المحتل من تنظيم داعش ومَن وراءَه. وبات الحشد الشعبي قوّةً ورقماً صعباً في أية معادلة عراقية محلية وربّما إقليمية إيرانية، بما يعنيه ذلك من مكاسبٍ لمحور المقاومة والمواجهة في المنطقة، وانتكاسة للمحور الأمريكي المقابل[2]. ومن هنا: فيوماً بعد يوم وبعد استرداد الموصل من تنظيم داعش يزداد النفوذ الإيراني في المنطقة بفضل أذرعها العسكرية، وتسير نحو تحقيق مشروعها التوسّعي وتحقيق زعامتها دون عائق.

---

(1) **علي هاشم**، "رسائل طهران الصاروخية، ونهاية زمن داعش"، **الميادين نت**، 2017/6/20؛ https://www.almayadeen.net/news/analysis/59195/رسائل-طهران-الصاروخية--ونهاية-زمن-داعش

(2) رمزي عبد الله، **"وتحررت الموصل"**، الميادين نت، 2017/7/2؛ https://www.almayadeen.net/news/analysis/59914/--وتحررت-الموصل

وفيما يخص تحرير منطقة جرود عرسال على الحدود السورية اللبنانية من مسلّحي جبهة النصرة في أواخر تموز (يوليو) 2017، أكّد السيد حسن نصر الله الأمين العام لحزب الله اللبناني، أنَّ هذا النصر كان بفضل الدعم السخي من إيران[1].

ثالثاً: التدخّل الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز

في مقابل الموقف التركي من منطقتي آسيا الوسطى والقوقاز، وجدت المساعي الإيرانية قبولاً واسعاً لدى سلطات إقليم ناخيتشيفان الأذري الذي يتمتّع بوضع خاص، حيث توافد إليه العديد من البعثات الدينية الإيرانية، كما قامت طهران بترتيب إقامة اللاجئين من منطقة المعارك بإقليم كاراباخ تحت إشراف الهلال الأحمر الإيراني، وتطوير المواصلات البرية عبر الحدود، وفتح ممر عبر أراضيها بين أذربيجان وإقليم ناخيتشيفان. ولأنَّ وجود أقليّة قوية من الأذريين شمال البلاد أمرٌ يخيف إيران كثيراً فقد اعترفت بأذربيجان متأخّرة جداً، كما أنَّ إيران تحافظ على علاقاتٍ جيدة مع أرمينيا ذات الأغلبية المسيحية الساحقة (94٪) من باب الضغط على أذربيجان.

وبالسياسة الذرائعية نفسها: تطمح طهران إلى جعل منفذاً استراتيجياً للنفط والغاز الإيرانيين عبر البحر الأسود نحو أوروبا. وقد شرعت في تمويل توسيع ميناء بوتي على البحر الأسود، وتحديث المصفاة الجورجية في باطومي، إضافة إلى احتمال تمويل إيران لمشروع خط أنبوب الغاز والنفط، وإنجاز طريق بري بين البلدين عبر أذربيجان. وقد التزمت طهران بتموين جورجيا بربع حاجاتها من الغاز، وتزويد مصنع طائرات سوخوي قرب العاصمة تبيليسي بالألمنيوم الإيراني مقابل التزام جورجيا ببيع طائراتٍ حربيةٍ لإيران. والتحرّك الثاني الإيراني تجاه جمهوريات آسيا الوسطى مقارنة بجمهوريات القوقاز، تتوافر لطهران إمكانيات تحرّك أحسن تجاه جمهوريات آسيا الوسطى أهمها: عامل الجغرافيا الذي يفرض إيران كأقرب طريق نحو مياه الخليج العربي لتطوير المبادلات مع العالم الخارجي، بالإضافة إلى تفوّق انتشار الإسلام، وأهمية الأقليات الفارسية، والروابط الثقافية العريقة، والحدود الطويلة المشتركة مع تركمانستان، وإمكانية الوصول إلى كازاخستان عبر بحر قزوين[2].

وفي هذا الإطار: تُدرك طهران مدى أهمية التنمية في حفظ الاستقرار على الحدود الشمالية، ولذلك: تعمل بثباتٍ على إقامة روابطٍ اقتصادية متينة، أهمّها: ربط شبكات السكك الحديدية لجمهوريات آسيا الوسطى بمدينة مشهد الإيرانية، وهو

---

(1) **"** السيد نصر الله يثمّن الموقف السوري في معركة الجرود ويتوعد داعش بالهزيمة**"**، **الميادين نت**، 2017/8/4؛
https://www.almayadeen.net/news/politics/61733/السيد-نصر-الله-يثمن-الموقف-السوري-في-معركة-الجرود-ويتوعد-داع

(2) جغال، **"التنافس التركي – الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز"**، المرجع السابق.

المشروع الذي سيفك عزلة تلك الجمهوريات ويوفر لها مخرجاً برياً مباشراً إلى مياه الخليج العربي، كما يكسر عزلة طهران دولياً ويجعلها حلقة مركزية في المحاور الاقتصادية التي تقام بالمنطقة. وتأتي جمهورية تركمانستان في مقدّمة الطموحات الإقليمية الإيرانية، إذ افتتحت في عشق أباد أول سفارة لإيران في آسيا الوسطى. ويرجع هذا الاهتمام إلى عوامل عدّة، أهمها: الحدود المشتركة الطويلة، ووجود نحو مليوني نسمة من التركمان في إيران، أي ما يعادل نصف سكّان تركمانستان. وبالتالي: فهي تطرح تقريباً الإشكال نفسه الذي تطرحه جمهورية أذربيجان لإيران، إذ تعتبر مجالاً حيوياً، ومصدر قلق في الوقت نفسه.

كذلك انتعشت العلاقات الإيرانية مع جمهورية أوزبكستان مباشرةً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وممّا ساعد على ذلك المكانة المتميّزة التي بقيت تحظى بها الثقافة الفارسية في أوزبكستان، حيث تقع مدينتا سمرقند وبخارى أهم مدن الثقافة الفارسية في آسيا الوسطى. أمّا جمهورية طاجيكستان فقد اكتسبت أهمية خاصة في إطار الطموحات السياسية الإيرانية، بسبب انتشار الإسلام فيها دون منازع، والأصول الفارسية لأغلبية سكّانها مقارنة مع بقية الجمهوريات، والانتشار الواسع للغة الفارسية، وتخوُّف الطاجيك ذوي الأول الفارسية من سيطرة الأغلبية ذات الأصول التركية في مجال آسيا الوسطى.

وحول المبادرات الإقليمية الإيرانية: فقد تمَّ إحياء نشاط منظمة التعاون الاقتصادي التي أنشئت عام 1985، وتضم تركيا وإيران وباكستان، وقد عملت طهران على انضمام أذربيجان وتركمانستان وأوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان. ويتطلّع القادة الإيرانيون إلى أن تصبح هذه المنظّمة سوقاً إسلامية كبيرة، تضم 250 مليون نسمة على مساحة 4 ملايين كيلو متر مربع. وتأسيس مجلس التعاون لبحر قزوين في نيسان (أبريل) 1992، بهدف تسهيل المبادلات التجارية والملاحة، وتطوير الموانئ، والتنقيب، واستغلال الموارد البحرية. إضافةً إلى تأسيس منظّمة ثقافية إقليمية للشعوب الناطقة بالفارسية، تضم إيران وطاجيكستان وبعض المجموعات من الفصائل الأفغانية. وتحقق هذه المبادرات لإيران مكاسبٍ عدّة، أهمّها منافسة التطلّعات الطورانية لتركيا والداعية إلى تجميع الشعوب التركية، وفتح المجال للجمهوريات ذات الأغلبية المسلمة للخروج تدريجياً من دائرة النفوذ الروسي، والتخفيف من حدّة التطلّعات القومية العابرة للحدود، وتقليص تدخّل القوى المعادية في المنطقة وخاصة احتمالات توسّع حلف الناتو فيها[1].

رابعاً: السعي نحو امتلاك السلاح النووي

---

(1) المرجع السابق.

تعمل إيران على تطوير قدراتٍ تقنيةٍ نوويةٍ قادرة على إنتاج السلاح النووي، وذلك من خلال زيادة حجم اليورانيوم المخصّب، وارتفاع نسبة التخصيب إلى 90% فأعلى، وبما يمكن من الحصول على الكمية اللازمة لصنع أسلحة نووية، وذلك لِما له من أداةٍ غير مباشرة تعمل على زيادة القدرة الإيرانية في العمل على زيادة نفوذها في المنطقة. فبعيداً عن أنَّها أداة يتم استخدامها في السياسات التي يعتمد فيها على التهديد والإكراه، إلاَّ أنَّها من ناحيةٍ أخرى تعدُّ عامل جذب للنظام الذي يمتلك السلاح النووي، لِما يضفي على الدولة المالكة له عنصر جذب أيضاً[1].

ويشكّل امتلاك إيران للتكنولوجيا النووية القلق الأكبر لواشنطن التى دائماً ما توجّه اتهامها بتطوير أسلحة نووية؛ ففي حين يعتقد الكثيرون أنّ واشنطن لن تستطيع إيقاف برنامج إيران النووي، لكنّها تصرُّ على جعلها أكثر شفافية بشأن أنشطتها النووية، فالموقف الأمريكي يقوم على اتهام إيران بانتهاك معاهدة حظر الانتشار النووي. فمنذ وقتٍ طويل والولايات المتحدة تخشى من حصول إيران على السلاح النووي خاصة أنَّها كانت على رأس قائمة الدول التى تخشى الولايات المتحدة حصولها على هذا السلاح، ممّا جعلها تعرقل أي استخدام إيراني سلمي للطاقة النووية[2].

ورغم معارضة تركيا لانتشار السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط، حاولت التوسّط بين الطرف الغربي الذي يرى في العقوبات وسيلة رئيسية في معالجة الملف النووي الإيراني، لكنَّ محاولتها باءت بالفشل. لكنّها في الوقت نفسه: ترى أنّ البرنامج النووي الإيراني يمكنه أن يؤدّي إلى اختلال موازين القوى لمصلحة إيران، ما حملها على أداء دور الوسيط مع الغرب لتسويةٍ نوويةٍ تضمن لها حماية مصالحها وأمنها القومي، وتوازن القوى الإقليمي، إلاَّ أنَّها رفضت المشاركة في العقوبات التي فُرضت على طهران لأنَّها تؤثّر عليها اقتصادياً[3].

---

(1) عبد العزيز، **"التنافس التركي الإيراني"**، مرجع سابق.

(2) حسام سويلم، **"مضيق هرمز فى بؤرة الصراع الإيرانى الأمريكي"**، القاهرة، مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، عدد 2، 2007، ص88.

(3) رزق، **"الربيع العربي وإعادة صياغة التوازنات السياسية بين إيران وتركيا"**، مرجع سابق.

خامساً: امتلاك القوّة العسكرية

يمثّل قياس القوّة لدولةٍ معينةٍ أحد إشكالات دراسة العلاقات الدولية، وقد تعدّدت المناهج في هذا النطاق فقد بنى البعض قياسه على متغيّرٍ واحدٍ (كالمتغيّر العسكري، أو المتغيّر الاقتصادي)، بينما تمَّ القياس لدى آخرين على أساس تعدّد متغيّرات القوّة (السكّان، المساحة، القدرة العسكرية، إجمالي الناتج المحلي، التطور التكنولوجي، والكفاءة الإدارية ... الخ)[1].

وتمكّنت إيران من إدارة فن إدارة القوّة، أي الذكاء والرشد في توظيف القوّة لتحقيق أكبر قدرٍ ممكنٍ من المكاسب، أو أقل قدر من الخسائر. وبالنظر إلى الرؤية المستقبلية التي تتبنّاها إيران، فإنَّ الهدف بعيد المدى الذي تتبنّاه يتمثّل في تحقيق هدف الحصول على مكانة القوّة المركزية في منطقة الشرق الأوسط. فطبقاً لِما ورد في مشروع "رؤية 2025" الذي أعدّه مجلس تشخيص مصلحة النظام، فإنَّ المشروع يستهدف تحويل إيران إلى قوّةٍ إقليميةٍ أساسيةٍ في منطقة جنوب غرب آسيا التي تشمل 25 دولة (آسيا الوسطى، تركيا، باكستان، وأفغانستان، وتضم الدول العربية: اليمن والعراق وعُمان وسوريا والسعودية والأردن والإمارات العربية وفلسطين والكويت وقطر ولبنان والبحرين ومصر)، أي أنَّها تمتد من مصر إلى اليمن إلى باكستان إلى قرغيزيا وإلى أرمينيا وتركيا ولبنان. وتتضمّن وثيقة الرؤية خططاً بعيدة المدى للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية، كما تقوم على المنافسة الصحية وليس الصراع[2].

كما لا يُخفي المسئولون الإيرانيون حقيقة هدفهم السياسي الرئيس والمعلن والمسجّل في الدستور الإيراني، باعتبار إيران قوّة إقليمية عظمى ذات قدرات جيوبوليتيكية ضخمة وبشرية (80 مليون نسمة)، ومساحة (1.6 مليون كيلو متر مربع)، وثروة نفطية وغازية توفّر عائدات مالية تقدر بـ 30 مليار دولار سنوياً، وحضارة فارسية قديمة، ناهيك عن قوّةٍ عسكريةٍ تقليديةٍ وفوق تقليدية ضخمة، ولا ينقصها لتستكمل كل مقوّمات الدولة العظمى إلاَّ امتلاك السلاح النووي، وهي في طريقها إليه. لذلك: تعتبر إيران أنَّ من حقها أنْ تبسط هيمنتها على منطقة الشرق الأوسط وبعض بلدان آسيا الوسطى وجنوب آسيا، خاصة المناطق التي بها تجمّعات شيعية كبيرة، وتزعم إيران أنَّ من حقها أن تدافع عنهم. ولم يخفِ الإمام "الخميني" هذا الهدف عندما عاد من منفاه في باريس إلى طهران في شباط (فبراير) 1979،

---

(1) Richard L. Merritt & Dina A. Zinnes, "Validity of Power Indices", International Interactions, Vol. 14, No. 2, 1988, pp. 141–151.

(2) وليد عبد الحي، **إيران: مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020**، الجزائر، مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، 2010، ص259.

ولكن جاءت حرب الثماني سنوات بين إيران والعراق فعطّلت تصدير الثورة، إلى أنْ سيطر المحافظون على الحكم، وزاد نفوذ الحرس الثوري.

لذلك: فإنَّ إيران ترسم وتمركز سياستها الداخلية والخارجية حول نقطة واحدة هي تحقيق الزعامة الإقليمية، حتى وإنْ تمَّ ذلك بالتوسّع الجغرافي بواسطة وكلائها وأذرعها الممتدّة في المنطقة، في زمنٍ ولّى فيه الاستعمار واندثر معه مفهوم الاستيلاء على أراضي الدول الأخرى بالقوّة. والشيء الوحيد الذي ورثه النظام الإيراني الحالي من نظام الشاه السابق هو الطمع في الزعامة الإقليمية، وحتى البرنامج النووي الإيراني؛ فهو مشروع قديم منذ عهد الشاه عندما كانت إيران شرطي الولايات المتحدة في المنطقة[1].

وتعتبر القوّات العسكرية الإيرانية خاصة فيالق الحرس الثوري، منظّمة عسكرية قادرة على تنفيذ عملياتٍ قتاليةٍ متنوّعة. ورغم أنَّ القوّات المسلّحة الإيرانية تعاني من تواجد ترسانة أسلحة متقادمة، إلاّ أنَّ ابتداع هذه القوات لتكتيكات الحرب غير المتماثلة، واستخدام تقنيات خاصة بها ذات تأثيرات قوّة يعوّض هذا النقص، ويعني أنَّ إيران قادرة على فرض تحديثاتٍ على معظم عدائياتها، خاصة جيرانها الضعفاء مقارنة بها[2]. ويتمتّع الحرس الثوري بمكانة كبيرة في نظام الحكم في الجمهورية الإسلامية، وتزداد أهميته في المؤسّسة العسكرية لأنَّه دعا إلى إنشاء وزارة مستقلة للحرس الثوري في عام 1982، وتحوّل من ميلشيات ثورية إلى بنية تقليدية كما في جيوش العالم، حيث تمَّ تحديد مهام هذه الوزارة في تأمين ما تحتاجه من دعمٍ مادي وإداري وقانوني، لتولّي مهام التنسيق بين الحرس ومجلس الشورى والسلطة التنفيذية[3].

في الوقت نفسه: فإنَّه بإمكان إيران تعويض عدم قدرتها على توفير قوّة ردع مؤثّرة ضد قوى معادية لها تتفوّق عليها مثل: الولايات المتحدة وحتى تركيا، بسعيها نحو تطوير برامج نووية مزدوجة الاستخدام (مدني وعسكري)، وتدّعي طهران أنَّ عمليات تخصيب اليورانيوم التي تقوم بها هي للأغراض المدنية. ولكن بالنظر لِما ثبت من شواهدٍ عن سعيها للحصول على تصميمات أسلحة نووية، فإنَّ ذلك يعطي دلالة على نواياها لامتلاك قدراتٍ نووية. فالردع النووي الإيراني الذي يرتكز على

---

(1) **"سياسة بناء القوة في إيران"**، مركز سورية للدراسات والبحوث، 2014/5/27؛
إصدارات-المركز/242-سياسة-بناء-القوة-في-إيران/http://www.syriasc.net

(2) حسام سويلم، **"التحليل الاستراتيجي للقوة العسكرية الإيرانية"**، صحيفة البوابة المصرية، 2013/5/13؛
http://www.albawabhnews.com/42952

(3) نيفين مسعد، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية-الإيرانية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص137.

ازدهار برنامجها لتطوير صواريخ بالستية، سيوفر في النظرة الإيرانية قدراً كبيراً من الأمن في علاقاتها مع دولتين من أشد أعدائها وهما الولايات المتحدة و(إسرائيل)، وأيضاً حصانة أكبر في الدائرة الإقليمية. وبالتالي: فإنَّ الحرب العراقية الإيرانية، وما شنّته إيران من حملاتٍ مضادة للعصيان في الداخل يعني أنَّ العسكرية الإيرانية ازدادت خبرة وقوّة. فافتقار إيران لأنظمة تسليح ومعدّاتٍ حديثة يعني أنَّ العسكرية الإيرانية يجب أنْ تعتمد على التفوّق الكمّي في الأفراد وأنظمة التسليح، أكثر من الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة من أجل خوض الحرب[1].

كما أنَّ شنَّ هجمات بأعدادٍ كبيرةٍ من لنشاتٍ صغيرة وسريعة مسلّحة بصواريخ بحر/ بحر مضادّة للسفن، سيمكّن القوات البحرية الإيرانية من إتباع تكتيكات الاكتساح في حشودٍ أو تكتيكاتٍ (اضرب واجري)، وذلك في محاولةٍ لشل حركة السفن الحربية الكبيرة المعادية. نفس الأمر على مستوى الجيش، فالاعتماد سيكون على حشد تفوّق كمّي في الأسلحة والمعدّات قد لا تكون حديثة من أجل منع تقدّم قوات معادية. كما أنَّ الأسراب الجوية الإيرانية المتقادمة من المقاتلات الأمريكية والأوروبية تعتبر محدودة القيمة، وربما تمَّ تفكيك الكثير منها لتستخدم كقطع غيارٍ لتمكّن مقاتلاتٍ أخرى من العمل؛ ذلك أنَّ الحظر الذي فرضته واشنطن على توريد معظم أنظمة التسليح التقليدية والرئيسية إلى إيران في حزيران (يونيو) 2010، سيزيد من إضعاف حالة المعدّات الإيرانية. ورغم أنَّ طهران حاولت بنجاحٍ جزئي أن تنشّط صناعاتها العسكرية الوطنية، إلاَّ أنَّها لا تزال تعتمد في هذا المجال على دولٍ أجنبية كروسيا والصين وكوريا الشمالية، من أجل تطوير معدّات ذات تقنية عالية، بما في ذلك الصواريخ المضادّة للسفن، ومنصّات صواريخ الدفاع الجوي[2].

كما صنّعت إيران أنواعاً متعدّدة من أسلحة القوّات البريّة، وصواريخ مضادّة للدبابات، والمدفعية بأنواعٍ مختلفة، وناقلات الجند المدرعة مثل: (BMP)، وطائرات "البرق"، ودبابات "ذو الفقار"، و"توسفان"، و(T 72)، وطائرات التدريب، وطائرات بدون طيّار، وأسلحة الدفاع الجوي، والصناعات البحرية، والغواصات، والصواريخ "شهاب" أرض / أرض، وبحر / جو، وبحر / سطح[3]. كما تمكّنت إيران من صناعة صاروخ باليستي جديد أُطلق عليه اسم "خرمشهر"، يبلغ مداه ألفي كم، وبإمكانه حمل رأس حربي على مسافة 1800 كم، كما أنه قد يحمل رؤوساً حربية عدّة في آنٍ واحد بوزن طن واحد[4].

---

(1) سويلم، **"التحليل الاستراتيجي للقوة العسكرية الإيرانية"**، مرجع سابق.
(2) المرجع السابق.
(3) مظلوم، **الصناعات الحربية في إيران**.
(4) **"إيران تكشف عن صاروخ باليستي جديد مداه 2000 كم"**، وكالة سما الإخبارية، 2017/9/22؛

الغواصة الإيرانية الصنع (فتح)

وهنالك القوّات شبه العسكرية مثل[1]:

أ- قوات دعم: تتراوح ما بين 40000-60000 فرد.

ب- قوات حدود وأمن: بنحو 450000 فرد (محمولة).

ج- سفن وزوارق حراسة ساحلية: (غير محدد).

د- طائرات نقل: (غير محدد).

ه- مروحيات: (غير محدد).

و- قوّات الباسيج: حتى مليون فرد في حالة تعبئة مستمرة، و12 مليون احتياطي، ونحو 2500 فرد في كتيبة ميليشيا خاصة. وعلى الرغم من أنَّ قوّات الباسيج تتصف بنوع خاص من الاستقلالية، فإنَّها في الواقع جزءاً لا يتجزّأ من الحرس الثوري الذي يقوم بمهمّة تجنيدهم وتنظيمهم وتدريبهم. وقوّات الباسيج هي الشرطة الإيرانية للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التي تطبّق المعايير الإسلامية، وتحبط أي اضطرابات في الداخل، وينتظم فيها ملايين المتطوعين من الفتيان الذين تقل أعمارهم عن 18 عاماً. لقد تم تكليف هيئة الأركان العامة للقوات

---

http://samanews.ps/ar/post/314161/-2000-إيران-تكشف-عن-صاروخ-باليستي-جديد-مداه-كم

(1) **سويلم**، "التحليل الاستراتيجي للقوة العسكرية الإيرانية"، **مرجع سابق؛ مسعد**، صنع القرار فى إيران، **ص**137؛ **"**القوي السياسية في المجتمع الإيراني**"**، **المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية**، 20/10/2015؛

http://www.eipss-eg.org/Internal-forces-in-Iranian-society-political-forces/2/0/160

"The Military Balance 2012", International Institute for Strategic Studies, Volume: 2012 London, 7 March 2012, pp. 323-226.

المسلحة من قبل آية الله خامنئي بتشكيل تلك المنظمة الطلابية شبه العسكرية. وأنشأت هيئة الأركان مركزاً للباسيج في 25 تشرين الثاني (نوفمبر) 1989، وأسندت مسئولية تنفيذها بعد ذلك للحرس الثوري الإيراني. ويختلف الباسيج عن الحرس الثوري نظراً لأنَّ قواته أقلّ تعليماً وأكثر شباباً وأسرع ترقية إلى الرتب الأعلى.

ز- حرب الفضاء السايبراني (Cyber): فمن المعتقد أنَّ إيران لديها قدرات متطوّرة لتنفيذ "عمليات سايبرانية Cyber Operation"، وأنَّ العلاقة بين مجموعات تعمل في هذا المجال مثل (جيش إيران السايبراني) مع التنظيمات العسكرية غير واضحة، ولكن ثبت قيام هذا الجيش السايبراني بشن هجمات قرصنة ضد عددٍ من المنظّمات الخارجية. ففي عام 2011 ذكرت وسائل الإعلام الحكومية في طهران أنَّ إيران تطوّر دفاعات سايبرانية، وتجري تدريبات في هذا المجال، وأنَّها أنشأت بالفعل قيادتها الخاصة السايبرانية.

وكان "معهد هيريتيج" الأمريكي أعدَّ تقريراً حول "مؤشّرات القوّة العسكرية الأمريكية"، تطرّق في الشق المتعلّق منه بمنطقة غرب آسيا إلى التطوّر التكنولوجي في إيران في القطاعات الصاروخية والفضائية والسايبرانية، مكرراً الادّعاءات الأمريكية ضدَّ إيران حول الإرهاب، والخطر الإيراني على حلفاء الولايات المتحدة وما شابه ذلك، كما أنَّ إيران تعتمد على هذه القدرات للتجسّس والتخريب. ويضيف: تقول إيران أنَّها تمتلك رابع جيش سايبراني في العالم، كما هناك شبكة واسعة من المؤيدين لإيران يشنّون هجماتٍ واسعةٍ دفاعاً عن مصالحها.

ويقول معهد هيريتيج: إنَّ نشاطات إيران في هذا المجال تزايدت بشدة منذ عام 2014، ويمكن أنْ تهدد البنى التحتية الحيوية في الولايات المتحدة؛ فالحرس الثوري وجامعة شريف الصناعية الإيرانية كانا يريدان النفاذ إلى شبكة الحواسيب الأمريكية، كما استخدمت إيران السلاح السايبراني في الحرب الاقتصادية، وهاجمت بشكلٍ معقدٍ عدداً من المؤسّسات المالية الأمريكية. فالهجمات الإيرانية المعقّدة دفعت بعض الخبراء إلى الاعتراف بأنَّ إيران هي أحد أهم منافسي الولايات المتحدة في المجال السايبراني، فالإيرانيين قادرين على الحصول على معلومات المسؤولين الأمريكيين عبر دخول صفحاتهم الشخصية[1].

ويعتبر هذا التقرير القوة الصاروخية الإيرانية تهديداً إقليمياً للولايات المتحدة وحلفائها، ويقول: إنَّ طهران يمكنها أنْ تزيد مدى صواريخها لتبلغ القارة الأمريكية

---

(1) **"معهد أمريكي: القوة السايبرية والعسكرية الإيرانية خطر يهدد أمريكا"**، الاتجاه برس، 2016/9/5؛

http://aletejahtv.org/permalink/126939.html?print

أيضاً، فالبنتاغون كانت قد توقعت بأن إيران ستستطيع اختبار صاروخ في عام 2015، قادر على الوصول إلى الأراضي الأمريكية. فإيران أقدمت على إطلاق عددٍ من الصواريخ الحاملة للأقمار الصناعية من طرازي "سفير" و"سيمرغ" والتي يمكن أنْ تكون غطاءً لتطوير تكنولوجيا الصواريخ البالستية العابرة للقارات. وذكر "مجلس تقييم الأخطار العالمية": أنَّ صواريخ إيران قادرة على حمل الرؤوس النووية رغم نفي إيران المتكرّر لوجود أي توجّه نحو حيازة السلاح النووي. ويقول المجلس: إنَّ طهران تمتلك أكبر ترسانة من الصواريخ البالستية في الشرق الأوسط، والتي فيها أنواع عديدة من الصواريخ.

وذكر معهد هيريتيج: أنَّ معظم صواريخ إيران هي صواريخ أرض / أرض من عائلة صواريخ "شهاب" المصنوعة حسب تقنية صواريخ سكود الروسية؛ فهذه الصواريخ التي تحمل رأساً شديد الانفجار يمكن أنْ تحمل رأسا نووياً أو كيميائياً أو بيولوجياً. وأنَّ إيران أصبحت الآن قادرة أيضاً على إنتاج صواريخ "قدر 1" و"قيام" وهي صواريخ بعيدة المدى، فصاروخ "قدر 1" يبلغ مداه 1600 كيلو متر. كما تعمل إيران على تطوير صاروخ باليستي مضاد للسفن من طراز "خليج فارس" الذي يهدّد كافة القوّات البحرية في أنحاء الخليج العربي كافة ومضيق هرمز. وأنَّ إيران تعمل أيضاً من أجل كسب قدرات في مجال السفن الحربية، وفي مجال الفضاء، وكذلك في مجال الألغام البحرية والغواصات الصغيرة ذات القدرات العالية، وتمتلك مجموعة من صواريخ "كروز" للدفاع الساحلي، والزوارق السريعة، والصواريخ المضادة للسفن والطائرات من دون طيّار. كما تطرّق التقرير إلى قدرات إيران في مجال الفضاء، ويقول: إنَّ إيران أطلقت أقمار صناعية نحو الفضاء، لكن لا يوجد هناك دليل على وجود قدرة لديها لتنفيذ هجماتٍ في الفضاء. وقد استخدمت إيران صواريخ بالستية مثل "قدر 1" لإطلاق هذه الأقمار الصناعية نحو الفضاء، كما أرسلت إيران كائنين حيين عبارة عن قردين إلى الفضاء أيضاً. وبالتالي؛ فإنَّ الصواريخ الحاملة للأقمار الصناعية تمنح إيران القدرة والأداة لتوسيع برنامج صواريخها البعيدة المدى[1].

ومن المعلوم: أنَّ إيران أطلقت في عام 2008 قمراً اصطناعياً "سينا 1" بالتعاون مع روسيا، هذا بخلاف إطلاقها صاروخ "أميد 1" قادر على إطلاق الأقمار الاصطناعية في العام نفسه أيضاً، وهو من طراز "شهاب 4"، وأطلقت عليه اسم "السفير"، أي أنَّ إيران ستطلق أقمارها التجسّسية بإمكاناتها الذاتية، في الوقت الذي لا تمتلك فيه أيّ من الدول العربية هذه التكنولوجيا[2]. وكانت إيران قد كشفت في آيار

---

(1) المرجع السابق.

(2) **صحيفة الحياة اللندنية**، العدد 16377، 2008/2/5.

(مايو) 2017، عن إقامتها ثالث مصنع تحت الأرض للصواريخ البالستية، وتعهّدت بمواصلة تطوير برنامجها الصاروخي الذي فرضت بسببه وزارة الخزانة الأمريكية عقوباتٍ على شخصياتٍ إيرانية ومنظماتٍ صينية[1]. ثمَّ أعلن التلفزيون الإيراني الرسمي في 27 تموز (يوليو) 2017، عن إجراء إيران لتجربةٍ ناجحةٍ على مركبتها "سيمورغ" (العنقاء) للإطلاق الفضائي في مركز الخميني للفضاء، والتي يمكن استخدامها في إطلاق أقمار صناعية إلى الفضاء، مشيراً إلى أنَّ المركبة يمكنها وضع قمر صناعي يزن 250 كيلو غراماً في مدارٍ يبعد خمسمائة كيلو متر عن الأرض.

الصاروخ الإيراني الصنع (سيمرغ (العنقاء)) حامل لنقل أقمار صناعية للفضاء

وكان "سكوت كريبوفيتش S. Kripovic" مدير الشؤون الدولية بإدارة الدفاع الصاروخي في وزارة الدفاع الأمريكية قد قال قبل هذا الحدث بأيامٍ قليلة خلال مؤتمرٍ له في (إسرائيل): إنَّ إيران نجحت في وضع أقمار صناعية صغيرة في مداراتها باستخدام صاروخ للإطلاق الفضائي، يمكن تطويره إلى تكنولوجيا إطلاق الصواريخ البالستية العابرة للقارات.

وكانت إيران قد أطلقت كبسولتين أقلّتا كائنات حية؛ الأولى في شباط (فبراير) 2010 وأقلّت جرذاً وسلاحف وحشرات، والثانية في كانون الثاني (يناير) 2013 وأقلّت قرداً، قال الإعلام الإيراني إنَّه تمّت استعادته حياً، كما سبق لإيران إرسال ثلاثة أقمار صناعية إلى الفضاء منذ عام 2009[2].

---

(1) "إيران تعلن إنشاء مصنع ثالث للصواريخ البالستية"، **الجزيرة نت**، 25/5/2017؛ http://www.aljazeera.net/news/international/2017/5/25/إيران-تعلن-إنشاء-مصنع-ثالث-للصواريخ-البالستية

(2) "إيران تختبر بنجاح مركبة للإطلاق الفضائي"، **الجزيرة نت**، 27/7/2017؛ http://www.aljazeera.net/news/international/2017/7/27/إيران- تختبر- بنجاح-مركبة-للإطلاق- الفضائي

وعن تمادي قوّة إيران العسكرية وخطورتها على (إسرائيل)، حذّر رئيس الموساد "يوسي كوهين" من تعاظم النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط، لافتاً إلى أنَّ طهران ما زالت تشكّل الخطر الأكبر على الأمن القومي الإسرائيلي، وتتقدّم بصورةٍ عسكريةٍ كبيرة تثير الخوف والقلق. وعمد "كوهين" للتحريض على إيران، ورجّح أنَّ التهديد الإيراني على منطقة الشرق الأوسط يتواصل ومن شأنه أنْ يتعاظم، فمنطقة الشرق الأوسط تشهد تغييرات ليست في صالح (إسرائيل)، لأنَّ إيران تزداد قوّة ما بعد الاتفاق النووي مع الدول الكبرى، ويزداد حضورها هي وحزب الله في المنطقة، بالإضافة لقوى شيعية أخرى في العالم العربي التي تتجمّع في المنطقة، ولا بدّ أنْ يكون الهدف الرئيسي لجم هذا التوافد والتعاظم في إيران والشيعة.

لم يتوقف تحريض "كوهين" في جميع الدول العربية والإسلامية عند إيران؛ بل طال الشيعة، إذ حذّر ممّا أسماه "الهلال الشيعي" الذي يمتد من بغداد ودمشق وصولاً إلى لبنان. وادّعى أن إيران تواصل مساعيها من أجل أن تصبح دولة نووية، وأنَّ الاتفاق مع الدول العظمى منحها القوّة نحو الوصول لهذا الهدف، مبيناً أنّ إيران تشهد ومنذ التوقيع على الاتفاق حالة من النمو الاقتصادي والتجاري، واتفاقيات دولية جديدة من شأنها أنْ تعزز من اقتصادها. وأكّد أنَّ تغييرات وعملية مركزية تجري حالياً في الشرق الأوسط، وتتلخّص حول المد والزحف الإيراني عبر إرسال وحدات من الجيش وعناصر من الحرس الثوري إلى سوريا ولبنان والعراق واليمن، وفي الأماكن الذي يلاحظ فيه تراجع وانهيار لتنظيم داعش، حيث تسدّ إيران هذا الفراغ، الأمر الذي يجب أن يقلق الجميع[1].

كما كشف نائب رئيس الأركان الإسرائيلي السابق الجنرال "يائير جولان"، عن أنَّ (إسرائيل) لن تتمكن من محاربة إيران بدون مساعدة أمريكية، ويجب الاعتراف بذلك وهذه حقيقة. وقال: من وجهة نظر (إسرائيل)، فإنَّ التهديد الإيراني أكبر بكثير من تهديد داعش، وذلك لأن الإيرانيين أكثر تطوّراً، وعلى مستوى أعلى من الحضارة، وطهران تملك بنية تحتية أكاديمية، وصناعة جيّدة، وعلماء جيّدون، وشبان يتمتّعون بمواهبٍ كثيرة[2].

---

(1) "رئيس الموساد: إيران تتقدم عسكرياً بصورة مخيفة والهلال الشيعي يتحقق"، **وكالة سما الإخبارية**، 14/8/2017؛
http://samanews.ps/ar/post/310521/رئيس-الموساد-ايران-تتقدم-عسكريا-بصورة-مخيفة-والهلال-الشيعي-يتحقق

(2) "جنرال إسرائيلي: الإيرانيون يشبهوننا تماماً ولن نستطيع هزيمتهم دون مساعدة أميركا"، **وكالة سما الإخبارية**، 10/9/2017؛
http://samanews.ps/ar/post/312996/جنرال-اسرائيلي-الايرانيون-يشبهوننا-تماما-ولن-نستطيع-هزيمتهم-دون-مساعدة-اميركا

الفصل الثالث

دور النظام الرسمي العربي في التنافس على زعامة العالم الإسلامي

أولاً : المساعي السعودية لزعامة العالم الإسلامي.

ثانياً : الجهود السعودية لوأد الطموحات القطرية في الريادة الإقليمية.

ثالثاً : خطورة الدور القطري الإقليمي على مكانة السعودية.

رابعاً : الموقف الأمريكي من الأزمة الخليجية.

خامساً : الموقف الإسرائيلي من الأزمة الخليجية

سادساً : الموقف الإيراني من الأزمة الخليجية

سابعاً : الموقف التركي من الأزمة الخليجية

ثامناً : مآلات الأزمة الخليجية.

الفصل الثالث

دور النظام الرسمي العربي في التنافس على زعامة العالم الإسلامي

حريٌّ بنا قبل الحديث عن دور النظام الرسمي العربي في التنافس على زعامة العالم الإسلامي، التأكيد على الحقائق التالية:

- أنَّ العرب منذ انقضاء العهد العباسي الأول فقدوا القدرة على تزعّم العالم الإسلامي، نتيجة سيطرة الفرس والترك على مقدّرات الخلافة العباسية.
- أنَّ العرب منذ الغزو الصليبي والمغولي للمنطقة العربية عاشوا تحت سطوة دولاً إسلامية غير عربية؛ كالدولة الأيوبية الكردية، والسلطنة المملوكية المختلطة الأجناس، والدولة الصفوية الفارسية، والسلطنة العثمانية التركية.
- أنَّ العرب بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى كان همّهم وشغلهم الشاغل إقامة دول قُطرية؛ فانشغلوا بذلك عن مسألة الزعامة الإقليمية حتى كان عهد الرئيس المصري جمال عبد الناصر الذي حاول قدر استطاعته لم شعث العرب في كيانٍ وحدوي، لكنَّ جهوده ذهبت أدراج الرياح بسبب تدّخلات الدول العربية الملكية الرجعية بمساعدةٍ من الدول الغربية، أو حتى من العراق الذي كانت حكومته بقيادة نوري السعيد متواطئة مع الغرب.

أولاً: المساعي السعودية لزعامة العالم الإسلامي

ليست تركيا وإيران فقط من يتنافسا على زعامة العالم الإسلامي، فهنالك أيضاً السعودية السُنية التي ترى أحقيتها في الزعامة لوجود الأماكن المقدّسة على أراضيها، والتي هدّد ولي عهدها الأمير محمد بن سلمان بنقل المعركة إلى إيران بالقول: "نعرف أنَّ الهدف الرئيسي للنظام الإيراني هو الوصول إلى قبلة المسلمين (مكة)، ولن ننتظر حتى تصبح المعركة في السعودية نفسها؛ بل سوف نعمل لكي تكون المعركة لديهم في إيران". واستبعد الأمير محمد إجراء حوار مع إيران، وتعهّد بحماية بلاده ممّا وصفه بجهود طهران للهيمنة على العالم الإسلامي. الأمر الذي دعا وزير الدفاع الإيراني "حسين دهقان" للردّ عليه سريعاً بالقول: "إنَّ إيران لن تُبقي أي مكان آمناً في السعودية باستثناء الأماكن المقدسّة إذا ارتكبت الرياض أي حماقة".

والمعروف أنَّ السعودية وإيران تتنافسان –كما تركيا -على النفوذ في الشرق الأوسط، وتدعمان فصائل متناحرة في الأزمة السورية[1]، وفي الأزمة اليمنية.

ولم تكن التغييرات الأخيرة في القيادة السعودية، بخصوص نقل ولاية العهد للأمير محمد بن سلمان بدلاً من الأمير محمد بن نايف مفاجئة لإيران. فقد صرّح مسؤول إيراني رفيع المستوى: "كنّا نعلم جميعاً أنَّ هذا كان سيحصل"؛ ففي تشرين الأول (أكتوبر) 2016، وقبل فترة طويلة من تعيين محمد بن سلمان ولياً للعهد في السعودية، قال قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني "قاسم سليماني" في تجمّعٍ في العاصمة الإيرانية (طهران): إنَّ "محمد بن سلمان ولي ولي العهد، في عجلةٍ من أمره، ويريد إبعاد ولي العهد محمد بن نايف، وقد يقتل والده ليحلَّ محلّه". وقد دفعت تصريحات ولي العهد السعودي القاسية ضد إيران، وتهديده الصريح في آيار (مايو) 2017 بنقل المعركة إلى داخل إيران، بصنّاع القرار الإيرانيين إلى الرد من خلال تبنّي مواقف أكثر شدّة ضد الرياض[2].

وفي هذا السياق أفاد مسؤول إيراني آخر: أنَّ السعودية تمرُّ اليوم في أسوأ مراحلها؛ فهي تتعرّض للمرّة الأولى منذ عقود إلى تهديدٍ بالانهيار من الداخل؛ فهي تواجه أزمة جديّة على صعيد القيادة، ولا يمكن لمغامرين عديمي الخبرة أنْ يحكموا الأمم، وهذا هو الحال مع ولي العهد الجديد محمد بن سلمان. وأضاف قائلاً: قد يكون لتحرّكات محمد بن سلمان أثر إيجابي على المصالح المباشرة لإيران، ويكفي النظر إلى المغامرة الأخيرة مع قطر للتأكّد من ذلك. لقد عرّض وحدة دول الخليج للخطر، من أجل فرض آرائه على الدول المجاورة. أمّا عن الوضع في اليمن: فأشار المسؤول أنَّ الحوثيين لم يكونوا مقرّبين جداً من إيران، أمّا اليوم وتحت وطأة هذا الكم من القنابل السعودية على اليمن، أصبحت إيران الصديق الوحيد للشعب اليمني، والتي تسعى إلى تكوين صداقاتٍ في كل مكان حتى في السعودية نفسها، غير أنَّ السعوديين في الوقت الراهن يجيدون صنع العدوات.

وعندما يتعلّق الأمر بالعلاقة بين السعودية وإيران فلا يبدو أنّها مستقلّة عن الحاضر، وعليه: يثير تعيين ولي العهد الجديد المخاوف في طهران؛ فإيران قلقة

---

(1) **"تهديد إيراني للسعودية.. لن نترك مكاناً آمناً سوى مكة والمدينة"**، وكالة سما الإخبارية، 2017/5/8؛
http://samanews.ps/ar/post/301812/تهديد-إيراني-للسعودية-لن-نترك-مكانا-آمنا-سوى-مكة-والمدينة

(2)Ali Hashem, "Rise of new Saudi crown prince stirs serious concerns in Iran", al-monitor, 11/7/2017; http://www.al-monitor.com/pulse/en/originals/2017/07/iran-reaction-mohammed-bin-salman-saudi-israel-tension.html

لأنّها ترى أنَّ محمد بن سلمان الحاكم الفعلي لخصمها اللدود (السعودية) يفتقر إلى الحكمة، وتقوده أوهام التفوّق وقد يأخذ المنطقة بأسرها إلى أتون النيران. من جهةٍ أخرى: لا تتخوّف إيران من علاقات محمد بن سلمان الوثيقة مع الإدارة الأمريكية؛ بل تشير التقارير أنَّ بن سلمان يقترّب من (إسرائيل) وهذا ما ينظر إليه الإيرانيون بجدّية أكبر، وتعتبر طهران أنَّ التعاون الإسرائيلي السعودي سيشكّل تهديداً خطيراً لأمنها الوطني والإقليمي[1]. وهذا الأمر تأكّد لاحقاً بعد الإعلان عن زيارة سرية قام بها الأمير محمد بن سلمان (لإسرائيل) سرّاً في أيلول (سبتمبر) 2017[2].

ولا ينذعر الإيرانيون من التصميم الذي يبديه الأمير محمد بن سلمان بأنْ يقيم ضدّهم محوراً سُنّياً؛ لكن خلال الثلاث سنوات الماضية هبطت أرصدة العملة الصعبة السعودية بأكثر من 230 مليار دولار. وقد صرفوا هذا المبلغ الطائل على الحرب في اليمن ضدَّ الحوثيين، وعلى تطبيق رؤيا الأمير المذكور لعام 2030، لجعل السعودية قوّة عظمى في التكنولوجيا العليا[3].

إنَّ ظهور التيار الناصري في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي لم يمنع السعودية من لعب دورٍ مهمٍ إبان الحرب الباردة، ولكونها لا تمتلك أيديولوجية سياسية واضحة فقد حملت ما أسماه البعض "مشعل الإيمان" في مواجهة "الإلحاد" المقبل من موسكو، كما كانت سنداً قوياً للغرب إبان الحرب الباردة. ولم تفوّت السعودية الغزو السوفييتي لأفغانستان في أواخر السبعينيات من القرن الماضي، لمحاولة تزعّم العالم الإسلامي ضد ما اعتبرته غزو دولة ملحدة لدولةٍ إسلامية. فتلك الحرب كانت بداية الانتشار الحقيقي للطروحات السلفية التي يعتبرها الكثير من علماء الاجتماع والسياسة، من مصادر التطرّف السياسي في الوقت الراهن في العالم الإسلامي.

وبعد فقدان السلطة منذ نهاية حقبة الخلفاء الراشدين، تحاول الدولة السعودية الجديدة في الوقت الراهن لعب دور في الساحة العربية والدولية في محاولةٍ منها لزعامة العالمين العربي والإسلامي خاصة الشق السُني منه. لكنْ: هل الظروف السياسية ستسمح بتحوّل الرياض إلى عاصمة القرار السياسي العربي والإسلامي بعد تراجع دور القاهرة وبغداد ودمشق؟ إنَّ كل دولة تهدف إلى الزعامة وضمان

---

(1) Ibid.

(2) **"مصادر إسرائيلية: محمد بن سلمان زار تل أبيب سراً"**، عربي 21، 2017/9/10؛ http://arabi21.com/story/1033411/مصادر-إسرائيلية-محمد-بن-سلمان-زار-تل-أبيب-سرا

(3) **"**معاريف: مصر والسعودية تبذران الذخيرة على حماس المحاصرة وقطر الصغيرة ويتناسون إيران**"**، **وكالة سما الإخبارية**، 2017/7/15؛ http://samanews.ps/ar/post/307888/معاريف- مصر- والسعودية - تبذران – الذخيرة - على- حماس- المحاصرة - وقطر- الصغيرة – ويتناسون - ايران

استمرارها يجب أنْ تتوّفر على الأطروحة الفِكرية والسياسية، وعلى الموارد المالية الكافية[1].

فالسعودية تمتلك بعض -وليس كل -الشروط اللازمة للزعامة؛ فمن جهة: هي تتوّفر على مواردٍ هائلةٍ بفضل النفط، ومن جهةٍ أخرى: تمتلك سلطة روحية لأنَّها مهبط الوحي، ولاحتضانها الأماكن المقدّسة، الأمر الذي يجعل المسلمين يوجّهون أنظارهم ومشاعرهم ليس الروحية فقط نحوها بل حتى السياسية أحياناً، لكنَّ السعودية فشلت خلال العقود الماضية في زعامة العالم العربي. وهكذا: وبعد قرونٍ من التهميش السياسي التاريخي، بسبب انتقال مركزية الحكم باسم الإسلام والخلافة إلى مناطقٍ أخرى: سوريا والعراق وتركيا (أي الأمويين والعباسيين والعثمانيين). وبعد عقودٍ من الدور الثانوي خلال التاريخ المعاصر، تحاول السعودية في الوقت الراهن استغلال الفراغ السياسي الناتج عن التطوّرات التي يشهدها الشرق الأوسط من سقوط نظام الرئيس صدَّام حسين، وتراجع مصر وسوريا بسبب الحِراكات العربية للعمل من أجل زعامة العالمين العربي والإسلامي.

هذا الطموح كان في الماضي صامتاً ولكنّه بدأ يتبلور بشكلٍ بارزٍ وعلنيّ مع تولي الملك سلمان الحكم، ويتعاظم مع ولي العهد محمد بن سلمان، حيث تريد السعودية الزعامة العسكرية والسياسية لجزءٍ مهمٍ من العالم الإسلامي السُنّي ونواته الصلبة الملكيات العربية: الخليجية والمغرب والأردن، وتعتبر السعودية أنَّ الظروف الحالية مناسبة.

كما تراهن السعودية على عاملين مهمين؛ الأول: بدء تخلّي الدول الكبرى عن العالم العربي، خاصة الولايات المتحدة التي بدأت توجّه أنظارها إلى منطقة المحيط الهادئ. والثاني: خطر المدّ الشيعي الذي يتخوّف منه عدد من الأنظمة ومنها الملكية والحركات الإسلامية مثل: جماعة الإخوان المسلمين والسلفيين. وتقدّم السعودية نفسها الحاضنة للعالم الإسلامي خاصة العربي السُني، بعد بدء تخلّي واشنطن عن منطقة الخليج ودولٍ عربية أخرى مثل المغرب في حالة الصحراء المغربية. ولهذا: تُكثِر من احتضان القمم السيادية، وترفع من المساعدات المالية لحلفائها من الأردن ومصر والمغرب والسودان.

ولم تتردّد السعودية في شنّ الحرب في اليمن تحت مبرّر دعم الشرعية، لكن في الواقع هو مواجهة المدّ الإيراني في المنطقة، حيث تعتقد أنَّ اليمن تحوّل إلى منعطفٍ في الصراع السُني الشيعي، فانتصار حرب "عاصفة الحزم" –إن حدث - سيضع مؤقتاً حدّاً لطموحات طهران، أمّا انتصار الأخيرة فسيعني انتقالها إلى دولٍ

---

(1) حسين مجدوبي، **"هل ستنجح السعودية في زعامة العالم العربي؟"**، صحيفة الخليج الجديد، 2016/6/12؛

http://thenewkhalij.org/ar/node/39437

أخرى ومنها البحرين بعدما سيطرت على سوريا والعراق، وتتحكم نسبياً في لبنان عبر حزب الله. لكنَّ طموح السعودية بالتحوُّل إلى مركزٍ للعالمين العربي والإسلامي بعد تهميشٍ تاريخي منذ نهاية عصر الخلفاء الراشدين، يواجه عراقيل كبيرة للغاية، والتغلّب عليها يعني تقديم الرياض تنازلات أهمها:

1- ضرورة وقف دعم الحركات السلفية في العالم، فجزءٌ من القادة والرأي العام الدولي يحمّل السعودية مسؤولية نشر التطرّف. ولم يتردّد الرئيس الأمريكي السابق أوباما في توجيه هذا الاتهام للرياض.
2- رفض جزءٌ من الرأي العام العربي لسياسة السعودية بسبب ما تعانيه العمالة العربية في هذا البلد من خروقات، وبسبب فشل السعودية في الاستثمار في بعض الدول العربية، وينتقد مفكّرون وسياسيون عرب عدم تولّي السعودية دور ألمانيا في الاتحاد الأوروبي، أي تطوير وتنمية الدول الإسلامية الفقيرة.
3- الاتهامات التي توجّهها لها الشعوب بأنها تحارب المدّ الديمقراطي في العالم العربي بعد اندلاع الحِراكات العربية، وعجزها عن تقديم بديلٍ سياسيّ باستثناء الطرح الديني.
4- صعوبة تقبّل بعض دول منطقة الشرق الأوسط ومنها تركيا ومصر زعامة سعودية مطلقة، وهي التي تعتبر نفسها دولاً ذات تاريخٌ مجيدٌ في الزعامة. فمن جهة فالرئيس المصري عبد الفتاح السيسي يريد تقديم نفسه بمثابة زعيمٍ يجمع بين الرئيس جمال عبد الناصر ومحمد علي باشا، كما لا يُخفي الرئيس التركي أردوغان طموحه بزعامة العالم الإسلامي.
5- تراجع أسعار النفط الذي يحدُّ من الطموحات السياسية العربية والإقليمية للسعودية، بحكم اعتمادها شبه الكلّي على عائدات الطاقة[1].

وتحاول السعودية تعزيز نفوذها الإقليمي بقوّةٍ على حساب إيران مع استضافتها قمّة جمعت الرئيس الأمريكي "ترامب" في 21 آيار (مايو) 2017، بزعماءٍ ومسؤولين من العالم الإسلامي لبحث عددٍ من القضايا التي تهمَّ المنطقة. ويبدو أنَّ هدف الرياض من هذه الزيارة يتخطّى مسألة ترميم العلاقة مع حليفها التاريخي (الولايات المتحدة)، ليطال مسعاها إلى تأكيد ريادتها للعالم الإسلامي، في ظل منافسةٍ محتدمةٍ مع إيران الجارة الشيعية والقطب الآخر في المنطقة. وفي ذلك يقول الباحث في معهد المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية "آدم بارون A. Baron": إنَّ استضافة القمّة العربية الإسلامية الأمريكية مؤشّرٌ على الريادة الإقليمية للسعودية، والغرض منه إظهار مدى قدرة السعودية السُنّية على جمع قادة مسلمين تحت سقفٍ واحدٍ مع

(1) المرجع السابق.

الرئيس ترامب. وقال سليمان الأنصاري رئيس لجنة العلاقات العامة السعودية الأمريكية المعروفة باسم "سابراك SABRAK": إنَّ القمة العربية الإسلامية الأمريكية تحمل رسالة واضحة للنظام الإيراني المتشدّد مفادها: أنَّه سيكون هناك تفاهمٌ كامل، واتفاقٌ شامل بين الولايات المتحدة والعالمين العربي والإسلامي. كما ويرى "اندرياس كريغ A. Craig" الباحث في مجال الدفاع في كلية كينغز بلندن: أنَّ الملك سلمان يسعى إلى الاستعانة بالولايات المتحدة لتشكيل تحالفٍ إسلامي بقيادةٍ سعوديةٍ ضدَّ الفِكر المتطرّف، وضدَّ إيران أيضاً[1].

وليس مصادفةً أنْ تبدأ أول جولة خارجية للرئيس "ترامب" بالسعودية والتي لا يفصلها عن إيران إلاَّ مياه الخليج العربي، فالسعودية كانت تاريخياً النواة الصلبة للنفوذ الاقتصادي الأمريكي، وحجر الزاوية لاستقرار سياسات الطاقة العالمية طبقاً للمصالح الاقتصادية الغربية والأمريكية، ولِما تمثّله السعودية كحليفٍ استراتيجي للولايات المتحدة. أضف إلى ذلك: ما تمثّله السعودية من نفوذٍ اقتصادي وعقائدي لمجمل دول الإقليم، وهو ما يتيح لها لعب دور فاعل فى الكثير من الملفّات الإقليمية الساخنة، وخاصة ملف الصراع العربى الإسرائيلي الذى يمثّل عقبة كأداء أمام توافق المصالح الإسرائيلية العربية المتنامي، ضمن تحالف المصالح الأمريكي مع الطرفين، على اعتبار أنَّ الدعائم الاستراتيجية فى النفوذ الأمريكي فى منطقة الشرق الأوسط، استندت لعقودٍ على ركيزتين هما: أمن (إسرائيل) كقاعدةٍ عسكريةٍ متقدمة للولايات المتحدة، والثانية هي أمن إمدادات الطاقة فى منطقة الخليج والتي حرصت الولايات المتحدة لعقودٍ على ضمانها وتحييدها بعيداً عن أزمات وصراعات المنطقة[2].

---

(1) **"السعودية تسعى إلى إظهار ريادتها الإقليمية في مواجهة إيران خلال زيارة ترامب"**، وكالة سما الإخبارية، 2017/5/19؛
http://samanews.ps/ar/post/302864/السعودية-تسعى-الى-إظهار-ريادتها-الاقليمية-في-مواجهة-ايران-خلال-زيارة-ترامب

(2) عبير ثابت، **"صفقة القرن اقتصادية الهدف وسياسية الحديث"**، دنيا الوطن، 2017/5/22؛
https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2017/05/22/1052367.html

العاهل السعودي الحالي (سلمان بن عبد العزيز آل سعود)

ومهما يكن من أمر: لقد تبنّى الملك سلمان منذ تسلّمه العرش، سياسة خارجية أكثر عدائية وصرامة بالمقارنة مع أسلافه. ومن الواضح: أنَّ الملك سلمان يحبّ المخاطرة، ولكن سواء نجح في ذلك أم لا؛ فالسعودية غارقة في مأزقٍ مُكلف في اليمن، حيث تتغلّب عليها عدوّتها اللدودة إيران، كما أنَّ مجلس التعاون الخليجي بات منقسماً بسببها. وقد تزعزعت التحالفات، وازدادت المعارضة للسياسات السعودية على جانبيّ المحيط الأطلسي.

ومع ذلك: لم يتردّد الملك سلمان في التدخّل بالشأن اليمني في آذار (مارس) 2015، لمنع الحوثيين الذين تدعمهم إيران من الاستيلاء على اليمن. وباتت الحرب كارثة إنسانية تثقل بكاهلها على الشعب اليمني، وضرب التحالف العربي الذي تقوده السعودية عرض الحائط بعملياته العسكرية، تفشّى مرض الكوليرا في 21 من أصل 22 مقاطعة في اليمن، وسُجّلت أكثر من ربع مليون حالة، أمّا المعارك فبالكاد تغيّر وضع الجبهات. كما أنَّ الحرب مكلفة جداً للملك، فالأشهر التسعة الأولى من العمليات كلّفت أكثر من 5 مليار دولار، بينما تُقدّر كُلفة العمليات العسكرية شهرياً بنحو 700 مليون دولار، ناهيك عن المصاريف المخفيّة الأخرى لتسديد ثمن دعم دول مثل السودان الذي قدّم جيوشاً للحرب.

ولا شكّ في أنَّ الحرب على اليمن أثارت التوتّر في العلاقات والشراكات القديمة، إذ رفضت سلطنة عُمان الانضمام إلى التحالف ولم يلتق الملك سلمان مع السلطان قابوس مباشرة منذ ذلك الحين. أمّا باكستان القوّة المسلمة الوحيدة التي لديها أسلحة نووية، فأجمع برلمانها في التصويت على المحافظة على الحياد، وعدم إرسال جيوش للمحاربة ضدّ الحوثيين، بينما الدعم المصري فاتر. واستفادت إيران بشكلٍ كبيرٍ من الحرب؛ فهي لا تنفق سوى القليل بالمقارنة مع مصاريف السعودية في

اليمن. فحروب إيران بالوكالة في العراق وسوريا تكتسب زخماً ضدّ منافسيها السُنّة، ولا يزال التدخّل الإيراني نشطاً في الخليج وفي المقاطعة الشرقية للسعودية[1].

ولقد نشر موقع "جيوبوليتيكا" المقرّب من الاستخبارات الروسية، تحليلاً للخبير السياسي الروسي "فيكتور ميخين V. Mejen" الذي رصد فيه المصاعب التي تواجه السعودية، قال فيه: إنَّ تطوُّر أخبار المنطقة بشأن الأزمة الخليجية يشير إلى أنَّ هناك تداعيات إقليمية ودولية كبيرة، بسبب ما يعاني منه الوضع السعودي الداخلي، وعدم إمكانية القيادة السعودية الجديدة من الدخول في تيار السياسة العالمية. وعدّد "ميخين" المصاعب التي واجهت السعودية خلال السنوات الماضية، وأبرزها الأزمة السورية، والحرب السعودية على اليمن، حيث طالما طالبت الرياض برحيل الرئيس بشّار الأسد ووصفه بأنّه ليس رئيساً شرعياً، ولكن فرصها تضاءلت بصورةٍ كبيرة بعد نجاح القوّات الروسية في تحجيم نفوذ الجماعات الإرهابية. وأنَّ كافة الأموال التي دفعتها السعودية للمقاتلين في سوريا كانت بلا فائدة، كما أنَّ السياسة السعودية في سوريا انهارت تماماً.

واستطرد قائلاً: قد يكون الملك سلمان هو من أمر بشنِّ الحرب في سوريا، لكن ولي عهده الأمير محمد بن سلمان هو من شنَّ الحرب في اليمن، وأنشأ التحالف العربي. وكانت الرياض تأمل أنْ تحارب القاهرة وعمّان وإسلام أباد في اليمن، لكنّها اكتشفت أنّه لا أحد يريد القتال من أجل مصالح الآخرين، وبدأت السياسات السعودية في اليمن تفشل، رغم امتلاك السعودية أحدث الأسلحة التي فرضها عليهم الرئيس "ترامب". ومع ذلك: لم تساعد ترسانة الأسلحة تلك السعوديين في حربهم باليمن، خاصة وأنّهم اكتشفوا أنَّ الحوثيين بدأوا يستخدمون أسلحة سوفيتية قديمة لتوجيه ضرباتٍ موجعة للسعودية.

أمّا على الصعيد الداخلي: فإنَّ الوضع بات صعباً جداً خاصة مع عدم تمكّن السعودية من التخلّي عن الاعتماد النفطي، وتأثّرت بصورةٍ كبيرة من انهيار أسعاره في الأسواق العالمية؛ فارتفاع أسعار النفط السريع بات أمراً غير مطروح اليوم. وأشار الخبراء إلى أنَّ العامل السلبي الأسوأ بالنسبة للاقتصاد السعودي، هو الأزمة بين السعودية وقطر التي أدّت لانهيار ثقة المستثمرين في البلدين، وهو ما جعل الرياض تبحث حالياً بشكلٍ يائس عن أي استثمارات أجنبية.

أمّا بالنسبة للأوضاع وسط العائلة المالكة السعودية، فالمشاكل التي تواجه الأمير محمد بن سلمان بين أمراء العائلة المالكة جاءت بسبب تعيينه ولياً للعهد بشكلٍ

---

(1) Bruce Riedel, "Saudi king shows no signs of slowing aggressive foreign policy", al-monitor, 9/7/2017; http://www.al-monitor.com/pulse/en/originals/2017/07/saudi-arabia-king-salman-yemen-war-foreign-policy-qatar-g20.html

مناقضٍ للتقاليد. وما يزيد الأزمة توتيراً تلك التقارير التي تتحدّث عن إزاحة ولي العهد السابق الأمير محمد بن نايف بالقوّة عن منصبه، ووضعه تحت الإقامة الجبرية، ما يوضّح كيف أنّ الأمور متوتّرة بصورةٍ كبيرة داخل العائلة المالكة. كما أنَّ الأمير محمد بن سلمان لا يمتلك خبرة سياسية دولية؛ فهو لم يحصل على تعليمٍ مناسب، حيث تخرّج من كلية الحقوق في الرياض فقط، واحتلّ مناصب عليا بفضل والده فقط. وسيكون من الصعب على الأمير محمد بن سلمان إخراج السعودية من الأزمات التي صنعها بنفسه، بسبب تصريحاته ضدَّ إيران خاصة وأنّه هو من أطلق الشرارة الأولى للأزمة مع قطر[1].

وممّا سبق ذكره: نرى أنَّ السعودية التي دخلت في آتون الحرب في اليمن بالتعاون مع دولة الإمارات العربية، كان هدفها المُعلن إعادة حكم السلطة اليمنية الشرعية بقيادة الرئيس عبد ربه هادي منصور، لكنَّ بعد انقضاء نحو الثلاثة أعوام من التدخّل السعودي في الشأن اليمني، نكاد نجزم أن أهدافها الخفية لهذا التدخّل تكمن في الأهداف التالية:

1- ترسيخ الحرب الأهلية في اليمن أكثر فترة ممكنة كنوع من الانتقام من اليمنيين الذين شنّوا عدّة هجمات على الأراضي السعودية مع إعلان الدولة السعودية الثالثة.
2- محاولة إشغال اليمنيين عن المطالبة بمنطقة جيزان الحدودية التي ضمّتها السعودية إلى أملاكها.
3- المحاولات السعودية الدؤوبة بمساعدة الإمارات العربية على تفتيت الدولة اليمنية إلى قسمين على الأقل إن لم نقل ثلاثة: دولة في الشمال وعاصمتها صنعاء ودولة في الجنوب وعاصمتها عدن، ودولة في الجنوب الشرقي بمنطقة حضر موت.
4- محاولة القضاء أو في الحدِّ الأدنى إضعاف قوّة الحوثيين الشيعة المتمركزين على حدود السعودية الجنوبية؛ وبالتالي: إشغال إيران في صراع يلهيها عن طموحات السعودية في الزعامة الإقليمية في حدّه الأدنى.

ولاحقاً: قطع الملك سلمان علاقات بلاده مع طهران عام 2016، وبات السعوديون الآن يتعاطفون مع أعداء النظام الإيراني علناً. وقد حضر رئيس المخابرات السابق تركي فيصل بن عبد العزيز مؤتمرات حركة مجاهدي خلق

---

(1) "موقع روسي: الأمير بن سلمان ورط السعودية في أزمات صنعها بنفسه"، **وكالة سما الإخبارية**، 12/8/2017؛
http://samanews.ps/ar/post/310355/موقع-روسي-الامير-بن-سلمان-ورط-السعودية-في-أزمات-صنعها-بنفسه

المعارضة مرتين في باريس، ولكنَّ كلّ هذا لا يخيف النظام الإيراني. وبعد نجاح قمة الرياض في آيار (مايو) التي بدا أنّها جمعت العالم الإسلامي خلف السعوديين ولو لفترةٍ وجيزة، سرّع الملك سلمان الأزمة مع قطر، كما سيرد بيانه. فانقسم مجلس التعاون الخليجي، وابتعدت سلطنة عُمان أكثر فأكثر عن السعودية، كما انتقدت الصحافة الباكستانية بشكلٍ لاذع الجهود السعودية لإغلاق قناة الجزيرة القطرية، ولحصر سيادة قطر. فثمة آلاف العمّال الباكستانيين في دول مجلس التعاون الخليجي، وباكستان واقفة على الحياد ظاهرياً، ولكنَّ الأزمة حدّت من مصداقية العلاقات الخارجية السعودية في إسلام آباد وغيرها.

وتتمثّل أنجح مبادرة في سياسة الملك سلمان الخارجية في التملّق للرئيس الأمريكي "ترامب" خلال قمة الرياض، ولكنَّ الحرب اليمنية والأزمة الخليجية تكلّفان السعودية دعم الكونغرس. فلم تحظَ الصفقة الأخيرة لتزويد أسلحة لساحة المعركة اليمنية بقيمة 500 مليار دولار سوى بدعمٍ بفارقٍ ضئيلٍ في مجلس الشيوخ (53 مقابل 47). وصرّحت قيادة لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ: إنّها لن تنظر في مزيدٍ من مبيعات الأسلحة إلى أي دولة من دول مجلس التعاون الخليجي حتى يتم حلّ الأزمة الخليجية. وهذا القرار يؤثر على السعوديين دون غيرهم، بسبب حاجتهم المستمرّة إلى إمداداتٍ لمحاربة الحوثيين. وفي لندن أيضاً: يشعر السعوديون بتفاقم الأزمة، إذ اتّهم مركز للأبحاث السعودية بأنّها الداعم المالي الأوّل للمساجد المتطرّفة في بريطانيا. ويرفض رئيس الوزراء البريطاني نشر نتائج تحقيقات الدولة حول المسألة نفسها، لأنّها ربّما تفضي إلى الاستنتاج نفسه. ويدعو حزب العمل المعارض الذي حقق انتصاراً كبيراً في صيف عام 2017، إلى وقف جميع عمليات بيع الأسلحة إلى سلاح الجو الملكي السعودي خصوصاً وإلى السعودية بشكلٍ عام، علماً أنَّ القوات الجوية السعودية تعتمد بشكلٍ كبير على دعم الولايات المتحدة وبريطانيا، ويمكن أن يشلّ حظر الأسلحة نشاطها.

ومع انخفاضٍ يلوح في الأفق لأسعار النفط، تواجه السعودية تحدّيات اقتصادية صعبة، ولا يمكن أنْ تستمرَّ في إنفاق أموالٍ طائلة تفوق إنفاق أي دولةٍ أخرى على الأسلحة، وإذا لم تضع حدوداً لإنفاقها الدفاعي ستتبخّر آمالها في الإصلاحات الاقتصادية[1].

ومهما يكن من أمر: تعزّز إيران دعمها للثوّار الحوثيين في اليمن، وبدلاً من إنهاء الوجود الإيراني في البلاد تمنح الحرب التي تترأسّها السعودية في اليمن الفرصة لطهران لتعزيز تأثيرها ونفوذها في المنطقة. وقد ذكر محللون في صنعاء:

(1) Riedel, "Saudi king shows no signs of slowing aggressive foreign policy", Op. Cit.

أنَّ الوجود الإيراني في اليمن مستتر، وأنَّ أيادي إيران تعمل من وراء الكواليس. ولكنَّ هذا الوجود لا ينفكّ يتزايد فقد أمر قائد فيلق القدس الجنرال "قاسم سليماني" بزيادة المساعدات للحوثيين، لتشمل المستشارين والخبراء، وتشارك المزيد من التكنولوجيا مع القوّات اليمنية. وقيل أنَّ الألغام البحرية والصواريخ المضادة للدبابات والطائرات من دون طيّار هي من بين الأغراض التي تمَّ إرسالها.

ومن الصعب على إيران تهريب أسلحة ومقاتلين إلى اليمن بالمقارنة مع سوريا أو لبنان، فالموانئ محاصرة، والمطارات مُقفلة. ويمتدّ الخطُّ الساحلي لليمن على مساحة 2700 كم، وتتشارك البلاد حدوداً سهلة الاختراق مع سلطنة عُمان. ومع ذلك: إنَّ حصار السعودية قابل للخرق، وإنَّ الإيرانيين خبراء في تهريب الأسلحة سراً. وتعتبر طهران أنَّ الإمدادات التي ترسلها للحوثيين وسيلة زهيدة الثمن، لإبقاء السعودية في مأزقٍ تخطّى العامين ونصف العام. أمّا بالنسبة إلى السعوديين: فالحرب مكلفة؛ فبحسب دراسة جديدة لجامعة هارفرد قد تكون كلفة الحرب في اليمن 200 مليون دولار في اليوم على السعودية. ومن المتوقع: أنْ تزداد شراسة الدور الإيراني في اليمن، مع تصعيد الولايات المتحدة لعقوباتها على طهران. فليس ثمة مكان أفضل من الساحة اليمنية، لإغراق السعوديين أكثر فأكثر إلى أجلٍ غير مسمّى. ولا مانع لدى إيران أيضاً من إمكانية إغراق الولايات المتحدة في الحرب اليمنية؛ فالحرب الهادفة أساساً إلى إضعاف إيران بالفعل، تساعد هذه الأخيرة للتخلّص من خصومها الإقليميين[1].

ثانياً: الجهود السعودية لوأد الطموحات القطرية في الريادة الإقليمية

قبل التطرّق للجهود السعودية للقضاء على الطموحات القطرية في الريادة أو الزعامة، يجب علينا تناول مقوّمات السياسة السعودية الخليجية؛ فأية سياسة إقليمية تستند أساساً إلى ركائزٍ ومسلّماتٍ تشكّل فهماً للعلاقات الخارجية لأية دولة. لذا: يجب تحديد ركائز العلاقة السعودية مع جيرانها من دول الخليج، وهي تقوم على منطلقاتٍ تتبنّاها السعودية كإطارٍ شاملٍ لرسم ملامح علاقاتها مع هذه الدول. وهنا: يجب الذهاب إلى أبعد من الخطاب الرسمي الذي يُظهر السعودية كدولةٍ حريصةٍ على

(1) **Bruce Riedel**, "Iran outflanking Saudi Arabia in Yemen", al-monitor, 1/8/2017;
http://www.al-monitor.com/pulse/en/originals/2017/08/iran-saudi-arabia-war-yemen-houthis-outflanking.html

التعاون الخليجي، ورغبتها في التحوُّل من التعاون إلى الاتحاد الحقيقي، وهي مبادرة أطلقها الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز لكنّها لم تنجح[1].

ولقد أدّى فشل جامعة الدول العربية وعدم قدرتها على قيادة أو حل الخلافات بين الكيانات السياسية المنضوية تحت جناحها، إلى دفع البلدان الأصغر حجماً التي تستفيد عادة من النظام الدولي والهيئات الدولية، للعمل من أجل إنشاء مناطق إقليمية أصغر. ومن ثمَّ: ففي عام 1981 وتحت ضغط من إيران الثورية، بدأت الكويت إنشاء مجلس التعاون الخليجي الذي ضمَّ ستٍّ من الدول العربية السبع التي تحد الخليج العربي. ورفضت الدول المؤسّسة لهذا المجلس اعتبار العراق دولة خليجية، على أساس أنَّ العراق ليس له سوى إطلالة صغيرة نسبياً على الخليج العربي. لكنَّ الجغرافيا لم تكن السبب الوحيد لإبقاء العراق خارجاً عن مجلس التعاون الخليجي؛ بل لأنَّ العراق وقتذاك كان متورّطاً في حربٍ مريرة مع إيران، وربما خشيت الدول الخليجية من دعوة العراق إلى إغضاب إيران منها.

ومنذ عام 1981 عمل مجلس التعاون الخليجي بطريقةٍ سلسة نسبياً، وخاصة بالمقارنة مع الجامعة العربية المختلّة. وكانت التي تعدّ أكبر دول الخليج وأكثرها اكتظاظاً بالسكان، تهيمن على المجلس الذي يعقد اجتماعاته السنوية بالتناوب في إحدى الدول الأعضاء. أمّا سلطنة عُمان الأقرب جغرافياً إلى إيران في الخليج، غالباً ما تحققت من الرغبة السعودية بالهيمنة، فأعاقت محاولات زيادة الوحدة داخل دول مجلس التعاون الخليجي، وكان آخرها في الكويت في عام 2013، عندما سعت السعودية من أجل إنشاء قيادة عسكرية مشتركة، يكون مقرّها الرئيسي في الرياض، جنباً إلى جنب مع تكامل السوق الكامل والعملة المشتركة. وخوفاً من الهيمنة السعودية، وربّما بالتحريض الإيراني، نسفت عُمان خطة القيادة العسكرية المشتركة. وهكذا: حافظ مجلس التعاون الخليجي على مركزه، كمجلسٍ للدول المجاورة.

لكنَّ إيران ترغب في زيادة إضعاف دول مجلس التعاون الخليجي، أولاً وقبل كل شيء منافستها السعودية. وفي هذا الصدد: كتب وزير الخارجية الإيراني "جواد ظريف" عدّة مقالات في الصحف الغربية، دعا فيها إلى إنشاء منظمة "الخليج الفارسي الأكبر"، حيث تصبح إيران واليمن عضوين في التكوين الإقليمي الجديد؛ وبالتالي: فقدرات إيران أجبرت السعودية والإمارات المتحدة على محاولة استخدام مجلس التعاون الخليجي لأغراضٍ أخرى.

---

(1) Rania EL Gamal, "Saudi call for Gulf Arab union faces hurdles at summit", Reuters, 9/12/2013;
http://www.reuters.com/article/us-gulf-summit-strains-idUSBRE9B811E20131209

ووصلت المنافسة السعودية القطرية إلى أوجّها في عام 2014، عندما قطعت السعودية والإمارات المتحدة والبحرين علاقاتها مع قطر، متهمة إياها بدعم الجماعات الإسلامية التي يطلق عليها الحلفاء الخليجيين الثلاثة "الجماعات الإرهابية". ومن ناحية أخرى: كانت السعودية وحلفاؤها من جهة، وقطر من جهةٍ أخرى في خلافٍ على ما حدث في أعقاب الحِراكات العربية[1].

ولم تكن الأزمة الخليجية مُنبتَّة الصلة عن أزماتٍ سابقة عرفها مجلس التعاون الخليجي وجرى فيها سحب سفراء، وكان بعضها معلناً كما في عامي 2002 و2014، وبعضها كان صامتاً يمكن تلمُّسه من خلال فتور العلاقات بين بعض دول مجلس التعاون، أو رفض إنشاء مزيدٍ من الإجراءات التكاملية بين دول المجلس، ويتمحوّر جوهر هذه الأزمات حول أربعة أبعاد رئيسية يَمسُّ كل منها بطريقةٍ مباشرة أو غير مباشرة الموضوع الفلسطيني، وتتمثّل في الآتي[2]:

1- حدود العلاقة الخليجية مع إيران: وهذه العلاقة لها بعدان هما: السياسة الإيرانية تجاه الدول العربية بشكلٍ عام من ناحية، والسياسة الإيرانية تجاه القضية الفلسطينية من ناحيةٍ ثانية.

2- حدود العلاقة الخليجية مع تنظيمات الإسلام السياسي وخصوصاً جماعة الإخوان المسلمين: حيث تنظر دول خليجية محددة كالسعودية والإمارات العربية بشكلٍ خاص إلى أنَّ الإخوان المسلمين يشكّلون التنظيم الأكبر حجماً، والأكثر خبرة سياسية في العالم العربي، وأنَّ هذا التنظيم يسعى لتولّي السلطة في الدول العربية وقد كان دوره السياسي بارزاً وبأشكالٍ مختلفة في مصر وتونس والمغرب وفلسطين والأردن وسوريا ... الخ. وهو ما يعني -من وجهة نظر السعودية -احتمال انتقال تأثير هذا التيار للمجتمع الخليجي خصوصاً السعودي منه، وهناك جذور تاريخية وبنية مجتمعية خليجية قابلة للإنصات للأدبيات السياسية لهذا التنظيم، وهو ما ينطوي -بناءً على هذا الفهم -على احتمال القفز على السلطة في هذه الدول الخليجية خصوصاً في السعودية، ومن هنا: لا بدَّ من وأد هذا التيار قبل فوات الآوان. ولمّا كانت القوى الفلسطينية الأكثر نشاطاً في الصراع مع (إسرائيل) ذات صلة تاريخية

---

(1) Hussain Abdul Hussain, "Can GCC survive death of international organizations؟", Anadolu Agency, 14/8/2017;
http://aa.com.tr/en/analysis-news/can-gcc-survive-death-of-international-organizations/883995

(2) **"تداعيات الأزمة الخليجية على القضية الفلسطينية"**، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تموز (يوليو) 2017، ص1-2.

بالإخوان المسلمين، فإنَّ ظلال الأزمة الخليجية امتدّت لتصيب هذه التنظيمات وخصوصاً حركة حماس.

3- حدود سياسة الحريّات الإعلامية الخليجية وفي قلبها السياسة التحريرية لقناة الجزيرة القطرية: إذ ترى دول الخليج خصوصاً السعودية والإمارات العربية أنَّ قناة الجزيرة تمثّل منبراً تحريضياً، وأنّه الأكثر تعبيراً ضمنياً عن توجّهات الإخوان المسلمين، ناهيك عن أنّه يتجاوز الكثير من السياسات التحريرية الإعلامية التقليدية التي اعتاد عليها الإعلام العربي، وهو ما يشكّل خضّاً للمياه الراكدة في اتّجاهات الرأي العام العربي، وبدا أثر ذلك كله خلال الفترة الممتدّة من بداية الحِراكات العربية مع نهاية عام 2010 إلى الآن، مع الأخذ في الاعتبار أنَّ هذه السياسة التحريرية للجزيرة تجعل من الموضوع الفلسطيني مادة رئيسية لها.

4- مركزية الدور السعودي في القرار السياسي في مجلس التعاون الخليجي منذ نشأته في عام 1981: كردّ فعل على نجاح الثورة الإيرانية كانت السعودية ترى فيه أداة للجم تداعيات الثورة الإيرانية في الخليج، وبأنَّ الدور السعودي يجب أنْ يكون مركزياً في هذا المجال بحكم الثقل السعودي في الإقليم الخليجي. وبعد الإعلان عن المبادرة العربية لتسوية القضية الفلسطينية عام 2002 والتي كانت السعودية مهندسها الرئيسي، تعزّز الإحساس السعودي بمركزية دور السعودية في صياغة التوجّهات الاستراتيجية العربية بشكلٍ عام وليس الخليجية فقط، وهو ما اصطدم بنوعٍ من القلق بين دولٍ خليجيةٍ محدّدة أبرزها قطر، وعزوف عُماني عن مجاراة النزعة المركزية السعودية، مضافاً إليه قدرٍ من الحرج الكويتي من هذه النزعة. ولمّا كان الموضوع الفلسطيني يشكّل أحد أهم ملامح الاستراتيجيات العربية -بغض النظر عن جدواها -فإنَّ السعودية رأت ضرورة تطويع الموضوع الفلسطيني لصالح توجّهات أخرى، وهو ما لم يَرُق لعددٍ من دول الخليج أو الدول العربية الأخرى.

ثالثاً: خطورة الدور القطري الإقليمي على مكانة السعودية

خلال العقدين الأخيرين: قامت قطر ببناء إمبراطورية إعلامية ومؤسّساتية ضخمة تربطها مع الأمريكيين، لتكون لاعباً ومحرّكاً أساسياً في منطقة الشرق الأوسط وعلى المستوى الدولي. وثمة أمثلة على ذلك، مثل: "مركز الدوحة لحوار الأديان"، و"مؤتمر الحوار الإسلامي-الأمريكي"، و"مركز سابان لدراسات الشرق الأوسط"، والعشرات من المبادرات الأخرى، إلى جانب الأدوات الإعلامية الكبيرة وخصوصاً "شبكة الجزيرة الإعلامية". أضف إلى ذلك: الاستثمار القطري

الضخم في المؤسّسات التعليمية، واستقطاب جامعات عالمية متخصّصة في حقل السياسة بفروع لها في قطر، بالإضافة إلى "المركز العربي لدراسات وأبحاث السياسات" الذي يعتبر ذو التأثير الأول على الأكاديميين والباحثين العرب، والمنتج الأكبر للأبحاث في العالم العربي.

لقد كانت قطر على مدار العقدين الماضيين تحاول بناء أذرع إعلاميةٍ وأكاديميةٍ وبحثيةٍ، يمكن من خلالها التأثير على العالم العربي، ومن خلال الزبانية التي انتهجتها مع بعض الأطراف في بعض الدول. ولم يكن تركيز قطر على بناء بنيّةٍ تحتيّةٍ قطريةٍ، أو إنشاء إمبراطورية اقتصادية؛ بل كانت تحاول العمل بالتوازي على هذه الخطوط، بعكس الإمارات العربية على سبيل المثال[1].

وفي سياق التنافس على زعامة العالم الإسلامي، وفي ضوء الخلاف بين الدول العربية السُنّية على موقفٍ جامعٍ ضدَّ إيران، ورغبة من دولة قطر بعدم التسليم بالزعامة للسعودية في منطقة الشرق الأوسط، تلقفت إيران الهجمة الإعلامية الخليجية على قطر منذ بدايتها في 24 آيار (مايو) 2017، باعتبارها فرصة لتقوية مواقفها في مواجهة السعودية بعد أنْ عدّت قمة الرياض العربية الإسلامية السُنّية والأمريكية موجّهة ضدّها في المقام الأول، كما رأت أنَّ الأزمة الخليجية تعدّ من إفرازات هذه القمّة، ما دعا الرئيس الإيراني "حسن روحاني" المبادرة في الاتصال بأمير قطر تميم بن حمد آل ثاني في 27 من الشهر نفسه، تناول فيه أهمية الحوار المتكافئ بين الدول المطلّة على الخليج[2]. بدوره قال أمير قطر في ذات الاتصال: "نريد تعزيز العلاقات القطرية الإيرانية أكثر فأكثر على كافة المستويات، ولا نرى موانع في هذا الطريق"، ومؤكّداً أنَّه أصدر أوامره للأجهزة التنفيذية في بلاده، لبذل المزيد من الجهود في سبيل تعزيز العلاقات مع إيران[3].

ومن المعروف: أنّه خلال العامين الماضيين بدأ تقاربٌ قطري ايراني غير مسبوق، خصوصاً أنَّ إيران بدأت في عام 2014 باستخراج الغاز من أكبر حقلٍ في

---

(1) عبد الهادي العجلة، "معركة النفوذ الطويلة في الخليج"، المركز الديمقراطي العربي، 2017/6/7؛
http://democraticac.de/?p=47007

(2) "**خامنئي يتوقع سقوطاً حتمياً لحكام السعودية وروحاني يدعو لتحسين العلاقات**"، Reuters عربي، 2017/5/27؛
http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKBN18N0T3

(3) "**أمير قطر يهاتف روحاني ويؤكد إصداره أوامر بتعزيز العلاقة مع إيران على كافة المستويات**"، وكالة سما الإخبارية، 2017/5/28؛
http://samanews.ps/ar/post/303715/-امير-قطر-يهاتف-روحاني-ويؤكد-اصداره-اوامر-بتعزيز-العلاقة-مع-ايران-على-كافة-المستويات

العالم التي تتشارك فيه مع قطر، وهو ما يدعو لتعاونٍ وتقاربٍ قطري إيراني، في وقتٍ تحاول السعودية فيه عزل إيران بشكلٍ كامل. وبما أنَّ قطر وإيران وروسيا هما الدول الأعلى تصديراً للغاز الطبيعي، فإنَّ قطر تحاول الحفاظ على علاقاتٍ جيّدةٍ مع العملاقين، خصوصاً أنَّ قطر تعتمد بشكلٍ كلّيٍّ على تصدير الغاز الطبيعي وليس البترول ومشتقاته، كما في السعودية والإمارات العربية والكويت[1].

الأمير القطري الحالي الشيخ (تميم بن حمد آل ثاني)

ولم يمض طويلاً على زيارة الرئيس "ترامب" للرياض، وبعد أقل من أسبوعين فقط منها وتحديداً في 5 حزيران (يونيو) 2017، توتّرت علاقات بعض الدول الخليجية مع دولة قطر، وأعلنت السعودية والإمارات العربية والبحرين قطع علاقاتها الدبلوماسية مع قطر ومقاطعتها، وانضمّت إليهم مصر وعدد قليل من الدول الإسلامية الثانوية التي ليس لها ثقل سياسي في ذات المسار، وهي دولٌ تسير في ركب السياسة السعودية. ويأتي ذلك للأسباب التالية -حسب زعم هذه الدول مجتمعة:

1- اتّهام قطر بدعم الإرهاب وتشجيعه.
2- تنمية علاقات قطر بإيران على حساب علاقتها بأشقائها الخليجيين العرب.
3- زعزعة استقرار دول مجلس التعاون الخليجي[2].
4- يضاف إلى ذلك: الطلب السعودي من الدوحة بوقف دعم حركات المقاومة للاحتلال الإسرائيلي كحركة حماس الفلسطينية، وكذلك جماعة

---

(1) العجلة، **"معركة النفوذ الطويلة فى الخليج"**، مرجع سابق.
(2) **"أزمة العلاقات الخليجية: في أسباب الحملة على قطر ودوافعها"**، وحدة تحليل السياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017/6/5؛
http://www.dohainstitute.org/release/1d192969-f0e6-476a-ba7c-41b3bc5ad1f1

الإخوان المسلمين، وذلك حسب ما ذكره عادل الجبير وزير الخارجية السعودي في باريس في 6 من الشهر نفسه[1]. وفي السياق نفسه: زعم السفير السعودي في الجزائر سامي بن عبد الله الصالح: أنَّ حركة حماس حركة إرهابية تسعى لإحلال المشاكل في المنطقة، واتّهمها بإدارة المؤامرات وإحلال المشاكل، مذكّراً بأنَّ حركة حماس مصنّفة على قوائم الإرهاب[2]. وكانت صحيفة "الرياض" السعودية بدورها قد دوّنت على صفحاتها، بأنَّ حركة حماس (الإرهابية) -على حدِّ قولها - أعلنت عن وصول وفدها إلى طهران لحضور مراسم أداء اليمين الدستورية لرئيس الجمهورية الإيرانية المنتخب "حسن روحاني"[3].

وقد ردَّ السفير القطري لدى الجزائر -أيضاً -إبراهيم بن عبد العزيز السهلاوي على ادّعاءات السفير السعودي بالقول: إنَّ حركة حماس بالنسبة لبلاده حركة مقاومة شرعيّة، مثلها مثل الثورة الجزائرية. وبيّن السهلاوي: أنَّ الدوحة لا تدعم حماس؛ بل تدعم الشعب الفلسطيني وتتعاون مع السلطة الفلسطينية، واعتبر وجود حماس في قطر هو تمثيل سياسي للحركة كما لها بالجزائر[4].

وحول الشأن الفلسطيني: أشار الأمين العام لحزب الله اللبناني السيد حسن نصر الله، إلى أنَّ ما يُقال عن مشروعٍ لتسويةٍ إسرائيلية فلسطينية يقوم على خلفية تجميع القوى ضدَّ إيران ومحور المقاومة. مضيفاً: إنَّ "رأس الحربة في المشروع ضدّ محور المقاومة، هم حكام السعودية". واتهم حزب الله حكّام السعودية بأنّهم يريدون أخذ المنطقة إلى حروبٍ جديدة تصبّ في مصلحة تل أبيب وواشنطن. وكان نصر الله قد أكّد: أنَّ "حكام السعودية يقولون إنّهم يريدون محاربة النفوذ الإيراني، لكن فعلياً فإنَّ فشل مشاريعهم يدعم نفوذ طهران"، معتبراً بعدم إمكانية سماح

---

(1) "السعودية: على قطر فك الارتباط بحماس حتى تنتهي المقاطعة"، **موقع دنيا الوطن**، 2017/6/6؛
https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2017/06/06/1057577.html

(2) "سفير السعودية في الجزائر: حركة حماس جماعة إرهابية"، **YouTube**، 2017/7/11؛
https://www.youtube.com/watch?v=hHi2KwejuZA

(3) "وفد من قيادة حركة حماس الإرهابية يحضر مراسم تنصيب روحاني"، **صحيفة الرياض**، 2017/8/5؛
http://www.alriyadh.com/1614024

(4) "**دبلوماسي قطري: حماس حركة مقاومة شرعية مثل الثورة الجزائرية**"، موقع دنيا الوطن، 2017/7/26؛
https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2017/07/26/1070584.html

الإسرائيليين بإنجاز تسوية سلمية للصراع، تحفظ الحدّ الأدنى من ماء وجه الفريق الذي يفاوضهم[1].

ولقد مثّل خطاب الرئيس الأمريكي "ترامب" في قمّة الرياض والذي قال فيه: إنَّ حركة حماس شكل من أشكال الإرهاب في العالم، وأنّها تمارس الوحشية نفسها كالقاعدة وداعش، إشارة إلى انطلاق هجوم السعوديين على حماس أيضاً. وتعهّد مدير مركز دراسات الشرق الأوسط في جدّة الإعلامي عبد الحكيم الحميد في مقابلةٍ مع القناة الإسرائيليّة الثانية في 5 حزيران (يونيو) 2017، بمحاربة حركتي: حماس والجهاد الإسلامي.

وأخيراً: إنَّ ما أظهرته السعودية منذ انتهاء قمّة الرياض تجاه حماس ينبئ بأنّها ماضية في تصعيد مواقفها أكثر تجاه الحركة، خصوصاً في ظلّ انخراطها بعملية التسوية في الإقليم وفق خطّة "ترامب" الذي يسعى إلى تطبيع علاقات الدول العربية مع (إسرائيل)، ما قد يدفع السعودية للضغط على الدول العربية التي تُعرف بدول الاعتدال العربي لاتخاذ مواقفٍ شبيهة ضدّ حماس، الأمر الذي سينعكس على حماس بازدياد طوق الحصار العربي عليها، ما قد يشجّعها أو يضّطرها إلى تطوير علاقتها بشكلٍ أسرع مع حلفاء الماضي كإيران التي بدأت العلاقات معها تعود لسابق عهدها في الأونة الأخيرة، وكذلك علاقاتها الجيّدة مع حزب الله بانتظار حدوث انفراجة وتقارب مع سوريا[2]، وهو ما حدث لاحقاً في تشرين الأول (أكتوبر) 2017.

وفي هذا السياق: لم يكن مستغرباً التحاق البحرين بالسعودية والإمارات العربية، وأنْ تُعلن عن مقاطعة قطر وحصارها. وبالرغم من توتّرٍ قديمٍ في علاقات البحرين مع قطر اتّسمت علاقات البلدين عموماً بالودّ والتفاهم، ولكنَّ البحرين أصبحت إلى حدّ كبير محميّة سعودية منذ انفجار الحراك الشعبي البحريني ضد الأسرة الحاكمة في عام 2011. وقد اختارت البحرين الوقوف بالفعل إلى جانب السعودية من قبل، وبدون تأمُّلٍ كافٍ لمكاسبها وخسائرها، كما حدث في أزمة سحب السفراء في عام 2014.

أمّا التحاق مصر بركب معسكر القطيعة والحصار رغم أنَّها ليست دولة خليجية؛ فذلك أمرٌ غير مفاجئ على أية حال، فالرئيس عبد الفتاح السيسي يُعتبر مديناً

---

(1) **"نصر الله: بعد فشل مشروع داعش عادوا إلى مشروع تقسيم المنطقة والبداية من إقليم كردستان"**، الميادين نت، 2017/9/39؛
http://www.almayadeen.net/news/politics/827412/نصر-الله

(2) Ahmad Melhem, "Saudi gamble on Hamas could pay off, or enrich rival Iran", al-monitor, 21/8/2017;
http://www.al-monitor.com/pulse/en/originals/2017/08/hamas-saudi-arabia-terrorist-trump-plan-israel-peace.html

للسعودية والإمارات العربية لتأييدهما الإطاحة بحكم الرئيس محمد مرسي في 3 تموز (يوليو) 2013، وتوفير الدعم المالي والسياسي لنظام الحكم الذي تمخّض عن تلك الإطاحة. كما أنَّ التوتّر هو السمة السائدة في علاقة القاهرة بالدوحة، سواء لشكوى الرئيس السيسي المستمر من تغطية قناة الجزيرة للشأن المصري، أو لأنَّ قطر تستضيف عدداً من معارضيه.

غير أنَّ الكويت التي بدأت تحرّكاً سريعاً منذ نهاية آيار (مايو) 2017 لإيجاد حلٍّ للأزمة الخليجية، وكذلك سلطنة عُمان التي أيدّت التحرّك الكويتي، أضحيتا تشعران بقلقٍ ملحوظٍ من الطريقة التي تصرّفت بها السعودية والإمارات العربية. وتقدّر الدولتان -اللتان تحتفظان بهامش استقلالٍ واسعٍ عن السياسة السعودية الخارجية -أنَّ محاولة فرض الوصاية على قطر قد تكون مجرّد بداية وليس نهاية لسياسة هيمنة سعودية على الشأن الخليجي برمته[1].

وبالنسبة للكويت: فمع اندلاع الأزمة الخليجية التي ما زالت تختمر انصبّ التّركيز على العواقب المترتّبة على طرفي الأزمة، لكنَّ المخاطر عالية أيضاً بالنّسبة إلى أولئك الموجودين في الوسط، بما في ذلك الوسيط الأساسي (الكويت). فإذا فشلت الكويت في مسعاها للوساطة التي تبذلها في حلّ خلاف مجلس التّعاون الخليجي، واستمرّت الأزمة الخليجية أطول ممّا يجب قد تجد نفسها ضعيفة أكثر فأكثر أمام خطوط الصّدع الجيوسياسيّة الجديدة التي تحرّض دول الخليج العربي واحدة ضدّ الأخرى. فإذا أدّى استهداف الدوحة من قبل السعوديين والبحرينيين والإماراتيين، إلى دفع قطر أكثر باتّجاه إيران قد تتعرّض الكويت نفسها لضغوطٍ أكبر من حلفائها في مجلس التّعاون الخليجي للتخلّي عن موقفها الحيادي، واختيار فريقٍ في نهاية المطاف[2].

كما نرى أنَّ سلطنة عُمان تُعدُّ الدولة العربية الوحيدة التي نأت بنفسها منذ نشأة نظامها السياسي عمّا يدور من خلافاتٍ عربيةٍ / عربيةٍ أو عربيةٍ إيرانيةٍ، رغم أنَّها عضوٌ في مجلس التعاون الخليجي. ويبدو أنَّ الخلاف المذهبي لحكّام وسكّان عُمان – التي تنتمي للمذهب الأباضي -عن بقية دول الخليج العربية، لعِب دوراً مهمّاً في اتّباع سياسة الحياد الإيجابي تجاه الخلافات العربية / العربية والخلاف العربي الإيراني؛ وبالتالي: رغبت عُمان جاهدةً في النأي بنفسها عن مشاكل المنطقة المتعلّقة بخلاف

---

(1) "حصار قطر: التقديرات والارتدادات"، مركز الجزيرة للدراسات، 22/6/2017؛
http://studies.aljazeera.net/ar/positionestimate/2017/06/170622094941121.html

(2) Giorgio Cafiero, "Stakes high for Kuwait as mediator in Qatar crisis", al-monitor, 27/6/2017;
http://www.al-monitor.com/pulse/en/originals/2017/06/gcc-qatar-crisis-kuwait-role-mediator-iran.html

المذاهب الدينية، وهذا ما لامسناه بوضوح في رفضها الانضمام للتحالف العربي بقيادة السعودية في حربها في اليمن ضد جماعة الحوثيين الشيعية، وأنصار الرئيس اليمني المخلوع علي عبد الله صالح، أي أنَّ سياساتها واضحة لا لبس فيها بتجاهل الخلافات والصراعات المحيطة بها ما أدّى إلى استقرارها، لكنَّ ما تخبّئه الأيام القادمة قد يحمل مفاجئات غير سارة لهذه السلطنة، لإرغامها على تبديل موقفها من الأزمة الخليجية ومن إيران أيضاً.

ولا يخفى على أحد: أنَّ إدارة الرئيس "ترامب" ومسقط ليسا على الموجة نفسها فيما يتعلّق بمجموعة من القضايا الإقليميّة، فكان "ترامب" المرشّح للرئاسة قد اعتبر أنَّ خطة العمل الشاملة المشتركة التي لعبت عُمان دوراً محورياً في بلورته مع إيران في عهد الرئيس "أوباما" أسوأ صفقة على الإطلاق، وتعهّد بتمزيقها. وفي شهر نيسان (أبريل) 2017 أيّدت جميع دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء عُمان قرار الرئيس "ترامب"، بإطلاق عشرات الصواريخ على البنى التحتيّة العسكرية التابعة للنظام السوري قرب مدينة حمص. وعلى الجبهة اليمنيّة: فإنَّ الحملة العسكرية السعودية الإماراتية التي قامت إدارة "ترامب" بتعزيز الدعم الأمريكي لها قد أزعجت عُمان، كما أنَّ قيام "ترامب" بحثّ حلفاء الولايات المتحدة في جميع أنحاء العالم الإسلامي، على مساعدة واشنطن في مواجهة إيران لم يمنع مسقط وطهران من الإبقاء على العلاقات الدفاعية الوثيقة بين جارين يتشاركان مضيق هرمز.

وبشكلٍ عام: فإنَّ عدم الاتفاق بين مسقط وإدارة "ترامب" على القضايا الأمنية الإقليمية، يعود بشكلٍ كبيرٍ إلى علاقة مسقط المتميّزة والتعاونية مع طهران. ففي حين ترى إدارة "ترامب" أنَّ إيران هي أكثر دولة في الشرق الأوسط مسؤولة عن تنامي الإرهاب، والتسبّب بعدم الاستقرار على المستوى الإقليميّ، ترى مسقط في طهران حليفاً استراتيجياً مهمّاً في مجموعة متنوّعة من القطاعات. وبالإضافة إلى ذلك: فإنَّ التطوّرات التي تحدث في دول مجلس التعاون الخليجيّ في ضوء الأزمة الخليجية، تدفع ببعض الدول الأقل تأثيراً في المجلس كسلطنة عُمان إلى تقييم العمق الاستراتيجي التي تقدّمه إليها إيران.

وقد نتج عن العلاقات العُمانية الإيرانية اعتماد مسقط لسياسةٍ خارجيةٍ تفاعليةٍ مع مجموعةٍ من الجهات الحكومية وغير الحكومية في الشرق الأوسط، ما جعل عُمان متميّزة بين دول مجلس التعاون الخليجي. فعلى سبيل المثال: كانت عُمان الدولة الوحيدة في مجلس التعاون التي لم تشارك في الحملة السعودية الإماراتية على اليمن منذ بدئها في شهر آذار (مارس) 2015، وهي من أشدّ المعارضين لها[1].

(1) Giorgio Cafiero, "Trump administration looks to Oman for help navigating Middle East", al-monitor, 23/7/2017;

ولعلَّ المتغيّر الرئيسي الذي أدّى إلى التواصل بين الرئيس "ترامب" والسلطان قابوس، هو الأزمة الخليجية التي يبدو أنّها دفعت واشنطن إلى اللجوء إلى مسقط كوسيطٍ إقليميّ بين دول مجلس التعاون الخليجي، وممّا لا شكّ فيه أنّ الكويت وليس سلطنة عُمان، هي التي تقود الجهود الدبلوماسيّة في دول مجلس التعاون لحلّ الخلافات التي نشأت في هذا العام. غير أنّه من المرجّح أنْ تكون الإدارة الأمريكية أقدمت على تشجيع عُمان على تعزيز دورها في حلّ الخلافات القائمة، والمساعدة في نزع فتيل الأزمة سعياً لتحقيق المصالحة. وممّا لا شكّ فيه: أنّه مع انقسام حلفاء الولايات المتحدة العرب بين بعضهم، يشكّل ذلك فرصة لإيران للاستفادة من الخلافات بين دول مجلس التعاون لدفع أجندتها السياسية في العالم العربي.

وفي شهر حزيران (يونيو) 2017، أبلغ البيت الأبيض السلطان قابوس أنَّ واشنطن لا تتوقع من مسقط قطع علاقاتها الاقتصادية مع طهران. وقد تمَّ تسليم الرسالة في الاجتماع السريّ لمدير وكالة المخابرات "مايك بومبيو"، ونائب مستشار الأمن القومي الجنرال "ريكي واديل R. Wadele" مع السلطان قابوس. ودعا كلّ من "بومبيو" و"واديل" السلطان إلى بذل المزيد من الجهود لوضع حدٍّ لطرقات التهريب التي تربط إيران بالمقاتلين الحوثيين على الأرجح عبر المرافئ العُمانية، والحدود البريّة مع اليمن. وعلى الرغم من عدم وجود دليل قويّ يشير إلى تورّط عُمان في عملية نقل الأسلحة إلى الحوثيين، يبدو أنَّ كلٍّ من إدارة "ترامب" ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى تعتقد أنَّ مسقط تلعب دوراً في الحرب الأهلية اليمنية، وهو ما ينفيه المسؤولون العُمانيون بشكلٍ قاطع[1].

إن ما يجري الآن في الخليج قد سبّب الضيق لمعظم العرب، إلاّ أنَّ الكثيرين لم يُعطوا هذه الأزمة ما تستحقه من فَهْمٍ واستيعابٍ لحقائق الأمور بعيداً عن التجلّيات العاطفية، والمواقف مسبقة الصنع، أو التحاليل السطحية التي تفتقر إلى القدرة على استيعاب أو استشراف حقيقة ما يجري، وآثاره على دول المنطقة وعلى الإقليم بشكلٍ عام، والاكتفاء الساذج الخاطئ باعتبارها أزمة بين الدول الخليجية، واعتبار آثارها محصورة بهم حُكماً.

وفي الواقع: فإنَّ ما يجري الآن في الخليج هو أحد العناوين الفرعية لما يجري في المنطقة بشكلٍ عام، والعنوان وإنْ كان خليجياً إلاّ أنَّ نتائجه سوف تتجاوز منطقة الخليج بإطارها العربي لتؤثّر على طبيعة الإقليم، وعلى الدول الاسلامية الرئيسية فيه مثل: تركيا وإيران، وكذلك على ما يحيط بمستقبل المنطقة من غموضٍ

---

http://www.al-monitor.com/pulse/en/originals/2017/07/trump-white-house-oman-help-qatar-gcc-crisis.html

(1) Ibid.

أقلّ ما يمكن وصفه بأنّه الغموض المرافق لإعادة تقسيم المنطقة ودولها، طبقاً لإرادة ومصالح الدول الكبرى وأهمها بالطبع الولايات المتحدة والاتحاد الروسي.

فالأزمة الخليجية سوف تكون المدخل لتدمير دوله أو تقسيمها خصوصاً السعودية، وإلى التطبيع العلني الكامل مع (إسرائيل) كحليفٍ إقليمي. ومع أنَّ ذلك يجري بأيدٍ عربية، إلاّ أنّه يتم بإيحاءٍ خارجي وبإرادةٍ أجنبية، تمهيداً لإعادة تقسيم العالم العربي طبقاً لمصالح الدول الكبرى، وبغض النظر عن مصالح شعوب المنطقة أو رغباتها[1].

ومهما يكن من أمر: فإنَّنا نرى أنَّ مسألة افتعال الأزمة الخليجية، وفرض مقاطعة سياسية واقتصادية واجتماعية من بعض الدول ضد قطر، تتعلّق مباشرةً وقبل كل شيء بنشوء نظامٍ عربي إقليمي جديد تقوده الرياض وتنضوي تحت لوائه القاهرة، ويحظى بضوءٍ أخضرٍ أمريكي، فعناوين الأزمة المُعلنة تتمثّل بقضايا تافهة لا يقبل بها طالب مبتدئ يدرس في أحد أقسام العلوم السياسية. ونكاد نجزم أنَّ العنوان الرئيس للأزمة لا يخرج عن محاولة دولٍ خليجيةٍ وعربيةٍ بعينها تكنُّ العداء لسياسات الدوحة الناجعة والدؤوبة في ملفّات منطقة الشرق الأوسط -اتفقنا مع هذه السياسات أو اختلفنا -فأرادت هذه الدول إنهاء الدور القطري، بعدما بات هذا الدور يؤرّق عدد من دول المنطقة، خصوصاً إذا كان الهدف من تنمية الدور القطري يتعلّق أيضاً بمنافسة الدوحة للرياض على مكانتها الإقليمية. لذلك: فإنَّ ما تحاول الدول التي تفرض الحصار والمقاطعة على قطر القيام به، هو فرض "الوصاية" عليها بما يُلغي سيادتها بالكامل لتعود -كما كانت -إمارة صغيرة لا قيمة سياسية لها.

فممّا لا شكَّ فيه: أنَّ الأزمة الخليجية والخلاف بين الأشقاء ليست حالة عابرة وإنّما هي أزمة تمَّ التخطيط لها بدقةٍ في أروقة البيت الأبيض والكرملين والكنيست الإسرائيلي، مع الاستفادة بنصائح النظامين المصري والإماراتي وحتى إيران. لقد تمَّ في هذه المخطّط تحديد الأهداف والمراحل والآليات، وكذلك تمَّ تحديد الأدوات التي أُتفق على أنْ تكون أدواتٌ عربية حتى تنجح في تحقيق تهديم داخلي عميق، يستهدف كل نقاط القوّة الموجودة في المنطقة، ولعلَّ الإمارات العربية ومصر هما الأداتان الأساسيتان في تنفيذ كل أهداف هذا المخطط في المنطقة العربية والعالم الإسلامي. فزيارة الرئيس "ترامب" إلى الرياض، وحجم اتفاقية الأسلحة التي عُقدت تكشف أنَّ المنطقة قادمة على زلزالٍ هائلٍ سيعصف بعدّة دول، وسيغيّر من طبيعة الخارطة الجيوسياسية في المنطقة، ويمهّد لبناء نظامٍ عالمي جديد.

فهل بات المحور السعودي التركي شيءٌ من الماضي، وأنَّ تركيا سُحب منها البساط لصالح محور (الإمارات العربية، مصر، وإسرائيل)؟ ربّما الأزمة الخليجية

---

(1) قمحاوي، **"السقوط العربي"**، مرجع سابق.

ستزداد تعقيداً أكثر وقد تتحوَّل منطقة الخليج إلى التصادم بين محاورٍ عدّة، وستظهر محاور جديدة مختلفة في المصالح لكنّها متّفقة في التوجّهات، وسنشهد ولادة محورٍ تركي قطري إيراني روسي. وفي المقابل: سيظهر المحور الإماراتي السعودي المصري الإسرائيلي، وسيزداد حجم التصادم بين هذين المحورين لصالح المحور الخفي، وهو المحور الأمريكي الروسي الإسرائيلي الذي سيزيد من توتير الصراع بين المحورين السابقين، تمهيداً لرسم خارطة جيوسياسية جديدة تخدم مصالحه الاقتصادية والاستراتيجية والأمنية، والتي على ضوئها سيتم عقد اتفاقية سايكس بيكو جديدة وفق معايير إثنية ومذهبية.

فالأحداث المتسارعة في منطقة الخليج تنذر بانفجارٍ هائلٍ سينتج تغييراً هائلاً في طبيعة التوازنات الإقليمية والدولية، وتنبّئ بولادة نظامٍ عالمي جديد على مقاييس الولايات المتحدة وروسيا و(إسرائيل). وسيكون العرب المتصارعين أكبر الخاسرين، وسيساهمون في تقسيم بلدانهم بأيديهم لصالح أعداء الأمة، ولصالح مشروع "إسرائيل الكبرى" الذي بدأ التنفيذ له الآن فعلياً، ابتداءً من التطبيع ثمَّ السلام بين العرب و(إسرائيل) لينتج عنه امتداداً إسرائيلياً كاملاً، وابتلاع المنطقة بأكملها بعد أن يتمَّ ترويض السعودية أو إضعافها، إمّا عن طريق صراع الأجنحة في السلطة في الرياض، أو الزجّ بها في حربٍ ضد إيران تكون فرصة لتدخّلٍ غربي ودولي في منطقة الخليج، ورسم خارطة جيوسياسية جديدة. إنَّ المرحلة القادمة هي الانتقال من حالة توتير العلاقات بين العرب والمسلمين، إلى حالة إضعاف القوى العربية والإسلامية الفاعلة في المنطقة خصوصاً السعودية وتركيا وإيران[1].

وما يؤكّد ما ذهبنا إليه: أنَّ السعودية تسعى لتجريد قطر من أهم أسلحتها وهي: الإعلام والمال والدبلوماسية النشطة، وذلك: لتحجيمها من دورٍ إقليمي كبير إلى ما هي عليه في قلّة سكّانها، وصغر مساحتها، وضعف جيشها. وفيما وراء الآمال السعودية قد لا تكون قطر وحدها هدفاً للسعودية في الخليج، وربما تنتقل السعودية في المدى المنظور أو الأبعد إلى اتهام سلطنة عُمان أيضاً بدعم الإرهاب. وما يشير إلى ذلك ويفسّر ربّما المماطلة الأمريكية في حل الأزمة الخليجية، هو ما كشفه موقع "بلومبيرغ Bloomberg" بحسب الاتهامات المتبادلة بين قطر والإمارات العربية، بأنَّ نائب مستشار الأمن القومي الأمريكي "ريكي واديل" ذهب إلى سلطنة عُمان في وقتٍ سابقٍ لهذا الغرض، بصحبة "مايك بومبيو" من وكالة الاستخبارات الأمريكية. فالحصار السعودي على قطر على أية حال يعوّل على مزيدٍ من الضغط لكسر أضلع نفوذ قطر وطموحاتها الإقليمية، لكنَّ هذا الضغط قد يولّد خيارات سياسية قطرية

---

(1) زبير خلف الله، "الأزمة الخليجية ومشروع إسرائيل الكبرى"، ترك برس، 2017/6/21؛ http://www.turkpress.co/node/36015

لكسر الحصار، في الانفتاح على تقاطعاتٍ إقليميةٍ ودوليةٍ منعتها الخيارات السياسية القطرية مع تحالف واشنطن[1].

وقد لا يبدو مستغرباً لو تطوّرت الأزمة الخليجية وأخذت منحاً تصعيدياً عسكرياً، فسوف نجد دولٌ عدّة أجنبية تتدخّل دفاعاً عن قطر إذا قرّرت الرياض استخدام القوة العسكرية ضدَّ الدوحة. وفي ذلك يقول المسؤول والدبلوماسي الأمريكي السابق "جيمس جيفري J. Jeffrey": إنَّ "السعوديين لو حرّكوا دبابة واحدة إلى الحدود، فسيكون هناك خلال أيام طائرات إيرانية وتركية وربّما روسية على الأراضي القطرية"[2].

لكنّنا -واستشرافاً للمستقبل - نستبعد تطوُّر الأزمة الخليجية إلى حدِّ المواجهة العسكرية المباشرة، لِما في ذلك من تبعاتٍ وأخطارٍ لن يكون بإمكان أطراف الأزمة كافة تحمّلها. فعلى الرغم من إمكانات قطر العسكرية المحدودة مقارنةً بقدرات الجيشين السعودي والمصري المقدّرة، لكنَّ السعودية ومصر لن يصلا إلى حدِّ المواجهة العسكرية مع قطر للأسباب التالية:

1- أنَّ الإدارة الأمريكية -مهما بلغت درجة رعونتها في عهد الرئيس "ترامب" - لن تسمح بتطوُّر مجريات الأزمة إلى حدِّ التدخّل العسكري خشية انفلات عقال الأزمة، ما قد يؤدّي إلى زعزعة الوجود الأمريكي في منطقة الخليج، ومن ثمَّ: السماح لقوى أخرى معادية بالحلول مكانها، أو أنْ يكون لقوى أخرى منافسة موطئ قدم في منطقةٍ هي تحت ولايتها الحصرية على أقل تقدير.

2- أنَّ أيَّ تدخّلٍ عسكري من قِبل هاتين الدولتين معناه تدويل الأزمة، وما سيترتّب عليه من تدخّلٍ إقليميٍّ ودوليٍّ مباشر؛ فلا تركيا ولا إيران بوسعهما التخلي عن فرصةٍ ذهبيةٍ سانحةٍ لتعزيز نفوذهما في منطقة الخليج، كما لن يكون بوسع روسيا تفويت اقتناص فرصة لإيجاد موطئ قدم لها في المنطقة.

3- أنَّ الجيش السعودي منهمكٌ الآن في صراعٍ دامٍ في اليمن قد يتطوّر مستقبلاً إلى مواجهاتٍ يمنيةٍ سعوديةٍ داخل الأراضي السعودية نفسها؛ ومن ثمَّ: فلا مجال للسعودية التورّط في مزيدٍ من الصراعات غير المأمونة الجانب.

---

(1) قاسم عز الدين، "خطة السعودية لتجريد قطر من أسلحتها الثلاثة"، الميادين نت، 2017/6/23؛ https://www.almayadeen.net/news/analysis/59441/خطة-السعودية-لتجريد-قطر-من-أسلحتها-الثلاثة

(2) **"مسؤول أمريكي: قوات إيرانية وتركية وروسية ستتحرك إذا حركت الرياض قواتها ضد قطر"**، وكالة سما الإخبارية، 2017/6/26؛ http://samanews.ps/ar/post/306368/مسؤول-امريكي-قوات-ايرانية-وتركية-وروسية-ستتحرك-اذا-حركت-الرياض-قواتها-ضد-قطر

4- أنَّ الأسرة الحاكمة السعودية تشهد حالياً صراعاً خفياً على السلطة، بعدما أصدر الملك سلمان مرسوماً بعزل ولي عهده الأمير محمد بن نايف، وتعيين ابنه الأمير محمد بن سلمان عوضاً عنه، ما قد تستغلّه المعارضة السعودية في الداخل والخارج لإحداث انقلاباً ضدَّ السلطة الحاكمة.
5- أنَّ الجيش المصري منهمكٌ حالياً في عدّة جبهاتٍ للتصدّي للأخطار الإرهابية سواء في شبه جزيرة سيناء أو على حدودها الغربية مع ليبيا، كما أنَّه منهمكٌ في مواجهة القوى المصرية الرافضة للإطاحة بحكم الرئيس محمد مرسي.
6- أن بعض رموز المؤسّسة العسكرية المصرية قد لا تجد أيَّ ضرورة ملحّة في التدخّل العسكري المباشر في صراع عقيم، كوكيلٍ لقوى أخرى تعمل حسب أجندة لا تتوافق ومبادئ تلك المؤسّسة العريقة.
7- أنَّ البيئة الاجتماعية المصرية حالياً متصدّعة بعد انقسام الشعب المصري على نفسه، بين فريقٍ يؤيّد المؤسّسة العسكرية، وفريقٌ معارض لها.

وفي المجمل: فإنَّ الكثير من الأحداث التي تجري اليوم في منطقة الخليج، ستحدّد ملامح المرحلة المقبلة التي قد تكون زاخرة بتبدّلٍ في التحالفات والأولويات. لكنَّ الأكيد أنَّ نظاماً إقليمياً في طريقه إلى التداعي، وأنَّ نظاماً جديداً يحاول تثبيت أقدامه. لكنَّ نجاح هذا المشروع لا يتوقف على أحداث الخليج وحده، وإنّما ينتظر ما سترسو عليه الأزمات المشتعلة في سوريا والعراق واليمن.

والواضح جلياً من الأزمة القائمة بين السعودية وقطر، ومبرراتها الواهية: أنّ المعركة تدور حول دور قطر الإقليمي وسياساتها الخارجية، وهي محاولة مكشوفة من السعودية والإمارات العربية لفرض سياسةٍ خارجيةٍ معينة تلتزم قطر بها، خاصة فيما يتصل بالعلاقة مع مصر التي تتمتع كلٌ من السعودية والإمارات بعلاقاتٍ متينةٍ معها ومع نظامها الذي يمثّل بالنسبة إليها سدّاً منيعاً في وجه التغيير الذي يمكن أنْ تدفع به مجدّداً قوى الشباب العربي. كما يبدو أنَّ هذه الحملة تحظى بدعمٍ كبيرٍ من اللوبي الإسرائيلي في واشنطن، والذي كشفت التسريبات الأخيرة للبريد الإلكتروني للسفير الإماراتي في واشنطن عن حجم التنسيق بينه وبين أنصار (إسرائيل) في واشنطن لتشويه صورة قطر، وتقديمها كدولةٍ راعيةٍ للإرهاب.

رابعاً: الموقف الأمريكي من الأزمة الخليجية

تبقى نتائج الهجمة ومداها على قطر مرتبطة في نهاية المطاف بالموقف الأمريكي، ومع صعوبة تصوُّر قيام دول الخليج الثلاث إضافة إلى مصر، بالإقدام على قطع علاقاتها مع قطر وعزلها من دون تشاورٍ أو تنسيقٍ مسبق مع الولايات المتحدة، فإنَّ واشنطن تبدو حتى الآن على مسافةٍ واحدةٍ في هذه الأزمة. فبعد يومين فقط من زيارة الرئيس "ترامب" إلى السعودية ومشاركته في قمة الرياض، تفجّرت

أزمة غير مسبوقة في العلاقات البينية الخليجية؛ بدأت بحملةٍ إعلاميةٍ شديدة ضدَّ دولة قطر، ووصلت حدّ فرض حصار عليها. ولم ينكر الرئيس "ترامب" وجود علاقة بين زيارته إلى المنطقة وتفجّر الأزمة الخليجية؛ إذ كتب في حسابه على "توتير": من الجيّد أنْ نرى أنَّ زيارة السعودية، واللقاء مع العاهل السعودي سلمان بن عبد العزيز و50 دولة بدأ بإعطاء نتائجهما. لقد قالوا إنّهم سيتبنّون موقفاً أكثر حزماً في التعامل مع تمويل التطرّف، وكل التلميحات كانت تشير إلى دور قطر في تمويل التطرّف، وربّما سيكون هذا بداية نهاية الإرهاب[1]. ويبدو واضحاً أنَّ وصول الرئيس "ترامب" إلى سدّة الحكم قد شجّع السعودية والإمارات العربية على تفجير خلافٍ مكبوتٍ مع قطر، وتصفية حسابات قديمة معها.

جاءت تصريحات الرئيس "ترامب" ومواقفه حول الأزمة الخليجية متناقضة مع ما ذهبت إليه وزارتا الخارجية والدفاع الأمريكيتين؛ بل والبيت الأبيض نفسه، إذ دعا هؤلاء جميعاً إلى التهدئة وعدم التصعيد. ففي اليوم الذي أعلنت فيه السعودية والإمارات العربية والبحرين قطع علاقاتها الدبلوماسية مع قطر، كان وزيرا الخارجية والدفاع الأمريكيان، "ريكس تيلرسون"، و"جيمس ماتيس J. Mattis"، يحثّان الأطراف المختلفة على الهدوء وإيجاد حلّ سلمي للأزمة[2]. كما صرّح الناطق باسم القوّات الجويّة الأمريكية التابعة للقيادة الأمريكية الوسطى المقدّم "داميان بيكارت D. Pickart": "إن الولايات المتحدة والائتلاف الدولي لمكافحة الإرهاب يشعران بالامتنان للقطريين، لدعمهم وجودنا في قاعدة العديد التي تشنُّ منها الولايات المتحدة هجمات على تنظيم داعش في العراق وسوريا، والتزامهم طويل الأمد الأمن الإقليمي"[3]. ولذلك: فقد كانت تغريدات الرئيس "ترامب" مفاجئة لمسؤولي وزارة الدفاع؛ بل إنَّ اتهاماته لقطر بتمويل التطرّف جاءت مناقضة كذلك لتغريدات نشرتها السفيرة الأمريكية في قطر "دانا شل سميث D. S. Smith"، قبل ذلك بيومين في 4

---

(1) Frida Ghitis, "Middle East madness engulfs Iran, Qatar and US", CNN, Updated, 27/7/2017;
http://edition.cnn.com/2017/06/07/opinions/qatar-us-chaos-opinion-ghitis/index.html

(2) "Press Availability With Secretary of Defense James Mattis, Australian Foreign Minister Julie Bishop, And Australian Defense Minister Marise Payne", U.S Department of State, 5/6/2017; https://www.state.gov/secretary/remarks/2017/06/271571.htm

(3) "US military: No plans to change our posture in Qatar", Aljazeera, 6/6/2017;
http://www.aljazeera.com/news/2017/06/military-plans-change-posture-qatar-170605174247252.html

حزيران (يونيو)، إذ قالت: إنَّ قطر حققت تقدّماً حقيقياً في كبح الدعم المالي للإرهابيين.

وعلى الرغم من أن الناطق باسم البيت الأبيض "شون سبايسر S. Spicer"، حاول الحدّ من الأضرار الدبلوماسية التي ترتبت على تغريدات الرئيس "ترامب"، فإنَّ الأخير عاد وناقض توضيحات الناطق باسمه. ففي اليوم الذي غرّد فيه عبر "توتير" موجّهاً أصابع الاتهام إلى قطر، قال "سبايسر": إنَّ الولايات المتحدة تريد نزع فتيل هذه الأزمة وحلّها على الفور ضمن المبادئ التي عرضها الرئيس، فيما يتعلّق بالقضاء على تمويل الإرهاب؛ بل إنَّ "سبايسر" ذهب أبعد من ذلك بتأكيده أنَّ الرئيس "ترامب" أجرى محادثات بنّاءة جداً مع أمير قطر خلال زيارته الرياض في آيار (مايو)[1].

وفي ردٍ على سؤالٍ حول موقف بلادها من الأزمة الخليجية، أوضحت "نيكي هالي N. Halley" المندوبة الأمريكية الدائمة في الأمم المتحدة: إنَّها ستطلب من قطر وقف تمويل حركة حماس في قطاع غزة والمصنّفة على لائحة الإرهاب الأمريكية، كما ستطلب في المقابل وفي الوقت نفسه من السعودية وقف إجراءات حصار قطر[2].

وهذا ما يشير بوضوح تام إلى أنَّ دعم دولة قطر لحركة حماس سياسياً، وفي جانب إعادة إعمار قطاع غزة، هو كلمة السر الأساسية في الأزمة الخليجية، في محاولةٍ للقضاء على هذه الحركة تمهيداً لوضع التحالف السُنّي الإسرائيلي موضع التنفيذ من جهة أخرى. ومن جهةٍ أخرى: قد يأتي التقارب المصري مع حركة حماس، وإجراءات التخفيف من حدّة الحصار المفروض مصرياً على قطاع غزة، كما أن إجراءات المصالحة الفلسطينية بين حركتي فتح حماس التي تدور حالياً ربّما تأتي في هذا السياق، لا سيّما أنها تجري برعاية مصرية وموافقة أمريكية، لمحاولة إقناع قادة حماس بالابتعاد قدر الإمكان عن قطر وإيران معاً، أو عن قطر فقط على أقل تقدير لتجفيف منابع المال عن الحركة. وبالتالي: جعل حركة حماس تدور في الفلك المصري الإماراتي تحديداً، مصرياً لجهة تحكّم مصر في إدارة المعبر الوحيد

---

(1) Mark Landler, "Trump Takes Credit for Saudi Move Against Qatar, a U.S. Military Partner", The New York Times, 6/6/2017; https://www.nytimes.com/2017/06/06/world/middleeast/trump-qatar-saudi-arabia.html?_r=0

(2) **"نيكي هيلي: حصار قطر فرصة مواتية لوقف تمويل حماس"**، وكالة سما الإخبارية، 2017/6/29؛ http://samanews.ps/ar/post/306544/نيكي-هيلي-حصار-قطر-فرصة-مواتية-لوقف-تمويل-حماس

الذي يربط قطاع غزة بالعالم الخارجي، وإماراتياً لجهة أنْ تكون بديلاً مالياً عن قطر في إعادة إعمار قطاع غزة.

ويبدو الغريب في الأمر هنا: اتّباع الإدارة الأمريكية الجديدة سياسات مشتركة فاشلة وعديمة الاتزان في قضايا معينة، ونلاحظ آخر مثال على ذلك في موقف الولايات المتحدة من الأزمة الخليجية التي شكّلت اختباراً جديّاً للرئيس "ترامب" على صعيد السياسة الخارجية الأمريكية، وما أدّى إلى تناقض التصريحات الرسمية الأمريكية تجاه هذه الأزمة، وهذا يعني في التحليل الأخير وجود فوضى عارمة في الأروقة الأمريكية.

لكن ما السبب في هذا التخبّط على صعيد السياسة الخارجية الأمريكية؟ الإجابة على هذا السؤال تكمن في اختلاف الآراء بين البيت الأبيض وبقية المؤسّسات الأمريكية؛ أي وزارتي: الدفاع والخارجية. فالإعلام الأمريكي نشر أنباء عن وجود خلافاتٍ فِكريةٍ عميقةٍ لم تعد تخفى على أحد بين وزير الخارجية "تيلرسون" وصهر الرئيس "جاريد كوشنر J. Kouchner". فبينما اتّخذ "تيلرسون" موقفاً يدعو إلى خفض التوتّر في الأزمة الخليجية، والتوصّل إلى حلٍّ وسط بين أطرافها، وقف "كوشنر" في صفِّ السعودية والإمارات العربية بسبب علاقاته القوية مع أبو ظبي بحسب الإعلام الأمريكي. وهناك من يدّعون أنَّ هذا الخلاف الفِكري كان القشّة التي قصمت ظهر البعير في جوٍّ من الاستقطاب الحاد[1].

ويبدو أن الدائرة الضيّقة حول الرئيس "ترامب"، وتحديداً كبير مستشاريه "ستيف بانون S. Bannon"، وصهره ومستشاره "كوشنر" وعلاقاتهما، تقف وراء هذا التخبّط في السياسة الخارجية الأمريكية[2]. ذلك أنَّ "بانون" يرى أنَّ الولايات المتحدة منخرطة في صراعٍ وجوديٍّ مع "الإسلام الراديكالي"[3]. ومن ثمَّ: فإنَّ التصعيد مع قطر بزعم دعمها لبعض التيارات الإسلامية، حتى وإنْ كانت مصنّفة "معتدلة" كالإخوان المسلمين يغدو أمراً مبرراً. أمّا بالنسبة إلى "كوشنر": فإنَّ تقارير إعلامية تشير إلى أنّه والرئيس "ترامب" شخصياً، لديهما ميل شخصي إلى تحالف

---

(1) جيرين كينار، "صراع القوى في واشنطن وأزمة الخليج"، ترك برس، 8/7/2017؛
http://www.turkpress.co/node/36606

(2) Gerald Feierstein, "Can the Trump Admin get its Act Together on G.C.C. Crisis?", The Middle East Institute, 12/12/2017;
http://www.mei.edu/content/article/can-trump-admin-get-its-act-together-gcc-crisis-monday-briefing

(3) Mark Landler & Eric Schmitt, "H.R. McMaster Breaks With Administration on Views of Islam", The New York Times, 24/2/2017;
https://www.nytimes.com/2017/02/24/us/politics/hr-mcmaster-trump-islam.html?_r=0

الشيخ محمد بن زايد والأمير محمد بن سلمان، ومواقف شخصية من قطر؛ ذلك أنّهما سعيا قبل سنوات للحصول على شراكاتٍ تجاريةٍ وتمويليةٍ من قطر، إلاّ أنّهما فشلا في ذلك[1].

وهذا الأمر يدلُّ دلالة قاطعة على أنَّ السياسات الأمريكية الخارجية -تحديداً منذ عهد الرئيس "أوباما" ووصولاً إلى عهد خلفه الرئيس "ترامب" -تشهد تدهوراً ملحوظاً على الأصعدة كافة، الأمر الذي له مدلولاته الخطيرة ببداية أفول نجم الولايات المتحدة كقوّة أحادية القطبية في المنظور القريب، ممّا سيشجّع بعض القوى الإقليمية في الشرق الأوسط لاقتناص الفرصة في إبراز ريادتها في عموم المنطقة.

وعلى الرغم من ميل الرئيس "ترامب" وصهره ومستشاره إلى تحالف الشيخ محمد بن زايد والأمير محمد بن سلمان، فإنَّ دوافع الولايات المتحدة وحساباتها ومصالحها تختلف عن دوافع هذا التحالف لفرض المقاطعة والحصار على قطر؛ فهما يسوّيان ما تبقى من حساباتهما مع الحِراكات العربية التي اندلعت أواخر عام 2010، والخلافات القديمة مع قطر، وفي هذا جزء انتقامي غير عقلاني لا يحرّك الأمريكيين. كما أنّهما يرفضان أي سياسة خارجية مستقلّة لقطر، وأي تأثير سياسي أو قوّة ناعمة لها خارج دائرة القرار السعودي، إضافة إلى رفضهما الحرية الإعلامية التي تتيحها، وعلاقاتها مع التيارات السياسية المختلفة بما فيها التيارات الإسلامية.

أمّا بالنسبة إلى الولايات المتحدة، فيمثّل أمن الخليج العربي واستقراره أحد أعمدة الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وتحديداً بسبب احتياطاته من مصادر الطاقة، كالنفط والغاز، فضلاً عن أهمية دور مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مساعي احتواء إيران. وفيما يتعلّق بقطر: فقد تأطّرت العلاقات الأمريكية القطرية المشتركة في أعقاب حرب الخليج الأولى عام 1991، وذلك عندما وقعت الدولتان اتفاقية تعاون عسكري، ثمَّ تعزّزت أكثر عام 2003 مع انتقال مقر قيادة الجيش الأمريكي في المنطقة إلى قاعدة العديد، بعد إخلاء قاعدة الأمير سلطان الجوّية في السعودية. وتُعدّ قاعدة العديد والتي تبعد 40 كم جنوب غرب العاصمة القطرية (الدوحة)، أكبر قاعدة عسكرية أمريكية في الشرق الأوسط. وقد استثمرت قطر مبلغ مليار دولار لبنائها خلال التسعينيات من القرن الماضي، وهو ما دعّم العلاقات العسكرية الأمريكية القطرية. كما أنَّ هذه القاعدة تحتضن مقرّاً متقدّماً للقوّة

(1) Clayton Swisher, "Trump Says Qatar Funds Terror. Here's His Record Of Trying To Get It To Fund Him", Huffington Post, 11/6/2017; http://www.huffingtonpost.com/entry/trump-says-qatar-funds-terror-heres-his-record-of-trying-to-get-it-to-fund-him_us_593d6691e4b0c5a35ca06118

الجوّية للقيادة الوسطى الأمريكية، ومركز العمليات الجوّية والفضائية المشترك، وغيرها من الوحدات الجوّية الأمريكية[1].

ويتخوّف المسؤولون الأمريكيون وخصوصاً في وزارة الدفاع، من احتمال أن تكون كل هذه الامتيازات التي تحصل عليها الولايات المتحدة في قطر مهدّدة، إذا استمرت حملة التصعيد الدبلوماسي معها. وإضافة إلى ما سبق: فإنَّ هواجس أخرى تساور المسؤولين الأمريكيين من استمرار الأزمة، وأهمها:

1- أنْ تتمكّن روسيا من التسلل إلى المنطقة من خلال التشققات في منظومة مجلس التعاون الخليجي، ووقوف الولايات المتحدة إلى جانب طرفٍ على حساب آخر[2].

2- الإخلال بالتوازن في المنطقة في سياق محاولات احتواء إيران، والحرب على تنظيم داعش إذا ما استمرَّ الانقسام الخليجي. وتخشى واشنطن من أنَّه إذا استمر جيران قطر الخليجيين في عزلها، فإنّها قد تلجأ إلى تعزيز علاقاتها بإيران. أمّا على صعيد الحرب على داعش، فلا يخفي مسؤولو وزارة الدفاع الأمريكية قلقهم من أنَّ مقاطعة السعودية والإمارات العربية والبحرين لقطر، وحظر السفر إليها قد يمنع مسؤولي هذه البلدان من العسكريين من زيارة قاعدة العديد للتنسيق الجماعي[3].

3- استمرار تفاقم الأزمة قد يضع حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة على حافة مواجهة محتملة، خصوصاً مع إعلان تركيا تفعيل اتفاقات عسكرية مشتركة سابقة مع قطر[4].

4- ترى جهات في واشنطن أنَّ الضغط على قطر لقطع علاقاتها مع بعض الجماعات التي تعارضها الولايات المتحدة وتصنّفها إرهابية كحركة حماس، أو تحاربها كحركة طالبان سوف يضر بالمصالح الأمريكية؛ لأنَّ الانفتاح يسمح بإجراء اتصالات أمريكية مع هذه الحركات عند الحاجة.

---

(1) Brad Lendon, "Qatar hosts largest US military base in Mideast", CNN, Updated 6/6/2017;
http://edition.cnn.com/2017/06/05/middleeast/qatar-us-largest-base-in-mideast/index.html

(2) Landler, "Trump Takes Credit for Saudi Move against Qatar", Op. Cit.

(3) Anne Barnard & David D. Kirkpatrick, "5 Arab States Break Ties With Qatar, Complicating U.S. Coalition-Building", The New York Times, 6/6/2017;
https://cn.nytimes.com/world/20170606/qatar-saudi-arabia-egypt-bahrain-united-arab-emirates/en-us/

(4) Ghitis, "Middle East madness engulfs Iran, Qatar and US", Op. Cit.

وبحسب مسؤول أمريكي: "يجب أنْ يوجد مكان يمكننا لقاء طالبان فيه، وأنْ يوجد مكان تذهب إليه حماس ويمكن عزلها فيه والحديث إليها"[1].

5- أنَّ بعض البلدان العربية لم تعد تتوجّس خيفة من طلب الحماية الروسية على بلادها، كشأن السودان الذي طلب هذه الحماية خلال زيارة الرئيس عمر البشير لموسكو في تشرين الثاني (نوفمبر) 2017، ردّاً على تصرّفاتٍ عدائية أمريكية تجاه بلاده، واتجاه منطقة البحر الأحمر. وكان الرئيس السوداني البشير قد اتهم واشنطن بإعداد خطّة تهدف إلى تقسم السودان إلى 5 دول، وعلى ما يبدو: فإنَّ دولاً عربية أخرى مثل الجزائر قد تتبع هذا النهج السوداني مستقبلاً.

وتعليقاً على الموقف الأمريكي: قال الدكتور "إدوارد جوزيف E. Joseph" المدير التنفيذي لمعهد الشؤون الدولية، والأستاذ المحاضر في جامعة جونز هوبكنز: إنَّ هذا التصريح يتوافق مع الموقف الأمريكي تجاه الأزمة التي خلقتها المجموعة التي تقودها السعودية. وأعرب عن اعتقاده بأنَّ واشنطن لن تفرض أي جدول زمني على أطراف الأزمة، لكنّها تريد وتتمنّى حلّ الأزمة بأسرع وقت. وأضاف: إنَّ الأسلوب الاستراتيجي الأساسي لإدارة "ترامب" هو عزل إيران، وهذه الأزمة تضرٌّ سياسة عزلها؛ بل إنَّ هذا أدّى إلى زيادة النفوذ الإيراني في الخليج، وإلى شرخ كبير في المصالح الأساسية الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، ومن مصلحة واشنطن أنْ يتم حلُّ هذه الأزمة، وأنْ يعود التضامن بين دول مجلس التعاون الخليجي[2].

خامساً: الموقف الإسرائيلي من الأزمة الخليجية

تنظر (إسرائيل) للأزمة الخليجية طبقاً لأغلب توجّهات محلليها والذي يمكن اعتبار التقرير الذي صدر عن معهد "دراسات الأمن القومي الإسرائيلي INSS" في جامعة تل أبيب الأكثر وضوحاً وعمقاً بينها[3] من زاويتين، هما: انعكاسات الأزمة

---

(1) أرشد محمد وستيف هولاند، **"مصادر: أمريكا ستحاول تهدئة الأمور بين قطر والسعودية"**، Reuters عربي.
http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKBN18X152؛ 2017/6/6

(2) "واشنطن تطالب دول حصار قطر بخطوات إيجابية"، **الجزيرة نت**، 31/7/2017؛
http://www.aljazeera.net/news/international/2017/7/30/واشنطن-تطالب-دول-حصار-قطر-بخطوات-إيجابية

)3) Kobi Michael & Yoel Guzansky, "Qatar under Siege: Regional Implications and Ramifications for the Palestinian Arena", INSS Insight, no. 935, site of The Institute for National Security Studies (INSS), 12/6/2017;

الخليجية على حركة حماس من ناحية، وعلى إيران من ناحيةٍ أخرى على النحو التالي:

1- اعتبار الأزمة من وجهة النظر الإسرائيلية مؤشّراً على تصدّع الجبهة السُّنّية في مواجهة إيران، لذا: فإنَّ (إسرائيل) تشجّع بل وتضغط على الإدارة الأمريكية للعودة للوساطة لكيلا ينفرط هذا العقد المواجه لإيران. وترى أنَّ الوساطة الأمريكية التي عرضها الرئيس "ترامب" على أمير قطر في حزيران (يونيو) 2017، يجب أنْ تنجز عدداً من الأهداف أهمها من المنظور الإسرائيلي ما يلي:

أ-أنَّ الوساطة الأمريكية يجب أنْ تُربط بتقليص دعم قطر لحركة حماس تحديداً، وهو ما يزيد من الضغوط المالية على قطاع غزة، ويجعلها أكثر قابلية للقبول بعودة السلطة الفلسطينية إليها، ونسخ نموذج الضفة الغربية -خصوصاً التنسيق الأمني في قطاع غزة -وهو الأمر الذي تحبّذه كل دول مجلس التعاون الخليجي ومصر.

ب- قطع الطريق على إيران لاستثمار الأزمة الخليجية، لأنَ الضغط المستمرّ على قطر سيقود لدفع قطر نحو روسيا وإيران بل وسوريا والعراق، وهو ما يتّضح في فتح المجال الجوي الإيراني لقطر، وإرسال الأغذية، واستقبال مسؤولين إيرانيين من مستوى رفيع في العاصمة القطرية.

ج- كما هناك رغبة لدى أطرافٍ إسرائيلية في المقابل، بأنْ يكون هناك دورٌ قطري في تكييف مواقف حماس. كما أنَّ إبعاد قطر -طبقاً للتقارير الإسرائيلية -لبعض قيادات حماس من الدوحة مؤشّرٌ على أنَّ الضغط على الدوحة قد يعرقل المسار التدريجي الهادئ في التراجع القطري عن دعم حماس[1].

2- ترى (إسرائيل) أنَّ رأب الصدع في مجلس التعاون الخليجي مهم للغاية، لضمان استمرار دعم المعارضة السورية التي بدأت ظلال الأزمة الخليجية تمتدّ نحوها، و(إسرائيل) تريد امتداد الأزمة السورية لأطول فترة ممكنة.

3- تلمح الدراسات الإسرائيلية في معرض التحليل للأزمة إلى أنَّ هناك أبعاداً شخصية فردية بين القيادتين القطرية والسعودية، ممّا يحتاج لدرايةٍ

---

http://www.inss.org.il/publication/qatar-siege-regional-implications-ramifications-palestinian-arena

(1) Ian Lee, "What the Qatar crisis means for Hamas", CNN, 13/6/2017; http://edition.cnn.com/2017/06/13/middleeast/qatar-crisis-hamas/index.html

دبلوماسيةٍ عاليةٍ لمعالجتها، ولا بدّ من توظيف هذه الحساسيات الفرديّة بشكلٍ يخدم الأهداف الإسرائيلية.

4- كما أنَّ الأزمة الخليجية تشكّل فرصة مهمّة لاستنزاف دول الخليج سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، ومدخلاً للابتزاز الأمريكي الغربي لأطراف الأزمة؛ وبالتالي: يمكن توظيفها إسرائيلياً في تطبيع العلاقات مع (إسرائيل) كمدخلٍ للرضا الأمريكي، وكجزءٍ من صراع النفوذ مع إيران.

وعن دوافع الأزمة الخليجية الأخيرة، عدا عن الثارات الرسمية التي نُسبت إلى هذه الخطوة، والثارات التلميحية أو الخفية (على سبيل المثال البغض الشخصي الذي يكنّه الملك السعودي لأمير قطر، أو لقاء الأمير القطري مع قائد الحرس الثوري الإيراني، والشائعات بشأن الهجمة الإلكترونية ضد قطر)، والتي تركّز الانتباه على منظومة العلاقات الثنائية بين قطر والمحيط العربي وإيران؛ فمن المهم أنْ نقف أيضاً على الانعكاسات المحتملة لهذه الأزمة -الأكثر خطورة منذ تدشين مجلس التعاون الخليجي عام 1981 -على الساحة الإسرائيلية الفلسطينية. فالرئيس "ترامب" وضع حماس في زيارته للسعودية وتنظيم داعش والإسلام الراديكالي في سلّة الإرهاب، وأوضح أنَّ الولايات المتحدة لن تبدي تسامحها تجاه الدول الداعمة للإرهاب. وهكذا: استغلّت عدد من الدول العربية أقوال الرئيس "ترامب" لتنفيذ الخطوة في التوقيت الحالي باتهام قطر بأنّها تدعم الإرهاب، وبدعم التخريب في بلدانهم.

ولقد شكّلت قطر قناة اتصال بين (إسرائيل) وحماس، سواء كانت تهدف إلى دفع رواتب قادة حماس، وتمويل تزويد الكهرباء الإسرائيلية لقطاع غزة، أو إرسال الرسائل والمساعدة في إعمار القطاع. وعلى الرغم من أنَّ (إسرائيل) تتعاطى في ذلك مع قطر؛ إلاَّ أنّها ممتعضة بسبب دعم قطر لحماس، والرعاية التي تمنحها لقيادتها، كما كانت غاضبة بسبب تشويش جهود إحراز اتفاق وقف إطلاق النار على أساس المقترح المصري خلال عملية العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة في عام 2014. (فإسرائيل) تعترف بأنَّ التعاون مع قطر له مزايا أكثر من الأضرار، من بينها إعاقة الخطوات الإيرانية، وإضعاف نفوذها لدى حركة حماس، وتأثيرها على ما يدور في قطاع غزة.

وعن الأمن القطري: فإنَّ دعم قطر لحماس -وهو الدعم الأكبر المقدّم من أي دولة عربية أخرى -يعبّر عنه تعزيز قدرات حماس السلطوية في قطاع غزة، وسيّما من خلال دفع الرواتب والمساعدة على تزويد غزة بالكهرباء المنتظمة من (إسرائيل)، وتقديم المشاريع الإنسانية والبنيوية في قطاع غزة وبمساعدة (إسرائيل) ومصادقتها؛ بل لقد وردت تقارير حول محاولات قطر الوساطة بين (إسرائيل) وحماس والتي تهدف إلى تبادل الأسرى، ودفع إقامة ميناء قبالة شواطئ القطاع، وإيصال المساعدات لأهاليه.

أمّا عن تداعيات عزل قطر يمكن ذكر التالي:

1- إنَّ قطع العلاقات مع قطر الذي أعلنت عنه مجموعة الدول العربية بقيادة السعودية، وأقوال الرئيس "ترامب" التي تعتبر هذه الخطوة إنجازاً للسياسة الأمريكية، وأنّها خطوة مهمة لتقويض ما أسماه "الإرهاب الإسلامي"، وإعاقة خطوات إيران في المنطقة، وإغلاق المجالات البحرية والجوية والحدود البرية مع السعودية تعتبر بمثابة إعلان حرب، ومن شأنها أنْ تقود إلى الفوضى في الإمارة، وإن سارع الأمريكيون إلى مساعدة قطر من خلال جهود الوساطة والتهدئة. وعلى ضوء أهمية قطر الاستراتيجية بالنسبة لهم، واضح أنَّ قطر ستضّطر إلى دفع ثمن، ومهما كان الثمن الذي ستدفعه فسيكون له تأثيره أيضاً على منظومة العلاقات مع حماس وإيران.

2- من شأن إعاقة خطوات قطر أنْ تقود أيضاً إلى إخراجها من قطاع غزة، وتقليل دعمها لحماس أو إنهائه على الأقل على المستوى العلني، إذا لم تدرس حماس من جانبها تحسين علاقاتها مع المعسكر السُنّي البراغماتي، حيث الثمن المطلوب هو أيضاً في تغيير سياستها تجاه (إسرائيل). فقد تجد نفسها في عزلةٍ تامة تدفع بها إلى أحضان الإيرانيين كملاذٍ أخير بقي أمامهم؛ فسيناريو مثل هذا: يرفع مستوى إمكانية جولة عنف أخرى في قطاع غزة، وتفاقم الأزمة الإنسانية فيه.

3- الإبقاء على مكانة قطر في قطاع غزة، واستمرار إسهامها في إعماره تتناقض مع الأهمية التي توليها (إسرائيل)، لتعميق العلاقة مع المعسكر السُنّي البراغماتي.

4- إنَّ مجهود (إسرائيل) لحشد مواقف المعسكر السُنّي ضدّ حماس وقطر، يتماشى مع الأفضلية التي يوليها ذلك المعسكر لإعادة السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة، ولجم قطر في الواقع المعقّد الذي تمَّ إيجاده يجعل (إسرائيل) تفعل الصواب إذا ما شجّعت التدخّل المباشر، والأكثر عمقاً للمعسكر السُنّي البراغماتي في قطاع غزة والذي يمكن أنْ يمثّل ثقلاً ضد إيران[1].

سادساً: الموقف الإيراني من الأزمة الخليجية

ترتكز السياسة الخارجية الإيرانية على مجموعة من العوامل العقائدية والإثنية التي توظّفها في صراعها مع السعودية لاختراق دول المنطقة، فيتمثل العامل

(1) "أزمة قطر: أبعاد إقليمية وفلسطينية"، **وكالة سما الإخبارية**، 9/6/2017؛ http://samanews.ps/ar/post/304901/أزمة-قطر-أبعاد-اقليمية-وفلسطينية

العقائدي الإيراني في ترويج ونشر المذهب الشيعي الجعفري بدول المنطقة وبطرقٍ ووسائلٍ عدّة، أبرزها دعم المليشيات المسلحة الموالية لها كنظام الرئيس السوري بشّار الأسد، وحزب الله اللبناني، وحركة الحوثيين في اليمن، وحركة الوفاق في البحرين، والحشد الشعبي في العراق. ومن أبرز الأسباب التي دفعت بإيران إلى هذه الاستراتيجية، هو تحقيقها للتوسّع الخارجي، والدفاع عن الهوية القومية والثقافية الفارسية، وما تقوم به اليوم إيران في بعض دول الشرق الأوسط يظهر بوضوح مدى استغلال السلطات الإيرانية لهذا العامل في التوسع الخارجي، إضافة إلى محاولة السيطرة على الأقليات الإثنية في دول الجوار كأوراق تفاوضية تستخدمها في صراعها مع الغرب.

هذه السياسات المتّبعة من إيران تجاه دول المنطقة السنّيّة جعلها في تنافسٍ محتدم وتوتّرٍ دائم مع جارتها السعودية التي تدّعي أنّها تقف في وجه المشروع الإيراني الطائفي لحماية المكوّن السُنّي ذات الأغلبية في دول المنطقة، من خلال مجموعة من السياسات والتكتيكات والتي في غالبها لم تكن محسوبة ومتهوّرة ساهمت -بوعي أو غير وعي -في خلق شرخ في المعسكر السُنّي، وأبرز هذه السياسات[1]:

1. تجريم السعودية جماعة الإخوان المسلمين ودعمها للانقلاب العسكري ضّدهم في مصر في تموز (يوليو) 2013، رغم أنّهم سُنّة ومنتخبين ديمقراطياً.
2. اعتبارها حركة حماس الفلسطينية منظمة إرهابية، من خلال تصريحات السفير السعودي في الجزائر سامي بن عبد الله الصالح في تموز (يوليو) 2017. وقد ساهمت السعودية كذلك في الحصار المفروض على قطاع غزة لعدّة سنوات.
3. فرضها حصاراً خانقاً على دولة قطر السُنّية، ودفعها إلى إعادة بعث العلاقات القطرية الإيرانية.
4. احتفاظها بعلاقات في أدنى مستوياتها مع تركيا السُنّية أيضاً ذات القيادة الإخوانية، بعد تردّي تلك العلاقات عقب الانقلاب العسكري في مصر.

إنَّ هذه السياسات السعودية العدائية تجاه دول وفواعل وازنة في المعسكر السُنّي في المنطقة، ساهمت في خلق شرخ كبير في الصف السُنّي / السُنّي، وأعطت للمشروع الإيراني في المنطقة دفعاً إلى الأمام لا إلى كبح جماحه، بحيث ساهم صراعها مع تركيا وقطر في تراجع المعارضة السورية جغرافياً وعسكرياً، في

(1) وليد دوزي، "السعودية وإيران: اختلاف رؤى وتوافق نتائج"، المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، 2017/11/13؛
http://eipss-eg.org/السعودية-وإيران-اختلاف-رؤى-وتوافق-نتائج/

مقابل سيطرة النظام السوري وحلفائه الإيرانيين والمليشيات الطائفية على أجزاءٍ واسعة من سوريا، إضافة إلى أنّها دفعت بتركيا وقطر وحركة حماس، بإعادة صياغة علاقاتها مع إيران بعيداً عن التجاذبات الطائفية والسياسية ومراعاة لمصالحها.

من جهة أخرى فقد ساهم التقارب السعودي الإسرائيلي، من خلال ما تردّد عن الزيارة السرّية لولي العهد السعودي محمد بن سلمان لتل أبيب، وتواصل نخب ومسؤولين سعوديين كاللواء المتقاعد أنور عشقي، ورئيس الاستخبارات السعودي السابق الأمير تركي الفيصل مع الإسرائيليين، في إضفاء نوع من القبول الشعبي لشعارات إيران عن المقاومة، ومناهضة الصهيونية، والاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، بالرغم من أنّها ظلت لعقودٍ طويلة شعارات فقط.

إنَّ هذه السياسات السعودية تجاه الفواعل السُنّية في المنطقة لم تكن في واقع الأمر أقل خطراً على السُنّة من إيران وسياساتها؛ بل إنّها منحت إيران أوراق اختراق لدول المنطقة لم يكن لها كسبها بكل تلك السهولة. فالسعودية بعدائها لجماعة الإخوان المسلمين ودولة قطر وحركة حماس وتصنيفهم في خانة الإرهاب، ساهمت في إعادة صياغة علاقات تقارب وتعاون بين هذه القوى وإيران على أساس المصلحة والبراغماتية، لا على أساس طائفي وهذا شيء إيجابي لم تهدف له السعودية إطلاقاً، لكن الشيء السلبي في الموضوع هو تشرذم الدول السُنّية في مواجهة المشروع الإيراني في المنطقة، وتأزّم الملف السوري واليمني والليبي، وغياب حلول واضحة في الأفق لهذه الملفات.

وعليه: لم تتردّد إيران في اقتناص فرصة الأزمة الخليجية فبدأت في المراكمة عليها، فمع انتقال الهجمة ضد قطر من المستوى الإعلامي إلى المستوى الدبلوماسي وإغلاق الحدود معها، أعرب اتحاد المصدّرين الزراعيين الإيرانيين عن استعداد إيران لتزويد قطر بالمواد الغذائية، بدلاً من تلك التي كانت تصلها عن طريق الدول الخليجية وبخاصة السعودية، فأرسلت إلى قطر أطناناً من الخضروات والفواكه[1].

وبالتالي: تستعد إيران للحصول على أكبر مكاسب ممكنة من الأزمة اقتصادياً وسياسياً؛ إذ ستصبح السوق القطرية التي تستورد ما قيمته أربعة مليارات دولار من المواد الغذائية سنوياً، منفذاً مهمّاً لتصدير المنتجات الغذائية والبضائع الإيرانية الأخرى، خاصة في ضوء القرب الجغرافي بين البلدين، وهو ما سيرفع حجم التبادل التجاري بين إيران وقطر الذي لا تتجاوز قيمته حالياً نحو 300 مليون دولار. إضافة إلى ذلك: وبعد سنواتٍ من التوتّر سوف تطمح إيران إلى التنسيق مع قطر في العديد

---

(1) "إيران ترسل طائرات محملة بأطنان الأغذية إلى قطر"، **CNN بالعربية**، 11/6/2017؛ https://arabic.cnn.com/business/2017/06/11/iran-qatar-food-supplies

من الملفات الإقليمية، لمواجهة السياسة الخارجية السعودية التي باتت تستهدف البلدين معاً.

ويبيّن أستاذ العلوم السياسية في جامعة طهران "حسن أحمديان": أنّ دعوة إيران إلى الحوار رداً على النزاع مع قطر بدأت تأتي بثمارها، إذ قامت خطّة طهران على دعم الدوحة مع الدعوة إلى الدبلوماسية، لتُظهر بذلك أخلاقاً عالية وسط ما تتّفق ربّما معظم الأطراف على أنّه تحوُّل متهوّر وكارثي في الأحداث بالنّسبة إلى وحدة مجلس التّعاون الخليجي. وأنّ القمّة الأمريكية العربية الإسلامية التي سعت إلى حشد الدول السُنّية على طول خطّ صدع مذهبي ضدّ إيران، يمكن وضعها الآن بثقة في خانة "المهزلة" أو "الفشل".

وممّا لا شكّ فيه: أنَّ تظاهر القادة الإيرانيين بالشّجاعة بعد زيارة الرّئيس الأمريكي "ترامب" للرياض قد حجب على الأقلّ جزءاً من القلق إزاء تعميق العلاقة الأمريكية السعودية، فضلاً عن اعتراف متردّد بعرض السعودية المثير للإعجاب للقدرة التنظيمية الدبلوماسية. لكنَّ النزاع مع قطر شكّل ربحاً غير متوقع لموقف إيران الإقليمي؛ فحسب قول "أحمديان": إنّ خلافاً بين المعسكرين المؤيّد للإخوان المسلمين والمعارض له في المنطقة، يصبّ استراتيجياً في مصلحة إيران. لقد حاولت السعودية تفادي مثل هذا الانقسام بوضع إيران في رأس الأولويات باعتبارها التهديد الرّئيسي، لكنَّ وجود قطر وتركيا في مواجهة الإمارات العربية ومصر في المركب عينه تحوّل إلى مشكلةٍ كبيرةٍ للرياض. وفي هذا الإطار: يعود التحرّك السعودي ضدّ قطر بنتائج عكسية تماماً لحملة السعودية ضدّ إيران في المنطقة، ويجب ألاّ تقوم إيران بمساعدة الرياض على تصحيح أخطائها.

كما تستفيد إيران أيضاً من النّزاع الخليجي لمصلحتها في سوريا، فالوقوف في صف قطر يمكنه أنْ يساعد على تعزيز علاقات طهران بالدوحة وأنقرة وحلفائهم من جماعة الإخوان المسلمين، الذين -مع التحرّك ربّما في اتّجاه تفاهم إقليميّ مع إيران وحلفائها -يمكن أنْ يؤدّوا أدواراً بنّاءة في سوريا واليمن وأماكن أخرى في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك: قد يعيق ذلك قدرة السعودية، على تشكيل تحالفاتٍ موجّهة ضدّ إيران وقطر ودول أخرى في المستقبل أيضاً[1].

ومن شأن القرار الذي اتّخذته قطر في 23 آب (أغسطس) 2017، بإعادة سفيرها إلى طهران المساهمة في تعزيز النفوذ الإيراني في سوريا، فيما يتسبّب بمزيدٍ من التشويش في خط الفصل السُنّي الشيعي في المنطقة وخصوصاً في سوريا.

---

(1) "Iran seizes high ground in Saudi-Qatar dispute, Iran wins as GCC unity collapse", al-monitor, 18/6/2017;
http://www.al-monitor.com/pulse/en/originals/2017/06/iran-qatar-saudi-arabia-dispute-aleppo-narrative-syria.html

وبذلك: تضيف إيران عبر إعادة ضبط علاقاتها مع قطر، دولة سُنّية أخرى إلى شبكتها الإقليمية. وتأتي المكالمة الهاتفية بين وزير الخارجية الإيراني "محمد جواد ظريف" ونظيره القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، بعد أقل من أسبوعَين من الزيارة التي قام بها رئيس هيئة الأركان في القوات المسلحة الإيرانية اللواء "محمد حسين باقري" إلى أنقرة.

وعلى غرار تركيا: تُعتبَر قطر لاعبة أساسية في سوريا من خلال دعمها لقوى المعارضة، لا سيّما تنظيم أحرار الشام السلفي المسلّح، الشريك المتقطّع لهيئة تحرير الشام التي كانت تُعرف سابقاً بجبهة النصرة التي كانت لديها روابط مع تنظيم القاعدة. وتمتلك هيئة تحرير الشام حالياً زمام السيطرة في المعركة على إدلب، حيث لن يخرج أحد فائزاً، والخاسر الأكبر هو السكّان الذين يعانون في ظل العنف والبلطجية اللذين تمارسهما هذه العصابات المسلّحة، فضلاً عن تشدّدها في فرض الشريعة الإسلامية[1].

ويقيّم "بروس ريدل B. Riedel" بدوره آثار الخلاف على العلاقات الأمريكية السعودية، فالملك السعودي سلمان وولي عهده محمد بن سلمان، أكثر عدوانية بكثير وأكثر استعداداً للمخاطرة. فالسياسة التي ينتهجانها منذ توليهما الحكم، أفضت إلى الحرب في اليمن التي تُعَدّ اليوم أسوأ أزمة إنسانية في العالم بحسب الأمم المتّحدة. فعملية عاصفة الحزم ليست إلاّ مستنقعاً يحيط بجمودٍ تامّ، وإيران هي الفائز الوحيد، وإذا كان في نيّة السعودية القيام بالأمر عينه مع قطر يمكن توقع مسار طويل جداً تملؤه الفوضى. ويختتم "ريدل" بقوله: إنَّ الأزمة الخليجية تجمع بين عدم الكفاءة الأمريكية، والبلطجة السعودية، واللهو القطري مع التدخّل والفتنة الإيرانيّين. ومن ثمَّ: تداخل الأدوار الخارجية في الأزمة الخليجية التي تعمل على الاصطياد في الماء العكر، وما بدأ كمهزلة قد ينتهي إلى ما هو أشدّ مأساوية[2].

وحسب قول الكاتب "علي معموري": فقد أصبح واضحاً لإيران والقوى الإقليمية الأخرى وفق المعطيّات الجديدة، أنَّ العراق يسير نحو تبنّي موقفٍ مستقلٍّ عن إيران، على خلاف ما كانت عليه العلاقة سابقاً والتي كانت توصف بالتبعيّة الكاملة لإيران. فقد اختفت صور "قاسم سليماني" من مشاهد المعركة ضدَّ تنظيم داعش خلال الفترة الأخيرة التي انتهت بتحرير مدينة الموصل. ولم نشهد حضوراً أو دعماً إيرانياً مباشراً للقوّات العراقية في تحرير الأراضي، وتناوبت زيارات المسؤولين العراقيين للسعودية والدول العربية السُنّية الأخرى المحسوبة على المحور

---

(1) "What Iran-Qatar reset means for Syria", al-monitor, 27/8/2017; http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2017/08/iran-qatar-reset-syria-turkey-idlib-israel-charlottesville.html

(2)- "Iran seizes high ground in Saudi-Qatar dispute", Op. Cit.

السعودي، إذ قام زعيم التيّار الصدري الشيعي مقتدى الصدر بزيارةٍ رسمية للإمارات العربية بين 13-15 آب (أغسطس) 2017، وجرى استقباله بوصفه زعيماً عراقياً على المستويين الديني والسياسي، بحيث زاره هناك رجل الدين العراقي السُنّيّ البارز الشيخ أحمد الكبيسي ومسؤولون سياسيون رفيعو المستوى، وذلك بعد أيامٍ قليلة من زيارةٍ مماثلة لمقتدى الصدر للسعودية، حيث جرى استقباله على مستوى رفيع جدّاً من ولي العهد الأمير محمد بن سلمان ومسؤولين آخرين.

وتبعت الزيارة إجراءات سعودية متعدّدة تجاه العراق، منها الإعلان عن فتح قنصلية للسعودية في مدينة النجف حيث يقيم الصدر، في ظلّ عدم رفض المرجع الشيعي الأبرز في العراق السيّد علي السيستاني، الأمر الذي يعني موافقته على مثل هذا الانفتاح. وواجهت زيارة الصدر للسعودية والإمارات العربية انتقادات لاذعة من قبل إيران، إذ اعتبرها موقع "تسنيم" المقرّب من المرشد الإيراني بأنّها خيانة للشعب اليمني الذي يقاتل السعوديين منذ نحو ثلاث سنوات. واتّهم موقع "تسنيم" الجانب السعودي بأنّه يستغلّ التيّار الصدري، ويبحث عن منافذٍ للنفوذ في الساحة العراقية من خلاله.

ومن جهتها: تسعى إيران إلى تدارك الموقف والحفاظ على مكاسبها في العراق عن طريق وكلائها فيه، وأيضاً عن طريق عقد اتفاقيات بين البلدين لصالح مصالحها القومية. ولقد عقدت إيران اتفاقية أمنية مع وزير الدفاع العراقي عرفان الحيالي خلال زيارته لإيران في 23 تمّوز (يوليو) من العام نفسه.

تمّ التوقيع على الاتفاقية على استعجالٍ غير متعارف عليه ديبلوماسياً، حيث لم تجرِ محادثات تمهيدية بين الخبراء والمختصّين من البلدين، ويؤشّر ذلك على استعجال إيران في تعزيز دورها العسكري والأمني في العراق، كردّ فعل على التقارب العراقي مع المحور العربي السُنّي.

وتحاول السعودية أيضاً تقديم مساعدات إلى العراق، بحيث تجعل كفّة ميزانها أثقل مقارنة بإيران، كي تجعل الجانب العراقي يميل لها براغماتياً مع غض النظر عن الخلافات المذهبيّة. وأعلن وزير النفط العراقي جبّار اللعيبي عقب عودته من السعوديّة في 15 آب (أغسطس) 2017: أنَّ ولي العهد السعودي شدّد على أهمية الإسراع في تفعيل لجنة التنسيق السعودي العراقي، بهدف التعجيل في تنفيذ مجموعة من الاتفاقيات في مجالات: النفط والطاقة، والصناعة، والمعادن، والتكنولوجيا، والاستثمار، والزراعة، والتبادل التجاري، والمصارف والبنوك، وإقامة المشاريع المشتركة وغيرها. وقال اللعيبي: إنَّ السعودية ستقوم بإنشاء عددٍ من المشاريع الصحية والإنسانية على نفقتها، منها إنشاء مستشفى في بغداد والبصرة، وتخصيص عددٍ من الزمالات الدراسية في الجامعات السعودية، وفتح المنافذ الحدودية، وإنشاء مناطق حرّة للتبادل التجاري.

فإنْ نجحت السعودية في تنفيذ مشاريعها الاقتصادية في العراق سيؤثّر ذلك في تغيير الميزان لصالحها في التنافس مع إيران، إذ لم تنجح إيران طوال أعوام ما بعد عام 2003 في تنفيذ مشاريع اقتصادية عملاقة في العراق لا مباشرة ولا عبر وكلائها من الأحزاب الشيعيّة الموالية لها. وهذا يعني أنَّ السعودية اتّجهت إلى استخدام أدوات النفوذ الناعم والإيجابي في تنافسها مع إيران في العراق، عوضاً عمّا كانت تفعله سابقاً من عزل العراق سياسياً، وإنكار الواقع السياسي الجديد ما بعد عام 2003، واللذين كان لهما الدور الأكبر في إفراغ المشهد لصالح إيران، كي تمتدّ بجذورها في مختلف الاتّجاهات في العراق[1].

وتكمن أهميّة زيارة مقتدى الصدر الأخيرة للسعودية، كونه زعيماً سياسياً دينياً ينتمي إلى عائلة شيعية كبيرة تتبع الحوزة العلمية الشيعية العراقية. وتزداد أهمية هذا الحدث حينما نقارن أسلوب تعامل الصدر مع الأحداث الداخلية في السعودية وتوجّهاتها في المنطقة بالماضي، ومنهاجه في التعامل مع هذه القضايا في زيارته الأخيرة، إذ كانت للصدر مواقف مناوئة للأحداث الداخلية في السعودية فيما يخصّ تعاملها مع المواطنين الشيعة هناك. وعلى سبيل المثال في كانون الثاني (يناير) 2016، أصدر الصدر بياناً شديد اللّهجة ردّاً على إعدام رجل الدين الشيعي نمر النمر في السعودية، واتّهم حكّام الرياض بممارسة "الظلم الممنهج ضدّ الأقليّات والمظلومين"، وربط الصدر هذا الحادث بما أسماه "الظلم والإرهاب الحكومي" الذي يُمارس ضدّ شيعة الخليج. وبناء على هذا: دعا الشيعة في هذه البلدان إلى أنْ يتحلّوا بالشجاعة للردّ، ولو بالتظاهرات السلمية. واختلفت مواقف الصدر تجاه هذه المسائل اختلافاً كليّاً في هذه الزيارة الأخيرة، حيث قرّر أنْ يركّز على القضايا العراقية في الدرجة الأساس.

وفي هذا الإطار: قال صلاح العبيدي المتحدّث باسم الصدر في مقابلةٍ تلفزيونيةٍ في 2 آب (أغسطس) 2017: إنَّ "سماحة السيّد مقتدى الصدر قال قبل الذهاب، سوف لن أفتح ملفّاً يخصّ خارج العراق إذا لم يفتحوه هم، لأنَّ هذا سوف يكون تدخّلاً في شؤونهم الداخلية". ويُعدّ هذا الموقف ابتعاداً واضحاً عن الخطاب الديني الذي يُعرّف الأمّة على أساس الانتماء الديني والمذهبي، ولا يعترف بمفهوم الدولة / الأمّة الحديث الذي يُحدّد الأمّة في الحدود الجغرافية للدولة، بغضّ النظر عن انتماءات المواطنين الدينية أو العرقية.

---

(1) **Ali Mamouri,** "Saudi Arabia engages Iraq at Iran's dismay", al-monitor, 18/8/2017;
http://www.al-monitor.com/pulse/en/originals/2017/08/iran-iraq-saudi-arab-sunni-shiite.html

ولقد حصلت تطوّرات واضحة فيما يخصّ مفاهيم الوطن والأمّة عند بعض رجال الدين الشيعة في العراق، بعد تجربة حوالي أربعة عقود من حكم رجال الدين الشيعة في إيران، وعقد ونصف عقد من حكم الأحزاب الدينية الشيعية في العراق. وعلى سبيل المثال: دعا المرجع الديني الأعلى علي السيستاني إلى إقامة ما تسمّى بالدولة المدنية في العراق.

ويحاول الصدر بتمسّكه بهذه المفاهيم الوصول إلى موقفٍ معتدلٍ يساعد في تخفيف الأزمات الطائفية التي تعصف بالمنطقة عموماً، والعراق خصوصاً، وهذا ما انعكس على نتائج هذه الزيارة التي أكّد فيها الطرفان تبنّي خطاب ديني وإعلامي معتدل يدعو إلى التعايش السلمي، والتعاون والمصالح المشتركة بين البلدين والشعبين، بحسب بيان المكتب الخاص للصدر الذي صدر في الفاتح من آب (أغسطس) عقب انتهاء الزيارة.

وولّدت محاولة الصدر التفاهم مع السعودية موجة انتقادات واسعة من قبل بعض الأوساط الشيعية في العراق وحتّى في دولٍ أخرى كإيران ولبنان. ورأت هذه الجهات في الزيارة تجاهلاً غير مبرّر للمظالم التي تعاني منها الأقليّة الشيعية في السعودية، فضلاً عن عدم قناعتها بتجنّب الصدر التطرّق إلى ما تراه الدور السلبي الذي تلعبه السعودية في دعمها لجماعات إرهابية تقتل الشيعة في أكثر من دولة في المنطقة، كما تفسّر هذه الجهات الزيارة في إطار حملة السعودية لانزواء إيران إقليمياً، حيث تحاول السعودية عزل إيران من خلال إقامة علاقات مع جماعاتٍ شيعية لا تؤمن بمشاريع إيران في المنطقة.

وتؤشّر تحرّكات الصدر الأخيرة على عدم استعداده للبقاء تحت العباءة الإيرانية، حيث قال الدكتور "فنر حدّاد" الزميل الأقدم في "معهد الشرق الأوسط" في جامعة سنغافورة: يرى الصدر أنّه من الصعب أن يتّخذ خطاباً شيعياً صرفاً وتوجّهاً موالياً لإيران لأسبابٍ شخصيةٍ، أيديولوجيةٍ وعمليّة. وبزيارته الأخيرة للسعودية: أرسل الصدر إشارات إلى إيران ومنافسيه العراقيين من حلفاء إيران، توكّد أنَّ لديه خيارات أخرى.

وعن أهمية الهويّة العربية للصدر، قال "حدّاد": إنَّ الصدر يريد التأكيد على أنّه عربي، ولكن هذا لا يعني أنّه ضدّ إيران، ويجد هذا التوجّه صدى بين قاعدة الصدر الشعبية. وهذا التأكيد على الهويّة العربية، هو في تناسق مع سياسة السعودية تجاه الجهات الشيعية غير الإيرانية في المنطقة[1].

---

(1) Hamdi Malik, "What's behind controversial Iraqi cleric's visit to Saudi Arabia؟", al-monitor, 11/8/2017;
http://www.al-monitor.com/pulse/en/originals/2017/08/muqtada-sadr-saudi-iraq-iran.html

كما ويعمل كلّ من العراق والسعودية على إعادة فتح المنافذ الحدودية بينهما، بعد اتّفاقات ومباحثات جرت بين مسؤولي البلدين طيلة الأشهر الماضية، وتكلّلت بالاتّفاق النهائي أخيراً خلال زيارة وزير الداخلية العراقي قاسم الأعرجي للرياض في 17 تمّوز (يوليو) 2017. وفي 7 آب (أغسطس) وصلت قافلة الحجّاج العراقية الأولى لهذا العام إلى السعودية عبر منفذ عرعر الحدودي الذي يربط البلدين، حيث لم يفتح هذا المنفذ بعد عام 2003 إلاّ مرّة واحدة في كلّ عام لمرور الحجّاج إلى مكة المكرّمة. وما ميّز هذا العام عن الأعوام السابقة هو الاستقبال الحار للحجّاج العراقيين من قبل المسؤولين السعوديين في المنفذ الحدودي، إذ حضر مراسم الاستقبال أمير المنطقة الشمالية في السعودية الأمير فيصل بن خالد بن سلطان بنفسه، وتفقّد أحوال الوافدين العراقيين.

من جهته أكّد الخبير الاقتصادي العراقي باسم جميل أنطوان: أنّ إعادة فتح المنافذ الحدودية بين البلدين ستكون لها الأثر الإيجابي على العراق من الجانب الاقتصادي، فالعراق سيفرض ضريبة ورسوماً على البضائع التي تدخل أراضيه، وهناك بضائع بأعداد كبيرة تدخل العراق من الأراضي السعودية. وقال: إنّ فتح المعابر بين البلدين سيخلق فرص عمل جديدة، وسيعزّز الإيرادات التي تدخل خزينة الدولة العراقية والتي لا تقلّ عن 10 مليارات دولار أمريكي سنوياً؛ ولذا: هناك ضرورة قصوى للاستفادة من هذه الخطوة اقتصادياً. إضافة إلى أنّ فتح المعابر الحدودية البريّة بين العراق والسعودية سيعزّز الوجود السعودي في الأسواق العراقية، الأمر الذي سيترك أثراً بارزاً في كسر أو تخفيف سطوة المنتج الإيراني الذي غزا المحال التجارية العراقية منذ عام 2003 حتّى الآن. ولذا: ستكون لفتح المعابر بين البلدين أبعاد سياسية واقتصادية. يُضاف إلى ذلك: أنّ الحدود بين العراق والسعودية، رغم المردودات الاقتصادية التي ستعود من خلال فتحها على البلدين، إلاّ أنّ لفتحها أبعاداً أهمّ تكمن في تعزيز العلاقات بين بغداد والرياض، وخلق توازن بين القوى الإقليمية المتنافسة في العراق، خصوصاً بعد فترة أزمات وتشنّجات متعاقبة أنتجت فتوراً كبيراً بينهما[1].

وفي السياق نفسه: فثمة حدثاً مهمّاً آخر لا يقلّ أهميةً عن زيارة مقتدى الصدر لبعض الدول الخليجية، يتمثّل في انسحاب رئيس المجلس الإسلامي الأعلى السيد عمّار الحكيم، وهو أيضاً رئيس التحالف الوطني العراقي من المجلس الأعلى، وتأسيسه حزباً جديداً هو "تيار الحكمة الوطني". وهذان الحدث مع توجّهات الصدر الجديدة يراهما البعض محاولة لتشكيل تيار شيعي عراقي مستقل عن إيران، ومنفتح

(1) Mustafa Saadoun, "Iraq, Saudi Arabia to reopen border crossings after 27 years", al-monitor, 20/8/2017; http://www.al-monitor.com/pulse/en/originals/2017/08/iraq-saudi.html

على العرب السُنّة في العراق، وعلى الجوار الخليجي والعربي. ففي 24 تموز (يوليو) 2017، أعلن عمّار الحكيم عن تأسيس تيار الحكمة الوطني، موضّحاً أنَّ التيار الجديد سيعمل مع كل أبناء العراق إلى خوض الانتخابات الديمقراطية، بعناوينٍ جامعة وشاملة لكل الطيف العراقي، والخروج من التخندقات المذهبية والقومية، والانطلاق بأفقٍ سياسيٍّ جديد، حيث يجب أنْ يكون العراق المتصالح مع نفسه.

وفي محاولة لتمييز حزبه الجديد عن الأحزاب الشيعية الحالية، وبينها المجلس الأعلى الذي ترأسه منذ وفاة والده عبد العزيز عام 2009، قال الحكيم: "إنَّ "عراق 2017 يختلف كثيراً عن عراق 2003. إنّنا نؤمن أنَّ قضايا الأمة الكبيرة يجب أنْ تتفاهم عليها الدول الشقيقة والصديقة الفاعلة والمؤثرة، وسيقوم العراق بدوره المحوري بين جميع إخوته في المحيط الإقليمي، وصولاً إلى تفاهماتٍ تحفظ دول المنطقة، وتنمية شعوبها، وتقطع الطريق أمام التدخّلات الدولية السلبية، والخروج من حالة الاستقطاب المنهكة للجميع".

وقال مصدر مقرّب من الهيئة القيادية في المجلس الأعلى: إنَّ قيادات المجلس الأعلى التاريخية؛ كهمّام حمودي، وباقر الزبيدي، وصدر الدين القبانجي، وجلال الدين الصغير، يجدون في أنفسهم مكانة وتأثيراً سياسياً أكبر من عمّار الحكيم، وهم لهم علاقاتهم بإيران أقوى من علاقات الحكيم الذي يحاول أن يكون وسطاً بين حراك مقتدى الصدر السياسي وفصائل الحشد الشعبي الأقرب إلى طهران. وأنَّ الحكيم يحاول أنْ يُوجد علاقة بالمحيط العربي، ويحافظ على علاقته مع طهران، لذا: التجأ لتشكيل هذا التيار على أمل تقديم وجوهٍ جديدة شابة للاقتراب أكثر من سُنّة العراق، وهي ورقة سبقه إليها مقتدى الصدر على حساب علاقته بطهران.

وكان عضو الهيئة القيادية في المجلس الأعلى باقر جبر الزبيدي قد أشار إلى عدم رضا القيادة الإيرانية عن خروج الحكيم من المجلس الأعلى، إذ قال الزبيدي: إنَّ الحكيم أرسل رسالة إلى المرشد "علي خامنئي" بهذا الشأن، فردَّ الأخير: بأن "خروجك من المجلس الأعلى ليس فيه مصلحة، وليس صحيحاً".

وعلى الرغم من العلاقة القوية والتاريخية بين عائلة الحكيم والجمهورية الإسلامية الإيرانية، إلاّ أنَّ عمّار الحكيم قد تميّز بسياسةٍ مستقلةٍ نسبياً، وهو ما تجلّى في دعمه إياد علاوي لمنصب رئاسة الوزراء، ومعارضته ترشّح نوري المالكي لولايةٍ ثانية بعد انتخابات عام 2010 خلافاً لرغبة إيران. لكنَّ الحكيم الذي يحافظ على علاقاتٍ جيّدة بالدول العربية والخليجية، لن يقوم بخطواتٍ تزعج إيران وحلفاءها في العراق -على غرار مقتدى الصدر - فهو اعتذر عن زيارة الرياض بسبب استمرار حرب اليمن وأزمة البحرين.

ولا يستبعد أنْ يتحالف الحكيم مع الصدر ورئيس الوزراء حيدر العبادي في الانتخابات، في مقابل تحالف نوري المالكي والأحزاب الشيعية الأخرى القريبة من

إيـــران. فالثلاثـــة يتّفقـــون علـــى: رفـــض عـــودة المـــالكي إلـــى الحكـــم، واعتماد خطاب وطني يرتكز على المواطنة والتعددية لاجتذاب السُنّة والمدنيين، وعدم التبعية لإيران، والنأي بالعراق عن سياسة المحاور، والرجوع إلى مرجعية السيد علي السيستاني[1].

لكنَّ هذا القول لا يعني في التحليل الأخير، أنَّ السعودية ستنجح في إزاحة وتحطيم المكتسبات الإيرانية في العراق، وذلك للأسباب التالية:

1- عدم توفّر أرضية صلبة في العراق تسمح للرياض بالتموضع، خصوصاً وأنَّ العراقيين لا سيّما السُنّة منهم لا يرون في السعودية قوّة إقليمية يمكن التعويل عليها، وما مباركة الرياض للهجمة الغربية على بلادهم قبل احتلاله عنّا ببعيد.

2- أنَّ شيعة العراق مهما اختلفوا مع نظرائهم في طهران لن يصل بهم الأمر إلى حدِّ التخلّي عنهم، والتحالف مع منافسيهم.

3- أنَّ شيعة العراق لن يسمحوا بحالٍ من الأحوال التخلّي عن المكتسبات التي حققوها بعد عام 2003، والعودة إلى الرضوخ لزعماء العراق السُنّة من جديد.

فتحالف الشيعة العراقيين مع القوى الغازية لبلادهم، لن يكون ثمنه العودة -بأية حالٍ من الأحوال -إلى المربع الأول وكأن شيئاً لم يكن، فما بعد عام 2003 ليس كقبله.

4- أنَّ طهران بطريقٍ أو بآخر رسّخت أقدامها في بغداد ومجمل المدن العراقية الرئيسة، لا سيّما في الجنوب العراقي معقل الشيعة.

لم تكتفِ السعودية العمل على الحدِّ من النفوذ الإيراني في العراق فحسب؛ بل بدأت تستخدم قوّتها الناعمة في دول آسيا الوسطى؛ ففي خطوةٍ هي الأولى من نوعها فاجأت عدداً كبيراً من المراقبين حول العالم، بثَّ التلفزيون الرسمي في طاجيكستان في 8 آب (أغسطس) 2017، فيلماً وثائقياً يتّهم فيه إيران بالضّلوع في مقتل عددٍ من الشخصيات الاجتماعية والسياسية الطّاجيكية، فضلاً عن 20 ضابطاً عسكرياً روسياً كانوا موجودين في البلاد خلال الحرب الأهلية الطّاجيكية في تسعينيّات القرن الماضي. وزعم الفيلم الوثائقي أيضاً أنّه في ذلك الوقت نظّمت إيران مؤامرة من أجل التخلّص من علماء ومفكّرين طاجيك. وكان في 30 حزيران (يونيو)، جرى الإعلان عن طلب السلطات الطّاجيكية إقفال المراكز الاقتصادية والثقافية التابعة لإيران في

(1) **Haytham Mouzahem**, "Iraq's Hakim moves out of Iran's shadow", al-monitor, 24/8/2017;
http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2017/08/ammar-hakim-supreme-islamic-council-iraq-iran.html

مدينة خوجند الشمالية. وأشارت مصادر أخبار غير رسمية إلى أنّه على الرغم من دعم روسيا والصين لأنْ تصبح إيران عضواً كاملاً في منظّمة "شانغهاي للتعاون"، شكّلت معارضة طاجيكستان المتكرّرة العقبة الرئيسية في هذا الصّدد.

وإذا ما أجرينا تحليلاً للعلاقة بين طهران ودوشنبه من وجهة نظر تاريخية أوسع نطاقاً، فمن الضروري النظر إلى وضع طاجيكستان الاقتصادي، وإلى دور التمويل الأجنبي والاستثمار في اقتصادها. وبصورةٍ عامة: تُعَدّ طاجيكستان من الناحية الاقتصادية واحدة من أضعف جمهوريات الاتّحاد السوفييتي السابق، مع وجود توازنٍ تجاريٍّ سلبي كبير، وانخفاض حصّة الفرد من الناتج المحلّي الإجمالي.

وكانت إيران قد أدّت دوراً فاعلاً في الحرب الأهلية الطّاجيكية بالمساعدة على التوسّط لوقف لإطلاق النار في عام 1995، واتّخاذ الخطوات الأولى نحو السلام، وهذا سمح لطهران بالاستفادة من الفرص في اقتصاد طاجيكستان بعد الحرب. ونتيجة لذلك: نمت العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين، وتتمثّل أهمّ الأدلّة على دور إيران الاقتصادي في طاجيكستان في محطّة "سانغتودا-2 للطّاقة الكهرومائية" في ولاية ختلان التي بنتها وشغّلتها شركات إيرانية.

لكن بعد تولّي الشيخ "حسن روحاني" رئاسة إيران في عام 2013، طرأ تطوّرٌ رئيسي ألحق الضّرر بالعلاقات الثّنائية، إذ بدأت إيران بالضغط على طاجيكستان للوفاء بالتزامات تعاقدية جرى الاتّفاق عليها مسبقاً، بخاصّة لجهة سداد ديون ضخمة. ومع تزايد الخلافات مع إيران سعت طاجيكستان إلى توثيق علاقاتها بمصدرٍ جديد للدعم المالي، وهو السّعودية. وسرعان ما أعلن السعوديون عن استعدادهم لتمويل بناء بعض أكثر مشاريع البنية التحتية طموحاً في طاجيكستان، مثل: "محطّة روجون للطاقة الكهرومائية"، إذ إنَّ التأثير الذي كانوا سيكتسبونه من شأنه أن يمكّنهم من موازنة نفوذ إيران في آسيا الوسطى. وفي الوقت نفسه: دعم الصندوق السعودي للتنمية مشاريع للرعاية الاجتماعية، بخاصّة في مجال التعليم. بالإضافة إلى ذلك: قدّم البنك الإسلامي للتنمية في السعودية الموارد اللازمة لبناء طريق سريع جديد في الجزء الشرقي من البلاد.

وكما كان متوقعاً: بدأ النفوذ الاقتصادي المتزايد للسعودية في طاجيكستان بالتسرّب إلى المجال السياسي؛ ففي كانون الأول (ديسمبر) 2015، جرى الإعلان عن أنَّ الدبلوماسيين السعوديين يحاولون إقناع دوشنبه بالانضمام إلى "تحالف مكافحة الإرهاب" الذي تقوده السعودية، والذي كان يُعتقد أنَّ هدفه الحقيقي هو احتواء إيران. وتطوّرت العلاقة الطّاجيكية السعودية لدرجة أنَّ الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز وصف طاجيكستان كشريكٍ مهمٍّ في المنطقة.

بشكل عام، يمكن القول: إنَّ العوامل الأيديولوجية أدّت دوراً هامشياً ليس إلاّ في تعكير العلاقة بين طهران ودوشنبه، واكتساب الرياض النفوذ في طاجيكستان.

وبالفعل: على الرغم من أنَّ السعودية تستفيد من انتماء غالبية الطاجيك إلى المذهب السُنّي -مع أنّهم ينطقون باللّغة الفارسية -إنَّ مالها وليس أيديولوجيتها، هو ما كان له الدور الأهمّ في المعادلة[1].

ولاحقاً: أخذت الأحداث الدراماتيكية تتسارع في المنطقة العربية بشكلٍ غير مسبوق، ما يدلُّ على أنَّها مقبلة على تداعياتٍ خطيرة لن تكون كقبلها. ففي سابقةٍ خطيرة لم تحدث من قبل سعودياً، رأينا سعد الحريري رئيس الوزراء اللبناني يُعلن استقالته من منصبه في 4 تشرين الثاني (نوفمبر) 2017، وذلك من الرياض تحديداً وليس في بيروت كما جرى العُرف السياسي والدبلوماسي. ثمَّ أطلقت جماعة الحوثيين اليمنية صاروخاً باليستياً طويل المدى باتجاه مطار الملك خالد الدولي في الرياض، الأمر الذي جعل القيادة السعودية تشتاط غضباً، وتكيل الاتهامات يميناً وشمالاً صوب إيران وحزب الله اللبناني. والأكثر أهمية ممّا ذكرناه آنفاً هو إقبال الفرع المتنفّذ في الرياض في اليوم التالي على القيام بحملة اعتقالاتٍ طالت 11 أميراً أو يزيد من الأسرة الحاكمة، ونحو 4 وزراء في الوزارة الحالية، و40 وزيراً سابقاً بتهمة الفساد المالي، وذلك بعد ساعاتٍ معدودة من إصدار الملك سلمان بن عبد العزيز، أمراً ملكياً بتشكيل لجنة عليا لمكافحة الفساد برئاسة نجله وولي عهده الأمير محمد ؛ بل ووصل الأمر إلى حد اعتقال النساء مثل الأميرة ريم بنت الأمير الوليد بن طلال.

ورويداً فرويداً: أخذت الإجراءات السعودية تتسارع برتمٍ شاذٍ عن المألوف، إذ تمَّ الإعلان في 6 من الشهر نفسه عن مقتل أمير منطقة عسير الأمير منصور بن مقرن بن عبد العزيز، في تحطّم مروحية كانت تقل عدداً من المسؤولين السعوديين في جنوب غرب المملكة، من دون أن تحديد ظروف تحطّم الطائرة، علماً بأنَّ الأمير منصور هو ابن الأمير مقرن بن عبد العزيز ولي العهد الأسبق قبل أنْ يتمَّ عزله، وتعيين الأمير محمد بن نايف عوضاً عنه. ثمَّ تمَّ الإعلان في اليوم نفسه عن طلب الأمير تركي بن محمد حفيد الملك الراحل فهد بن عبد العزيز، طلب اللجوء السياسي في إيران والموافقة الإيرانية عليها.

وفي محاولة منّا لفكفكة طلاسم تلك الأحداث، أو -إن صحَّ التعبير -تلك الألغاز المتسارعة، نجد فيما يخص استقالة الحريري من الرياض تحديداً وليس في بيروت، أنَّ الأمر لا يعدو كونه محاولة من قادة الرياض لخلط أوراق المنطقة من جديد، وهم يعلمون مسبقاً أنَّ لبنان سياسياً هو أضعف حلقات المنطقة، نظراً لتعدّد

---

(1) Hamidreza Azizi, "Saudi Arabia woos Persian-speaking Sunnis in Central Asia", al-monitor, 22/8/2017;
http://al-monitor.com/pulse/originals/2017/08/iran-tajikistan-saudi-arabia-influence-tension-central-asia.html

فسيفساء ساحته طائفياً ومذهبياً، هذا من جهة. ومن جهةٍ أخرى ولأنَّ الحريري يحمل الجنسية السعودية، فمن خلاله أرادت الرياض أنْ تصعّد من نبرتها تجاه إيران بإيعازٍ من واشنطن، تمهيداً على ما يبدو لتغيير قواعد الاشتباك في المنطقة، وفي محاولةٍ لتقليم أظافر حزب الله اللبناني بعدما فقدت الرياض نفوذها التقليدي على نحوٍ متزايد في بيروت. أمّا مصير الحريري ما بعد الاستقالة فلا يعنينا كثيراً لأنّه بات خارج المعادلة السياسية اللبنانية، بعدما باتت تتكشّف معلومات عن احتجازه في الرياض، وعدم السماح له بالعودة إلى بيروت ثانية.

وكان موقع "ديبكا" الإسرائيلي قد أشار إلى أنّه خلال حملة الاعتقالات الواسعة التي تمّت في السعودية، اتصل ولي العهد السعودي محمد بن سلمان في 4 تشرين الثاني (نوفمبر) بالحريري، وأبلغه أنّه إذا لم يأتِ للسعودية فوراً؛ فسوف يتم مصادرة كل ممتلكات عائلة الحريري بما في ذلك حساباتهم المصرفية. وأنّه تمَّ التأكّد من الحريري المستقيل كان يعيش حياة مأساوية في السعودية، لافتاً إلى أنّه كان ينام على أرضية فندق "ريتز كارلتون The Ritz-Carlton" في الرياض، حيث تمَّ تزويده بفرشةٍ واحدة وثلاث بطانيات فقط، وأنَّ ما قالته الرياض عن استقالته بسبب التهديد الإيراني وحزب الله ليس دقيقاً[1].

وفيما يخص إطلاق الحوثيين لصاروخ طويل المدى نحو مطار الملك خالد الدولي في الرياض، يُحتمل من خلاله توجيه رسالتين إيرانيتين للرياض؛ الأولى: أنَّ طهران فهمت بسرعةٍ بالغةٍ مغزى استقالة الحريري من الرياض، وأنّها المقصودة تحديداً من وراءها، والثانية: أرادت طهران إبلاغ الرياض بأنَّ إبقاء اليمن تحت القصف السعودي اليومي لم يعد مقبولاً، وبالتالي: لا بدَّ من إيجاد حلٍّ سلمي للوضع المأساوي فيه. وأيّاً كان الهدف الإيراني من هاتين الرسالتين، فإنَّ الرياض على ما يبدو فهمت مغزى تلك الرسائل، الأمر الذي جعلها تشتاط غضباً بعد أنْ أصاب الصاروخ اليمني كبريائها في مقتل، وجعل من أمر توسيع نفوذها في منطقة الشرق الأوسط محل ارتياب، خصوصاً وأنَّ الشعوب العربية في أغلبها مناوئة للسياسات السعودية تجاه المنطقة، وذلك في ظل التقارب السعودي مع (إسرائيل).

وبخصوص إقبال الفرع المتنفّذ في الرياض القيام بحملة اعتقالات طالت أمراء ووزراء بسبب قضايا فساد مالي، فلا أحد بإمكانه أخذ هذه الرواية على محمل الجد، وذلك للأسباب التالية:

1- إنَّ الأمراء الذين تمَّ إلقاء القبض عليهم دون إنذار مسبق بتسوية أوضاعهم المالية، هم أمراء من العيار الثقيل في الأسرة الحاكمة، ولهم مكانتهم

---

(1) **"أوضاع مأساوية للحريري في السعودية.. كان ينام على أرضية الفندق"**، موقع دنيا الوطن، 2017/11/19؛
https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2017/11/19/1099892.html

الوازنة في معادلة الحكم السعودية، فلو كان الأمر فقط متعلقاً بقضايا مالية لكان الواجب أولاً من اللجنة العليا لمكافحة الفساد التي أنشأها الملك استدعائهم أولاً، والتحقيق معهم دون اعتقالهم.

2- إنَّ اعتقال أمراء على شاكلة الأميرين متعب وتركي نجلي الملك السابق عبد الله بن عبد العزيز، حيث الأول كان يتولّى منصب وزير الحرس الوطني وهي من أهم المؤسّسات الأمنية في السعودية، بينما الآخر كان يتولّى منصب رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، ورئيس اللجنة المشرفة على تنفيذ مشروع الملك عبد العزيز للنقل العام (القطار والحافلات). ومن هنا: فإنَّ منصب الأمير متعب يُعدّ من أهم المناصب في المملكة وأخطرها، ومع معارضته لسياسة التوريث للأمير محمد بن سلمان، كان لا بدَّ من اعتقاله والتخلّص من أي خطر قد يأتي من جانبه مستقبلاً على ولي العهد. فثمة أمراء يمكن النظر إليهم كمنافسين لابن سلمان مثل: متعب بن عبد الله كما سبق الإشارة، وخالد بن سلطان وهو ابن ولي عهد سابق، ومقرن بن عبد العزيز أصغر أمير على قيد الحياة من أبناء الملك المؤسّس، وقد أعفي من ولاية العهد في عام 2015.

ولتأكيد صحة ما أوردناه من أنَّ مسألة اعتقال الأمير متعب وغيره من الأمراء لا تمت بصلة لفسادٍ مالي، وإنّما لسببٍ سياسي يتعلّق بخلافٍ حول مسألة التوريث للأمير محمد بن سلمان، قال المتخصص في شؤون الشرق الأوسط "ديفيد هيرست D. Hearst": إنَّ الأمير متعب ابن الملك الراحل عبد الله الذي كان من المحتمل أنْ يصبح ولياً للعهد، تعرّض للضرب والتعذيب مع خمسة أمراء آخرين عندما تمَّ القبض عليه واستجوابه في الرياض خلال عملية التطهير السياسي الجارية في السعودية. وكان في حالةٍ سيئة إذ تمَّ نقله إلى وحدة العناية المركزة في المستشفى، حيث يحدث ذلك عندما يكون هناك خطر كبير على حياة المريض. وقد تعرض الجميع للضرب المبرح، وكانت العلامات على أجسادهم متسقة مع البصمات التي تركتها الأحذية العسكرية. وقد تمَّ تركيب وحدات طبية داخل فندق "ريتز كارلتون"، حيث تجري عمليات الضرب والتعذيب، وذلك لتجنّب الاضّطرار إلى نقل الضحايا إلى المستشفى. ونقلت المصادر أنَّ 17 شخصاً على الأقل من المعتقلين نقلوا إلى المستشفى، إلا أنَّ عدد الأشخاص الذين تعرّضوا لسوء المعاملة في عملية التطهير التي أصدرها الأمير محمد بن سلمان هو بالتأكيد أكبر من

ذلك[1]. وهذا ما أكّدته مراسلة "BBC" "ليز دوسيت L. Dosett" أول صحافية تسمح لها السلطات السعودية الدخول إلى الفندق، حيث كشفت أنّه تمَّ إخبارها أنَّ عدد المعتقلين هو مائتي موقوفاً، منهم 11 أميراً[2].

3- إنَّ اعتقال أمراء ورجال أعمال يكتسبون صيتاً محلياً وإقليمياً ودولياً على شاكلة الأمير الوليد بن طلال، والشيخ صالح كامل واثنين من أبنائه، ووليد الإبراهيم مالك قنوات "MBC"، وفضائية "العربية"، لا يمكن بحالٍ من الأحوال أنْ يكون بسبب فسادٍ مالي؛ فهم ليسوا بحاجة للتهرب الضريبي، أو غسيل الأموال مع الثراء الفاحش الذي يتمتّعون به، لكن على ما يبدو: فإنَّ انتقاداتهم لعملية انتقال السلطة في الرياض بطريقةٍ تخالف آراء المتنفّذين كانت السبب المباشر لاعتقالهم.

4- إنَّ أمر الاعتقال لا يعدو كونه أمراً احترازياً من الملك وولي عهده، لكي يتم نقل السلطة -الذي بات وشيكاً -من الملك لولي عهده بسلاسة، وبدون أي معوقات قد تواجهه.

ويبدو أن الإدارة الأمريكية كانت على علمٍ مسبق بحدوث تلك الاعتقالات في صفوف الأمراء السعوديين، بدليل أنَّ احتجاز المعتقلين تمَّ في فندق "ريتز كارلتون"، إضافة إلى فندقين آخرين، بما في ذلك فندق "كورت يارد Kurt Yard" الذي يقع في الحي الدبلوماسي بالرياض في الجهة المقابلة تماماً لفندق "ريتز كارلتون". علماً بأنَّ هذان الفندقين يداران من قِبل سلسلة فنادق "ماريوت إنترناشيونال Marriott International". وفي تصريح لمتحدثٍ باسم "ماريوت إنترناشيونال" قال فيه: إن هذان الفندقين لا يعملان في الوقت الراهن كفنادق على النحو التقليدي. كما أن كلا الفندقين قد حُجزا بالكامل حتى آخر كانون الأول (ديسمبر)، ولا يستقبلان الضيوف بحسب ما ورد في مواقعهما على الإنترنت.

ونظراً إلى أن الاعتقالات والاستجوابات وسوء المعاملة تجري كلها داخل فنادق مملوكة لشبكة مقرها الرئيسي الولايات المتحدة، وذات سمعة عالمية فقد أثيرت

---

(1) David Hearst, "Saudi torture victims include former king's son", Middle East Eye, 17/11/2017;
http://www.middleeasteye.net/news/exclusive-former-crown-prince-among-saudi-torture-victims-340914670

(2) **"بي بي سي تدخل فندقاً يعتقد أن أمراء سعوديين محتجزون فيه"، BBC عربي**، 23/11/2017؛
http://www.bbc.com/arabic/media-42097055

تساؤلات حول كيف يمكن لسلسلة "ماريوت إنترناشيونال" أن تصمت وتسمح باستخدام مرافقٍ تابعة لها بهذا الشكل[1].

أمّا ما يخص مقتل أمير منطقة عسير الأمير منصور بن مقرن في تحطّم مروحية في اليوم التالي لاعتقال الأمراء المذكورين، تجعلنا نتوثّق من أنَّ عملية تحطّم المروحية لم تكن قضاءً وقدراً، وإنّما وراءها هدف التخلّص منه بعدما تناقلت الأنباء نيته الهرب إلى اليمن، فقصفت طائرة مقاتلة سعودية المروحية التي تقلّه بصاروخٍ حطمتّها على الفور. وعن طلب الأمير تركي بن محمد حفيد الملك الراحل فهد بن عبد العزيز، طلب اللجوء السياسي في إيران، فلا غرابة فيه وقد تحمل الأيام المقبلة أنباءً مماثلة عن هروب أمراء آخرين ولجوئهم إلى دولٍ مناوئة لسياسات الرياض.

من كل ما سبق، بالإمكان القول: إنَّ المستقبل القريب سوف يشهد المزيد من التفسّخ والانشقاقات داخل الأسرة الحاكمة، ما سيؤدّي لاحقاً لإضعافها. وفي هذه الحالة لن يكون بوسع الأمير محمد بن سلمان، سوى الإقدام على خطواتٍ دراماتيكية لتوطيد نفوذه، منها:

1- شن حملة اعتقالات متزايدة بحق الأمراء الشبان في الأسرة الحاكمة، ولن نجافي الحقيقة إذا ما قلنا إنّه قد يعمد إلى حدِّ التصفية الجسدية بحق بعضهم، على أمل أنْ تؤدّي تلك الإجراءات لتوطيد نفوذه وترسيخ حكمه.
2- شن حرباً إقليمية سواء ضد إيران أو حزب الله اللبناني مستعيناً بالدعم الأمريكي والإسرائيلي، لكن إقدامه على هكذا خطوة سيُعد بمثابة انتحارٍ سياسي لسلطته، ولمملكته التي ستكون عُرضة للتمزّق والتفتّت، سواء لحساب إيران أو (إسرائيل)؛ لذلك: لن يجرؤ على اتخاذ مثل هكذا خطوة.

وردّاً على استقالة الحريري من رئاسة الحكومة اللبنانية، قال الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله: إنَّ السعودية تحتجز سعد الحريري، وتطبّق بحقه إقامة جبرية، وتمنعه من العودة إلى لبنان. ووصف نصر الله التدخّل السعودي العلني في الشؤون اللبنانية بغير المسبوق، متّهماً إياها بأنّها تحاول فرض زعامة جديدة في لبنان من دون مشاورة تيار المستقبل، وفرض رئيس حكومة على لبنان. ودان نصر الله التصرّف الذي وصفه بـ "المهين" من قبل السعودية بحق الحريري، معقّباً: "إهانة الرئيس سعد الحريري هي إهانة لكل اللبنانيين". ومؤكّداً بأن الحريري لم يكتب حرفاً في كتاب استقالته، وأنَّ السعوديين هُم مَن فعلوا ذلك، كما ضمّ صوته إلى صوت تيار وكتلة المستقبل بضرورة عودة الحريري إلى لبنان. واعتبر نصر الله أنَّ استقالة الحريري المُعلنة من السعودية غير دستورية، معلناً عدم اعتراف حزب الله بهذه

---

(1) Ibid.

الاستقالة، وتابع: "الحكومة الحالية حكومة شرعية، والوزراء لا يصرّفون الأعمال"[1].

وكان وزير الخارجية الألماني "زيغمار غابريل Z. Gabriel" قد شنَّ هجوماً حاداً غير مسبوق على السعودية، واصفاً إجراءاتها بحق رئيس الحكومة اللبنانيّة سعد الحريري بـ "المشينة غير المعتادة". وقال "غابرييل" في تصريحاتٍ نقلتها عنه وسائل إعلام ألمانية: إنَّ "أوروبا ترى أنَّ روح المغامرة تتسع لدى القيادة السعودية ولن نسكت عنها"، مضيفاً: أنَّ هناك "منهجيّة تعامل في السعودية وصلت ذروتها في لبنان بعد اليمن والصراع مع قطر". وتعليقاً على ما أُعلن من زيارة مرتقبة للحريري إلى العاصمة الفرنسية (باريس) قال غابرييل: إنَّ لا أحد يمكنه منع الحريري وأسرته من قبول الدعوة لزيارة فرنسا. علماً بأنَّ ألمانيا تتخذ موقفاً حاداً تجاه الأزمة التي تشهدها المنطقة، إذ أعرب "غابرييل" عن قلقه إثر تطوُّر الأوضاع في الشرق الأوسط[2]. وقد وافقت الرياض لاحقاً بناءً على تدخّلٍ فرنسي السماح للحريري بالتوجّه إلى باريس ثمَّ إلى بيروت لاحقاً.

وبالتالي: فإنَّ السلوك السياسي للقيادة السعودية المتنفّذة في الرياض، انحرف إلى أبعد مدي عن المألوف في إدارة العلاقات الإقليمية والدولية، وربّما يترك تداعيات في غاية الخطورة على الصعيدين: العربي والخليجي.

ومهما يكن من أمر: فإنّنا نرى آنيّاً وفي المنظور القريب أنَّ الأنظمة العربية خسرت مصداقيتها وقرارها لصالح إيران التي كسبت ثقة القوى الكبرى، وباتت جزءاً من مشروع إعادة رسم خارطة المنطقة دونما أي اعتبار لأهلها العرب السُنّة، إضافة لنجاح إيران في استقطاب الشيعة العرب تحت رايتها، وهي بهذا تكون قد ضمنت سيوفهم في تنافسها على زعامة العالم الإسلامي.

سابعاً: الموقف التركي من الأزمة الخليجية

عمدت تركيا مباشرةً بعد قطع الدول الخليجية الثلاث علاقاتها مع قطر إلى محاولة القيام بدور الوسيط لحل الأزمة الدبلوماسية، فأجرى الرئيس "أردوغان" محادثات هاتفية مع أمير قطر والملك السعودي وأمير الكويت عرض فيها المساعدة

---

(1) **"نصر الله: لا يمكن القضاء على حزب الله وإهانة السعودية للحريري إهانة لكل اللبنانيين"**، الميادين نت، 2017/11/10؛
http://www.almayadeen.net/news/politics/836607/كلمة-الأمين-العام-لحزب-الله-السيد-حسن-نصر-الله-لمناسبة-يوم-ش

(2) "ألمانيا: "روح المغامرة في السعودية تتسع ولن نسكت عنها" وتعاملهم مع الحريري مشين"، **وكالة سما الإخبارية**، 2017/11/17؛
http://samanews.ps/ar/post/319346/ألمانيا--روح-المغامرة-في-السعودية-تتسع-ولن-نسكت-عنها-وتعاملهم-مع-الحريري-مشين

لحل الأزمة[1]. لكنَّ الدول التي فرضت الحصار لم تتجاوب مع المبادرة التركية، واستمرّت في حملتها الإعلامية والدبلوماسية والاقتصادية على قطر. فانتقلت تركيا إلى دعم الحليف القطري بتسريع تصديق اتفاقيات عسكرية سابقة بين الدولتين؛ فعقد البرلمان التركي جلسة طارئة في 7 حزيران (يونيو) 2017، لتصديق معاهدة تسمح لتركيا بإقامة قاعدةٍ عسكريةٍ في قطر[2]. وعلى الصعيد الاقتصادي: سارعت تركيا إلى تزويد قطر بالبضائع والمنتجات الغذائية التركية الأساسية، ومثّل الدعم التركي لقطر عامل توازنٍ مهمٍ في الأزمة، واعتبر الرئيس التركي أنَّ قرار إقامة قاعدة عسكرية في قطر يهدف إلى حماية منطقة أمن الخليج بشكلٍ عام، وأنَّها ليست موجّهة ضدَّ أي دولة خليجية[3].

كما أنَّ الأتراك وافقوا على إطلاق خطٍّ مباشرٍ يربط ميناء "درينجا" بولاية "قوجه إيلي" التركية مع ميناء حمد في العاصمة القطرية (الدوحة)، اعتباراً من تشرين الأول (أكتوبر) 2017، وستتضمّن حمولات الخط المباشر الجديد بضائع عامة وسائبة بين الميناءين[4]. وقال وزير الاقتصاد التركي "نهاد زيبكجي": إنَّه بإمكان تركيا مواصلة تلبية احتياجات قطر ليس فقط عبر التصنيع في تركيا، وإرسال منتجات جاهزة إليها، وإنّما من خلال بدء الإنتاج في تركيا وإتمامه في قطر، ما سيمكّن من تلبية كل الاحتياجات اليومية لها[5].

---

(1) **"**تركيا تعرض الوساطة لحل الأزمة الخليجية القطرية**"**، **RT Arabic**، 5/6/2017؛ https://arabic.rt.com/middle_east/881986-أنقرة-مستعدون- أنواع- الدعم- تطبيع- العلاقات- بين- دول- الخليج/

(2) Alp Ozden, "Turkish parliament ratifies Qatar military deals", Anadolu Agency, 7/6/2017; http://aa.com.tr/en/middle-east/turkish-parliament-ratifles-qatar-military-deals/836771

(3) "وزير الخارجية البحريني: القاعدة التركية في قطر لحماية منطقة الخليج"، ترك برس، 10/6/2017؛ http://www.turkpress.co/node/35526

(4) **"**خط بحري مباشر يربط ميناء درينجا التركي بميناء حمد القطري**"**، **تركيا بوست**، 3/8/2017؛ http://www.turkey-post.net/p-213377/

(5) **"**وزير تركي: يمكننا سد احتياجات قطر بالتصدير أو بالتصنيع فيها**"**، **تركيا بوست**، 3/8/2017؛ http://www.turkey-post.net/p-213369/

الرئيس التركي الحالي (رجب طيب أردوغان)

والواضح أنَّ تركيا تواجه في الأزمة الخليجية معضلتين مهمتين:

الأولى: أنّها تتمتّع بعلاقاتٍ سياسيةٍ واقتصاديةٍ ممتازة مع قطر التي تشاركها وجهات النظر في مسائل مثل: الأزمة السورية، أو دعم جماعة الإخوان المسلمين، وتحاول في الوقت نفسه إقامة علاقات استراتيجية مع السعوديّة والدول الخليجية الأخرى، وكانت قطر من الدول الإقليمية القليلة التي تواصلت مع الرئيس "أردوغان" مع تزايد عزلته الدولية. وقد أصرّت أنقرة على سياساتٍ بعيدة كلّ البعد عن الواقع السائد في الشرق الأوسط، كما وتعمل تركيا وقطر أيضاً على تطوير علاقاتهما العسكرية منذ كانون الأول (ديسمبر) 2015، عندما تمَّ الإعلان عن عزم تركيا إنشاء قاعدة عسكرية في قطر. وتحتلّ تركيا المرتبة السابعة من ناحية استثمارات قطر الخارجية وقد وقعت عقود بناء في قطر تتخطّى قيمتها 14 مليار دولار، وتبلغ قيمة الصادرات التركية إلى قطر أكثر من 400 مليون دولار.

والثانية: أنَّ التحالف الذي تقوده السعوديّة ضدّ قطر لا يشمل مصر فحسب؛ بل أيضاً البحرين والإمارات العربية التي تشكّل جميعها كتلة سُنيّة مناهضة لإيران. وتربط تركيا أيضاً علاقة متوتّرة مع إيران بسبب خلافات أساسية حول سوريا والعراق، لكنَّ أنقرة وطهران ابتعدتا براغماتياً عن الأزمات الكبيرة. ويشارك البلدان كلاهما في عملية مفاوضات آستانا التي تقودها روسيا، وتهدف إلى حلّ الأزمة السورية.

وتُعتبر إيران أيضاً شريكة تجارية مهمّة لتركيا، ومصدراً مهمّاً للطاقة بالنسبة إليها[1].

وردّاً على مطالب الدول المقاطعة لقطر وتحديداً مطلب إغلاق القاعدة العسكرية التركية في قطر، جاء رد الرئيس "أردوغان" عالي النبرة ومن خارج قاموس الأدبيات الدبلوماسية بما يستحق التوقف عنده. فقد وصف "أردوغان" هذا المطلب بقلّة احترام للدولة التركية، ينطوي على موقفٍ بالغ الدلالة. إذن: تدرّج موقف تركيا حيال الأزمة الخليجية، فاتّخذت في البداية شكل الوساطة، وانتهت إلى الانحياز الواضح والعلني لمصلحة قطر، ثمَّ تأكيد "أردوغان" وقوفه إلى جانب قطر، واعتباره شروط الدول المقاطعة لقطر مخالفة للقوانين الدولية.

ومن هذه الزاوية: يمكن فهم مغزى الصراع ضدَّ قطر؛ فالدوحة متحالفة مع تركيا، ويتعزّز هذا التحالف على ضوء تصريحات الرئيس "أردوغان"، وفي ظل ما تعتبره الدوحة حصاراً عليها. وفي خضم هذه المستجدات لم يمثّل الموقف التركي أيّة مفاجئة غير متوقعة للدول المقاطعة؛ فلا شكّ أنَّ إرسال تركيا قوّاتها إلى قطر، وفتح قاعدتها العسكرية فيها يُعدّ إجراءً ميدانياً بمضمونٍ سياسي. وعبر خطوتها تلك: تسعى تركيا إلى رسم خطوطٍ حمراء، وتعمل على وضع سقفٍ للتوقعّات السعودية الإماراتية المصرية بتجريد قطر من أدواتها، ورضوخها لنفوذ جارتيها، فالطلب بإغلاق القاعدة العسكرية التركية في قطر أزعج الرئيس "أردوغان". وسيُضاف هذا المأزق إلى لائحةٍ من التحدّيات التي تواجه السعودية -تحديداً -في أكثر من ملف، فالقاعدة التركية في الدوحة لم تأتِ من خارج سياق الرغبات الأمريكية، ويُستبعد أنْ تُقدم تركيا على هذه الخطوة من دون موافقة الولايات المتحدة إنْ لم يكن بقرارها أصلاً، ويستحيل على القيادة القطرية السماح لأي قوّةٍ عسكرية بالتمركز على أراضيها دون ضوءٍ أخضرٍ أمريكي[2].

فالانتشار العسكري المتقدّم، هو جزء لا يتجزّأ من المنظور الاستراتيجي لتركيا في القرن الحادي والعشرين. فمع زيادة نشر تركيا لمواردها على نطاقٍ

---

(1) Semih Idiz, "Turkey can't afford to take sides in Qatar crisis", al-monitor, 6/6/2017;
http://www.al-monitor.com/pulse/en/originals/2017/06/turkey-qatar-crisis-poses-multiple-crisis-for-ankara.html

(2) **علي فوّاز، "**هل تشعل قطر صراعاً تركياً-سعودياً على النفوذ؟ الخليج أمام صيف ملتهب**"، الميادين نت**، 26/6/2017؛
https://www.almayadeen.net/news/analysis/59580/هل-تشعل-قطر-صراعا-تركيا-سعوديا-على-النفوذ-الخليج-أمام-صي

أوسع، بدءاً من شرق البحر المتوسّط إلى القرن الأفريقي[1]، ما فتئت تبني مجال نفوذها السياسي والعسكري. وفي هذا السياق: يُعدّ الوجود التركي المتقدّم في قطر إنجازاً إقليمياً، فعندما بدأ العمل عليه كان هدفه إيصال أنقرة إلى مستوى جديد كلياً من القدرات الوطنية. ومن الواضح: أنه في عام 2015، عندما اتفقت الحكومة التركية مع الدوحة على إنشاء قاعدة كبيرة، رأى بعض الخبراء أنَّ تركيا تسعى بهذه الخطوة إلى زيادة نفوذها الناعم الهادف إلى زيادة القوّة في الخليج بعناصر من القوّة الصلبة. وعلاوة على ذلك، ووفقاً لهذا الرأي: فإنَّ التمركز الدائم يعني إرساء الشراكة الاستراتيجية التركية القطرية في بيئةٍ إقليميةٍ سريعة التغيّر لا يمكن التنبّؤ بها، حتى إنَّ بعض الوسائل الإعلامية التركية صوّرت التمركز التركي في الخليج على أنّه عودة إلى الأراضي الإمبراطورية العثمانية التي فُقدت بعد الحرب العالمية الأولى[2].

ومن وجهة النظر الرسمية: فإنَّ إرسال جنود أتراك إلى قطر يهدف إلى تطوير قدرات الجيش القطري، وتعزيز التعاون العسكري بين البلدين، والأهم من ذلك -وفقاً لتعبير الرئيس "أردوغان" -المساهمة في تحقيق أمن منطقة الخليج العربي بأكملها، وأنَّه لا يستهدف دولة خليجية بعينها[3]. وباعتباره معطىً واقعياً: فإنَّ ردَّ الفعل التركي حيال الأزمة الخليجية التي افتعلتها دولتا السعودية والإمارات كان منضبطاً للغاية، حيث إنَّ تركيا تسعى إلى بناء سياسةٍ خارجيةٍ أكثر توازناً وواقعية تجاه المنطقة.

ووفقاً لمصادرٍ أمنية في أنقرة، يُتوقَّع أنْ يتحوّل الوجود التركي في قطر بحلول عام 2018 إلى وحدةٍ حربيةٍ بمستوى كتيبة مؤلفة من نحو ثلاثة آلاف عنصر. وسيكون للقاعدة التركية ميناؤها البحري الخاص، ومدرجٌ مخصَّص في البداية لطائراتها غير المأهولة، ومن ثمَّ للرحلات العسكرية. وبحلول أواخر عام 2018، يُرجَّح أنْ يبدأ عناصر من سلاح البحرية التركي بإجراء دورياتٍ في الخليج، وأنْ

---

(1) Tufan Aktas & Addis Getachew, "Details emerge of Turkish military base in Somalia",
Anadolu Agency, 13/10/2016; http//:aa.com.tr/en/Africa/details-emerge-of-turkish-military-base-in-somalia/664139

(2) جان كسب أوغلو، **"الموقف التركي المتمثل بإنشاء القواعد العسكرية المتقدمة"**، ص12-13.

(3) "Turkey: Qatar military base for the Security of Gulf", Al Jazzera, 13/6/2017;
http://www.aljazeera.com/news/2017/06/turkey-qatar-military-base-security-gulf-170610150500657.html

تباشر طائرات تركية من دون طيّار وطائرات تابعة للمنظومة المجوقلة للتحذير المسبق والتحكّم، القيام بمهام استطلاعية فوق المجال الجوّي القطري والخليج.

وبحسب المحلل العسكري التركي "جان كاسابوغلو"، سوف يوازي نشر ثلاثة آلاف جندي تركي نحو ثلث عناصر الجيش القطري الذين هم في الخدمة الفعلية. وبناءً عليه: وفي إطار ما تنص عليه الاتفاقات الثنائية بين أنقرة والدوحة، يمكن أنْ تؤدّي القاعدة العسكرية التركية دوراً أساسياً في الخطّط الدفاعية القطرية، وكذلك في جدول أعمال الأمير القطري فيما يختص بالتعاطي مع الشؤون الإقليمية. وقال "كاسابوغلو" في تحليلٍ لـ "مركز الدراسات حول الاقتصاد والسياسة الخارجية"، نُشِر في تموز (يوليو) 2017: "غالب الظن أنَّ عمليات الانتشار الأمامية في قطر سوف تؤدّي إلى مزيدٍ من التنافس، وتلقي بضغوطٍ إضافية على العلاقات التركية الإماراتية. لكنْ ما دامت أنقرة قادرة على تجزئة علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي لا سيّما مع السعودية، يمكن الحدّ من تداعيات الخلاف السياسي مع الإمارات"[1].

ولقد حاولت تركيا خلال الأزمة لعب دور الوسيط من أجل تجاوز التصدّع الذي طال العلاقات الدبلوماسية بين دول الخليج مؤخّراً، من دون إلحاق الضرر بعلاقات أنقرة المتينة مع السعودية والدول الخليجية الأخرى. وباتّخاذها تلك الخطوة: فإنَّ صُنَّاع السياسة الأتراك اعتقدوا أنَّ على تركيا إعادة صياغة سياستها الخارجية، ولعب ذات الدور الذي كانت تلعبه في المنطقة قبل موجة الحِراكات العربية. أمّا إذا أعدنا النظر في الأمر مرّة أخرى، فعلينا حينها فهم قرار تركيا بإرسال قوّاتها العسكرية وإقامة أول قاعدة عسكرية لها بالخارج بعد مصادقة البرلمان على هذه الخطوة، في ضوء سياقٍ أوسع متعدّد الأبعاد يعتمد بقوّة على رؤية تركيا الاستراتيجية الجديدة المتعلّقة بالسياسات الإقليمية، والتي تقوم على إعادة صياغة واقعية للمصلحة الوطنية، والطريقة التي تنظر بها تركيا إلى الأزمة الخليجية إلى إعادة تشكيل سياسات المنطقة.

لهذا: فإنَّ العقلانية الاستراتيجية التي تقف خلف قرار تركيا بإرسال قوّاتها العسكرية إلى قطر أثناء تطوُّر الأزمة، بالإضافة إلى نمط السياسة الخارجية الذي تحاول أنقرة انتهاجه خلال الأزمة، لا يمكن فهمهما فقط من خلال التركيز على الأزمة الدبلوماسية الحالية بين قطر والسعودية. وكما يدّعي الرئيس "أردوغان": فإنَّ الأزمة لا تنحصر في كيفية تصوير قطر كتهديدٍ للأمن الإقليمي وحسب، خاصة في الوقت الذي يوجد فيه إجماع حول خوض حرب شاملة ضدَّ التطرّف الراديكالي والقوى الراديكالية المتعدّدة المتقاتلة فيما بينها على المستوى الإقليمي. إنَّ الأمر هنا

---

(1) Gurcan, OP. Cit.

يتعلق بشكلٍ أساسي بإعادة تشكيل النظام الإقليمي في فترة ما بعد الحِراكات العربية، حيث ترى تركيا نفسها أحد اللاعبين في إعادة رسم ملامح المنطقة جيوسياسياً[1].

وفي ذلك السياق: أكّد الدكتور عصام عبد الشافي أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة سكاريا التركية، أنَّ الدعم التركي السريع لقطر يأتي لإدراك أنقرة أنَّ الاستهداف المشترك للدول المحاصرة ليس مقصوداً به فقط قطر، ولكنْ أيضاً تركيا وتجربتها ونموذجها التنموي ونظامها السياسي[2].

وفيما يخص الأولويات الاستراتيجية القطرية التركية المشتركة؛ ففي المقام الأول: تُعتبر خطوة تركيا الاستراتيجية هذه جزءاً لا يتجزّأ من تغيير أنقرة لاستراتيجيتها في نشر أدوات قوّتها العسكرية في منطقة الشرق الأوسط. كما يتعلّق الأمر هنا أيضاً بالتحدّيات الجوهرية ذات التأثير السلبي على أولويات تركيا الأمنية على المستويين القومي والإقليمي على حدٍّ سواء، وذلك منذ أنْ نُكبت سوريا والعراق بحربين أهليّتين. إنَّ الخبرة المكتسبة على مدى فترة طويلة تقود إلى القول: بأنَّ الدبلوماسية وما يُسمَّى بالقوّة الناعمة التركية وحدهما لا تكفيان لتأمين وتعزيز المصالح الوطنية التركية في المنطقة.

لقد غيَّرت أنقرة مسار تحركاتها بخصوص الأزمة الإقليمية عبر التدرّج في إدخال البُعد العسكري في اعتباراتها، من أجل التصدّي بفعالية لمختلف التهديدات الأمنية العديدة التي تواجهها. فالزاوية التي ترى تركيا الأزمة الخليجية الجديدة من خلالها تتشكّل في جانبٍ كبيرٍ منها، بالاعتماد على الدروس المستقاة من تجربتها مع الحِراكات العربية التي كان فيها التوازن بين استخدام الوسائل الدبلوماسية والعسكرية غير القابلين للانفصال مطلباً حيوياً، إلاّ أنَّ هذا لا يعني بالضرورة أنَّ تركيا تنظر إلى الأزمة الخليجية من منظورٍ عسكريّ بحت؛ بل إنَّها تضع الأزمة في إطار استمرار الصراع الإقليمي الجديد بين القوى الإقليمية الكبرى. وهذا هو السبب الرئيسي في أنَّ التحرّك الاستراتيجي التركي الحالي ليس بالضرورة ردَّ فعل سياسياً واستراتيجياً ضد الجناح المناهض للإخوان المسلمين في المنطقة بقيادة السعودية ودولة الإمارات؛ بل إنَّ ذلك التحرك الاستراتيجي يؤكّد استمراراً في الرؤية التركية الجديدة للسياسة الإقليمية ضمن المعطيات الجيوسياسية الإقليمية الجديدة[3].

---

(1) **مزات يشلتاش، "**من أجل فهم الاستراتيجية التركية تجاه أزمة الخليج الجديدة**"، الجزيرة نت،** 19/6/2017؛
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/06/170619133344615.html

(2) "باحث سياسي: الوجود التركي أسهم في الصمود القطري**"، ترك برس،** 10/7/2017؛
http://www.turkpress.co/node/36673

(3) يشلتاش، **"من أجل فهم الاستراتيجية التركية تجاه أزمة الخليج الجديدة"**، مرجع سابق.

وكان عبد الخالق عبد الله أستاذ العلوم السياسية، والمستشار السابق لحاكم أبو ظبي محمد بن زايد قد اتّهم تركيا بالانحياز لقطر، وإقحام نفسها في الخلاف الخليجي، وتأجيج الموضوع القطري، وتسبّبت في أقلمته بعد أن كان الخلاف خليجياً داخلياً. مبيّناً أنّه كلما استمرَّ الموضوع القطري زادت فرص أقلمته بل وتدويله؛ فالخليج العربي منطقة استراتيجية تستقطب الاهتمام الخارجي القريب والبعيد بأجنداته التي تختلف عن الأجندة الخليجية. ودعا إلى مغادرة القوات التركية الأراضي القطرية، لتخفيف المخاوف الخليجية تجاه الأطماع التركية. وأشار إلى وجود فسحة لتخفيف حدّة الاحتقان السياسي والإعلامي والنفسي في المشهد السياسي الخليجي، في ظل رفض قطر لما تسميه بالإملاءات، وعدم تراجع السعودية والإمارات والبحرين ومصر عن المطالب التي تعتقد أنّها مطالب محقة ومنسجمة مع ما تعهّدت به قطر في اتفاق الرياض عام 2014[1].

وعلى الرغم من صحة الادّعاء بإمكانية أقلمة وتدويل الأزمة الخليجية، لكنْ من غير الصحيح أنّ الأزمة بمجملها هي أزمة بين دولٍ خليجية صِرفة، وإلاّ لماذا اعتبرت الدول المقاطعة والمحاصرة لقطر الدولة المصرية طرفاً أصيلاً فيها؟ فالأزمة الحالية لها أبعاد سياسية تتخطّى كونها نزاعاً بين قوى خليجية خالصة إلى تدخّل عناصرِ إقليميةٍ ودوليةٍ فيها؛ كمصر وتركيا وإيران والولايات المتحدة.

ومن المؤكّد: أنّ تركيا لم تتحوّل بعد إلى قوةٍّ ريادية ترسم من جديد وجه منطقة الشرق الأوسط، فأنقرة إنّما تكون سعيدة إذا ما تمكّنت فقط من حماية مصالحها الأمنية. لقد تركتها تطوُّرات لم تتوقعها البتّة، في مواجهة مشكلاتٍ على أكثر من جبهةٍ واحدةٍ في المنطقة[2]. ومع ذلك وحسب البعض: فإنَّ الحديث عن أطماعٍ تركيةٍ في المنطقة لإعادة الدور العثماني القديم على أراضيها، ليس إلاّ هواجس خلّفتها النعرات القومية التي فرّقت بين العرب والأتراك، لأنَّ الواقع يشهد بأن تركيا قد غزت بالفعل دول الخليج بل العالم العربي بأسره من خلال قوّتها الناعمة، فليست بحاجةٍ إلى القيام بإجراءاتٍ عسكريةٍ استفزازيةٍ لدول الخليج، خاصة وأنَّها تمتلك علاقات متينة مع معظم دول المجلس بما فيها السعودية[3]. وذلك بعكس

---

(1) **"**مستشار إماراتي: تركيا أججت الموضوع القطري وتسببت في أقلمته**"، ترك برس**، 2017/8/7؛

http://www.turkpress.co/node/37836

(2) **Semih Idiz**, "Qatar becoming another diplomatic debacle for Turkey", al-monitor, 7/7/2017;

http://www.al-monitor.com/pulse/en/originals/2017/07/turkey-qatar-will-doha-crisis-be-another-debacle-for-ankara.html

(3) إحسان الفقيه، **"القاعدة التركية في قطر...الذُعر غير المُبرَّر"**، ترك برس، 2017/6/30؛

ما قاله سفير السعودية الدائم لدى الأمم المتحدة عبد الله المعلمي، بأنّ على تركيا الإدراك بأنَّ زمن محاولة التدخّل بشكلٍ سري في العالم العربي قد ولّى منذ مدّة[1].

ومن ثم: فإنَّ هذه هي أبرز مكوّنات المشهد في الصراع المفتوح على التصعيد في منطقة الخليج، فالقلق السعودي الوجودي والأساسي مصدره تركيا تحديداً أكثر من إيران. إنَّه قلق يختصر المنافسة على الدور والتأثير والحجم في العالم السُنّي بالمنطقة. فامتداد العثمانية الأردوغانية إلى حدود السعودية عبر قطر يمثّل أكثر من هاجسٍ للرياض، فما بالك وهي منخرطة أصلاً في صراع نفوذٍ إقليمي كبير مع إيران. والجدير ذكره: إنَّه خلال الأعوام الماضية شهدت المنطقة صراعات محتدمة بين الرياض وطهران في: سوريا والعراق واليمن ولبنان، وما زال هذا الصراع مستمرّاً ومتصاعداً وحادّاً لم تحقّق الاستراتيجية السعودية فيه أي انتصارٍ أو مكسبٍ حتى الآن؛ بل العكس هو الصحيح فقد حصدت انتكاسات وتراجعات جدّية، لكنَّه رغم ذلك: يبقى صراعاً استراتيجياً على النفوذ ولم يتحوّل إلى صراع وجودي حتى اليوم على الأقل.

أمّا إصرار السعودية على العنوان الإيراني في نزاعها مع قطر فيبدو أنَّه لشد العصب المذهبي السُنّي الذي تحتاجه الرياض، وتعوّل عليه كثيراً أمام الرأي العام العربي والمسلم، وهدفها من وراء ذلك: التغطية على جوهر الصراع في المنطقة: صراع سياسي استراتيجي في العمق ولا علاقة له بأي بُعدٍ مذهبي[2].

ويبدو أنَّ موقف الرئيس "أردوغان" الداعم لقطر شجّع القيادة القطرية ودفعها للصمود، ورفض مطالب الدول المقاطعة لها على الفور ودون تأخير. وفي هذا الخصوص: نقلت صحيفة الغارديان البريطانية تصريحات أردوغان الذي قال فيها: إنَّ مطالبة بعض الدول العربية لقطر بإغلاق القاعدة العسكرية التركية في الدوحة تندرج في إطار عدم احترام أنقرة، وأنَّ تركيا لن تطلب إذناً من أحد لعقد اتفاقات تعاون عسكري مع أي دولة. وتابعت الصحيفة قائلة: إنَّ هذه التصريحات شجّعت الدوحة ودفعتها للصمود في وجه تلك المطالب ورفضها مباشرةً، وجعلت موقفها في الدفاع عن سيادتها أكثر حزماً[3].

---

http://www.turkpress.co/node/36286

(1) **"**سفير سعودي: على الأتراك أن يدركوا بأن زمن التدخل في العالم العربي قد ولى**"، ترك برس**، 20/7/2017؛

http://www.turkpress.co/node/37105

(2) فوّاز، "هل تشعل قطر صراعاً تركياً-سعودياً على النفوذ؟" مرجع سابق.

(3) Martin Chulov, "Erdoğan rejects Saudi demand to pull Turkish troops out of Qatar", The Guardian, 27/6/2017;

وفي المقابل، وخلافاً لِما أوردناه: اعتبرت صحيفة العرب اللندنية الموالية للرياض: أنَّ تركيا تخشى من أنْ تؤدّي الأزمة الخليجية إلى فتح ملفّاتها هي أيضاً، وتكون التالية على قائمة العقوبات، ما دفعها للتخلّي عن الحذر، والنزول بكل ثقلها إلى الميدان القطري، الأمر الذي سيجعل الكتلة السُنّية بقيادة السعودية تعيد تقييم علاقتها المضّطربة مع تركيا التي تتضاعف عزلتها يوماً بعد يوم. ورأت أنَّ تركيا فشلت في تحقيق توازن بين سعيها لتكون وسيطاً في الأزمة؛ وبالتالي: الحفاظ على علاقتها مع الرياض من جهة، ودعم حليفتها الدوحة من جهةٍ أخرى، بخلاف إيران التي كان موقفها متوقعاً. واعتبرت أنَّ الموقف التركي الذي عبّر عنه أردوغان لا يهدف للدفاع عن الموقف القطري؛ بل يهدف للدفاع عن مصالح بلاده الإقليمية، كما الدفاع عن نظامه السياسي الإسلاموي الهوى، والذي لا شكَّ أنَّ مادة الخلاف الخليجي مع قطر تدق باب أنقرة وخياراتها السياسية بقوّة[1].

وممّا سبق يتضح لنا: أنَّ السياسة السعودية الآنية، تندرج ضمن تنافس الرياض المحموم لتعزيز دورها ومكانتها في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي. كما تعمل بخطىً حثيثة على تقليم أظافر القوى المنافسة لها إقليمياً خصوصاً السُنّية منها دولة تلو الأخرى؛ فكانت البداية من خلال مصر وإيقاعها في آتون فوضى وتخبّطٍ سياسي ما بعد الحِراك الشعبي المصري في عام 2011، الأمر الذي سيشغل المصريون لعقودٍ طويلة. وفي هذا المقام: يأتي التنازل المصري عن جزيرتي تيران وصنافير للسعودية في حزيران (يونيو) 2017، في سابقةٍ لم نرّ لها مثيلاً في العلاقات الدولية ودون مبرّرٍ لذلك الفعل، ما سيجعل مصر في المنظور القريب تدور في الفلك السعودي طالما لم تتغيّر السياسة المصرية الحالية. ثمَّ لاحقاً: استدارت السعودية نحو قطر التي تطمح بنفوذٍ إقليمي، بهدف تجريدها من أدواتها السياسية خصوصاً الناعمة منها وأهمها قناة الجزيرة الفضائية. ويبدو أنَّ الدور التالي سيكون على تركيا بعد أنْ يتمَّ اتهامها أيضاً بدعم وتشجيع الإرهاب، لكي يخلو لها وجه منطقة الشرق الأوسط أولاً، ثمَّ تعلن لاحقاً -واهمة- زعامتها على العالم الإسلامي السُنّي على أقلّ تقدير، دون إدراكٍ منها أنَّ هكذا تصرّفات ستسهّل على إيران المنافس القوي، استغلال ضعف العالم الإسلامي السُنّي لصالح أجندتها التي تعمل عليها بدأبٍ وتأنّي.

وفيما يخص الشق التركي وما يؤكّد ما ذهبنا إليه: فقد اعتبرت محلّلة السياسات الخارجية في صحيفة "حرييت" "فيردا أوزير": إنَّ دولاً إقليمية كثيرة تعتقد بميل

---

https://www.theguardian.com/world/2017/jun/25/erdogan-rejects-saudi-demand-to-pull-turkish-troops-out-of-qatar

(1) **"**لماذا تقلق تركيا وإيران من الأزمة الخليجية**"، صحيفة العرب اللندنية**، 28/6/2017؛ http://www.alarab.co.uk/article/العمق/112749/لماذا-تقلق-تركيا-وإيران-من-في-الأزمة-الخليجية

تركيا لجهة قطر، وإذا لم تحسّن أنقرة التعامل مع هذا الاعتقاد السائد فقد تواجه تهماً من الغرب ومنطقة الخليج تتعلّق بدعم الإرهاب. أمّا المحلّلون الموالون للحكومة فيرون أنَّ ثمة مؤامرة ضدّ قطر، وأنَّ تركيا ستكون الضحية التالية، وفي هذا السياق: اعتبر "أوفوك أولوتاس" رئيس قسم السياسة الخارجية في مؤسّسة البحوث السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ترعاها الحكومة: بأنَّ جهوداً ستُبذل لإرغام تركيا على الانحياز لمعسكرهم، ومن ثمَّ: سوف تواجه تركيا مشاكل مع البلدان المعنيّة بعد قطر في الفترة المقبلة[1].

وفي السياق نفسه: قال أحد مراكز الأبحاث الإسرائيلية البارزة: إنَّ دول الحصار الأربع تخطّط لمعاقبة تركيا بسبب تأييدها لِما وصفه بالتنظيمات الإرهابية بعد الانتهاء من قطر. ونقل "مركز القدس لأبحاث المجتمع والدولة" عن مصادرٍ عربيةٍ: إنَّ الدول الأربع بدأت اتخاذ خطوات ضدَّ تركيا، مثل: المقاطعة الاقتصادية، وتوثيق العلاقات مع اليونان وقبرص غريمي تركيا[2].

وفي السياق نفسه أيضاً، وفي إشارةٍ إلى انزعاجها من نمو الدور التركي، وتأثيره على المنطقة: أظهرت تسريبات البريد الإلكتروني لسفير دولة الإمارات العربية في واشنطن، أنَّ التسريبات كشفت عن مراسلةٍ للسفير الإماراتي في واشنطن يوسف العتيبة، مع صحافي أمريكي بصحيفة نيويورك تايمز في نيسان (أبريل) 2017، حيث قال العتيبة في رسالته: "لا نريد لتركيا كما قطر أنْ تكون قادرة على تشكيل قائمة طعام فضلاً عن القدرة على إدارة الملقات في الإقليم". وكانت تسريبات سابقة للسفير الإماراتي كشفت عن علاقاتٍ مشبوهةٍ بمؤسّساتٍ داعمةٍ (لإسرائيل)، وحوارات تحمل مؤشّرات معادية لدول الجوار الخليجي، وعلامات استفهام حول موقف ودور الإمارات العربية في المحاولة الانقلابية في تركيا.

وكشفت إحدى المراسلات: إرسال المستشار الأعلى "لمؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات" "جون هانا J. Hannah"، وهو نائب مستشار الأمن القومي السابق لنائب الرئيس "ديك تشيني D. Cheney"، إلى العتيبة مقالة تتهم الإمارات العربية والمؤسّسة بالتورّط في المحاولة الانقلابية في تركيا في منتصف عام 2016، فكان رد العتيبة على الرسالة بالقول: "يشرفنا أنْ نكون معكم".

ومن بين الرسائل المسرّبة جدول أعمال مفصّل لاجتماع بين مسؤولين من الحكومة الإماراتية على رأسهم الشيخ محمد بن زايد، وبين مديري "مؤسّسة الدفاع عن الديمقراطيات". وتتضمّن الرسائل بحث قضايا من بينها: بحث التطوُّرات على الساحة التركية، وتبعات النظام الرئاسي في تركيا بقيادة الرئيس "أردوغان". إضافة

---

(1) Idiz, "Turkey can't afford to take sides in Qatar crisis", Op. Cit.

(2) "مركز أبحاث إسرائيلي: الدور على تركيا بعد قطر"، **ترك برس**، 12/7/2017؛ http://www.turkpress.co/node/36741

إلى تمحور اللقاء حول قطر التي أتهمت في الوثيقة بتمويل الإرهاب، ودعم الإسلاميين المتطرّفين، وزعزعة استقرار المنطقة، وبحث سُبل إيجاد سياسة إماراتية أمريكية لتصويب سلوك قطر[1].

وما يثير الاندهاش حسب قول الكاتب الفلسطيني فهمي شرّاب: إنَّ هذه السياسة السعودية لا تنتمي للمدرسة المثالية ولا الواقعية السياسية، إذ عمودها الفقري هو إضعاف الخصوم أو تدميرهم -رغم أنَّهم ليسوا كذلك -بكل ما تعني الكلمة من معنى. ويمكن القول: إنَّها سياسة يمكن وصفها "بالطفولية CHILDISH" المدمّرة. ويتساءل شرّاب: ما هو المشروع السعودي الذي تبحث عنه؟ الجواب: لا يوجد أي ملامح لأيّ مشروع سعودي في الأفق، كما مثلاً المشروع التركي أو الإيراني. فمن الغريب إذن: أنْ تتزعّم السعودية هذا الحلف العجيب، والمركّب من تناقضاتٍ كبيرةٍ وليس له أي وجه أو مبدأ[2].

وقد رأى المحلل السياسي الإسرائيلي "يفغيني كلاوفر"، أنَّ التدخّل التركي في الأزمة الخليجية خلط أوراق خطة الرئيس "ترامب" في منطقة الشرق الأوسط، الرامية إلى تنصيب السعودية زعيماً لدول العالم الإسلامي السُنّي، وجعل من تركيا لاعباً أساسياً يجب وضعه في الحسبان. وقال: إنَّ تركيا رفضت وترفض أنْ تكون لاعباً ثانوياً في التنافس الدائر حول زعامة العالم الإسلامي، وهذا هو السبب في عدم رضا تركيا عن المسلك الأمريكي الجديد في المنطقة. وأضاف: إنَّ الأزمة الخليجية منحت تركيا فرصة لخلط أوراق خطة الرئيس "ترامب" في المنطقة، حيث نصّبت نفسها لاعباً رئيساً لا يستهان به على الصعيد الإقليمي، وأضعفت التحالف السُنّي الجديد، أو ما يسمى "حلف الناتو العربي" الذي يسعى الرئيس "ترامب" لإقامته مع السعوديين، ويهدف إلى تحقيق تسويةٍ إقليميةٍ بين العرب و(إسرائيل) عبر إخراج لاعبين مثل قطر من هذا الحلف.

ووفقاً "لكلاوفر": فإنَّ الدعم التركي للدوحة يهدف أيضاً إلى منع تقارب قطر مع إيران، وهي الخطوة التي يخشى منها الأتراك. صحيح أنَّ قطر تتعاون مع الأتراك في محاولة إسقاط نظام الرئيس الأسد، ولكن في الوقت الحالي وبعد أنْ

---

(1) **"الإمارات لا تريد لتركيا أن تكون قادرة حتى على إعداد قائمة طعام"، ترك برس،** 2017/8/5؛
http://www.turkpress.co/node/37773

(2) "تعقيبٌ للكاتب فهمي شرّاب على إحدى تدويناتنا" على Facebook، بتاريخ 2017/6/29؛
https://www.facebook.com/osama.nahel

تخلّت عنها الأنظمة السُنّية في الخليج، فإنَّ هذه فرصة لتركيا لكي تعمل باستقلالية في قضايا الطاقة، وألاَّ تعتمد على السعوديين[1].

وحسب قول المحلل السياسي الإيراني "سعيد جعفري S. Jafari"؛ فإنَّ قائمة المطالب التي تقدّمت بها دول الحصار كشرطٍ مسبقٍ لاستئناف العلاقات الدبلوماسية مع قطر، قرّبت بين إيران وتركيا من جديد في جبهةٍ واحدة. فقد كان متوقعاً منذ البداية أنَّ السعودية لن تتمكّن من تشكيل تحالفٍ ضد قطر، وكانت الكويت وسلطنة عُمان أهم اللاعبين العرب الذين لم ينضمّوا إليها في عزل قطر، كما سبق الإشارة. ناهيك عن أنَّ الأعمال السعودية أزعجت تركيا أيضاً، ما أدّى إلى تداخل المصالح بين طهران وأنقرة. وأشار جعفري إلى أنَّ المواقف المعارضة لعزل قطر التي تبنّتها الجهات الإقليمية الفاعلة تثبت أنَّ الوضع أكثر تعقيداً، وأنَّ قرار تركيا الوقوف إلى جانب قطر قسّم المنطقة إلى جانبين: السعودية وحلفاؤها العرب الذين يعارضون الدوحة من جانب، وتركيا وإيران وبدرجةٍ أقل روسيا التي تدعم الدوحة من جانبٍ آخر[2].

وأضاف "جعفري": إنَّ تركيا كانت تتمتّع قبل التطوُّرات الأخيرة بعلاقاتٍ وثيقةٍ مع السعودية، وكانت طهران تشعر بالقلق من أنْ تنضم تركيا إلى جبهة الرياض المناهضة لإيران. لكنَّ محاولات السعودية لعزل قطر دون النظر في علاقات الدوحة الوثيقة مع أنقرة، أعادت إثارة الخلافات بين أنقرة والرياض حول تفسيرهما للحِراكات العربية، وإطاحة المؤسّسة العسكرية المصرية بحكم الرئيس محمد مرسي.

ووفقاً "لجعفري": فإنَّ السعودية تجد نفسها الآن في موقفٍ صعب، فبعد أنْ كانت تتوقع خلق جبهة موحّدة ضد قطر بمساعدةٍ جماعيةٍ من دولٍ عربيةٍ أخرى، أنشأت بدلاً من ذلك "الشرق الأوسط ثنائي القطب". فالسعودية اعتقدت أنَّه بإمكانها أنْ تجعل قطر مطيعاً منقاداً من خلال الضغط، ولكنّها بدلاً من ذلك دفعت قطر وتركيا إلى التقارب مع إيران، وعزّزت المحور الإقليمي لإيران. وبالإضافة إلى كل ذلك: كانت السعودية تعتمد على الدعم الأمريكي الكامل، غير أنَّ الرئيس ترامب

---

(1) **"القاعدة التركية في قطر.. نحو علاقات قوية مع إيران وإضعاف الناتو العربي"، موقع Sputnik عربي**، 27/6/2017؛
https://arabic.sputniknews.com/world/201706271024792963-تركيا-إيران-قطر-إضعاف-ناتو-عربي/

(2) Saeid Jafari, "Saudi-led Qatar blockade brings Iran, Turkey together", Al-Monitor, 26/6/2017;
http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2017/06/saudi-qatar-blockade-iran-turkey-convergence-crisis.html

أوضح بجلاءٍ أنَّ الأولوية لدى البيت الأبيض هي في بيع الأسلحة وكسب المال، وهو ما نجح فى تحقيقه لدى الجانبين المتنازعين فى فترةٍ قصيرةٍ من الزمن. لكنَّه استبعد أنْ تؤدّي إجراءات السعودية إلى تشكيل تحالفٍ جديدٍ بين قطر وتركيا وإيران وروسيا، مشيراً إلى أنَّ هذه الإجراءات سيكون لها فوائد كثيرة لطهران، منها: أنَّ إيران يمكنها أنْ تطمئن من أنَّ السعودية لن تكون قادرة على تشكيل تحالفٍ موحّدٍ من الدول العربية والإقليمية ضدّها، لكنّها تستطيع فقط أنْ تجذب اللاعبين الفاشلين والمتوسّطين، كما يمكن أنْ توجّه الانتباه الدولي إلى حقيقة أنَّ الرياض وليس طهران لديها مشكلة مع لاعبين إقليميين آخرين[1]، وهو ما نذهب إليه.

وكانت تركيا قد بدأت اتجاهاً جديداً في سياستها الخارجية في عام 2016، أهم عناصره هو تحسين العلاقات مع روسيا، والتعاون مع إيران، ورفض إقامة دولة كردية في سوريا، ومنذ ذلك الحين: تحرّكت السياسة الخارجية التركية عملياً خارج الخط الذي وضعته الولايات المتحدة. لذلك: اتخذت الولايات المتحدة وأوروبا مواقف غير وديّة بشأن الانقلاب الفاشل في تركيا في عام 2016. وفي الوقت نفسه: نظرت أغلبية السياسيين والنخب التركية إلى إصرار الولايات المتحدة على مساعدة الميليشيات الكردية في سوريا بما في ذلك عناصر وحدات حماية الشعب، ورفضها تسليم المقيم في الولايات المتحدة "فتح الله غولن" الذي تتهمه تركيا بأنّه العقل المدبّر الرئيس وراء محاولة الانقلاب في العام المذكور، على أنّها علامات على عداء واشنطن أو على الأقل خيانتها في علاقاتها مع أنقرة. ونتيجة لذلك: أدّت هذه التطوّرات إلى تعميق جو من التشاؤم تجاه سياسات الولايات المتحدة في تركيا.

وعلاوة على ذلك: فإنَّ أزمة علاقات قطر مع حلفاء الولايات المتحدة العرب، وإظهار الدعم الجاد لقطر من قِبل إيران وتركيا، وفرض الولايات المتحدة عقوبات جديدة على إيران وروسيا، كلّها علامات على وجود اصطفافات سياسية جديدة بين اللاعبين في منطقة غرب آسيا. ومن ناحية أخرى: برزت هذه التحالفات الجديدة من خلال الجهود التي بذلتها قطر وتركيا، للاقتراب من المحور الذي شكلّته روسيا وإيران والصين في مقابل التحالف بين الولايات المتحدة والسعودية و(إسرائيل)[2].

على أنَّ السؤال هو: هل يدل الاتجاه الحالي في المنطقة على وجود توافق جديد أو على الأقل تغيير في المواقف القديمة، أم أنَّ المواقف التي اتخذتها تركيا وقطر هي مجرد مواقف مؤقتة وعابرة؟

---

(1) Ibid.

(2) **إلياس وحيدي، "**تحالف تركيا وقطر مع المحور المناهض للغرب: رؤية إيرانية**"، ترك برس**، 28/8/2017؛

http://www.turkpress.co/node/38676

تعود الفجوة في العلاقات بين تركيا وقطر مع الولايات المتحدة، والتحالف الذي تقوده السعودية في المنطقة إلى سنواتٍ مضت. في ذلك الوقت كان الدعم الذي تقدّمه الدولتان إلى جماعة الإخوان المسلمين كحركةٍ اجتماعية وسياسية في العالم العربي يزعج الولايات المتحدة والسعودية، ومن ثمَّ فضلتا دعم انقلاب قام به وزير الدفاع المصري الفريق أول عبد الفتاح السيسي على رئيس البلاد آنذاك محمد مرسي. ومع ذلك: وبما أنَّ السياسة الخارجية لتركيا وقطر تهدف إلى الإطاحة بنظام الرئيس الأسد، وعلى الرغم من الاختلافات الجوهرية مع السعودية والولايات المتحدة فقد تمَّ سحبهما بطريقةٍ ما تجاه المحور الغربي العربي الذي يعارض النظام السوري. وبعد أن غيّرت تركيا موقفها الرسمي من الأزمة السورية، عندما لم تقبل الولايات المتحدة وقف دعم إنشاء منطقة كردية مستقلة بالقرب من الحدود التركية مع سوريا، فإنَّ المشاورات الثلاثية بين روسيا وتركيا وإيران لحل الأزمة السورية صارت أكثر جدّية وأهمية. وكانت النتيجة حتى الآن عقد خمس اجتماعات ثلاثية حول سوريا، وإقرار وقف إطلاق النار، ودخول المساعدات الإنسانية في بعض مناطق الصراع المهمة مثل حلب، بالإضافة إلى إنشاء مناطق تخفيف التصعيد في سوريا.

بعد تصاعد التوتّر بين قطر وبعض الدول الخليجية، بدأت الدوحة في الانحراف بعيداً عن المحور الغربي العربي في حالة سوريا، واقتربت من تركيا وإيران، ويثبت هذا التطور كذلك مدى المواءمة الحقيقية الجديدة في المنطقة. والنقطة الملحوظة في هذا الصدد، هي أنّه مع احتفاظ تركيا بعلاقاتها السابقة مع الولايات المتحدة والسعودية من جهة، ومع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من ناحيةٍ أخرى فقد اعتمدت أيضاً سياسات مستقلة عن الغرب والحلفاء الإقليميين. وهذه السياسات المستقلة بالغة الأهمية لحكومة تركيا، فعلى الرغم من الاحتجاجات الصاخبة من الدول العربية، فإنّها لم تغيّر رأيها بشأن تعزيز وجودها العسكري في قطر، وهذا يدعم موقف قطر بطبيعة الحال[1].

ويبدو أن قرار تركيا وقطر بالابتعاد عن المحور الذي شكّلته الولايات المتحدة و(إسرائيل) وحلفاء واشنطن العرب قرار تكتيكي أكثر منه قراراً استراتيجياً. ومع ذلك: فإنَّ الواقع الذي يجب أخذه في الحسبان هنا، هو أنَّ بعض التحالفات مثل تحالف تركيا العسكري والاقتصادي مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بدأت أولاً بمثل هذه التكتيكات، ومن خلال سبل التعاون ذاتها. فقطر كدولة عربية لن تتمكّن من الحفاظ على وضعها الحالي في غياب العلاقات مع جيرانها العرب، وأيضاً من دون علاقات مع الولايات المتحدة. أمّا تركيا فلديها ثاني أقوى جيش بين الدول الأعضاء

---

(1) المرجع السابق.

في حلف الناتو، وترتبط معظم هياكلها الدفاعية والأمنية ارتباطاً وثيقاً بحلف الناتو. وهناك رمز لهذه العلاقة، هو قاعدة انجيرليك الجوية بالقرب من مدينة أضنة التركية، حيث تنتشر عشرات الطائرات الحربية التابعة لدول حلف الناتو. لذلك: يعتقد الخبراء أنّه إذا قررت تركيا الخروج من الحلف، فسيكون ذلك ممكناً فقط على مدى فترة طويلة تصل إلى 20 عاماً. ومن ناحيةٍ أخرى: فإنَّ ما يقرب من 60% من التجارة الخارجية التركية، تتم مع الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي. ولذلك: فلن يكون بوسع تركيا تغيير رأيها بشأن العضوية في الاتحاد الأوروبي، والاستعاضة عن بلدانها الأعضاء بدولٍ أخرى كشركاء تجاريين على المدى القصير على الأقل.

وفي ضوء الحقائق المذكورة آنفاً: يمكن استنتاج أنّه على الرغم من أنَّ التقارب بين تركيا وقطر مع محور مقاومة ضدَّ الغرب ليس قراراً استراتيجياً وطويل الأمد، فإنّه سيؤدّي إلى توسّع نوعي وكمّي لوقف إطلاق النار في سوريا، وقد تقرر تركيا أيضاً عدم الاكتراث بالعقوبات الغربية الجديدة على إيران وروسيا وقطر.

وعلى ذلك: فإنَّ التقارب الحالي بين تركيا وقطر، والتقارب بينهما مع المحور المعادي للغرب يمكن حسبانه نقطة تحوُّل من وجهة نظر مصالح بعض دول المنطقة وخاصة إيران. إنَّ المزيد من التعاون بين إيران والمحور الذي شكّلته تركيا وقطر، على الرغم من أنّهما دولتان سُنّيتان تؤيدان جماعة الإخوان المسلمين، سوف يعطّل الجهود التي يبذلها محور الولايات المتحدة والسعودية لعزل إيران. ومن ناحيةٍ أخرى: فإنَّ تعاون إيران مع محور تركيا وقطر، سيحول دون تحوُّل هذا المحور إلى تهديدٍ لإيران. وإذا أخذنا في الحسبان الوجود العسكري المتزايد لتركيا في قطر، فإنَّ أهمية وضرورة وجود إيران في هذا التحالف الإقليمي ستصبح واضحة أكثر من ذي قبل[1].

وممّا سبق بيانه: نرى أنَّ اصطفاف تركيا إلى الموقف القطري رغم أنَّ أنقرة كانت حليفة فوق العادة للرياض، نابعٌ من الخشية التركية في نجاح الجهود السعودية بدعمٍ إماراتي مصري بتزعّم المنطقة العربية أولاً والعالم الإسلامي ثانياً، وهو أمرٌ ترفضه تركيا جملةً وتفصيلاً لرغبتها بتلك الزعامة من جهة، وخشيتها من تضعضع مكانتها الإقليمية في المنظور القريب من جهةٍ ثانية، لذا: فإنّ مسارعة تركيا لنقل قواتٍ عسكريةٍ إلى الدوحة، يأتي لقطع الطريق على أيّة محاولة إيرانية لنيل قصب السبق في الخلاف الخليجي.

ثامناً: مآلات الأزمة الخليجية

نشهد اليوم بسرعةٍ غريبة تفكك تحالفات وصداقات وتشكيل أخرى، ويتحوُّل حليف الأمس إلى عدو اليوم، بحيث بات من الصعب أنْ تعرف مَن حليف مَن؟ ومَن

(1) المرجع السابق.

يقاتل مَن؟ فالتحالف بين دول الخليج وواشنطن لدعم الحِراكات العربية أخذ يتضعضع بعد أنْ استنفذ أغراضه، والحلف الذي شكّلته السعودية للحرب على اليمن بات مقتصراً على السعودية تقريباً، ومجلس التعاون الخليجي بات يتفكّك يوماً بعد يوم. في مقابل ذلك: تبرز تحالفات جديدة ما بين غالبية دول الخليج ومصر ودول أخرى من جانب، وواشنطن وتل أبيب من جانبٍ آخر، وحلف قيد التَشكُّل ما بين قطر وإيران وتركيا والإخوان المسلمين من جانبٍ آخر. ولم تعد القاعدة وتنظيم داعش والنصرة وعشرات الجماعات المتطرّفة مصدراً للإرهاب، وحلَّ محلّهم إيران وجماعة الإخوان المسلمين وحركة حماس، ويتم إقحام فلسطين عنوةً في هذه الفوضى المدمِرة من خلال اتهام قطر بدعم حركة حماس، وتصنيف هذه الأخيرة كحركةٍ إرهابية، في مقابل انتقال (إسرائيل) من معسكر الأعداء إلى معسكر الحلفاء.

ووسط كل ذلك: يُعاد تشكيل المشهد ليصبح كل ما يجري فيه من صناعة العرب أنفسهم، ونتيجة تآمرهم على بعضهم البعض، أمّا واشنطن و(إسرائيل) فهم براء من كل ما يجري، وتحوُّلت واشنطن إلى مجرّد وسيطٍ لحل الخلافات بين الأنظمة العربية وخصوصاً الخليجية، ومنقذٍ للعرب من شرور أنفسهم. وتطوّرات الأحداث مؤشّرٌ جديد على نجاح الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، فبعد أنْ نجحت واشنطن في نشر الفوضى في العراق وسوريا وليبيا واليمن، ودمّرتها بأموال الدول الخليجية، تنتقل اليوم لتنفيذ المرحلة الثانية من استراتيجيتها، وذلك بنقل "الفوضى الخلاقة" إلى دول الخليج نفسها وإيران لتستنزف مزيداً من أموال الخليج، ولتستمرّ في إبعاد الأنظار عن (إسرائيل) وسياستها الاستيطانية[1].

وفي هذا الصدد، يقول الدكتور عبد الناصر سرور أستاذ العلاقات الدولية بجامعة الأقصى بغزة: استناداً علي أدبيات صنع القرار في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ثمة أنماط من القرارات التي يتم اتّخاذها، فمنها ما تتّسم بالعقلانية والرشادة، وفي هذه الحالة يستند صانع أو صنّاع القرار علي مجموعةٍ من الركائز أو الأسس، ومن أبرزها: عدم التعجّل وعدم التعامل بردود الأفعال، والابتعاد عن التشنّجات أو الحسابات السطحية ضيّقة الأفق، وضرورة توفّر الوقت الكافي للمناقشة والتشاور مع فريقٍ متخصّصٍ يتمّ اللجوء والاستعانة به في وقت الأزمات، وكذلك ضرورة توفّر قدر معيّن من المعلومات للمساعدة في وضع التصوُّرات والبدائل والتوقّعات. بيد أنَّ الحالة المتعلّقة بالقرارات اللا عقلانية وغير الرشيدة؛ فهي لا تستند على قدرٍ كافٍ من المعلوماتية المتعلّقة بالقرار ومصيره، وعدم قدرة صانع القرار على التعامل

---

(1) إبراهيم أبراش، **"العرب يدينون أنفسهم ويبرئون واشنطن والغرب"**، وكالة سما الإخبارية، 2017/6/9؛
http://samanews.ps/ar/post/304908/العرب-يدينون-أنفسهم-ويبرئون-واشنطن-والغرب-د-ابراهيم-ابراش

الايجابي المتّزن مع مجموعة المستشارين. وفي حالة عدم تخصيص الوقت الكافي لمناقشة ظروف وإمكانات صناعة القرار، والتعامل بردود أفعال متسارعة ومتشنّجة، فالنتائج حتماً ستكون كارثية وغير محمودة العواقب. فمسيرة العلاقات العربية / العربية زاخرة بالعديد من القرارات اللا عقلانية والتي تركت إرثاً مُثقلاً من الصراعات والتوتّرات في المنطقة العربية[1].

ومن ثمَّ: فتكتّل الدّول الإسلامية السُنّية بقيادة السعودية الذي جرى الاحتفاء به أثناء زيارة الرّئيس الأمريكي "ترامب" إلى الرياض، بدأ يتداعى بعد أقلّ من أسبوعين على انتهاء القمّة. ونجد انزعاجاً متزايداً من العداء الشّديد الذي ظهر في القمّة تجاه إيران، ومخاوف متزايدة من أنَّ السعوديين يشعلون نار الانقسام المذهبي بين السّنّة والشّيعة؛ وكذلك مشاكل الرئيس "ترامب" الداخلية تثير الشّكوك فيما إذا كان بإمكانهم وضع ثقتهم بواشنطن. ويبدو أنَّ السّخاء السعودي سيضمن ألاَّ يتفكّك التحالف السّنّي بالكامل؛ فهناك مجموعة أساسية من الدول تشاطر كراهية الرياض للإيرانيين، أو مستعدّة لمجاراة الرياض، ولكنّ عدداً كبيراً من الدول حريص على تجنّب تأجيج الانقسام المذهبي، وهم يلومون كلاً من الرياض وطهران على إثارة التوتّرات، وبالنسبة إليهم جميعاً تتفوّق مصالحهم الوطنية الخاصّة على الوحدة الإسلامية أو السّنّية[2].

وجديرٌ ذكره: إنَّ دولة قطر الصغيرة جداً تقف في مواجهة المقاطعة السعودية دون أنْ تتراجع، مع احتياطاتٍ ماليةٍ وأملاكٍ بأكثر من 230 مليار دولار، والأهم من ذلك: امتلاكها طول نفس حتى لو سحب السعوديون والإماراتيون كل الممتلكات التي لهم في قطر، وعلى أية حال: ستنتهي الأزمة الخليجية الحالية مثلها مثل معظم النزاعات في المجتمعات القبلية بصلحٍ مؤقت[3].

وفي السياق نفسه: أكّدت صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية الفشل الذريع للحصار المفروض على قطر من قبل بعض الدول الخليجية ومصر، فقادة تلك الدول لم يكونوا يتصوّرون ذهاب الإجراءات العقابية التي اتخذوها ضد قطر بهذا الاتجاه من الفشل المحقق، بعد أنْ صعّدوا القضية دون وعيٍّ كاف. وأنَّ ما هو ظاهر الآن أنَّ التحرّك السعودي الإماراتي غير قادر على تحقيق أهدافه، فبدلاً من عزل قطر

---

(1) "تدوينة للأستاذ الدكتور عبد الناصر سرور" على Facebook، 2017/8/11؛ https://www.facebook.com

(2) Bruce Riedel, "In wake of Trump visit, Saudi-led Sunni bloc already splintering", al-monitor, 30/5/2017;
http://www.al-monitor.com/pulse/en/originals/2017/05/saudi-arabia-sunni-bloc-trump-visit-split-iran-qatar.html

(3) "معاريف: مصر والسعودية"، مرجع سابق.

تعمّقت العلاقات القطرية مع القوى الإقليمية والدولية ومنها تركيا وإيران، كما تعمّقت علاقاتها مع سلطنة عُمان والكويت، وباتت الإمدادات الغذائية تتدفق إلى أرصفة مطار الدوحة والموانئ القطرية.

ونقلت الصحيفة عن "مارك لينش M. Lynch"، خبير الشرق الأوسط في جامعة "جورج واشنطن"، قوله: كما هي الحرب الكارثية التي تقودها السعودية والإمارات العربية في اليمن التي طغت عليها المبالغات دون أي وجودٍ لخطّةٍ أخرى، فإنَّ الدول الأربع التي حاصرت قطر بالغت في تقدير المخاوف القطرية من عزلها من دول مجلس التعاون الخليجي، وأيضاً قدرتها على إلحاق الضرّر بالدوحة. ووفقاً لأجهزة الاستخبارات الأمريكية: فإنَّ الإمارات العربية كانت وراء اختراق موقع وكالة الأنباء القطرية، ونشر تصريحات كاذبة منسوبة للأمير القطري تميم بن حمد آل ثاني، الأمر الذي شكّل إحراجاً جديداً لدول الحصار. كما أنَّ مسؤولين أمريكيين أكّدوا أنَّ أعضاءً كباراً في حكومة الإمارات اجتمعوا يوم 23 آيار (مايو) لمناقشة خطة اختراق وكالة الأنباء القطرية. ولقد أثارت السعودية والإمارات والبحرين ومصر ضجّة كبيرة حول تلك التصريحات المفبركة، تبعه قرار المقاطعة الاقتصادية والدبلوماسية، على الرغم من إنكار الدوحة لهذا التصريح المفبرك، والتأكيد على أنَّ وكالة الأنباء تعرّضت للاختراق. وألمحت الصحيفة إلى أنَّه عقب الكشف عن تورّط الإمارات العربية في اختراق موقع وكالة الأنباء القطرية، سعت السفارة السعودية في واشنطن للتواصل مع الرئيس "ترامب" الذي سبق له أن انتقد قطر في مثالٍ آخر على التنافر بين البيت الأبيض ووزارة الخارجية، وكل ذلك يشير بوضوح إلى أنَّه لا حلَّ قريباً للأزمة الخليجية[1].

ونقلت قناة "NBC" الأمريكية عن مسؤولين أمريكيين تأكيدهم صحة التقارير التي نشرتها صحيفة "واشنطن بوست" عن قرصنة الإمارات العربية لموقع وكالة الأنباء القطرية. وأفادت القناة نقلاً عن مسؤولٍ استخباراتي أمريكي أنَّه من المحتمل أنْ تكون الإمارات استخدمت متعاقدين سريين لتنفيذ عملية القرصنة، وأوضح أن السلطات الأمريكية ترى أنَّ الإمارات هي المسؤول الأخير في نهاية المطاف، وأبلغ مسؤولون أمريكيون القناة أنَّ فبركة المعلومات عن قطر تهدف للإضرار بعلاقاتها مع الولايات المتحدة[2].

---

(1) "أكدت أن الدوحة استفادت من الأزمة إقليمياً ودولياً.. واشنطن بوست: قرصنة الإمارات تؤكد الفشل التام للحصار"، بوابة الشرق الإلكترونية، 2017/7/19؛ http://al-sharq.com/news/details/503097

(2) "Who Planted the Fake News at Center of Qatar Crisis?", NBC News, 18/7/2017;

وفي السياق نفسه: أكّدت وزارة الداخلية القطرية أنَّ اختراق موقع وكالة الأنباء القطرية وحساباتها على مواقع التواصل الاجتماعي جرى من داخل دولة الإمارات العربية، وذلك بعد انتهاء التحقيق في الحادث، وتقديم نتائجه إلى النائب العام القطري[1].

كما أعلنت تركيا إلقاء القبض على خمسة من قراصنة الإنترنت الذين تسبّبوا في اندلاع الأزمة الخليجية، ونشرهم الأخبار المقرصنة باختراقهم لوكالة الأخبار القطرية الرسمية، مما تسبّب في اندلاع الأزمة المذكورة. وتبيّن من المواد التي تمَّ العثور عليها، أنَّ القراصنة الخمسة كانوا على صلةٍ وثيقةٍ بدولة الإمارات العربية. وكانت ولاية "دنيزلي" إحدى عناوين القراصنة لهجومهم الإلكتروني على قطر، وتمَّ فتح التحقيقات مع أحد قراصنة الإنترنت الذين تسبّبوا في الأزمة. وتبيّن أنَّ مهمة الهجوم الإلكتروني الذي تسبّب في اندلاع الأزمة بين دول الخليج وقطر قد كُلّف بها قراصنة إنترنت أتراك، حيث تمَّ إلقاء القبض عليهم في إطار التحقيقات التي تقوم بها النيابة العامة التركية في أنقرة، وتسبّب هؤلاء القراصنة في الأزمة التي بدأت باستفزازاتٍ من دولتي مصر والإمارات العربية[2].

ومن ناحيةٍ أخرى: أشاد التقرير السنوي للخارجية الأمريكية بشأن الإرهاب لعام 2016، بالشراكة بين واشنطن والدوحة في مكافحة الإرهاب، وقالت الخارجية الأمريكية: إنَّ قطر شريك كامل وعضو فاعل في التحالف الدولي ضد تنظيم داعش. وأكّد التقرير: أنَّ قطر تعاونت وعملت على تعزيز التعاون الإقليمي والدولي ضد الإرهاب، مشيراً إلى أنَّ الوكالات الأمنية الأمريكية ونظيراتها القطرية تربطها علاقة قوية وبنّاءة ولا سيّما على صعيد تبادل المعلومات، وبأنَّها كانت شريكاً كاملاً وعضواً فاعلاً في التحالف الدولي للحرب على داعش، حيث قدّمت دعماً وتسهيلات للعمليات العسكرية الأمريكية في المنطقة.

وفيما يتعلّق بالتحالف الإسلامي الذي تقوده السعودية، قال التقرير: إنَّ قطر دعمت هذا التحالف في حربه ضد الإرهاب، وفيما يتعلّق بمواجهة الفِكر المتشدّد:

---

http://www.nbcnews.com/news/world/who-planted-fake-news-center-qatar-crisis-n784056

(1) "الداخلية القطرية تؤكد اختراق وكالة الأنباء من الإمارات"، **الجزيرة نت**، 21/7/2017؛ http://www.aljazeera.net/news/arabic/2017/7/20/الداخلية-القطرية-تؤكد-اختراق-وكالة-الأنباء-من-الإمارات

(2) "صحيفة تركية تكشف حقائق القراصنة مخترقي وكالة الأنباء القطرية والدول الداعمة لهم"، **تركيا بوست**، 27/8/2017؛ **http://www.turkey-post.net/p**-216905/

أشار التقرير إلى استراتيجية الدوحة الأساسية في مواجهة الفِكر المتشدّد المتجسّدة في استثمارها في التعليم[1].

وعن مآلات الأزمة الخليجية واحتمالات التوصّل إلى حلٍّ مرضٍ فيها لكافة أطرافها؛ ففي خطابٍ متلفز لأمير قطر تميم بن حمد آل ثاني في 21 تموز (يوليو) 2017، وضع فيه النقاط على الحروف، وأكّد فيه ثبات سياسة بلاده الخارجية، قائلاً: "نحن نختلف مع جيراننا في تعريف الإرهاب؛ فالدين ليس مصدر الإرهاب ولكن الأيديولوجيات المتطرّفة تولّد الإرهاب. فقد اعتمدت الدول التي فرضت الحصار على قطر على مفهوم كلمة الإرهاب في الغرب، وأنَّ قطر تكافح الإرهاب بلا هوادة وباعتراف العديد من الدول". وتابع: "نحن نعرف أنّه وُجدت وتوجد حالياً خلافات مع بعض دول مجلس التعاون بشأن السياسة الخارجية المستقلّة التي تنتهجها قطر، ونحن أيضاً بدورنا لا نتفق مع السياسة الخارجية لبعض الدول الأعضاء في مجلس التعاون، ولا سيّما في الموقف من تطلّعات الشعوب العربية، والوقوف مع القضايا العادلة، والتمييز بين المقاومة المشروعة للاحتلال وبين الإرهاب، وغيرها من القضايا". ومؤكّداً: على أنَّ أي حل للأزمة الخليجية يجب أنْ يحترم السيادة، وأنْ يبتعد عن صيغة الإملاءات[2].

وخلال الاجتماع العادي الذي عقده مجلس الوزراء القطري في 2 آب (أغسطس) 2017، قال أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني: إنَّ قطر قبل حزيران (يونيو) ليست قطر فيما بعد هذا التاريخ، وأكّد أنَّ ما حدث مؤخراً "قوّانا ودفعنا إلى المزيد من العمل". وأكّد أهمية المرحلة القادمة والاستمرار قُدماً في تحقيق رؤية قطر الوطنية لعام 2030، ومشاريع قطر التنموية الرئيسية على الوتيرة ذاتها التي كان عليها العمل فيها بالشكل الطبيعي، وبالجودة المُثلى المتوقعة لمشاريع قطر دائماً، كما أكّد أهمية الاعتماد على النفس فيها سواء من ناحية الأمن الوطني، أو الاقتصاد والغذاء والدواء[3].

---

(1) "الخارجية الأميركية تشيد بتعاون قطر لمحاربة الإرهاب"، **الجزيرة نت**، 19/7/2017؛ http://www.aljazeera.net/news/arabic/2017/7/19/الخارجية-الأميركية-تشيد-بتعاون-قطر-لمحاربة-الإرهاب

(2) "خطاب الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر بعد الأزمة الخليجية"، **You Tube**، 21/7/2017؛ https://www.youtube.com/watch?v=wYJzSyqXMJk

(3) "أمير قطر: ما حدث قوّانا ودفعنا للمزيد من العمل"، **الجزيرة نت**، 2/8/2017؛ http://www.aljazeera.net/news/arabic/2017/8/2/أمير-قطر-ما-حدث-قوانا-ودفعنا-للمزيد-من-العمل

ويبدو من المبكّر الحديث عن الآثار الشاملة والمحتملة للأزمة الخليجية، لأنَّ تفاعلاتها لا تزال مستمرّة، ومع ذلك: يمكن رصد بعض التداعيات الجيوسياسية التي من المؤكّد أنْ تترك بصماتها على سياسات مجلس التعاون الخليجي في المستقبل المنظور:

أولاً: تصدّع الجبهة الخليجية: وجّهت الأزمة الخليجية ضربة قويّة لمفهوم الدفاع الخليجي المشترك، وبغضّ النظر عن آفاق حل تلك الأزمة، من المنطقي الاستنتاج أنَّ قطر من الآن فصاعداً لن تنظر إلى الدول الخليجية التي أعلنت عليها الحصار باعتبارها دولاً حليفة؛ بل جيراناً يُشكّلون تهديداً لأمنها الوطني. ومن المؤكّد: أنَّ مثل هذه الاعتبارات لن تغيب أبداً عن أذهان صانعي القرار السياسي في دولٍ خليجية أخرى مثل: الكويت وسلطنة عُمان. ولعلَّ أهم الخطوات التي أقدمت عليها دول مجلس التعاون الخليجي سابقاً في إطار السياسات الدفاعية، مثل: قوّات درع الجزيرة، أو نظام الدفاع الصاروخي في الخليج باتت موضع شكٍّ، وتطرح العديد من التساؤلات حول آفاقها المستقبلية. ومن المرجح أيضاً أنْ تثير الأزمة الشكوك حول العديد من المشاريع الوحدوية بين دول الخليج. وهنا يمكن القول: إنَّ دولة مثل قطر في حال بقائها في إطار مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى الكويت وسلطنة عُمان من المتوقع أنْ تُصبح أكثر تحفظاً أو تدقيقاً تجاه مشاريع التكامل الإقليمي الخليجي.

ثانياً: نصر سياسي لإيران: الفوائد السياسية التي قد تجنيها طهران على الأقل في المدى القريب لا يمكن تجاهلها، حيث إنَّ الأزمة الخليجية أدّت إلى تشتيت الجهات الفاعلة الرئيسية، وإعاقة جهود السعودية في تشكيل تحالفٍ عريض للتصدّي لِما تعتبره تزايداً في الخطر أو النفوذ الإيراني. كما أنَّ تصدّع الجبهة الداخلية لمجلس التعاون الخليجي قد يُسرّع من تراجع مكانة مجلس التعاون الاستراتيجية على المستوى العالمي، وربّما يعيد حسابات العديد من الدول الآسيوية الصاعدة مثل الهند والصين، الأمر الذي قد يؤدّي بالمحصلة إلى تزايد أهمية إيران في نظر تلك الدول.

والأهم: أنَّ دولاً خليجية مثل: الكويت وسلطنة عُمان وقطر، ستُبقي خطوطها السياسية والاقتصادية مفتوحة مع إيران تحسباً لأية تطوُّرات مستقبلية. وهنا يمكن القول: إنّه رغم المساعي الإيرانية لتسجيل المزيد من النقاط في الأزمة الخليجية لصالحها، فإنَّ سياسة طهران تبدو إلى حدٍّ ما حذرة في استغلال الانقسامات الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي،

خوفاً -في حال تصاعدها -من أنْ تتطوّر إلى صراع إقليميٍّ أوسع قد يكون له عواقب وخيمة على إيران وحلفائها في المنطقة.

ثالثاً: إضعاف الدور السعودي: فالتطوّرات الإقليمية والدولية التي تترافق مع تصاعد الأزمة الخليجية قد تقود إلى نتائج عكسية، لا تصب بالضرورة في مصلحة السعودية. لقد باتت دول خليجية مثل: قطر وسلطنة عُمان وحتى الكويت تنظر بشكلٍ معلن أو مستتر إلى توجّهات الرياض، على أنّها محاولات لفرض الوصاية السياسية والهيمنة على مصالح جيرانها. وفي هذا السياق قد تسعى هذه الدول بشكل متزايد للتحوط ضد النفوذ السعودي، من خلال تعزيز الروابط مع القوى الفاعلة الأخرى في المنطقة.

ولا شكَّ في أنَّ العديد من الدول العربية أو شرق الأوسطية بعد أنْ لمست الطريقة التعسفية وربّما العدوانية في التعامل مع دولة قطر، باتت لديها مخاوف من احتمال استغلال العلاقات الاقتصادية لتحقيق أهداف سياسية. كما أنَّ الإجراءات التي تقودها السعودية ضدَّ الجماعات الإسلامية السُنّية، تهدّد أيضاً بدفع حركات مؤثّرة نسبياً مثل: حماس وبعض فروع الإخوان المسلمين في المنطقة نحو الاقتراب أكثر من إيران، ويمكن لطهران استغلال هذه الظروف من أجل توسيع نفوذها في المنطقة والخليج.

كما أنَّ البيئتين الإقليمية والدولية لم يعد يُعوَّل عليهما، وربّما تحملان مفاجآت غير سارة للرياض؛ فعلى سبيل المثال: ليس هناك ما يضمن استمرار دعم الرئيس الأمريكي "ترامب" للتوجّهات السعودية، وربّما يكون رهينة للتطوّرات السياسية المتسارعة في الداخل الأمريكي أو في مناطقٍ أخرى من العالم ككوريا الشمالية على سبيل المثال. وقد يؤدّي هذا الدعم -مع استمرار التهديد بإلغاء الاتفاق النووي مع إيران -إلى تعميق الانقسامات السياسية في الشرق الأوسط بين واشنطن من جانب، والدول الأوروبية المؤثّرة مثل فرنسا وألمانيا، وكذلك روسيا والصين من جانبٍ آخر. هذا الوضع في حال حصوله، من المؤكّد أنْ يمنح طهران فرصة ذهبية لتحقيق اختراقات حقيقية داخل هذه الجبهات المنقسمة.

وبالمحصلة: حتى لو نجحت السعودية في إجبار قطر على الاستجابة لمطالبها بطريقةٍ أو بأخرى، فإنَّ ذلك سيتحوّل إلى سابقةٍ تثير مخاوف الدول الأخرى بما في ذلك سلطنة عُمان والكويت وحتى إيران. في المقابل: إذا استمر صمود قطر في وجه ضغوط دول الحصار، فإنّها قد توجّه ضربة قاصمة لهيبة السعودية الإقليمية، وهذا يمكن أنْ يتحوّل إلى نموذج ضدَّ الرياض.

رابعاً: تراجع مصداقية واشنطن: أظهرت الأزمة الخليجية بشكلٍ جليٍّ أنَّ وجود القواعد الأمريكية غير كافٍ لتأمين الحماية؛ بل إنَّ تلك القواعد تحوّلت إلى ما يشبه أداة من أدوات الابتزاز السياسي. هذا الوضع من المرجّح أن يدفع العديد من دول المنطقة إلى مراجعة سياساتها الخارجية، والعمل على تنويعها، الأمر الذي قد يفتح المجال لدولٍ كبيرة مثل: روسيا والصين وحتى تركيا إلى تعزيز وجودها في الشرق الأوسط وربّما في منطقة الخليج نفسها.

هذه العوامل مجتمعة قد تؤدّي إلى تراجع نفوذ السعودية الإقليمي وربّما الدولي، وإلى إضعاف قدرة الرياض على تشكيل السياسات الإقليمية، وكل ذلك يصب في صالح إيران[1].

ومن مآلات الأزمة الخليجية وكدليلٍ على فشل سياسة الحصار المفروضة على قطر، وقعت الأخيرة اتفاقية لشراء سبع قطع بحرية من إيطاليا بقيمة خمسة مليارات يورو، وذلك خلال زيارة قام بها وزير الخارجية الإيطالي "أنجلينو ألفانو A. Alfano" للدوحة، التقى خلالها أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني[2].

ومن هنا: وفي ظلّ ثبات الموقف الرسمي القطري من سياسته الخارجية المرفوضة من قِبل دول الحصار، وفشل الوساطات المختلفة لاحتوائها من كويتيةٍ وتركيةٍ وأوروبيةٍ، نستطيع التأكيد على الآتي:

1- أنَّ ثمة أطرافاً خارجية استدرجت كلاً من: السعودية والإمارات العربية والبحرين ومصر إلى فرض مقاطعةٍ دبلوماسيةٍ واقتصاديةٍ على دولة قطر، دون أنْ تترك لها خياراً لتحديد مصير تلك المقاطعة. ومن ثمَّ: تركتها دون دعمٍ سياسيٍّ في المحافل الدولية، ورأينا ذلك جليّاً من خلال فشل الدول التي قاطعت قطر في تسويق هذه المقاطعة عربياً وأوروبياً وأمريكياً.

2- أنَّ قطر تمكّنت بفضل أدواتها الناعمة من دبلوماسيةٍ وإعلاميةٍ وأمنيةٍ، من تحقيق نصرٍ سياسيٍّ يُحسب لها على الدول المقاطعة، من خلال إقناع دول العالم بعدم شرعيّة إجراءات المقاطعة لها على الأصعدة كافة.

3- أنَّ مآل الأزمة الخليجية سيؤدّي -لاحقاً -إلى تقدّمٍ بارزٍ في الدور القطري الإقليمي، خصوصاً أنَّ قطر تجيد اللعب على عامل الوقت، وتحتفظ

---

(1) ناصر التميمي، "الأزمة الخليجية وتداعياتها على مستقبل مجلس التعاون"، مركز الخليج للدراسات، 2017/8/14؛
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/08/170814110646601.html

(2) **"تعاون عسكري بين قطر وإيطاليا"، الجزيرة نت**، 2/8/2017؛
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2017/8/2/تعاون-عسكري-بين-قطر-وإيطاليا

بعلاقاتٍ وطيدة مع بعض المستشارين والمسئولين في الإدارة الأمريكية.
وفي المقابل: ستؤدّي الأزمة إلى تآكلٍ ملحوظ في السياسات السعودية المصرية الإقليمية.

وبصفة عامة وفيما يخص تداعيات الأزمة الخليجية على تركيا، وصف تقرير في "مركز بيغن السادات الإسرائيلي للأبحاث الاستراتيجية" أحداث الحِراكات العربية، والتنازعات داخل الدول العربية، بالإضافة إلى حملة المقاطعة الخليجية بزعامة السعودية ضدَّ قطر، بأنّها صدمة كبرى لمشروع وخطة الرئيس التركي "أردوغان" لتحقيق التضامن العربي التركي تحت إطار تحالف إسلامي يجمعهم، بصرف النظر عن الاختلافات الثقافية فيما بينهم.

وبحسب جريدة "الشروق" المصرية: أشار التقرير من إعداد الكاتب التركي المعارض "بوراك بيك ديل"، إلى أنَّ الرئيس "أردوغان" حاول بمعاونة وزير خارجيته الأسبق، ورئيس الحكومة السابق "أحمد داود أوغلو" تنفيذ استراتيجية تجعل منه نجماً لامعاً، وبمثابة بطل شعبي في الشارع العربي، من خلال إطلاق حملة مقاطعة تركية لكل ما هو إسرائيلي، وتلك الاستراتيجية أتت ثمارها؛ حيث أيّدت الجماهير العربية "أردوغان"، وهتفت له فى الميادين. ولم يكتف "أردوغان" بذلك إنّما أطلق مشروعاً لتأسيس اتحاد وتحالف عسكري إسلامي، وسعى لإقامة قاعدة عسكرية تركية فى السعودية، إلاَّ أنّها أفشلت المخطط التركي لتحدي نفوذها الإقليمي.

ورأى كاتب التقرير: أنَّ الخلافات بدأت بين الحكومات العربية والرئيس "أردوغان"، بسبب تأييده ودعمه لنفوذ "الإسلام السياسي" وجماعة الإخوان المسلمين فى البلاد العربية، ودعم حركة حماس وقطر، ومعارضته للعقوبات العربية على الأخيرة أدّت إلى وضعه فى بوتقة الدول الداعمة للإرهاب المزعزعة لاستقرار تلك الدول، شأنه شأن تنظيم القاعدة. كل ذلك: يجعل محاولات الرئيس "أردوغان" للتقارب التركي العربي، وتحقيق التضامن بمثابة مهمّة مستحيلة[1].

بقي أنْ نشير إلى مسألةٍ غاية في الأهمية بخصوص دور الجيل الجديد من حكّام الدول الخليجية، وفي ذلك يقول البروفيسور "زكريا كورشون" رئيس قسم التاريخ في جامعة السلطان محمد الفاتح التركية: إنَّ الأيام المقبلة ستشهد تنافساً بين أبناء الجيل الجديد من حكام الخليج. وفي تحليل نشرته وكالة الأناضول التركية للأنباء، قال "كورشون": إنَّ الأزمة الخليجية الراهنة أثبتت من جديد عدم انتظار أي نتائج من تحرّكات الدول العظمى، على الرغم من أهميتها على صعيد العلاقات الدولية. واستدرك بقوله: "إنَّ العلاقات الإقليمية تثبت من جديد أهميتها، فالعلاقات

---

(1) **"مركز إسرائيلي: الأزمة الخليجية تُعيق خطة أردوغان لتوحيد المسلمين العرب والأتراك"، ترك برس، 7/8/2017؛**

http://www.turkpress.co/node/37872

الإقليمية التي تقيمها الدولة مهما كانت صغيرة تستطيع أنْ تعيد رسم توازنات القوى في أي منطقة، ومثال على ذلك: أنَّ قطر تمكّنت من إعادة رسم علاقاتها على الصعيد الإقليمي منذ عام 1995.

وأوضح: أنّه على الرغم من أنَّ العقوبات ألحقت نوعاً ما الضرر بدولة قطر على الصعيد الاقتصادي، وبسمعتها الدولية على المدى البعيد، إلاَّ أنّها كانت لأول مرّة أمام تحدٍّ حقيقي للسياسة التي قررت الدوحة المضي بها. فمجيء الأمير الشاب تميم بن حمد آل ثاني إلى السلطة في قطر عام 2013، والتفاف البيت القطري الداخلي حوله كان مؤشراً على بقاء تميم في السلطة لأمدٍ طويل، كما أنَّ هذا الأمير استطاع في فترةٍ وجيزةٍ كسر العُرف الداخلي في مجلس التعاون الخليجي بلزوم إطاعة الشباب للكبار. واعتبر أنَّ هذا الأمر قد فتح باباً جديداً من التحدّي بتولية الشباب سواء في الإمارات العربية بصعود ولي عهد أبو ظبي الشيخ محمد بن زايد إلى الواجهة بدلاً من أميرها الشيخ خليفة بن زايد، وتعيين الأمير محمد بن سلمان ولياً للعهد في السعودية.

وأضاف "كورشون": ستشهد الأيام المقبلة تنافساً بين أبناء الجيل الجديد من حكّام الخليج، فأمير قطر تبدو جبهته الداخلية هي الأقوى، وفي الوقت نفسه قام بتعزيز علاقاته أكثر وأكثر مع تركيا، وإعادة صياغة علاقة بلاده مع أوروبا بما يتجاوز منطق العلاقة مع دولة ريعية. ورأى أنَّ الأزمة الخليجية لقنت دول المنطقة درساً كبيراً، حيث أثبتت من جديد أنَّ العالم لا يُدار من واشنطن وحدها. وعلى الرغم من أنَّ الأزمة عمّقت الشرخ بين دول المنطقة، إلاَّ أنّها في الوقت نفسه أزالت الغشاوة عن الأعين لترى حقيقة أولئك الذين أقحموا أنفسهم أطرافاً في هذه الأزمة. وأردف قائلاً: إنّه نتيجة للدوافع النفسية الناجمة عن النزعة العاطفية المهيمنة على السياسات الاجتماعية في المنطقة، فإنَّ إنهاء الأزمة يحتاج إلى مزيدٍ من الوقت[1].

وممّا سبق ذكره يتّضح لنا بوضوح: أنَّ السعودية بعد زيارة الرئيس "ترامب" للرياض باتت تلعب دور الشرطي الأمريكي في منطقة الخليج، على غرار الدور الذي لعبه سابقاً شاه إيران قبل الإطاحة بحكمه عام 1979. وسيترتّب على الخلاف السعودي القطري أنْ يكون الرابح الأساسي الولايات المتحدة و(إسرائيل)، لكن فعلياً لن تُقدّم قطر -فعلياً -على طبقٍ من ذهب لإيران التي تدعم عدم الاستقرار في الدول العربية. وبالتالي: فإنَّ القمّة الإسلامية العربية الأمريكية التي عُقدت في الرياض كانت بداية التحوُّل في الموقفين الإقليمي والدولي تجاه قطر، وهو ما استشعرته الأخيرة يومها، ومن ثَمَّ: فإنَّ قرار قطع العلاقات مع قطر سيعيد شكل التحالفات

---

(1) **"أكاديمي تركي: الأيام المقبلة ستشهد تنافساً بين أبناء الجيل الجديد من حكام الخليج"، ترك برس**، 1/8/2017؛

http://www.turkpress.co/node/37646

الموجودة في المنطقة، وربّما يؤدّي إلى ازدياد التقارب القطري الإيراني، لكنَّ ذلك لن يؤدّي بطبيعة الحال إلى إنشاء حلفٍ رسمي بين الطرفين.

وفي ظل حالة الضعف العربي الواضحة للعيان، وارتباطات تركيا بالمعسكر الغربي، وإقامتها علاقات وطيدة (بإسرائيل)، يتضح لنا، وبصرف النظر عن الانتماءات المذهبية: أنَّ فرصة إيران لزعامة منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي ستكون الأوفر حظاً، خاصة ونحن نرى بأم أعيننا كيف يعمل المحور الإسلامي السُنّي بخطىً حثيثة على تفتيت نفسه بنفسه، وتفكيك عرى مقوّماته: السياسية والاجتماعية والاقتصادية وفوق ذلك العسكرية، بناءً على رغبةٍ أمريكيةٍ واضحةٍ بجلاءٍ متناهٍ لصالح أمن (إسرائيل).

كما يمكن القول أيضاً: إنَّ الخلاف الذي نشب مؤخّراً بين الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح وحلفاؤه الحوثيين والذي انتهى بقتل الحوثيين له في 4 كانون الأول (ديسمبر) 2017، سيجعل الأخيرين يتحرّكون في الساحة اليمنية بإرياحية، بعدما تخلّصوا من شخصٍ لم يكونوا مرتاحين لتصرفاته خشية أنْ يكون متواطئاً مع السعودية ودولة الإمارات العربية تحديداً، وبإمكانهم لاحقاً تحقيق مكاسب ميدانية بمساعدةٍ إيرانية دون أنْ ينافسهم أحد عليها.

الفصل الرابع

سيناريوهات مستقبل التنافس التركي الإيراني على زعامة العالم الإسلامي

السيناريو الأول: احتمالات زعامة تركيا للعالم الإسلامي.

السيناريو الثاني: زعامة إيران للعالم الإسلامي.

السيناريو الثالث: إفشال الدول الكبرى و(إسرائيل) لتزعّم أيّاً منهما.

الفصل الرابع

سيناريوهات مستقبل التنافس التركي الإيراني على زعامة العالم الإسلامي

بعد أنْ اطّلعنا على المحدّدات والأدوات التي تمتلكها كل من تركيا وإيران في سباق تنافسهما على زعامة العالم الإسلامي، بالإمكان الوقوف عند بعض السيناريوهات التي ستحدّد مصير هذا التنافس.

السيناريو الأول: احتمالات زعامة تركيا للعالم الإسلامي

سبق الإشارة إلى أنَّ النظام السياسي التركي يستند إلى التقاليد العلمانية التي أرساها مؤسّس الجمهورية التركية "مصطفى كمال آتاتورك" في عام 1923، وحتى في ظل حكم حزب العدالة والتنمية ذو الصبغة الإسلامية منذ عام 2002 وحتى يومنا هذا، فإنَّه يتّبع مساراً معتدلاً غير معادٍ للغرب، ويسعى حثيثاً لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. ومن ثمَّ: ينتهج الحزب المذكور سياسة توافقية تميّزه عن بقية حركات الإسلام السياسي التقليدية؛ فهو يقدّم الدين باعتباره عامل جذب واستقطاب لا عامل تمايز وتنافر. ومن هنا: كان الدور المحوري لتركيا في تعزيز الحوار، والتلاقي بين الحضارات. وقد مثّل ذلك أحد أهم أسباب نجاح الحزب في توجيه أنظار العالم إلى النظام التركي بوجهٍ عام، وأنظار دول الشرق الأوسط بوجهٍ خاص.

كما وتمتلك تركيا من الناحية الاقتصادية واحداً من أهم الاقتصادات النامية في العالم، وعلى الرغم من أنَّ هذا الاقتصاد كان شبه منهاراً قبل استلام حزب العدالة والتنمية الحكم بسنواتٍ قليلة، لكنّه استعاد عافيته كأكبر اقتصادٍ إسلامي ويحتّل الآن المرتبة الـ 15 عالمياً، وهو مرشّح لأنْ يدخل ضمن دائرة العشر الأوائل خلال السنوات القليلة المقبلة.

وبعد اندلاع الحِراكات العربية حاولت تركيا تقديم نفسها للعالم العربي بأنَّها المظلّة السُنّية الرئيسة للقوى الإسلامية المضّطهدة في دول تلك الحِراكات، ووظّفت تحوُّلها في العلاقة مع (إسرائيل) من صديقٍ استراتيجي إلى معارضٍ بارزٍ لسياستها تجاه قطاع غزة منذ أواخر عام 2008. كما حاولت أداء دورٌ معادلٌ أو موازي للدور الإيراني الممانع للسياسة الإسرائيلية التوسّعية، واستثمرت حالة إظهار العداء (لإسرائيل) استثماراً سياسياً على الساحة العربية.

واستطاعت تركيا استخدام أدواتها الناعمة والصلبة في فرض نفسها كنموذجٍ يمكن الاعتماد عليه، والاحتذاء به، وقبوله إقليمياً ودولياً وعلى مستوى العالم

الإسلامي، منها: التدخّل التركي في آسيا الوسطى والقوقاز، والوساطة لحل المشكلات الداخلية في بعض الدول التي تعرّضت لهزّاتٍ سياسيةٍ واجتماعيةٍ عنيفة، كما في الأزمتين الليبية والسورية في أعقاب الحِراكين الشعبيين الليبي والسوري في عام 2011، وتأييد المبادرات الدولية لنشر الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط ودعمها. أمّا أهم مقومات القوّة الصلبة التركية فتتركز في صناعاتها العسكرية الخاصة، ويعتبر هذا العامل أساسياً في تحديد ثقل الدولة على المسرح الدولي، كما تمتلك تركيا ثاني أكبر جيش في حلف الناتو.

لكنَّ تركيا لا تزال مكبّلة بارتباطاتها مع الغرب وخصوصاً الولايات المتحدة، والأهم من ذلك ارتباطها بعلاقاتٍ سياسيةٍ وعسكريةٍ واقتصاديةٍ مع (إسرائيل) العدو الأول للعرب والمسلمين، الأمر الذي يجعل قبول نموذجها القيادي في العالم الإسلامي محدوداً. فجماهيرياً: ولأنَّ القضية الفلسطينية هي مفتاح الزعامة في العالم الإسلامي؛ فإنَّ الشعوب العربية والإسلامية ليس بمكنتها الركون إلى النموذج التركي. فعلى الرغم من حالة الوهن والخوار الذي يعاني منه العالمين العربي والإسلامي، فالشعوب الإسلامية لا زالت تعتبر القضية الفلسطينية قضيتها المركزية مهما تقادم عليها الزمن؛ وبالتالي: فإنَّ تلك القضية ما زالت حيّة في ضميرها ووجدانها. ومهما يكن من أمر: فإنَّ السياسة التركية الحالية مهما بلغت قوّتها الناعمة والصلبة، لن يكون بإمكانها إقناع العرب والمسلمين في المنظور القريب بنموذجها للزعامة.

صحيح أنَّ الوضع التركي سياسياً وعسكرياً واقتصادياً -بفعل تقدّمها التكنولوجي -أفضل بمراحلٍ من الوضع العربي المترهّل، وصحيح أنَّ ثمة دولاً عربية تطمح لزعامة العالم الإسلامي كالسعودية وقطر على تفاوتٍ بينهما، لكنَّ فرص هاتين الدولتين ضئيلة للغاية رغم إمكانياتهما الاقتصادية، وذلك للأسباب التالية:

1- أنَّ السعودية وقطر لا يمتلكان مقوّمات الريادة والزعامة سياسياً وعسكرياً، فهما مجرّد دولاً وظيفية قزمية تعمل لحساب أجندةٍ أمريكية.
2- أنَّ العلاقة بين هاتين الدولتين تجاوزت مرحلة الخلاف السياسي إلى حدّ القطيعة التامة التي لن يكون بالإمكان في المنظور القريب استعادة عافيتها بسرعة.
3- أنَّ السعودية التي ما زالت متورّطة عسكرياً في الأزمة اليمنية لن يكون بوسعها الخروج من جبال ووديان اليمن الوعرة بسهولةٍ كما يحلو الاعتقاد للبعض، وإنّما ستدفع ثمناً غالياً -لن تطيقه -لقاء خروجها بخسائرٍ مقبولة، أقلّها زعزعة نظام حكم الأسرة الحاكمة في الرياض، ولا نبالغ إنْ قلنا تفتيت الدولة السعودية بالكامل إلى إماراتٍ ومشيخاتٍ متناحرة.

4- أنَّ السعودية وقطر -وإنْ كان يحقُّ لهما التنافس على الزعامة -لكنّهما لا يمتلكان أي مقوّماتٍ من مقوّمات الزعامة سواء أكانت تكنولوجية أو عسكرية، بصرف النظر عن إمكانياتهما الاقتصادية. فأي دولة تبتغي الزعامة لا بدَّ لها الاعتماد على جيشها الذي هو عماد استقرارها لا الاستعانة بجيوش دولٍ أخرى لحمايتها من ناحية، ثمَّ من ناحيةٍ أخرى: لا بدَّ لها من تصنيع سلاحها بأيدي أبنائها.

5- أنَّ مصر رغم خروجها من دائرة التنافس لأسبابٍ عدّة أهمها: ارتهانها باتفاقياتٍ ومعاهداتٍ سياسيةٍ وأمنية مع (إسرائيل) منذ عام 1978، وتفشّي القلاقل الأمنية فيها نتيجة ما تعرّضت له بعد اندلاع الحِراك الشعبي المصري في عام 2011، وتبعيّتها التامة للسياسة السعودية منذ منتصف عام 2013. وكذلك تركيا التي تمتلك مقوّمات ضخمة، وتأثير بارز في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز، وتعمل دون كلل لاستعادة أمجاد السلطنة العثمانية التي سقطت في أعقاب الحرب العالمية الأولى؛ فإنَّ تلك الدولتان لن يسمحا لأي قوّةٍ سُنّيةٍ أخرى بنيل قصب السبق بالزعامة بمعزلٍ عنها.

6- أنَّ إيران ذات المذهب الشيعي والتي تتنافس بفاعليةٍ، ولديها قدرات تكنولوجية وعسكرية لن تسمح لغيرها بالوصول إلى زعامة العالم الإسلامي بمعزلٍ عنها.

7- أنَّ الولايات المتحدة و(إسرائيل) لن يكون بوسعهما منح أيّ من الدول العربية قدرات عسكرية، تستطيع من خلالها الإخلال بالتوازن الاستراتيجي في المنطقة؛ لذلك: فمن الأفضل لهما إبقاء الدول العربية ضعيفة عسكرياً لتسير في ركبهما.

وممّا سبق بيانه يمكن القول: إنَّ فرصة تركيا لاستعادة أمجاد زعامتها على العالم الإسلامي ليست بالأمر اليسير في المنظور القريب، وذلك للأسباب التالية:

1- أنَّ المنافس الرئيس لتركيا على الزعامة دولةٌ قويّة تتمثّل بإيران التي تمتلك مقوّمات وأدوات أفضل بكثير ممّا تمتلكه تركيا، ومن أهمّها ملف القضية الفلسطينية والذي من خلاله تقوم بدعم قوى المقاومة مالياً وعسكرياً ولوجستياً، وملف الأزمة السورية الذي حقّقت إيران من خلاله الكثير من النقاط، وكذلك ملف الصراع في اليمن الذي باتت إيران من خلاله شبه مطوّقة للسعودية، بينما النفوذ التركي في اليمن شبه منعدم.

2- أنَّ المنافسة التركية على الزعامة يبدو أنَّها غير جدّية في المنظور القريب، وأنَّ سياساتها تجاه ملفّات منطقة الشرق الأوسط برمتها؛

كالقضية الفلسطينية والأزمة السورية والأزمة الخليجية، لا تعدو كونها سياسات ميكافيللية وليست براغماتية.

3- أن قوى عربية سُنّية كمصر والسعودية لن يسمحا بمنح تركيا شرف استعادة الزعامة من جديد.

السيناريو الثاني: زعامة إيران للعالم الإسلامي

سبق الإشارة إلى أنَّ النظام السياسي الإيراني يُعدّ وفق نشأته وبنص الدستور نظاماً دينياً يتولّى فيه رجال الدين سلطات مباشرة وقويّة بشكلٍ واضح؛ ولذلك: فهو نظام حكم ثيوقراطي شيعي، بمعنى أنَّ الدولة ومؤسّساتها خاضعة لحكم رجال الدين. وكان لإيران عدد من الدوافع والأسباب التي تجعلها تتنافس على زعامة العالم الإسلامي، وهي أسباب لم تكن مقتصرة على اندلاع الحِراكات العربية، غير أنَّ اندلاعها يُعد عاملاً حيوياً لزيادة الرغبة الإيرانية في إنجاح نفوذها، ومن تلك الأسباب: عداء إيران الظاهري لكل من الولايات المتحدة و(إسرائيل)، وتحقيق الحلم الإيراني القديم الذي عُرف بالمدِّ الثوري، ومشروع الشرق الأوسط الإسلامي الذي تحلم به إيران.

واستخدمت إيران أدوات عدّة بهدف زعامتها للعالم الإسلامي، منها القوّة الناعمة مثل: الأداة الدبلوماسية الرسمية، والدبلوماسية الشعبية لكسب ثقة الشعوب الإسلامية. كما استخدمت أدوات القوّة الصلبة، ومنها: تقديم التدريب والدعم الفني والمالي للمعارضة في الدول العربية، ودعم المعارضة والجماعات الشيعية عسكرياً، والتدخّل الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز، والسعي نحو امتلاك السلاح النووي، وامتلاك القوّة العسكرية بما في ذلك الصناعات العسكرية المتطوّرة من صواريخ بالستية طويلة المدى، والصواريخ بحر / بحر، والغواصات، وحرب الفضاء السايبراني. غير أنَّ القدرات الاقتصادية تشكّل إحدى نقاط الضعف الإيرانية لتأدية دورٍ إقليمي، ويعتمد الاقتصاد الإيراني إلى حدٍّ كبير على النفط الذي يمثّل أكثر من 50% من موازنته العامة.

لكن ما يميّز إيران عن تركيا في خضم تنافسها على زعامة العالم الإسلامي ما يلي:

1- أنَّ إيران تعمل بخطىً حثيثة لكنّها متوازنة ومتناغمة لكسب الرأي العام الإسلامي، في ظلّ حالة الضعف والتيه التي تعاني منه الدول العربية المركزية كمصر والسعودية.

2- أنَّ إيران عرفت جيداً -منذ نجاح ثورتها الإسلامية في عام 1979 -أنْ تكسب تعاطف الشعوب العربية والإسلامية إلى صفّها، بسبب حالة التيه التي عانت منها تلك الشعوب من ناحية، وقدرة (إسرائيل) على كسر

هيبة هذه الشعوب وشوكتها بالاستيلاء على فلسطين وجزءٍ لا بأس به من أراضيها في عامي 1948، و1967. وكذلك لعدم ثقة هذه الشعوب بحكامها الذين آثروا الارتماء في أحضان القوى الأجنبية كالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق من ناحيةٍ ثانية، ولعدم وجود زعيمٍ عربيٍّ أو إسلاميٍّ يمتلك كاريزمية الزعامة، بإمكانه لم شُعث تلك الشعوب فيما يمكن أنْ نسميه اتحاداً عربياً أو إسلامياً من ناحيةٍ ثالثة.

3- أنَّ إيران تمكّنت بالفعل من التغلغل في القارة الأفريقية، ومناطق: جنوب آسيا، وآسيا الوسطى، والقوقاز، وهذا ما أكسبها بُعداً سياسياً واقتصادياً وكذلك شعبياً في تلك المناطق، من خلال برامج المساعدات الإغاثية والدينية التي تقدّمها لدول تلك المناطق، بينما عجزت الدول العربية المركزية من إقامة شبكة اتصالاتٍ متميّزةٍ مع هذه المناطق، الأمر الذي أفقدها كاريزمية الزعامة بين شعوبها.

4- أنَّ إيران رغم الحصار الدولي المفروض عليها، تمكّنت في فترةٍ وجيزةٍ -منذ انتهاء حربها مع العراق في أواخر العقد الثامن من القرن الماضي -من بناء قوّةٍ عسكريةٍ متطوّرة مرهوبة الجانب، الأمر الذي جعلها في مصاف الدول العظمى إقليمياً.

5- أنَّ إيران -وهو الأهم -امتلكت حصرياً ملف الصراع العربي الإسرائيلي العسكري، وأضحت هي الدولة الإسلامية الوحيدة التي تقدّم دعماً عسكرياً غير محدود لقوى المقاومة العربية؛ كحزب الله اللبناني، وحركات المقاومة الفلسطينية المختلفة، الأمر الذي أكسبها بُعداً جماهيرياً إسلامياً رغم الاختلاف المذهبي. كما أنَّ إيران هي الدولة الإسلامية الأولى التي سنّت الاحتفال بيوم القدس العالمي في الجمعة الأخيرة من شهر رمضان من كل عام، فأصبح الاحتفال بهذا اليوم عالمياً تحتفل به غالبية شعوب الدول الإسلامية.

6- أنَّ المدخل الإيراني لبوابة القضية الفلسطينية وإنْ كان به نوع من المكيافيللية، لكنّها ميكافيللية مقبولة جماهيرياً على أية حال، بعكس المدخل التركي لهذه القضية الذي يفتقر لأية مقوّمات الدعم العسكري لقوى المقاومة العربية، ويقتصر دعمها مادياً فقط للشعب الفلسطيني من خلال إقامة مشاريع تنموية أو إغاثية في أراضي السلطة الفلسطينية.

7- أنَّ إيران تتميّز عن تركيا بأنها تعتبر دولة (إسرائيل) عدوّاً مباشراً لها يجب إزالتها تماماً من خريطة المنطقة، بعكس تركيا التي تقيم علاقات سياسية وعسكرية وأمنية واقتصادية وثقافية متميّزة معها، ما يجعل

الصورة التركية تجاه القضية الفلسطينية مشوّشة في الوجدان العربي والإسلامي مهما حاولت تركيا تجميلها.

8- أنَّ إيران لا تجد أي معوقات تعوق تنفيذ سياستها التوسعيّة في المنطقة العربية لعدم وجود منافسٍ عربي يعتدّ به؛ فمصر مشغولة بهمومها المحلية التي لا حصر لها؛ من سياسيةٍ واقتصاديةٍ ومجتمعيةٍ وأمنية. أمّا السعودية التي تحاول استغلال تفوّقها الاقتصادي لتبوّء منصب الزعامة، فاقتصادها وحده ليس بإمكانه منحها كاريزمية الزعامة، بينما الحصول على هذه الزعامة يتحقق من خلال جيشٍ قوي، وصناعات عسكرية متطوّرة لا استيرادها من الخارج فحسب، وكذلك الأمر أنْ تكون صاحبة قرار سيادي لا مجرّد دولة وظيفية ترتهن ومشيئة الدول الكبرى.

وممّا سبق بيانه يمكن القول: إنَّ فرصة إيران لتزّعم العالم الإسلامي أكبر من فرصة تركيا، وذلك للأسباب التالية:

1- أنَّ المنافس الرئيس لإيران على منصب الزعامة وهي تركيا -وإنْ كانت تمتلك مقوّمات وأدوات عدّة -إلاَّ أنَّها لا ترتقي لِما تمتلكه إيران من مقوّماتٍ وأدوات. فإيران تمتلك أهم ورقة من أوراق التنافس على الزعامة المتمثّلة بالقضية الفلسطينية وملفّاتها المتعدّدة، ناهيك عن دعمها اللا محدود مالياً وعسكرياً لقوى المقاومة العربية ليكون بوسعها الصمود في مقارعة (إسرائيل).

2- أنَّ نجاح إيران في الأزمة السورية من خلال توطيد أركان النظام السوري، وإفشال المحاولات كافة للإطاحة به من جهة، ومن جهةٍ أخرى: توطيد النفوذ الإيراني في عددٍ من العواصم العربية كبغداد وصنعاء وبيروت إضافةً إلى دمشق، ودورها البارز في إضعاف تنظيم داعش، وقُرب الإجهاز عليه في العراق وسوريا يجعل من مسألة إعلان إقامة ما يُسمّى (الهلال الشيعي) أمر قريب المنال. كما نرى أنَّ إيران تسير بثقةٍ نحو هيمنةٍ إقليميةٍ، وتُكمل حركة كماشة حول شبه الجزيرة العربية.

3- أنَّ القوى العربية السُنّية كمصر والسعودية مهما حاولا من عزم -في ظلّ حالة الضعف والخوار اللتان تعانيان منها -لن يكون بوسعهما التصدّي منفردتين للطموح الإيراني المتسارع، وكذلك النجاحات التي حققتها إيران في المنطقة العربية خصوصاً في العراق وسوريا ولبنان واليمن، وفي بقية دول العالم الإسلامي.

4- أنَّ القرار الذي اتخذه وزراء الخارجية العرب في 19 تشرين الثاني (نوفمبر) 2017، باعتبار حزب الله اللبناني منظمة إرهابية، سوف يُضعف

منظومة الأمن القومي العربي، وتزيدها اهتراءً أكثر ممّا هي عليه اليوم؛ وبالتالي: فإنَّ الدور سوف يأتي على فصائل المقاومة الفلسطينية باتهامها عربياً أيضاً بالإرهاب، الأمر الذي سيعزّز من مكانة إيران فلسطينياً وإقليمياً بعد أنْ ترسّخ تلك الفصائل علاقاتها بها أكثر من باب الاستنجاد بها من قِبل بني جلدتهم العرب.

5- أنَّ الخلاف المذهبي لإيران عن بقية العالم الإسلامي لا يمنع مطلقاً من تزّعمها إنْ تحكّمت مستقبلاً بملفّات منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي كافة؛ فالخلافة الفاطمية الشيعية -في فترةٍ زمنيةٍ ما في التاريخ الإسلامي -كانت تعتبر زعيمة للعالم الإسلامي بعدما استولت على الأماكن المقدّسة في الحجاز. فإذا ما خسرت السعودية حربها في اليمن ضدَّ الحوثيين الشيعة وهو أمرٌ وارد بشدّة؛ فإنَّ ذلك سيعجّل -لا محالة – بسيطرة إيران على شبه الجزيرة العربية، ومنها ستُعلِن زعامتها على العالم الإسلامي.

السيناريو الثالث: إفشال الدول الكبرى و(إسرائيل) لتزعّم أيّاً منهما

بعد أنْ استعرضنا السيناريوهين السابقين بقي أمامنا السيناريو الثالث، وهو سيناريو لا يجب التقليل من شأنه في ظلّ المتغيّرات الإقليمية المتلاحقة. صحيح -كما سبق الإشارة -أنَّ فرصة تركيا في استعادة أمجاد زعامتها على العالم الإسلامي، ليست بالأمر اليسير في المنظور القريب. وصحيح أنَّ فرصة إيران في الزعامة أكبر من فرص تركيا فيما لو خسرت السعودية حربها في اليمن التي نعتبرها بوابة إيران للزعامة نظراً لأهميتها الجيوستراتيجية، فمن خلال اليمن بإمكان إيران تطويق الجزيرة العربية من الجنوب، كما تطوّقها الآن من الشمال من خلال العراق الذي بات تقريباً تحت النفوذ الإيراني، ومن الشرق إيران نفسها، حيث يفصلها عن الجزيرة العربية الخليج العربي.

ولنا أنْ نتساءل بموضوعية: هل ستسمح الولايات المتحدة و(إسرائيل) لإيران بأنْ تكون صاحبة نفوذ في منطقة الشرق الأوسط، وأنْ تتزّعم العالم الإسلامي لاحقاً؟

وإجابتنا على هذا السؤال ستكون كالتالي: لن يكون من السهولة بمكان سماح الولايات المتحدة و(إسرائيل) في المنظور القريب لإيران التغوُّل في المنطقة، واستهدافها بأكثر ممّا ترتئيه هاتان الدولتين حسب مقتضيات مصالحهما الاستراتيجية. لكنَّ المنطق وقراءة مجريات التاريخ تقول: إنَّ بقاء الحال من المحال"، و"أنَّ الأيام دول". فالولايات المتحدة في المنظور القريب، وفي حال استعادت روسيا عافيتها ومكانتها الدولية التي خسرتها في بدايات العقد التاسع من القرن الماضي،

ومع وجود قوى دولية أخرى منافسة لها، فسوف يؤدّي ذلك لضعضعة مكانة الولايات المتحدة العسكرية في الشرق الأوسط مستقبلاً. وفي هذه الحالة تحديداً: لن يكون بوسعها الاحتفاظ بموطئ قدم في المنطقة سوى التعامل مع أي قوّةٍ إقليميةٍ بارزة، ونعتقد أنَّ إيران -بحسب ما ذهبنا إليه -ستكون تلك القوّة.

أمّا (إسرائيل) وإنْ كانت تمتلك قدرات عسكرية -لا يمكننا التقليل من شأنها - تتحكّم من خلالها بخيوط ملفّات منطقة الشرق الأوسط كافة، وذلك بسبب الضعف العربي الظاهر للعيان على عمومه، لكنَّ (إسرائيل) لن تبقى قوية مرهوبة الجانب كثيراً خصوصاً أنَّ طبيعتها كدولةٍ غريبةٍ عن محيطها العربي الإسلامي، يعني عدم امتلاكها شرعية لوجودها حتى لو منحتها تلك الشرعية الأنظمة الفلسطينية والعربية الراهنة. صحيح إنَّه بإمكان (إسرائيل) الانتصار على الجيوش العربية كافة، لكنّها منذ منتصف عام 2000 لم تعد هي القوّة المرهوبة الجانب، وذلك لِما يلي:

1- أنَّ المقاومة اللبنانية استطاعت أنْ تفرض على (إسرائيل) الانسحاب والهروب من الجنوب اللبناني في 25 آيار (مايو) 2000، في ظاهرةٍ مذلّةٍ لم نرّ لها مثيلاً منذ نشأتها في عام 1948.

2- أنَّ (إسرائيل) ولأول مرّة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي تنسحب من أراضٍ احتلّتها، دون أنْ تفرض على حكومة الدولة المحتلّة (لبنان) توقيع معاهدة سلام معها بشروطها هي، كما كان الأمر سابقاً مع مصر والفلسطينيين والأردن.

3- أنَّ (إسرائيل) فشلت في عام 2006 خلال حربها على لبنان الاستيلاء على أراضٍ جديدة، الأمر الذي عزّز من مكانة المقاومة اللبنانية محلياً وإقليمياً، وانقلبت سياسية (كي الوعي) التي تنتهجها (إسرائيل) ضدَّ أعداءها رأساً على عقب؛ فبات الإسرائيليين هم من يخشون المقاومة بسبب سياسة قادة تلك المقاومة الجديدة تجاه المجتمع الإسرائيلي؛ ذلك المجتمع الذي بات يثق بأقوال قادة المقاومة أكثر ممّا يثق بأقوال قادته.

4- أنَّ الاعتداءات الإسرائيلية المتتالية على قطاع غزة في الأعوام (2008، 2012، 2014) ما فتئت تثبت فشلها الذريع، فأدّى ذلك لتغيير المعادلة العسكرية في المنطقة، حيث تمكّنت المقاومة الفلسطينية من تثبيت سياسة جديدة في استراتيجية الردع ضدَّ الجيش الإسرائيلي. وقد أدّى ذلك كلّه إلى اضّطرار الحكومة الإسرائيلية لوقف عدوانها من طرفٍ واحدٍ دون أنْ تفرض على المقاومة أية شروط في الاعتداء الأول، ثمَّ أضّطرت بعد الاعتداءين الأخيرين لمفاوضة المقاومة مع وجود وسيطٍ بينهم للوصول إلى صيغةٍ لوقف إطلاق النار، ما يعني ضمنياً: اعتراف (إسرائيل) بالمقاومة وقدراتها الحربية، وعدم تمكّنها من تصفيتها.

5- أنَّ الأزمة التي شهدها المسجد الأقصى في تموز (يوليو) 2017، بعد فرض سلطات الاحتلال الإسرائيلي بوّابات إلكترونية لدخول المصلّين إليه، ورفض الأخيرين المرور عبرها أدّى إلى إرغام الحكومة الإسرائيلية على إزالتها، في سابقةٍ تدلُّ على تراجع هيبة (إسرائيل) أمام المواطنين المقدسيين، خشية اندلاع حرب دينية في المنطقة. الأمر الذي دعا "نفتالي بينت" وزير التعليم الإسرائيلي، وعضو الكابنيت عن حزب "البيت اليهودي" للقول: إنَّ (إسرائيل) خرجت ضعيفة بعد انتهاء أزمة الأقصى، وأنَّ "قوة الردع الإسرائيلية" تمَّ المساس بها، والأمر يشبه هروب (إسرائيل) من لبنان منتصف عام 2000.

6- أنَّ (إسرائيل) تُدرك تماماً قدرة إيران الداعمة لقوى المقاومة العربية في الإمساك بتفاصيل الصراع كافة؛ فباتت رقم صعب لا يمكن تجاوزه بأية حال من الأحوال إذا ما أرادت حل الصراع العربي الإسرائيلي. وبالتالي: فإنَّ إيران –شئنا أم أبينا –هي من تملك حل هذا الصراع، سواء أكان سلمياً أو عسكرياً.

7- ومن الناحية الدينية ومع إيماننا الشديد بأنَّ دولة (إسرائيل) مصيرها الزوال، ومع ما نراه من تراجعٍ للمشروع الصهيوني في المنطقة على الأصعدة كافة؛ فذلك يعني أنَّ هذه الدولة قد وصلت بالفعل إلى أقصى مراحل تغوُّلها سياسياً وعسكرياً، بعد أنْ تحكّمت على مدار تاريخها في السياسات الإقليمية والدولية، وابتنت لوبيات في معظم دول العالم لتحقيق أهدافها؛ ومن ثمَّ: آنَ لها الانزواء والدخول في مرحلةٍ جديدة تؤدّي لاحقاً إلى انهيارها وزوالها.

إذن: لا يوجد على سطح الأرض شيئاً مستحيلاً؛ فبقاء الحال من المحال، وأي شيء قابل للتغيُّر والتبدُّل؛ فتلك سُنَّة الله في الكون. نحن نعلم أن (إسرائيل) ككيانٍ وكقوّةٍ عسكريةٍ ليست كشأنها من الكيانات الأخرى؛ فهي وليدة مؤامرة استعمارية شهدتها المنطقة العربية منذ بدايات القرن العشرين؛ وبالتالي: فإن القوى الاستعمارية تعمل على توطيد نفوذها بالوسائل غير المشروعة كافة لتحقيق مآربها.

والحق يُقال: إنَّ إسرائيل ليست كشأن بقيّة القوى الاستعمارية الأخرى؛ فهي قد نجحت في إبراز كيانها وتقويته، لا بسبب قوّة مستوطنيها الذين جلبتهم من كل صوب وحدب إلى فلسطين، ولا لأنّها تملك عصاً سحرية تقود من خلالها المنطقة العربية والعالم؛ إنّما نجحت بسبب ضعف وهوان وتواطؤ الكثيرين من الحكّام العرب والمسلمين من جهة، وتحامل الغرب ضدَّ العرب، وبغضه الشديد لتاريخهم، وأطماعه في البلاد العربية من جهةٍ أخرى. لكن يجب ألاّ يغيب عن بالنا: أنَّ مساعدة الغرب (لإسرائيل) منذ ما قبل نشأتها وإلى يومنا هذا لا يأتي من باب عشق ذلك الغرب

للعنصر اليهودي؛ وإنّما التقت مصالحه مع مصالح اليهود في تفتيت العالم العربي، بزرع كيانٍ غريبٍ في قلبه هو (إسرائيل)، لعلّ عملية الزراعة تلك تؤدي إلى إصابته بتلفٍ يودي به إلى التهلكة والفناء.

والحق يقال: إنَّ تلك العملية الجراحية كادت أن تنجح وتحقق ما رمت إليه؛ بسبب تلاقح كثير من العناصر التي ساعدتها في مهمّتها من دعمٍ عالميٍّ غير محدود، وتخاذلٍ وتهاونٍ وتواطؤٍ عربيّ وإسلاميٍّ رسميين وأحياناً شعبي؛ فباتت (إسرائيل) قوية بضعف العرب وتخاذلهم. وكلما ازداد العرب ضعفاً شعروا بقوّة عدوهم أكثر. لكن الله قيّض للعرب من أنفسهم رجالاً نفضوا عن قومهم الضعف والهوان، وتمكّنوا من قلب أُسس المعادلة التي أَلِفناها، وحققوا انتصارات باهرة على ذلك الكيان، وأصابوا جناحيه الشمالي والجنوبي في مقتل؛ فباتت بقية أجنحته مكشوفة تريد فقط من يضربها. أمّا قلب العدو، أي وسطه وعصب وجوده فلم يعد بمنأى عن الهجمات الصاروخية القادمة من لبنان أو حتى من قطاع غزة.

وهنا نأتي إلى بيت القصيد: فإنَّ (إسرائيل) التي توهّم الكثيرون أنّها أقوى منهم، ولن يستطيعوا معها صبراً بدأ الوهن يفتّ من عضدها. قد يقول قائل: إنَّ (إسرائيل) لم تفتر بعد؛ فهي لم تحقق بعد "أرض إسرائيل الكبرى" من النيل إلى الفرات. لكنَّ الرد على هؤلاء لا يحتاج إلى كثير عناء لأن التوسّع لا يعني دوماً التمدّد العسكري واحتلال مناطقٍ شاسعة؛ بل يكفي المحتلّ أنْ يحتلّ فِكر بعض البلدان وثرواتها، ويدمّر ثقافاتها؛ عوضاً عن أنْ يستخدم قوّته العسكرية التي قد يخسر فيها الكثير من جنوده، خاصة في حالة (إسرائيل) التي لا تملك قوّة بشرية تؤهلّها لاحتلال مساحاتٍ شاسعة من الأرض؛ فتكتفي بالسيطرة الحسيّة على سكّان تلك المناطق. ولنضرب هنا مثلاً من التاريخ القديم: فسليمان عليه السلام منحه الله مُلكاً لم يؤتيه لأحد من قبل؛ فاعتقد البعض أنَّ مملكته كانت مترامية الأطراف وصلت من حدود مصر إلى نهر الفرات؛ إلاّ أنَّ ذلك ليس صحيحاً، لأنَّ سليمان لم يكن لديه قوّة عسكرية تؤهلّه فعل ذلك؛ وإنّما الصحيح أنَّ الله منح سليمان قوّة حسية تمثّلت في تسخيره الجان والرياح، وفهم لغة الطير ... الخ، وإلاّ أين مملكة سليمان بعد وفاته. وبالتالي: فما وهم اتساع حدود مملكة سليمان التي ورد ذكرها في التوراة؛ إلاّ نوعاً من قبيل المبالغات.

والشيء نفسه ينطبق على (إسرائيل) الحالية؛ فهي تمكّنت من إقامة حكمٍ حسيٍّ كبير اعتقد الكثيرون إنّه سيؤدي إلى إقامة دولة "إسرائيل الكبرى" المادية، أي التي يستطيع خلالها الإسرائيليون من احتلال أجزاء كبيرة من العالم العربي. والحقيقة: إنّهم في ذلك واهمون لأنَّ (إسرائيل) وصلت في قوّتها وعنفوانها إلى قمّة الهرم؛ وبالتالي: ولتنفيذ سُنّة الله في الكون، ولأنَّ لكل بداية نهاية، فيجب عليها السقوط إلى

أسفله مرّة أخرى، ثمَّ الأفول تماماً، كما حدث مع غيرها من الإمبراطوريات والدول السابقة.

ولكي ندلل على صدق ما قلناه: قال "أيهود أولمرت" رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق خلال اجتماعٍ للحكومة الإسرائيلية وفي سابقة خطيرة من نوعها، تُعلن من جانب أرفع شخصية في القيادة الإسرائيلية: "إنَّ "أرض إسرائيل الكبرى" قد انتهت، ولا يوجد أمرٌ كهذا، ومن يتحدّث عن ذلك إنّما يوهم نفسه وحسب". وقال: "إنّنا نرفض رؤية الحقيقة، والزمن لا يعمل في صالح (إسرائيل)، وهذا ليس لأنّنا لسنا على حق؛ وإنّما لأنّ للزمن عواقبه الخاصة بنا". وتلك في حدّ ذاتها بشارة بزوالها. فالاعتراف من جانب أرفع شخصية في (إسرائيل) بأنَّ "أرض إسرائيل الكبرى" مجرد وهم قد انتهى، ما هي إلاَّ إشارة قوية سيكون لها تداعياتها على المجتمع الإسرائيلي فيما بعد. بل أبرز ما قاله: إنَّ الإسرائيليين يرفضون رؤية الحقيقة؛ في إشارةٍ إلى أنَّ (إسرائيل) الأمس ليست هي (إسرائيل) اليوم، وأيضاً لن تكون (إسرائيل) الغد. (فإسرائيل) الغد كما قال "أولمرت": لا يعمل الزمن لصالحها؛ وأنَّ ثمة متغيّرات قد بدت تلوح في الأفق؛ جُلها ليس في صالحها؛ فحزب الله اللبناني يستأسد شيئاً فشيئاً، ويستقوي على (إسرائيل) في صورةٍ باتت ظاهرة للعيان. والمقاومة في الأراضي الفلسطينية حالها أفضل كثيراً من حال المقاومة في الماضي، فوسائلها باتت أكثر مضياً، وضرباتها باتت أكثر إيلاماً في المجتمع الإسرائيلي الذي أصبح أمام هاتين الحالتين مهزوماً في داخله. والحقيقة التي يجب ألاَّ تغيب عن ذهننا: أنَّ هزيمة المجتمع الإسرائيلي وانهياره هي في الدرجة الأولى هزيمة نفسية؛ فهي لذلك أشد إيلاماً من الهزيمة العسكرية.

ويدخل في ذات السياق، وهي الأشد وقعاً ودراماتيكية وتحدث للمرة الأولى منذ نشوء دولة (إسرائيل)، أنَّ أكبر مسئول في هذه الدولة يعتذر علناً عمّا قام به المستوطنون من أعمالٍ وحشيةٍ بحق الفلسطينيين في بلدة عصيرة بالضفة الغربية. وما قاله "أولمرت" لاحقاً: "إنّه يجب تحقيق السلام بأسرع وقت، وكل يوم يمرّ دون اتفاق قد نندم عليه". هذا القول يحمل في طياته ما تجابهه (إسرائيل) من مخاطرٍ تحيق بها من كافة الجوانب. ولم يُعلن أحد من قادتها مثل هكذا قول؛ وذلك يعني أنَّ (إسرائيل) باتت متعطشة للسلام؛ لكن مع محاولتها الحصول على أكبر مكسبٍ ممكن في تفاوضها مع جيرانها.

قلنا إن تلك هي البشارة -ونحن محقون في ذلك -لأن تلك الأقوال التي سقناها يُعد وقعها على دولة (إسرائيل) وتُخبها الحاكمة والسياسية ومجتمعها أكثر ضراوةً وإيلاماً من الإعلان عن الهزيمة العسكرية؛ وتلك الأقوال إنْ دلّت فإنّما تدلُّ على أنَّ عصر قادة (إسرائيل) العظام قد ولّى إلى الأبد؛ وإنّه مع "أولمرت" بدأت (إسرائيل) عهد القادة الضعاف. وحتى بعد سقوط "أولمرت" وتولّي "بنيامين نتنياهو" اليميني

مقاليد الحكم، وساعده في ذلك أشدّ المتطرفين اليهود "أفيغدور ليبرمان"، ومهما حاول العودة إلى سياسة من كان قبل سلفه "أولمرت" فلن يستطيع إلى ذلك سبيلاً؛ وإنّما ستكون تصرّفاته هوجاء مُغلّفة بالرعونة لأنَّ عهد القوّة الحديدية قد انتهى، وفقدت (إسرائيل) عنصر المبادرة والمفاجأة، وفرض سياساتها على الآخرين؛ إلاّ من لا زال يعتقد إنّه لن يستطيع معها صبراً، كشأن الحكّام العرب.

وكان "نتنياهو" قد حذّر في إحدى الندوات التي عُقدت في مطلع تشرين الأول (أكتوبر) 2017، من "مخاطر وجودية" قد تواجه دولة (إسرائيل)، وشدّد على ضرورة أنْ تكون الدولة على أهبة الاستعداد للتهديدات التي تهدّد وجودها، ليتسنّى بعد ثلاثة عقود الاحتفال بيوم الاستقلال المائة للدولة. وذكر "نتنياهو" أن مملكة الحشمونيين عمّرت فقط 80 عاماً، وأنّه يعمل على ضمان أنَّ دولة (إسرائيل) سوف تنجح هذه المرّة بالوصول إلى 100 سنة.

وممّا سبق بيانه بالإمكان القول: إنَّه في حالة ظهور علامات الضعف على الولايات المتحدة و(إسرائيل) في المنظور القريب، سيكون بوسع إيران توسيع نفوذها في المنطقة أكثر فأكثر، ومن ثمَّ: إعلان زعامتها على العالم الإسلامي -بصرف النظر كما ذكرنا آنفاً –عن الاختلاف المذهبي بينها وبين بقية الشعوب الإسلامية.

ومن هنا، نرى بما لا يدع مجالاً للشك: أنَّ مسألة إعلان إيران زعامتها للعالم الإسلامي لم تعد سوى مسألة وقت، ولكي تُعلن زعامتها تلك لم يتبقَّ لها سوى بعض الترتيبات في المنطقة خصوصاً في سوريا واليمن، وبعد ذلك لن يكون ثمة ما يمنعها من إعلان الزعامة. فكل المعطيات على الأرض تؤكّد ما ذهبنا إليه من:

1- انهيار المنظومة العربية بالكامل.
2- الصراعات العربية / العربية على المصالح.
3- ارتهان تركيا بالمحور الغربي، وإقامة علاقاتٍ طبيعية على الأصعدة كافة مع (إسرائيل).
4- وجود بيئة جغرافية معادية لتركيا من: اليونان وأرمينيا وقبرص وروسيا.
5- تبدّل الأحلاف في المنطقة بين فترةٍ وأخرى.

الفصل الخامس

تداعيات التنافس التركي الإيراني على القضية الفلسطينية

الموقف التركي من القضية الفلسطينية

في ظل تنافسها على زعامة العالم الإسلامي

أولاً: علاقة تركيا بالقضية الفلسطينية.

ثانياً: علاقة تركيا بالمنطقة العربية.

ثالثاً: حدود الدور التركي في القضية الفلسطينية.

الموقف الإيراني من القضية الفلسطينية في ظل تنافسها على زعامة العالم الإسلامي

أولاً: علاقة إيران بالتنظيمات الفلسطينية.

ثانياً: التوجّهات السياسية الإيرانية تجاه الدول العربية، وانعكاساتها على القضية الفلسطينية.

ثالثاً: ملامح الدور الإيراني فلسطينياً بعد توقيع الاتفاق النووي.

الفصل الخامس

تداعيات التنافس التركي الإيراني على القضية الفلسطينية

الموقف التركي من القضية الفلسطينية في ظل تنافسها على زعامة العالم الإسلامي

من خلال ما أتينا عليه سابقاً: تمرُّ العلاقات الحالية بين تركيا وإيران بين الخسارة والربح، فالعلاقات بينهما تمرُّ بمرحلة صراع، كلٌّ يحاول نزع أوراق الآخر الإقليمية، ففشل سياسة تصفير المشكلات التركية مع الجوار الإقليمي اضّطرها إلى إعادة صياغة رؤية سياسية خارجية جديدة. لقد أمّنت تركيا الداخل الكردي ولو إلى حين، وهي تطبّع مع (إسرائيل)، أمّا الأزمة مع العلويين والقوميين الأتراك في الداخل فما زالت قائمة. والمعارضة التركية ترمي باللائمة على حكومة الرئيس "أردوغان"، وتعدّ تدخّله في الشأن السوري بمثابة فشلٍ للسياسة التركية التي طالبت بالديموقراطية، وتتحالف في حربها ضد النظام السوري مع الإسلام المتشدّد وأنظمة خليجية ملكية غير ديموقراطية، أمّا مطالبته بالتدخّل الغربي فلم يُجدِ نفعاً. أمّا إيران من جانبها: فقد تكيّفت إلى حدّ كبير مع المتغيّرات الإقليمية الجديدة.

فما هي حسابات الأرباح والخسائر للطرفين في ظل تطوّرات الأوضاع في المنطقة؟ إنَّ إيران لديها القدرة على التكيّف دائماً مع مشاكل عدم الاستقرار داخلياً وإقليمياً. ومع تفاقم الأوضاع الصعبة بتأثير الأزمة السورية، لا يزال بإمكانها التلاعب بخيوط تلك الأزمة وتصعيدها في حالة التدخّل الأجنبي. أمّا في الشأن الفلسطيني: فهي ما زالت ممسكة بخيوطٍ عدّة داخلية وخارجية، أمّا بالنسبة إلى حزب الله أو العراق، فأوراقها رابحة أكان من أجل دعم سوريا، أو من أجل الوقوف في وجه التدخّل التركي في العراق. أمّا علاقتها مع مصر: فهي في تحسّنٍ مطّرد رغم تحفّظات البعض في الداخل المصري، لكن لديها الأصدقاء وعلاقات اقتصادية وتجارية كما لتركيا أصدقاء تحت مسمّياتٍ عديدة، منها: الإسلام السُني المعتدل والعلاقات الاقتصادية. وتحاول إيران أنْ تعكس علاقات ودّ مع الأردن فعرضت المساعدة الاقتصادية، وترنو إلى عدم التدخّل الأردني في الشأن السوري. وتبقى تركيا البوّابة نحو نمو علاقات إيران بالغرب، وهي تؤدّي دور الوسيط من حينٍ إلى آخر، وهي -دون شكّ -بوابة اقتصادية تجارية واسعة بالنسبة إلى إيران. فالصراع

على سوريا هو العنوان العريض، ومآل هذا الصراع سيكون المحدّد الرئيسي لنمط توازنات العلاقة بين القوتين الإقليميتين[1].

الموقف التركي من القضية الفلسطينية في ظل تنافسها على زعامة العالم الإسلامي

فيما يخص علاقة تركيا بالقضية الفلسطينية في ظل تنافسها على زعامة العالم الإسلامي، حريٌّ بنا التوقف عند النقطتين التاليتين:

أولاً: علاقة تركيا بالقضية الفلسطينية

من الصعب قراءة المواقف التركية من القضية الفلسطينية على نحوٍ صحيح، فالمعروف: أنَّ تركيا كانت أول دولة إسلامية اعترفت بدولة (إسرائيل) في عام 1949. وعلى الرغم من أنَّها دانت العدوان الإسرائيلي على البلاد العربية في عام 1967، فإنَّها رفضت التصويت على فقرة في الأمم المتحدة تصنّف (إسرائيل) على أنَّها دولة معتدية. وعارضت كذلك قراراً في مؤتمر القمّة الإسلامي الذي عُقد في الرباط، يدعو إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع (إسرائيل). ويلاحظ أنَّ تركيا رفعت في عام 1992 مستوى التمثيل الدبلوماسي مع (إسرائيل)، وأرسلت سفيرها للمرة الأولى إلى تل أبيب، وفي عام 2000 وقع البلدان اتفاقية للتجارة الحرّة، وكانت بذلك تركيا أول دولة توقع اتفاقية بهذا المستوى مع (إسرائيل)[2].

وكانت تركيا قد سجّلت مواقف وردود قاسية تجاه (إسرائيل)، عندما شرعت الأخيرة ببناء وحدات سكنية في الجزء الشرقي من مدينة القدس عام 1967، وعندما تمَّ حرق المسجد الأقصى عام 1969. وقد كانت انتفاضة الأقصى في أيلول (سبتمبر) 2000، مرحلة هامة في كسب تعاطف شعبي متزايد، حيث وقف الشعب التركي مع الشعب الفلسطيني، رافضاً الممارسات الإسرائيلية ضدَّ هذا الشعب. وزاد من ذلك: الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 الذي أظهر العداء الأمريكي للشعب العراقي المسلم، وقتله له بدمٍ بارد، وتهجير وتجويع الملايين ... الخ، مع انكشاف حقائق جديدة حول الدور الإسرائيلي شمال العراق، والعلاقة مع الأكراد[3].

وخلافاً للمعطيّات الدينية والوجدانية والتاريخية للقضية الفلسطينية لدى الأتراك عموماً، وحزب العدالة والتنمية خصوصاً، تقوم المقاربة التركية للقضية الفلسطينية على ثلاثة أسس، منها الثوابت المبدئية، وأخرى القانونية، وثالثة السياسية التي ترى:

---

(1) رزق، **"الربيع العربي وإعادة صياغة التوازنات السياسية بين إيران وتركيا"**، مرجع سابق.

(2) **"الموقف التركي من القضية الفلسطينية"**، المركز الفلسطيني للإعلام، 2012/10/4؛ https://www.palinfo.com/news/2012/10/4/الموقف-التركي-من-القضية-الفلسطينية

(3) رجب الباسل، **"دور تركيا في القضية الفلسطينية، في الفترة من 2002-2010 (فترة حكم العدالة والتنمية الأولى والثانية)"**، موقع مفكرة الإسلام، 2011/11/9؛ http://islammemo.cc/print.aspx?id=137589

1- أنَّ هناك شعباً مظلوماً، حيث أراضيه محتلّة، وقضيته عادلة، ويمتلك كل المقوّمات القانونية والشرعية التي تخوّله الدفاع عن حقه، ومع هذا: لا يوجد داعم حقيقي له. كما أنّ قضيته تتحوّل دوماً إلى عنصري: الاستغلال والتوظيف من قبل أطراف عديدة لتبقى تدور في دائرةٍ مفرغة، وتبقى بالتالي: جزءاً من حالة عدم الاستقرار الإقليمي، والحروب والنزاعات القائمة في الشرق الأوسط.

2- أنّ هناك قرارات صدرت وتصدر عن المؤسّسات الدولية لصالح القضية الفلسطينية، وحقوق لا يمكن تجاهلها نصّ عليها القانون الدولي، ومع ذلك يتم تناسيها وتجاهلها، والقفز على هذه الحقوق عبر الموقع المميّز والمحصّن الذي تمنحه بعض الدول (لإسرائيل)، ولجوء الأخيرة إلى القوّة العسكرية مع الفلسطينيين، وهو أمر غير مقبول.

وبالتالي: فإنَّ تحقيق الأجندة التركية يتطلب استقراراً إقليمياً، وتعتبر القضية الفلسطينية في صلب معظم المشاكل والحروب التي جرت خلال العقود الماضية، بسبب السياسة الإسرائيلية وما تمثّله من احتلالٍ وعدوان، وبقاء هذه القضية معلّقة على هذه الشاكلة من شأنه أن يُبقي منطقة الشرق الأوسط مشتعلة، ولا يؤثّر ذلك على المنطقة وشعوبها فحسب؛ بل إنَّ ارتداداته ستؤثر سلباً على الوضع في تركيا، وعلى الأجندة التركية، وقدرة تركيا على تحقيق هدفها الاستراتيجي[1].

وخلال ندوة نظّمها "منتدى الفكر العربي" حول تطور الموقف التركي العام، ومواقف هذه الأحزاب السياسية تجاه القضية الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي بعد تأسيس الجمهورية التركية، وتشريع نظام الأحزاب فيها في بداية الخمسينيات من القرن الماضي، قال "كوكخان بوزباش" الباحث والمحاضر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة نجم الدين أربكان في ولاية "قونية" التركية: إنَّ القضية الفلسطينية والصراع المستمر بين الإسرائيليين والفلسطينيين الذي بدأ في منتصف القرن العشرين، نتيجة ما أدّت إليه الهجرة اليهودية وقيام دولة (إسرائيل) بعد صراعاتٍ دامية بين الإسرائيليين والعرب، هذا الصراع ما يزال الأكثر تعقيداً في العالم، ولا سيّما مع استمرار الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة.

وقال "بوزباش": إنَّ فهم موقف الأحزاب السياسية التركية تجاه القضية الفلسطينية من أجل تقييم الموقف العام لتركيا، يعتمد على تقييم التصوُّر حول هذه القضية لدى هذه الأحزاب، فتركيا الحديثة بلد صمّمه في الغالب أحزابه السياسية بعد نهاية السلطنة العثمانية. وقد قامت الجمهورية على ميراث متعدّد الجنسيات كدولةٍ

---

(1) علي حسين باكير؛ عدنان أبو عامر، **"تركيا والقضية الفلسطينية في ظل تحولات الربيع العربي"**، مركز الجزيرة للدراسات، 2012/11/6؛
http://studies.aljazeera.net/reports/2012/11/201211682923673950.htmd

قومية عام 1923، وحتى عام 1950 عندما بدأت الحياة الحزبية التعددية تمَّ بناء هوية وطنية جديدة. وأضاف: إنَّ الأحزاب في تركيا نشأت ضمن إطار من وجهات نظر مختلفة؛ فهناك حزب الشعب الجمهوري الذي هو حزب سياسي كمالي وديمقراطي اجتماعي يستند إلى الهوية الدستورية للأتراك، وإلى جانب هؤلاء الجمهوريين ظهرت الأحزاب الإسلامية والقومية بعد عام 1950.

وأوضح أنَّه فيما يتعلّق بمواقف الأحزاب من القضية الفلسطينية، فإنَّ التحليل يتطلّب فصلها إلى ثلاثة أجزاء؛ إذ اعتبرت الأحزاب اليسارية أنَّ القضية الفلسطينية هي قضية نضال وصراع بين الشعوب المضّطهدة والقوى الاستعمارية، لذلك: عملت هذه الأحزاب على دعم الشعب الفلسطيني في نضاله ضمن وحدة نضال الطبقات المضّطهدة ضد الطبقات الرأسمالية. أمّا الأحزاب القومية والوطنية فقد نظرت إلى الأمر بشكلٍ مختلف فيما بينها، فالقوميون الأتراك تعاملوا مع قضية فلسطين على أنّها مشكلة العرب، بينما كانت فلسطين بالنسبة للقوميين الأكراد تشكّل مجالاً من الفرص لتبرير الصراع الفلسطيني المسلّح. وتعاملت الأحزاب الإسلامية والمحافظة مع القضية الفلسطينية على أنّها قضية إسلامية كون الشعب التركي هو جزء من الأمة الإسلامية، فضلاً عن أنّ القضية الفلسطينية هي فرصة لتذكير الشعب التركي بأنّهم جزءٌ من المجتمعات الإسلامية الأكبر، ممّا يشكّل جزءاً من وعي الهوية[1].

وفي مجال التعاون العسكري فقد بحثت (إسرائيل) مع تركيا إمكانية بيع الأخيرة منظومة من صواريخ (أفق)، كما عملت بعض الشركات الإسرائيلية في مجال تطوير الأجهزة الدفاعية والاستخبارية، وذلك في المجالات الأرضية والبحرية والجوية التركية. وفي الوقت ذاته: نشطت حركة السياحة بين البلدين بعدما ألغيت تأشيرات الدخول بين البلدين، وهو ما مكّن أكثر من نصف مليون إسرائيلي لقضاء إجازاتهم في تركيا. وحتى عام 2006، ظلّت (إسرائيل) تصف علاقاتها مع تركيا بأنّها مثالية إلى أن زار خالد مشعل رئيس المكتب السياسي السابق لحركة حماس أنقرة، وهي الزيارة التي أصابت العلاقات التركية الإسرائيلية بنوعٍ من البرود. ثمَّ ازدادت العلاقة بين (إسرائيل) وتركيا تأزماً مرة أخرى، عندما دانت تركيا العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في عام 2008[2].

إنَّ موقف تركيا غير المسبوق من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة أواخر عام 2008، والمتمثّل في تصريحات وتحرّكات رئيس الوزراء وزعيم حزب العدالة والتنمية الحاكم "أردوغان"، ورغم كل الجهود التي سبق أنْ بذلتها أنقرة من أجل

---

(1) **"**مواقف الأحزاب السياسية التركية من قضية فلسطين والاحتلال الإسرائيلي**"، ترك برس،** 29/8/2017؛

http://www.turkpress.co/node/38735

(2) **"الموقف التركي من القضية الفلسطينية"**، مرجع سابق.

مساعي السلام في المنطقة العربية التي كان آخرها مشهد التوسّط بين سوريا و(إسرائيل)؛ فإنّها من وجهة نظر الغرب أضحت وكأنّها لم تعد حليفاً استراتيجياً. وصار يُكال لتركيا وللحزب الحاكم وزعيمه الاتهامات الواحدة تلو الأخرى، ووصل الأمر حتى قيل إنّ تركيا ناطقة باسم حركتي: حماس والجهاد الإسلامي وغيرهما، وأنّها محابية (للإرهاب والإرهابيين) في المنطقة، وتنأى بنفسها عن حلفائها الغربيين التقليديين، وتتنازل رويداً فرويداً عن قيمها العلمانية والديمقراطية؛ بل تخاطر وتغامر بطموحاتها بأنْ تكون عضواً دائماً في الاتحاد الأوروبي، وشرف الانتماء إلى حلف الناتو[1].

وظهرت تركيا خلال ذلك العدوان كواحدةٍ من الدول التي وقفت بقوّة رسمياً وشعبياً وإعلامياً إلى جانب الشعب الفلسطيني خصوصاً في قطاع غزة، عكستها المواقف الرسمية والشعبية وتعليقات الصحف، وبرز الرئيس "أردوغان" في واحدٍ من أقوي المواقف المعبّرة والمؤثّرة احتجاجاً على هذا العدوان بعدما وصفه أنّه إهانة لتركيا نفسها[2].

وفي 29 كانون الثاني (يناير) 2009، ومن على منبر منتدى دافوس الاقتصادي في مدينة جنيف السويسرية، وجّه "أردوغان" للرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز انتقاداً لاذعاً، حيث قال في سياق الرد على ما جاء من ادّعاءات وأكاذيب بيريز الكثيرة: "حينما يتعلّق الأمر بالقتل فأنتم تعرفون جيداً كيف تقتلون، وأنا أعرف جيداً كيف قتلتم أطفالاً على الشواطئ في غزة"[3]. ثمَّ انسحب "أردوغان" من الجلسة بعد اعتراضه على كلمة بيريز، وعلى تصرّف مدير الندوة الأمريكي "ديفيد إنغاتيوس D. Ignatius" الذي أصرَّ أن تكون الكلمة الأخيرة لبيريز[4].

---

(1) وائل مصطفى، **"الموقف التركي غير المسبوق والتساؤل الغربي الكبير"**، الجزيرة نت، 2009/3/3؛
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2009/3/3/الموقف-التركي-غير-المسبوق-والتساؤل-الغربي-الكبير

(2) أسامة عبد العزيز، **"تركيا وحسابات المكسب والخسارة في مواقف أردوغان من الحرب على غزة"**، صحيفة الأهرام، العدد 44607، السنة 133، 2009/1/22؛
http://www.ahram.org.eg/Archive/2009/1/22/REPO3.HTM

(3) مصطفى، **"الموقف التركي غير المسبوق والتساؤل الغربي الكبير"**، مرجع سابق.

(4) محمد عباس ناجي، **"حرب غزة وتأثيرها على الداخل التركي"**، صحيفة الدستور الأردنية؛
http://www.addustour.com/15324/حرب+غزة+وتأثيرها+على+الداخل+التركي.html
"مغادرة أردوغان دافوس قلبت الطاولة وأحرجت الغرب"، الجزيرة نت؛
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2009/1/30/مغادرة- أردوغان- دافوس- قلبت- الطاولة- وأحرجت- الغرب

ونرى أنَّ هذا الأمر يُعتبر قمّة الصعود والتصاعد في الموقف التركي، ورسالة واضحة ومهمّة وجّهها "أردوغان" للشعب التركي الذي يميل مزاجه لدعم مواقف حكومته للقضية الفلسطينية، وللمنطقة والشعوب العربية والإسلامية التي وجدت في الموقف التركي جراءة لم يفعلها العرب، وساهم في زيادة أسهم الدولة والسياسة التركية لدى هذه الشعوب؛ بل وتزامنت هذه المواقف السياسية مع الدعم الإنساني الذي بدأت تقدّمه تركيا كدولةٍ وكمنظّمات أهلية لسكّان قطاع غزة، وهو ما يؤكّد أنَّ السياسة التركية حقّقت أهدافها التي كانت رسمتها في جذب المنطقة إليها مع الحرص على التوازن، حيث إنَّها رغم هذا التصعيد لم تقطع علاقاتها (بإسرائيل) وإنْ شابها التوتّر والقطيعة المؤقتة، إلاّ أنَّها لم تقطع شعرة معاوية في توازنها وعلاقاتها معها؛ بل استمرّت في علاقاتها الاقتصادية والعسكرية وإنْ كانت بوتيرةٍ أخف عمّا سبق.

ومهما يكن من أمر: فإنَّ تركيا لم تكن ترغب في الاصطدام مع (إسرائيل)، ومع حلفاء تركيا نفسها في الغرب إلى حد القطيعة. فقد بدت حريصةً على الاحتفاظ بموقعها الإقليمي المميّز الذي كان أحد ثمار سياسة الانفتاح على كل الأطراف، وتجاوز حالة الاستقطاب الإقليمي في المنطقة بين محور الاعتدال ومحور الممانعة؛ فهي تقيم علاقات مع الولايات المتحدة و(إسرائيل) وإيران وسوريا في الوقت نفسه، كما أنَّها حريصة على عدم غلق الباب في وجه التنظيمات المسلحة، مثل: حزب الله وحركة حماس، فضلاً عن أنَّ ولوجها في ملفات الشرق الأوسط وتعقيداته الكثيرة، ربما يصبح تأشيرة دخولها إلى الاتحاد الأوروبي على اعتبار أنَّ تركيا تمثّل همزة الوصل بينه وبين الشرق الأوسط. لذا: اتجهت الحكومة التركية إلى مراجعة موقفها من هذه الحرب، وتعمدّت توجيه رسائل عديدة إلى الداخل قبل الخارج بأنَّ هذا الموقف لا يعني حدوث تغيير في السياسة التركية، يمكن أنْ يؤثّر على المصالح الاستراتيجية للدولة[1].

وممّا سبق ذكره نستطيع القول: إنَّ الموقف التركي الرسمي لم يكن موقفاً سياسياً تركياً ثابتاً يعبّر عن رغبةٍ خالصةٍ في التخلّص تماماً من ربقة ارتباطات أنقرة بتل أبيب، بقدر ما هو موقفٌ براغماتي يميل أكثر إلى المكيافيللية، أرادت أنقرة من خلاله الضغط على الاتحاد الأوروبي للقبول بتركيا عضواً دائماً فيه. فقطاع غزة يمثّل بالنسبة لأنقرة حصان طروادة، تستطيع من خلاله الضغط على الأطراف كافة دفعةً واحدة لتحقيق مصالحها القومية.

---

(1) ناجي، **"حرب غزة وتأثيرها على الداخل التركي"**، مرجع سابق.

ومثل مواقفها السابقة في عامي 2008 و2012، كانت تركيا أول الدول التي طالبت بوقفٍ عاجلٍ للعدوان الإسرائيلي ضد قطاع غزة في عام 2014، واصفة إياه بالعقاب الجماعي لأهالي غزة[1].

ومع ضعف الموقف العربي لا يمكن القول: إنَّ هناك تغيير في المواقف والسياسات التركية، وإنْ كانت ليست بقوّة سابقاتها ولم تكن التحرّكات الشعبية التركية بزخم وقوّة الاعتداءات السابقة، وهو ما يؤكّد تأثُّر العنفوان الاندفاعي التركي بعاملين هما:

1- اندفاعه وتورُّطه في الأزمة السورية، وخشيته من تجلّيات أي اندفاع آخر سلبي باتجاه (إسرائيل).
2- انهيار حلفائه في مصر على وجه التحديد بعد الإطاحة بحكم الرئيس مرسي، أضف إليها عداءه مع إيران على خلفية الأزمة السورية، وهو ما أضعف قوّته الاندفاعية.

وبالمجمل: فإنَّ عدوان عام 2014 أكّد على أنَّ المواقف التركية السابقة تأثّرت بالعوامل المناخية السياسية في المنطقة، وتقلّبات الطقس السياسي غير المستقر، وانتهجت سياسة التسكين والرزانة في توجّهاتها، وإنْ حافظت بنفس الوقت على نفس الظاهرة الصوتية في التصريحات دون أي فعل إسنادي حتى للمقاومة الفلسطينية التي وجدت نفسها عارية الظهر سياسياً، وهي تواجه الآلة الإسرائيلية في عدوانٍ شرسٍ تدميري، مع تفعيل الإعلام الموجّه محلياً وإقليمياً ضدَّ المقاومة عامة وضدَّ حركة حماس خاصة، وعزلها جماهيرياً وإقليمياً ودولياً[2].

وأخيراً، ذكر تقرير لموقع صحيفة "المونيتور": أنَّ المشروعات الاقتصادية والتنموية والإنسانية التي تنفّذها تركيا في قطاع غزة قبل اعتداءات (إسرائيل) على هذا القطاع، تعزّز من نفوذها في الساحة الفلسطينية، ويمنحها فرصة لأنْ تكون لاعباً رئيساً في الملف الفلسطيني، وهو ما يتّضح في تحرّكاتها تجاه حصار (إسرائيل) لقطاع غزة، رغم أنَّ مصر الأقرب لهذا القطاع ترفض منح تركيا موطئ قدم لها فيه لأنَّها تعتبر القطاع ملفاً مصرياً خالصاً[3]. وهو أمر نتفق معه لبيان الدور الذي تلعبه

---

(1) **"رصد المواقف العربية والغربية من الحرب على غزة"**، نون بوست، 2014/7/17؛ http://www.noonpost.net/content/3226

(2) أسامة أبو نحل؛ سامي الأخرس، **"المواقف الإقليمية من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (2008-2014) (مصر وتركيا نموذجاً) رؤية سياسية تحليلية"**، المؤتمر العلمي الثامن (التحولات الموضوعية في القضية الفلسطينية بعد أوسلو) كلية الآداب / الجامعة الإسلامية – غزة، بتاريخ 2016/10/4، ص178.

(3) **"تركيا تعزز نفوذها في غزة عبر المشاريع الإنمائية والإنسانية"**، موقع ترك برس، 2016/4/9؛

تركيا مستغلة الملف الفلسطيني عموماً، وما يجري في قطاع غزة تحديداً للتنافس على زعامة العالم الإسلامي مع إيران الداعم الرئيس لحركات المقاومة عسكرياً. فتركيا اكتفت بلعب دور الوسيط فقط، دون الاندفاع لخسارة الطرف الإسرائيلي التي ترتبط معه باتفاقياتٍ سياسيةٍ واقتصاديةٍ وثقافيةٍ وعسكرية.

فتركيا التي تعمل حثيثاً على استعادة أمجادها القديمة بتزعّم العالم الإسلامي، ترى أنَّ الأوان قد آن لضم الفلسطينيين بالذات إلى محورها لأنّهم أصحاب قضية نضال عادلة، ويكتسبون شعبية جماهرية طاغية عربياً وإسلامياً، خصوصاً حركة حماس التي تتميّز بشعبيةٍ طاغيةٍ في الشارعين العربي والإسلامي، بسبب ما تتبنّاه من مواقفٍ ملموسةٍ في الكفاح المسلّح ضد الوجود الإسرائيلي على أرض فلسطين. لذلك: فمن وجهة نظر أنقرة فإنَّ بوابتّها لزعامة العرب والمسلمين مرتبطة أساساً بكسب التأييد الفلسطيني بمختلف أطيافه، ما قد يُسهّل لها مهمّة الزعامة مستقبلاً.

لكن مع الشهور الأولى من عام 2016، ظهرت قوّة العلاقة بين تركيا و(إسرائيل) في إعادة التطبيع، حيث بدأت اللقاءات بين مسؤولي البلدين بشكلٍ واضح حتى قضت المحادثات بإعلان رئيس الوزراء التركي "بن علي يلدريم" في 27 حزيران (يونيو) من العام نفسه، توصّل الطرفين إلى تفاهمٍ حول تطبيع العلاقات بينهما، لتبدأ مرحلة التعاون والتنسيق العلني دون الاكتراث بالقضية الفلسطينية، أو غيرها من تطوُّرات المشهد الراهن في الشرق الأوسط[1].

وكان رئيس جهاز الموساد الإسرائيلي السابق "شبتاي شافيط"، قد وصف تركيا بأنَّها أحد اللاعبين الرئيسيين المشاركين في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، متّهماً النظام التركي بأنه نظام إسلامي معادٍ (لإسرائيل) لا يمكن الاعتماد عليه. وحسب قوله: فإنَّ الشرق الأوسط الذي رسمت حدوده اتفاقية سايكس بيكو لم يعد قائماً، وتجري بدلاً منه عملية تاريخية دينامية جديدة تحدّد الحدود المستقبلية للمنطقة، ويشارك فيها كثير من اللاعبين المحليين والإقليميين والدوليين.

وعدّد "شافيط" اللاعبين الرئيسيين على الساحة اليوم وذكر منهم تركيا، حيث قال: إنَّ الرئيس التركي "أردوغان" يطمح إلى إعادة تركيا إلى مجد السلطنة العثمانية، ورأى أنَّ تركيا قوّة إقليمية لا تقلّ عن إيران، وتتمتّع بمحيطٍ سُنّي أكبر

---

http://www.turkpress.co/node/20517

(1) **محمود علي، "تركيا والقضية الفلسطينية.. المصالح مع الاحتلال تتحكم"، البديل**، 30/6/2016؛

https://elbadil.com/2016/06/تركيا-والقضية-الفلسطينية-المصالح-مع-ا/

بكثير من المحيط الشيعي، ولذلك: ينبغي لتركيا -وفقاً لرؤية "أردوغان" -أنْ تحظى بالريادة في المنطقة[1].

ثانياً: علاقة تركيا بالمنطقة العربية

شكّل وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في عام 2002، توثيقاً للعلاقات التركية مع الدول العربية على جميع المستويات، وجاء تعزيز تلك العلاقات نتيجة قناعات قادة هذا الحزب بضرورة تسريع تنامي وتيرة العلاقات التركية بالبلدان العربية، على أمل أنْ تتطوّر في المستقبل بشكلٍ أكبر لتصبح علاقاتٍ استراتيجية، خاصة وأنَّ تركيا تتطلّع إلى تجاوز الكثير من العقبات غير الضرورية التي حَدّت من تطوير العلاقات، ولتعزيز نفوذها في العالم الإسلامي باعتبار أنَّ تركيا من أهم وأقوى البلدان في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، خاصة في ظل الإدراك والاحتياج الاستراتيجي المشترك لكلا الطرفين تبرز الحاجة إلى ضرورة تفعيل علاقاتها مع البلدان العربية وتطويرها[2].

ومع استلام "أردوغان" رئاسة الوزراء بدأت تركيا تبحث لها عن فرصةٍ لا كموطئ قدمٍ في المنطقة فحسب؛ بل المنافسة على الزعامة في ظل خوار العرب السنيّون، كما أسلفنا الإشارة من جهة، ومساعٍ إيرانيةٍ حثيثة للانقضاض على هذه الزعامة التي تعمل من أجلها بدأبٍ من جهةٍ أخرى. فتركيا: بحكم عضويتها في حلف الناتو، وقوّتها العسكرية الملحوظة، وتقاربها الواضح للعيان مع الولايات المتحدة، وتذبذب علاقتها (بإسرائيل) بسبب الحصار المفروض على قطاع غزة منذ عام 2007، وحادثة الاعتداء على أسطول الحرية في المياه الدولية لقطاع غزة في عام 2010، واتّباع سياسة صفر مشاكل مع الدول الإقليمية، خصوصاً الجارة سوريا حتى انطلاق الحِراك السوري في آذار (مارس) 2011، ومع مصر حتى تاريخ الإطاحة بالرئيس محمد مرسي في 3 تموز (يوليو) 2013.

في ضوء ذلك كله: ارتأت تركيا أنَّ الأوان قد آن لاسترداد زعامتها على المنطقة العربية بعدما فقدتها أبّان الحرب العالمية الأولى؛ وبالتالي: رأت بعد ازدياد شعبيتها عربياً وإسلامياً بسبب موقفها من حصار قطاع غزة، أنَّها باتت مؤهّلة للولوج إلى الملف الفلسطيني بكافة تفاصيله، واتّخذت من هذا الحصار مفتاحاً لذلك الولوج. ولكنْ ولكي تؤهّل أنقرة نفسها لزعامة المنطقة، نجد بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدّة الحكم أنَّ العلاقات التركية المصرية قد توتّرت، ما أدّى إلى

---

(1) "رئيس الموساد السابق: الشرق الأوسط يعاد صياغته من جديد والنظام التركي أكبر عدو لإسرائيل" **ترك برس**، 11/7/2017؛ http://www.turkpress.co/node/3671

(2) سامي الأخرس، **تركيا والقضية الفلسطينية سياسات ومواقف**، غزة، بيت الحكمة، 2015، ص9.

انعطافٍ خطيرٍ في تلك العلاقات، خصوصاً بعد فرض الحصار الإقليمي والدولي على قطاع غزة. ومع تساوق مصر مع هذا الحصار، وإغلاقها المتكرّر لمعبر رفح الموصل بين مصر والقطاع، دأبت الحكومة التركية على مطالبة مصر بفتح المعبر، وتخفيف الحصار على القطاع، وذلك: في محاولةٍ منها لإثبات دعمها للفلسطينيين بعد أنْ تخلّى أشقائهم العرب عنهم.

لذلك: ورغم كافة الإمكانيات التي تمتلكها تركيا لكنّها غير مرحبٌ بها على الأقل من جانب بعض القوى الإقليمية العربية، أو حتى من جانب (إسرائيل)، كلٌّ حسب مقتضيات مصالحه الوطنية. فمصر والسعودية المتنافستان على زعامة العالم الإسلامي لا يرضيا بمزاحمة قوّة إقليمية مؤثّرة كتركيا لهما، و(إسرائيل) لا تحبّذ هيمنة تركيا الحديثة العصرية القويّة بكافة المقاييس الدولية على المنطقة العربية، وتفضّل التعامل مع واقع الدول العربية الضعيفة والمتخلّفة على كافة الصُعد: سياسياً وتقنياً وعسكرياً؛ لذلك: فإنَّ أيَّ محاولة تركية وُجدت ولو على استحياءٍ لم يكن مرحبٌ بها من الأطراف الإقليمية بما في ذلك السلطة الفلسطينية التي تنتمي إلى محور الاعتدال العربي[1].

ومن الطبيعي: أنَّ الفلسطينيين وفي مقدمتهم قوى المقاومة يعوّلون على دورٍ أكبر لتركيا في المعادلة الإقليمية، ويطمحون إلى دعمٍ أكبر وأوضح في شتّى المجالات، وليس فقط في مجال المساعدات الإنسانية، أو التصريحات السياسية المعتادة، وذلك لاعتباراتٍ عديدة منها:

أولاً: تركيا دولة قوية سياسياً واقتصادياً؛ وبالتالي يمكن أنْ تكون نداً (لإسرائيل).

ثانياً: الموقف التركي الداعم للحق الفلسطيني رسمياً خاصة مع بداية حكم حزب العدالة والتنمية، والتدرّج التركي في الدعم: إغاثياً وإعلامياً وسياسياً واقتصادياً.

ثالثاً: الحالة الشعبية التركية الطاغية بدعم الشعب الفلسطيني والتي يمكن أنْ تكون ظهيراً لأي موقفٍ تركي عالي السقف، باعتبار أنَّ أحد محدّدات السياسة التركية هو التساوق مع رغبة وتوجّه الشارع التركي.

رابعاً: العلاقات المتوتّرة بين تركيا و(إسرائيل) والتي تدرّجت حتى وصلت حد القطيعة مع اعتداء القوات الإسرائيلية على سفينة مرمرة عام 2010، وقتل 10 من النشطاء الأتراك.

---

(1) أسامة أبو نحل، **"الموقف الإقليمي من تحقيق المصالحة الفلسطينية: موقفي (إيران / تركيا)"**، ورقة عمل مقدمة إلى منتدى (المصالحة الفلسطينية المواقف المحلية والإقليمية والدولية)، غزة، المركز الفلسطيني للتخطيط، منتدى غزة السابع للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2014، ص51-52، 55.

خامساً: امتلاك تركيا أوراق ضغط كثيرة يمكن استثمارها ضد (إسرائيل)، مثل: ملف المصالحة وإنهاء القطيعة، والعلاقات التجارية المنتعشة بين البلدين، وحاجة الأخيرة لتركيا في ظل التغيّرات التي تشهدها المنطقة، واستثمار العلاقة مع الولايات المتحدة للضغط على حليفتها للجم عدوانها.

ورغم النشاط الملحوظ في الشارع التركي ولدى صانع السياسة والذي يتخطّى بمراحل مواقف أغلب الدول العربية، فالموقف التركي ما زال دون المأمول منه، مع إنَّه يملك الكثير من الأوراق التي يستطيع لعبها[1].

ثالثاً: حدود الدور التركي في القضية الفلسطينية

لا شكَّ أنَّ هناك جملة من القيود على الدور التركي في المنطقة، وضمن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، تفرض هذه القيود تاريخ العلاقات الفلسطينية بمصر، وما تفرضه الاعتبارات الجيوسياسية، إضافة إلى أسبابٍ خاصة بتركيا وعلاقاتها الأطلسية، وارتباطها التاريخي (بإسرائيل)، وحجم التعاون بينهما، زاد على ذلك أثر الحِراكات العربية السلبي على تركيا، وخسارتها لبعض علاقاتها بالأنظمة التي لم تسقط مثل سوريا. ويمكن تلخيص حدود الدور التركي في التالي[2]:

1- أنَّ التحرّك التركي لا يمكنه أنْ يتجاوز الدور المصري وقد اعترفت أنقرة بذلك قائلة على لسان وزير خارجيتها "أحمد داود أوغلو": "إنَّ الدور التركي يمكن له أنْ يكون مساعداً أو مكمّلاً، لكنّه لن يحل محل الدور المصري".

2- تنظر تركيا إلى الوحدة الفلسطينية كشرطٍ للسلام، تجعلها بأنْ لا تذهب في علاقاتها مع حركة حماس إلى درجة الخلاف مع الرئيس الفلسطيني محمود عبّاس؛ وبالتالي: فإنَّ دعم تركيا لحماس لا يسقط اعترافها وتعاملها مع رئيس السلطة الفلسطينية.

3- إنَّ تركيا الراغبة في إقامة علاقات جيّدة مع العرب جميعهم، لا يمكنها أنْ تمضي في خيارتها إلى النهاية لترجمة دعمها لقطاع غزة أو حماس، أي لن تذهب إلى درجة اتّخاذ مواقف تسبّب إحراجاً كبيراً لدول "الاعتدال العربي" التي تحرص تركيا على أنْ تكون على علاقةٍ ممتازة معها، ولا سيّما السعودية ومصر ودول الخليج.

---

(1) سعيد الحاج، **"الموقف التركي من العدوان على غزة"**، صحيفة رأي اليوم، 2014/7/14؛
http://www.raialyoum.com/?p=121490

(2) **"التقدير الاستراتيجي (22): الدور التركي في المنطقة وتأثيره على القضية الفلسطينية"**، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، آيار (مايو) 2010؛
https://www.alzaytouna.net/2010/05/01/التقدير-الاستراتيجي-22-الدور-التركي-في/

4- إنَّ تركيا تفتقد الأوراق الضاغطة القوية في أي دورٍ وسيط التي تمكّنها من إنجاح أي وساطة سواء كانت بين (إسرائيل) وسوريا، أو بين (إسرائيل) والفلسطينيين، أو حتى حماية أي اتفاق يتمّ التوصّل إليه.
5- تعرّض تركيا لضغوطٍ من الغرب و(إسرائيل) من أجل التخلّي عن سياسة الانحياز إلى حماس والى القضية الفلسطينية عامة، وكذلك محاولة استبدال الوساطة التركية بوساطة دولٍ أخرى.
6- إنَّ سياسة تعدّد الأبعاد والانفتاح على العالمين العربي والإسلامي لا يلغي الهدف الاستراتيجي الرسمي والمعلن لتركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ومع أنّه لا توجد سياسة خارجية مشتركة وموحدة للاتحاد تجاه القضية الفلسطينية، فإنَّ تركيا ستبقى مضّطرة للالتزام بضوابطٍ محدّدة في دورها في الشرق الأوسط، أو في وساطتها التي لا يمكن أنْ تذهب فيها إلى حدّ الصدام مع الاتحاد الأوروبي.

لكنْ: كيف تمَّ توظيف القضية الفلسطينية في خدمة السياسة الخارجية التركية؟ على الرغم من أنَّ السياق التاريخي للعلاقات التركية الإسرائيلية، لا يخدم أنقرة في علاقاتها مع النظم السياسة العربية أو القضية الفلسطينية، فتركيا مستفيدة تماماً من القضية الفلسطينية في توسيع دورها الإقليمي، والمناورة بالقضية لكسب المزيد من المصالح سواء على صعيد علاقتها بأوروبا أو بالولايات المتحدة. أمّا على صعيد العلاقات العربية التركية فحصلت تركيا على صفة عضوٍ مراقبٍ في جامعة الدول العربية، إضافة إلى رئاستها منظمة التعاون الإسلامي، ناهيك عن الرأي العام العربي الذي أصبح لا يرى المثالية إلاَّ في "تركيا أردوغان"؛ وبالتأكيد: هذا كلّه جرّاء الموقف التركي الإعلامي من القضية المركزية العربية التي هي جوهر أي تعاون أو صراع حاضراً أو مستقبلاً.

إنَّ السياسة الخارجية التركية قائمة على التعاون مع أيديولوجياتٍ معيّنة وليست مع سياسة دولة، وظهر هذا جلياً في تعاون تركيا مع حركة حماس وليست السلطة الفلسطينية، وأنّها لا تقوم على مبدأ كما تروّج له السياسة التركية الخارجية ولكن المصلحة فقط. والأدهى من ذلك: بالرغم من السياق التاريخي للعلاقات الإسرائيلية التركية وقوّتها الاقتصادية، تخرج التصريحات التركية بأنَّ القضية الفلسطينية هي الأولوية القصوى في السياسة التركية، وأنَّ التطبيع مع (إسرائيل) لن يتم إلاَّ إذا فُكَّ الحصار عن قطاع غزة، كمحاولةٍ أخرى لإثبات ازدواجية المعايير التركية، وأحادية الوسائل في الدفاع عن وحدتها الإقليمية والقومية[1].

---

(1) هاينتس كرامر، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**، ترجمة: فاضل جتكر، ط1، الرياض، مكتبة العبيكان، 1422ه (2001م)، ص359.

كما نلاحظ أنَّ الابتزاز السياسي للدولة التركية لا يتوقف، وهو لا يعدو كونه منهاجاً وأسلوباً متّبعاً في تناولها لكل مشكلات الجوار في تناقضٍ واضحٍ لمِا رسمه مخطّط سياساتها "أحمد داود أوغلو". فما تتبعه على أنقاض القضية الفلسطينية، هو ما تقوم به حالياً في الأزمة السورية من خلال مشكلة اللاجئين السوريين، والمساومة علي فتح تركيا كمعبرٍ إلى أوروبا لتدفّق اللاجئين، وهو ما يدعو الدول الغربية والولايات المتحدة إلى مراجعة علاقاتها مع تركيا. ومن هذا المنطلق: تتناول تركيا القضية الفلسطينية لاعتبارات الدور الإقليمي فقط، وليس لاعتبارات المبدأ والثقافة والتاريخ الإسلامي -كما تروّج له في وسائل الإعلام -من منطلق المصلحة والمصلحة فقط[1].

الموقف الإيراني من القضية الفلسطينية في ظل تنافسها على زعامة العالم الإسلامي

فيما يخص علاقة إيران بالقضية الفلسطينية في ظل تنافسها على زعامة العالم الإسلامي، حريٌّ بنا التوقف عند النقاط التالية:

أولاً: علاقة إيران بالتنظيمات الفلسطينية

لعبت إيران بعد نجاح الثورة الإسلامية عام 1979 دوراً مهمّاً تجاه القضية الفلسطينية، وسارعت إلى تقديم الدعم المادي والعسكري للثورة الفلسطينية في لبنان، وذلك بعد أنْ قطعت كافة ارتباطاتها وعلاقتها (بإسرائيل)، وحوّلت السفارة الإسرائيلية في طهران إلى مكتبٍ لتمثيل منظمة التحرير، وكان هاني الحسن أول ممثّل للمنظمة في طهران، وذلك كنوع من ردّ الجميل للثورة الفلسطينية التي ساعدت الثوّار الإيرانيين لوجستياً، وفي مجال التدريب العسكري. وبعد أسبوع واحد من وصول الإمام "آية الله الخميني" إلى طهران، كانت طائرة ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير تحط في مطار طهران يوم 18 شباط (فبراير) 1979، حيث أستقبل استقبالاً شعبياً حافلاً[2].

لكن علاقة الثورتين سرعان ما شابها التوتّر في العام التالي، وانتهت إلى الافتراق لسببين؛ الأول: تعارض منطقي "الإسلام الثوري" من وجهة النظر الإيرانية، ومنطق "الثورة الوطنية" الفلسطيني، والثاني: تأييد منظّمة التحرير الحرب التي شنّها العراق ضدّ إيران. ومن ثمَّ: لم يفلح داعي اللقاء الثوري، والعدو المشترك

---

(1) عبد الله جودة أحمد، **"القضية الفلسطينية في السياسة التركية كأحد صور القوة الناعمة"**، المركز الديمقراطي العربي؛

http://democraticac.de/?p=30823

(2) أنور أبو طه، **"الجمهورية الإسلامية الإيرانية وقضية فلسطين جدل الأيديولوجيا والمصالح"**، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، كانون الثاني (يناير) 2011، ص3.

في توحيد الثورتين، ممّا أدّى إلى انقطاع الدعم السياسي والمالي الإيراني عن المنظّمة[1].

وفي المقابل: وبعد الإعلان عن نشأة حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين عام 1986، وحركة حماس في العام التالي وجّهت إيران دعمها لهاتين الحركتين الإسلاميتين؛ وذلك لمساعدتهما في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي من ناحية، ونكاية بمنظمة التحرير التي دعمت العراق ضدّها من ناحيةٍ ثانية، وكجزءٍ من حملتها لتصدير الثورة للخارج، واستقبلت ممثّلين عن هاتين الحركتين من ناحيةٍ ثالثة، ثمَّ أخذت إيران على عاتقها مساعدة قوى المقاومة العربية ضد (إسرائيل) كحزب الله اللبناني[2].

ومن نافلة القول: إنَّ إيران ما بعد الثورة ترى في القضية الفلسطينية أنَّها صراع حضاري بين العالم الإسلامي وبين العنصرية اليهودية، أكثر ممّا هو صراعٌ سياسي مبعثه اغتصاب أقليّة لحق الأكثرية فى الحكم. ومن ثمَّ: فالموقف الإيرانى من عملية السلام فى الشرق الأوسط يعدّ أحد أسباب ثقلها المعنوي، باعتباره موقفاً حاسماً ويعبّر عن توجّهٍ بارزٍ فى الدفاع عن الشعب الفلسطيني.

وفي ذلك أكّد رئيس الأركان الإيرانية العميد "محمد باقري": أنَّ إيران لا تميّز بين التنظيمات التي تقاتل (إسرائيل)، ومستمرة في إسناد ودعم حركة حماس وحزب الله، ولا تميّز في العلاقة بينهما، انطلاقاً من مبادئها لنصرة المستضعفين. وأضاف: نفس المساعدات التي تقدّمها إيران لحزب الله تُمنح لحركة حماس، فلا يمكن أن نميّز بين حركتين تقاتلان احتلال.

وأوضح باقري: أنَّ إيران تتعرّض منذ انتصار ثورتها لهجماتٍ ممنهجةٍ من (إسرائيل)، لكنَّ اليوم الأعداء يهابونها ويخشون التعرّض لها بأي سوء[3].

وبالمجمل: تنص العقيدة التي اعتمدتها جمهورية إيران الإسلامية منذ الثورة الإسلامية عام 1979، على أنَّ (إسرائيل) تشكّل عدواً، وأنّها قوة احتلال على أرض

---

(1) أسامة أبو نحل، **"الدور الإيراني بعد الاتفاق النووي وتأثيره على القضية الفلسطينية"**، ورقة عمل مقدمة إلى منتدى القضية الفلسطينية في بيئة إقليمية متغيرّة: التطورات والتداعيات، غزة، المركز الفلسطيني للتخطيط، منتدى غزة التاسع للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016، ص45؛ أبو طه، **"الجمهورية الإسلامية الإيرانية وقضية فلسطين"**، ص3.

(2) أبو نحل، **"الدور الإيراني بعد الاتفاق النووي"**، ص45؛

See also: Rachel Brandenburg, "Iran and the Palestinians", United states institute of peace, 2012; http://iranprimer.usip.org/resource/iran-and-palestinians

(3) **"إيران: لا نُميز بين حماس وحزب الله.. وكلاهما يحصلان على نفس الدعم"**، موقع دنيا الوطن، 2017/7/31؛

https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2017/07/31/1071995.html

فلسطين. لذلك: دعمت إيران عدة جماعات فلسطينية، فضلاً عن حزب الله في لبنان في الكفاح ضد (إسرائيل).

استمرَّ الدعم الإيراني اللا محدود لقوى المقاومة ومنها حركتا الجهاد الإسلامي وحماس بلا توقف خلال العقد التاسع من القرن العشرين، وحتى تاريخ اندلاع الحِراك السوري في آذار (مارس) 2011. لكنَّ تخلّي حركة حماس عن النظام السوري، وعمّا يُسمّى بمحور الممانعة دفع إيران إلى وقف مساعداتها المالية جزئياً عنها، بينما استمرَّ دعمها لحركة الجهاد الإسلامي التي لم تّتخذ موقفاً معادياً للنظام السوري، وإنّما وقفت على الحياد تجاه مجريات الأزمة السورية. لكن في المجمل: فالدعم الإيراني لحركة حماس لم يتوقف تماماً، وذلك للأسباب التالية:

1- أنّ إيران تعي وتُدرك جيداً أنَّ مفتاح زعامتها للعالم الإسلامي يمرُّ من خلال بوابة القضية الفلسطينية، ومن خلال إبقاء جذوة هذه القضية مشتعلة.
2- عدم الرغبة الإيرانية في إضعاف حركة حماس عسكرياً، ما قد يجعل الأخيرة فريسة سهلة أمام (إسرائيل)، فتفقد إيران بذلك مدخلاً مهمّاً لها إلى قلب العالم الإسلامي.
3- عدم الرغبة الإيرانية بأن تضّطر حركة حماس للانضمام إلى المحور المنافس، أي ما يُسمّى محور الاعتدال العربي في المنطقة (مصر، والسعودية، والإمارات العربية، والأردن).
4- أنَّ خسارة إيران لحلفائها التقليديين خصوصاً الفلسطينيين منهم -رغم الاختلاف المذهبي بينهم -يعني إضعاف المشروع التوسّعي الإيراني في المنطقة.

وما يؤكّد صحة ما ذهبنا إليه سابقاً، ما أكّده عضو المكتب السياسي لحركة حماس عزت الرشق خلال زيارته لطهران في آب (أغسطس) 2017، للمشاركة في حفل تنصيب الشيخ "حسن روحاني" رئيساً لإيران: أنَّ علاقة حركته (حماس) بإيران يأتي في سياق الأهمية التي توليها الحركة، للتواصل مع مكوّنات الأمة الإسلامية كافة خدمة للقضية الفلسطينية باعتبارها القضية المركزية لهذه الأمة. وقد عبّر الرشق خلال لقاء وفد برئاسته بوزير الخارجية الإيراني "محمد جواد ظريف"، عن شكره للدعم الإيراني للشعب الفلسطيني ومقاومته.

من جانبه: رحبَّ "ظريف" بزيارة وفد حماس لطهران، مؤكّداً على أهمية القضية الفلسطينية في السياسة الخارجية الإيرانية، وضرورة العلاقة بفصائل المقاومة الفلسطينية على رأسها حركة حماس. وأكّد ظريف: أنَّ موقف إيران من القضية الفلسطينية ثابتٌ وغير قابل للتغيير ولن يشهد هذا الدعم أي تبدّل، مشيراً إلى أنَّ طهران ستواصل دعمها للشعب الفلسطيني ومقاومته من منطلق هذا الموقف

الثابت. وقال: "نحن مستعدون لنبذ كل الخلافات في سبيل دعم فلسطين والشعب الفلسطيني، ووحدة الأمة الإسلامية". وأكد الجانبان على فتح صفحة جديدة في العلاقات الثنائية نحو مواجهة عدو مشترك، ونصرة فلسطين والمسجد الأقصى والمقاومة. وكان الوفد الحمساوي التقى مسؤولين إيرانيين، عقب المشاركة في حفل تنصيب الرئيس الإيراني حسن روحاني بدعوة من الجمهورية الإيرانية(1).

ومهما يكن من أمر: فإنَّ حركة حماس لم تحاول المواربة حينما أرسلت وفدها رفيع المستوى للمشاركة في تنصيب الرئيس الإيراني "روحاني" لولايةٍ ثانية؛ بل ربّما بدا أنّها حريصة على إظهار ذلك بكل وضوح، معلنةً فتح صفحة جديدة في العلاقات مع طهران، لكنْ ما الذي دفع حركة حماس لذلك بعد قطيعةٍ مع طهران دامت قرابة الخمس سنوات؟ ثمة إجماع بين محللون سياسيون فلسطينيون الذين تجاوزوا المشهد الحميم الذي نقلته الصور، ليرجِّحوا أنَّ العلاقات الثنائية بين حركة حماس وإيران ستتطور خلال الفترة المقبلة، وستعود إلى ما كانت عليه سابقاً قبل الأزمة السورية، مشيرين إلى أنَّ عودة الدفء للعلاقات الثنائية بين حماس وطهران قد تتسبّب بانزعاج بعض الدول العربية كالسعودية والإمارات العربية ومصر.

وكان يحيى السنوار قائد حركة حماس في قطاع غزة قد وجّه التحية لإيران التي دعمت المقاومة وكتائب الشهيد عز الدين القسّام، قائلاً: "إنَّ إيران هي الداعم الأكبر للمقاومة استراتيجياً بالمال والسلاح، وكل ما نحن فيه من قوّةٍ وخبرات تقف وراءه إيران، وعلاقتنا بها لم تنقطع أبداً، وتتطوّر إلى الأفضل بعد زيارة وفد الحركة الأخير إليها، ووجود عدد من قادة الحركة في بيروت". وأردف قائلاً: بمساعدة إيران فإنَّ حماس تجمع القوة العسكرية، تجهيزاً للمعركة من أجل تحرير فلسطين(2).

من جانبه: قال أستاذ العلوم السياسية بجامعة الأمة بغزة عدنان أبو عامر: إنَّ العلاقات بين الجانبين تعود بشكلٍ تدريجيٍّ إلى ما كانت عليه قبل الأزمة السورية، وهناك مصالح مشتركة لإعادة العلاقات بين الطرفين. مضيفاً: حماس تجد أنَّ مصلحتها تتمثّل بالحفاظ على علاقاتٍ قويّةٍ مع إيران بشكلٍ أساسي، بهدف الحصول على الدعم المالي أو العسكري. وأكّد: أنَّ حركة حماس ترى في علاقاتها مع إيران

---

(1) **"خلال لقاء بوزير الخارجية الإيراني..حماس وطهران تفتحان صفحة جديدة بالعلاقات"**، موقع دنيا الوطن، 2017/8/7.
https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2017/08/07/1073779.html

(2) "Hamas leader in Gaza: Ties with Iran now fantastic; we're preparing battle for Palestine", Times of Israel, 28/8/2017;
http://www.timesofisrael.com/hamas-leader-in-gaza-ties-with-iran-now-fantastic-were-preparing-battle-for-palestine/?utm_source=The+Times+of+Israel+Daily+Edition&utm_campaign=d49b40402c-EMAIL_CAMPAIGN_2017_08_29&utm_medium=email&utm_term=0_adb46cec92-d49b40402c-55678429

دعماً إقليمياً لها، خاصة بعد حالة الرفض التي واجهتها من دولٍ عربيةٍ رئيسية، وبعد أنْ وصفها مسؤولون سعوديون وإماراتيون بأنّها "إرهابية"، وهو ما استنكرته الحركة وأدانته بشدة. وبالتالي: فإنَّ المتغيّرات في المنطقة، والعزلة التي عانت منها حماس دفعتها للتقارب مع المحور الإيراني، كما أنَّ إيران -بالمقابل -معنيّة بنسج علاقةٍ قويّةٍ مع حركة حماس؛ فطهران تعتقد أنَّ قطيعتها مع حماس حرمتها من دائرة التأثير في الملف الفلسطيني. وإضافة لكل ذلك: فإنَّ إيران تريد تجاوز أخطاءها في سوريا والعراق، وتمتصّ غضب الرأي العام السُنّي العربي عبر نسج علاقة قويّة مع حماس كحركةٍ سُنّية إسلامية.

ويرى وليد المدلل رئيس مركز الدراسات السياسية والتنموية في غزة، وأستاذ العلوم السياسية في الجامعة الإسلامية بغزة: أنَّ العلاقة بين حماس وإيران تعافت مما شابها طيلة السنوات الماضية، خاصة عقب انتخابات حركة حماس الأخيرة. كما أنَّ حركة حماس تعتبر إيران حليفاً استراتيجياً ولم تقطع العلاقة معها، رغم السُّحب الداكنة التي خيَّمت على علاقتهما في الماضي. وتابع قوله: إنَّ إيران تتقدّم على غيرها من الأطراف في دعم حماس مالياً ولوجستياً، وأكّد على أن العلاقة بين حماس وإيران مرشّحة لمزيدٍ من التطوُّر. ولفت إلى أنَّ حماس غير معنيّة بالمغامرة في ظل الظروف العربية الراهنة والإقليمية، لخسارة علاقتها مع إيران. وعمّا إذا ما كانت علاقة إيران مع حماس ستؤثر على علاقاتها مع دولٍ عربية كالسعودية والإمارات ومصر، قال: إنَّ الحركة حريصة على ترسيخ هذه العلاقة بعيداً عن الأطراف الأخرى. فحماس لم ولن تتلقى أي دعم مادي أو لوجستي من السعودية والإمارات العربية بخلاف إيران؛ وبالتالي: ليست هناك خسارة في هذا المحور[1].

وما يؤكّد ما سبق الإشارة إليه: إعلان صالح العاروري نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خلال زيارته لطهران في تشرين الأول (أكتوبر) 2017، تأكيد القادة الإيرانيين على تمسّك بلادهم بدعم حركة حماس والمقاومة الفلسطينية، وأنَّ العلاقة بين إيران وحماس علاقة استراتيجية لن تنقطع أبداً[2].

لم تكتفِ إيران بدعم حركات المقاومة الإسلامية الفلسطينية، وإنّما عملت أيضاً على دعم فصائل المقاومة العلمانية الفلسطينية المختلفة، مثل: الجبهة الشعبية لتحرير

---

(1) **"**ما علاقة السعودية بالصفحة الجديدة؟ العلاقات الدافئة تعود تدريجياً بين حماس وطهران**"**، **وكالة سما الإخبارية**، 9/8/2017؛
http://samanews.ps/ar/post/310165/ما-علاقة-السعودية-بـ-الصفحة – الجديدة -؟-العلاقات- الدافئة- تعود- تدريجيا- بين- حماس- وطهران

(2) **"العاروري: حماس متمسكة بالمصالحة والمقاومة وإيران حليف استراتيجي"**- موقع دنيا الوطن، 2017/10/22؛
https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2017/10/22/1092165.html

فلسطين، والجبهة الشعبية (القيادة العامة)، وقوات العاصفة التابعة لحركة فتح والتي تتمايز عن حركة فتح الأم في البرنامج والمنهج، وتتلقى دعماً سورياً وذلك بالوسائل المالية والقتالية. علماً بأنَّ تلك الفصائل لم تتبنَّ موقفاً عدائياً تجاه النظام السوري في محنته الراهنة التي يمرُّ بها خلال الأزمة السورية، وإنّما اتّخذت مواقفاً مؤيّدةً له بالمطلق[1].

وفي هذا الصدد نرى: إنَّه وبسبب الانقسام الفلسطيني منذ عام 2007؛ فالناظم لاستمرار هذا الانقسام من عدمه يكمن في المصالح الإيرانية الإقليمية؛ وعليه: فإنَّ لإيران شأنها شأن غيرها من الدول المحورية في المنطقة كتركيا على سبيل المثال، مصالح في المنطقة وفي غيرها من مناطق العالم، يشجّعها على ذلك عدم وجود قوى عربية مؤثّرة. فكما سبق الإشارة: فقد فقدت مصر دورها الإقليمي والدولي منذ هزيمتها في حرب عام 1967، ثمَّ اكتمل إنهاء هذا الدور مع توقيعها لاتفاقية كامب ديفيد عام 1978، فبات الدور المصري أشبه بدور المقاول الذي يعمل لحساب أدوار الآخرين. ولا زال الدور الريادي المصري في ضوء انقسام الشعب المصري على نفسه منذ 30 حزيران (يونيو) 2013، رهين مشيئة بعض القوى الإقليمية والدولية كدول الخليج العربي والولايات المتحدة.

وكذلك السعودية التي بدأت تفقد دورها السياسي، حيث وصلت الأسرة السعودية الحاكمة مرحلة الشيخوخة المبكّرة نتيجة وفاة معظم أبناء الملك عبد العزيز آل سعود، أو طعنهم في السن، الأمر الذي بتنا نشعر معه وجود صراع داخلي خفي بين أبناء الجيل الثاني من الأسرة الحاكمة للزعامة على الحكم، وهو ما يبدو جليّاً في قرار الملك سلمان بن عبد العزيز بتعيين نجله الأمير محمد بن سلمان ولياً لعهده بدلاً من الأمير محمد بن نايف، الأمر الذي يعني أنَّه في حال وفاة الملك سلمان سيبدأ الصراع العلني على زعامة المملكة، ما قد يؤدّي إلى تفتيت الدولة السعودية إلى دويلاتٍ مستقلّةٍ متنافسةٍ فيما بينها.

وما يؤكّد صحة ما ذهبنا إليه، يقول "بروس ريديل B. Riedel": إنَّ السعودية هي ملكية مطلقة وثيوقراطية، حيث يتمتّع الملك بسلطةٍ وسيطرةٍ كاملتين. ومن المرجّح أنْ يسبّب اختياره لابنه المفضّل الأمير محمد انزعاجاً وتذمّراً صامتين داخل العائلة والمؤسّسة الدينية، لكنّ أحداً لن يعترض على القرار. لكنَّ الأكثر إثارة للقلق هي التّكاليف الطويلة الأمد للإخلال بخطّ الخلافة، وسط انخفاض أسعار النفط والتوتّرات الإقليمية؛ فالأمير الشاب يستعدّ لأنْ يرث مملكة ترزح تحت ضغوطٍ داخليةٍ وخارجية[2].

---

(1) أبو نحل، **"الدور الإيراني بعد الاتفاق النووي وتأثيره على القضية الفلسطينية"**، ص45-46.

(2) **Bruce Riedel**, "The long-term cost of Saudi succession shake-up", al-monitor, 21/6/2017;

ومن ثمَّ: تكون مصلحة إيران دوماً بوجود خلافاتٍ جذريةٍ حادة بين الدول العربية بعضها البعض، أو وجود خلافاتٍ داخل دولة عربية ما، لكي تستطيع في نهاية المطاف تحقيق حلمها بإحياء الدولة الصفوية التي قضى عليها العثمانيون السنيّون في القرن السادس عشر، ولتستطيع الادّعاء فيما بعد بزعامتها للعالم الإسلامي والذي نرى أنه حاصل في نهاية الأمر، في ظلّ عدم وجود قوى إسلامية سُنّية مؤثّرة حاضراً وفي المنظور القريب. وفي الشأن الفلسطيني الداخلي وحتى لا نغرق كثيراً في سوء الظن بإيران؛ فإنَّ الأخيرة داعمة بشكلٍ ملحوظ لقوى المقاومة الإسلامية في فلسطين.

وبالمجمل: فإنَّ إشكالية العلاقة التاريخية والدور السياسي الراهن بين إيران والقوى الفلسطينية، يتمحور ضمن ملفين هما: الموقف من المسيرة السلمية، والدعم المالي والعسكري المتعاظم. فالرفض الإيراني المتواصل لأي مصالحةٍ بين (إسرائيل) والفلسطينيين، شكّل رافعة سياسية ودعائية لحركات المقاومة التي ترفض هذه المسيرة، وبخاصة في لحظات الحصار والقمع التي تعرضت له مع قدوم السلطة الفلسطينية للأراضي المحتلة منتصف عام 1994، كما شكّلت غطاءً سياسياً وإعلامياً على مستوى الحلفاء في خارج فلسطين إنْ في سوريا أو لبنان، ولكن ما إنْ اندلعت انتفاضة الأقصى عام 2000، حتى أخذ الدور السياسي واللوجستي الإيراني يتعاظم في فلسطين لأسبابٍ عدّة أهمها[1]:

1- تعثّر مسيرة السلام وفشلها في تحقيق الحد الأدنى من المطالب الفلسطينية.
2- نجاح حركات المقاومة العربية في إيقاع الخسائر المؤلمة بالاحتلال الإسرائيلي، وزيادة قوّة وانتشار هذه الحركات.
3- انتقال حركة حماس إلى مركز الحليف للنظام الإيراني.
4- انكشاف النظام الرسمي العربي عن عجزٍ كبير على فعل شيء إزاء الجرائم الإسرائيلية، أو لعب دور فعّال في الضغط على (إسرائيل) لإبرام الاتفاقيات الموقعة مع قيادة منظمة التحرير، أو القبول بالمبادرة العربية للسلام.
5- الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان بفعل ضربات المقاومة اللبنانية (حزب الله).

ثمَّ انتقل الموقف الإيراني بفعل جملة هذه العوامل من الموقف السياسي المؤازر والداعم غير المعلن، إلى الدور السياسي المشارك (لأدوارٍ إقليميةٍ ودوليةٍ

---

http://www.al-monitor.com/pulse/en/originals/2017/06/saudi-arabia-crown-prince-king-muhammad-bin-salman-cost.html

(1) أبو طه، **"الجمهورية الإسلامية الإيرانية وقضية فلسطين"**، ص5.

أخرى) والداعم المعلن. الأمر الذي شكّل تحدّياً حقيقياً لأطراف مسيرة التسوية الفلسطينية والعربية والإسرائيلية والدولية، لينتهي المشهد على اصطفافٍ حادّ حول الخيارات والبرامج السياسية، ولينقسم الصفُّ الفلسطيني بين اتّجاهين وخيارين سياسيين، وتنازعٌ وطني حادّ لا على تكتيكات النضال أو مؤسّسات التمثيل الهيكلي؛ بل على استراتيجية التحرير ومستقبل فلسطين وحاضرها.

ولا يُفهم في هذا السياق: أنَّ إيران المسئول الوحيد عما يبدو سلبياً لدى البعض؛ بل إنَّ انكشاف النظام الرسمي العربي -كما سبق الإشارة -على عجزه إزاء مجمل التحوُّلات على الصعيد الفلسطيني، أكّد نظرية الفراغ القيادي الإقليمي من ناحية، وهزَّ الشرعية القومية التقليدية للنظم العربية من ناحيةٍ أخرى، وبدّد حلم الأمن القومي العربي، فكان التقدّم الإيراني على ساحة الإقليم العربي من الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي، بفعل الموقف الإيراني من القضية الفلسطينية قضية العرب التاريخية، وبفعل المواقف الجذرية من السياسات الإسرائيلية والمشاريع الغربية الأمريكية في المنطقة عموماً.

والمفارقة في الأداء العربي إزاء الدور الإيراني المتعاظم في المنطقة العربية والمرتكز تحديداً على جسر القضية الفلسطينية، أنَّ عمل النظام الرسمي العربي على غير الجبهة محل التنافس والصراع (أي الجبهة الفلسطينية والصراع مع (إسرائيل))؛ بل على إثارة مخاوف الجماهير والنخب العربية ضمن ثلاثة أصعدة: الأول: البُعد المذهبي الإيراني، فتمَّ التحذير من الهلال الشيعي الذي يتمدّد على حساب أهل السُنّة والجماعة، ويهدّد وحدتهم التاريخية وهويّة منطقتهم. والثاني: البعد القومي الفارسي لسكّان إيران، وهو الأمر المضاد لعروبة المنطقة. والثالث: القدرات العسكرية الصاروخية والنووية الإيرانية التي تهدّد استقرار وأمن دول المنطقة العربية وشعوبها. وتمَّ بذلك: رفع النظام الإيراني إلى مستوى العدو، وإنْ لم يكن العدو الأول والأخطر الذي يتقدّم على (إسرائيل)؛ فهو عدو محتمل وقيد التشكّل[1].

ومهما يكن من أمر: وحسب قول الدكتور ناجي شرّاب أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر – غزة؛ فإنَّ موقف إيران من القضية الفلسطينية تاريخياً وموضوعياً لم يخرج عن إطار الشعارات والخطاب السياسي، والتناقض الكبير على أرض الواقع بين السياسة الإيرانية وما يدور على أرض فلسطين. فإيران تعاملت مع القضية الفلسطينية على أساس دعم المقاومة من باب تحقيق أهدافها القومية، واختراق العالم الإسلامي السُنّي من خلال توظيف قوّة كبيرة في التفاعلات العربية والدولية. وأنَّ ما يحكم سلوك إيران السياسي هو البُعد القومي الفارسي؛ وبالتالي: فإنَّها ليست مستعدّة للدخول في حربٍ مثلاً من أجل القدس وفلسطين لأنَّ ذلك يتناقض مع

(1) المرجع السابق، ص5-6.

الأهداف العليا لدولةٍ يحكم سلوكها المشروع القومي الفارسي، كما أنَّ حدود الدور الإيراني يقف عند حدود الجولان السورية ولن يتجاوزها لأنَّها تُدرك قوّة التحالف الإسرائيلي الأمريكي، وأنَّ أي موقفٍ مباشرٍ لها قد ينعكس عليها سلبياً، ولن تستطيع مواجهة القوّة الكبيرة التي تمثّلها الولايات المتحدة و(إسرائيل)[1].

غير أنَّ القول بابتعاد إيران عن أحداث المسجد الأقصى الأخيرة ليست دقيقة تماماً، فليس بالضرورة أن تساهم إيران في الشأن الفلسطيني بمدِّ التنظيمات الفلسطينية بالسلاح فقط، فحسب ما ذكرت صحيفة "إسرائيل اليوم" الإسرائيلية، فإنَّ آلاف الفلسطينيين المقدسيين الذين عجّت بهم أزقة بلدة القدس القديمة، كانوا يحصلون كل عدّة ساعات على وجبات طعام مغلّفة تشمل أنواع مختلفة من الأطعمة والمشروبات، وحملت أغلفة الوجبات المذكورة ملصقاً كُتبت عليه عبارة معروفة للإمام "آية الله علي خامنئي"، وهي: "بعون الله فلسطين سوف تُحرر! القدس لنا"، وذلك على خلفية صورة قبة الصخرة والعلم الفلسطيني، وأنَّ من وقف وراء توزيع هذه الوجبات في محيط الحرم القدسي وداخله جمعية تديرها حركة شبابية إيرانية. كما نشرت مواقع عربية على شبكة الانترنت تتماثل مع الحرس الثوري الإيراني، بأنَّ جمعيات إيرانية وقفت وراء إطعام المرابطين المقدسيين.

غير أنَّ مسؤولاً في جهاز الاستخبارات الفلسطيني قال للصحيفة المذكورة: إنّه لا يمكن لأي حركة شبيبة الوقوف وراء الدعم اللوجستي، وتمويل توزيع وجبات الطعام والشراب على عشرات آلاف الناس كل يوم في ذروة أحداث الأقصى. وقال: من الواضح أنَّ السلطات الإيرانية بواسطة أذرعها الطويلة، تقف وراء حملة توزيع الطعام هذه، بعدما عثر الإيرانيون على ثغرةٍ لتحقيق مكاسبٍ لهم، وتمرير رسالة إلى الجمهور الفلسطيني -من تحت أنف (إسرائيل) -مفادها: أنَّ إيران تهتم بهم[2].

ولنا أنْ نتساءل بنوعٍ من الجديّة: هل سياسة إيران نحو (إسرائيل) هي مجرّد وسيلة أم غاية؟ في الحقيقة: ليس من الصعوبة بمكان الإجابة عن هذا السؤال المهم؛ فإيران كقوّةٍ إقليميةٍ تبحث أولاً وأخيراً عن مصالحها الذاتية قبل مصالح الآخرين، ولا غضاضة في استخدامها الأدوات والوسائل المناسبة لتحقيق وإنجاح هذه المصالح. فإيران ليس وارداً في حساباتها أنْ تشنَّ حرباً مباشرةً ضدَّ (إسرائيل)، وهي تعي تماماً خطورة اتّخاذ هكذا خطوة، وعوضاً عن ذلك: فإنّها تساعد حركات

---

(1) **"**لماذا تغض إيران النظر عن عدوان القدس؟**"، موقع دنيا الوطن**، 24/7/2017؛
https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2017/07/24/1069918.html

(2) **"**الإعلام العبري يزعم: إيران ضالعة في أحداث الأقصى وقدمت المساعدات للمرابطين**"، موقع دنيا الوطن**، 1/8/2017؛
http://samanews.ps/ar/post/309501/الاعلام-العبري-يزعم-إيران-ضالعة-في-احداث-الاقصى-وقدمت-المساعدات-للمرابطين

المقاومة العربية في التصدّي (لإسرائيل) نيابة عنها، مع أنَّ ذلك لا يقلل البتّة من عداءها المُعلن (لإسرائيل).

ومهما يكن من أمر: فإنَّ المتغيّرات الإقليمية والدولية لا تشجّع طهران على منازلة تل أبيب وجهاً لوجه، خشية أنْ تعرّض تلك المواجهة المباشرة الأمن القومي الإيراني للخطر، فتخسر كل ما نجحت في ابتناءه على مدار أربعة عقود من الزمن. لذلك: فهي ترى أنْ ما يقوم به حلفاءها كافٍ لتحقيق وإنجاح سياساتها في المنطقة؛ ونختم القول: بأنَّ السياسة الإيرانية تجاه (إسرائيل) هي مجرّد وسيلة لتحقيق أهدافها المرسومة بعناية، من خلال اتّخاذها القضية الفلسطينية مدخلاً لذلك وليست غاية في حدّ ذاتها.

ثانياً: التوجّهات السياسية الإيرانية تجاه الدول العربية، وانعكاساتها على القضية الفلسطينية

مرّت العلاقات الإيرانية العربية قبل الثورة الإسلامية بمحطّاتٍ مهمّة، فكانت إيجابية بعض الشيء، وسلبية في أحيانٍ كثيرة؛ فقد كانت العلاقات الإيرانية إيجابية وجيّدة مع الدول العربية الملكية كدول الخليج والأردن بسبب خشية تلك الدول من سطوة الشاه وأجهزته الأمنية والاستخباراتية، بينما شاب علاقتها ببقية الدول العربية التوتّر وعدم الثقة بسبب الموقف الإيراني المنحاز للغرب، وعلاقته المتينة (بإسرائيل) على حساب تلك الدول. وبعد الإطاحة بحكم الشاه تبدّلت تحالفات العهد الجديد في طهران تجاه الدول العربية، فساءت علاقاتها مع الدول ذات النظام الملكي، سواء في الخليج أو الأردن أو المغرب، وكذلك مع مصر في عهد الرئيس أنور السادات الذي قام بعمليةٍ سلميةٍ مع (إسرائيل). وفي المقابل: شهدت العلاقات الإيرانية ما بعد الثورة انفتاحاً على عددٍ من الدول العربية، مثل: سوريا وليبيا والجزائر واليمن الجنوبي. ووصل الأمر بتلك الدول أنْ أيّدت إيران في حربها مع العراق، ممّا جعل العالم العربي منقسم على نفسه[1].

وعلى أية حال: شهدت العلاقات العربية الإيرانية تمايزاً بائناً للعيان منذ انطلاق قطار الحِراكات الشعبية العربية أواخر عام 2010. وإذا كانت إيران قد اتّخذت موقفاً مؤيّداً لحِراكات تونس ومصر وليبيا واليمن والبحرين، فإنَّها اتّخذت موقفاً مضاداً للحِراك السوري، وناصرت النظام السوري في قمع المظاهرات الشعبية السورية، ثمَّ تدخّلت عسكرياً في سوريا لدعم النظام بعدما استخدمت المعارضة السورية السلاح ضدَّه، ومن ثمَّ: بات التعاون الإيراني الروسي في سوريا الورقة التي حفظت النظام السوري من السقوط، وأطالت في عمره، رغم التأييد

(1) أبو نحل، **"الدور الإيراني بعد الاتفاق النووي وتأثيره على القضية الفلسطينية"**، ص46-48.

والدعم الخليجي والتركي والأمريكي والإسرائيلي اللا محدود لقوى المعارضة السورية.

ويبدو أنَّ الرفض الإيراني تحديداً للحِراك السوري، ومن ثمَّ تدخّل إيران عسكرياً لنصرة النظام، يعود أساساً لخشية إيران من سقوط النظام السوري الذي يمثّل آخر بارقة أمل أمامها في التمدّد بالمنطقة العربية، وما سيترتّب على ذلك من خسارتها لأنصارها الشيعة في العراق، وكذلك ما سيؤدّي إلى انهيار حزب الله الشيعي بعدما يفقد الحاضنة الرئيسة التي تدعمه في دمشق؛ بل إنَّ انهيار النظام السوري -شئنا أم أبينا -سيؤدّي إلى إضعاف حركات المقاومة الفلسطينية السُنّية في مواجهة (إسرائيل)، وهو ما لا ترغب به طهران لأنَّ هذا الأمر لو حدث يعني انهيار المشروع الإيراني التوسّعي في المنطقة بالكامل، وهو ما سيترتّب عليه عدم قدرتها لاحقاً على المنافسة الجديّة على زعامة العالم الإسلامي.

ولا ننسى أنَّ إيران دعمت بشدّة الاحتجاجات الشعبية في البحرين، تلك الاحتجاجات المطالبة بإصلاحاتٍ سياسيةٍ واجتماعيةٍ في البلاد، والتي تمَّ قمعها بشدة من قِبل النظام الحاكم والذي يشكّل مع السُنّة أقلية عرقية ومذهبية لا تزيد عن 30% من تعداد سكّان البحرين. وقد استعان النظام البحريني في قمع تلك الاحتجاجات بمساعدةٍ عسكريةٍ من جانب السعودية والإمارات العربية. إنَّ التأييد الإيراني لتلك الاحتجاجات، نابعٌ من رغبتها غير المعلنة بحصول الشيعة في البحرين وتعدادهم نحو 70% من تعداد السكّان على مكتسباتٍ سياسيةٍ قد تؤهّلهم مستقبلاً في إدارة شؤون الدولة، ممّا يزيد من حظوظ طهران في وضع موطئ قدم لها في البحرين، وفي المنافسة على زعامة المنطقة لاحقاً.

إنَّ العلاقات العربية الإيرانية في الوقت الراهن وهي تمر بأسوأ مراحلها، تُرخي بظلالها على القضية الفلسطينية التي لم تسلم سواء من المماحكات الداخلية الفلسطينية، أو الخلافات العربية الفلسطينية، أو الصراعات الداخلية سياسياً ومجتمعياً داخل كل دولة عربية، كما في مصر وليبيا واليمن وسوريا والعراق، وكذلك من الخلافات العربية-العربية المتوتّرة أصلاً[1].

ففلسطينياً: استغلّت إيران قبيل الحِراكات العربية ظاهرة الانقسام الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس بصورةٍ أو بأخرى، لكي تضمن لها موطئ قدم في الساحة الفلسطينية، فكانت من ضمن الأطراف الإقليمية التي لعبت دوراً ملموساً في تعطيل المصالحة بين فرقاء الانقسام، من خلال الدعم المالي والعسكري الذي قدّمته لحركة حماس حتى تاريخ اندلاع الأزمة السورية.

---

(1) المرجع السابق، ص48-50.

أمّا عربياً: استغلّت إيران انطلاق الحِراكات العربية لتنسلَّ داخل النسيج العربي، ولتدعم طرفٍ داخل دولةٍ عربيةٍ ضد طرفٍ آخر. فعلى سبيل المثال: ففي مصر أيّدت إيران المعارضة المصرية التي قامت ضد حكم الرئيس محمد مرسي المنتمي لجماعة الإخوان المسلمين، نظراً لموقف الرئيس مرسي وجماعته من الأزمة السورية، وتأييده المُعلن للمعارضة السورية. وبعد الإطاحة بحكم الرئيس مرسي باركت إيران تلك الإطاحة ورحّبت بها، كما يجب أنْ نضع في الاعتبار ما واجهه الشيعة المصريون من أعمال عنفٍ من بعض الفئات المصرية الرافضة لتفشّي ظاهرة التشيّع في البلاد خلال فترة حكم الرئيس مرسي، حيث لم يكن ذلك العنف يروق لحكّام طهران.

وفي سوريا -كما سبق الإشارة -اتّخذت طهران موقفاً مؤيّداً للنظام السوري، مع دعمه بالوسائل السياسية والقتالية كافة؛ بل وصل الأمر إلى إرسال وحداتٍ قتاليةٍ إلى سوريا للقتال بجوار النظام ضد معارضيه السوريين من ناحية، وضدَّ التنظيمات الجهادية المتنوّعة التي لا تنتمي إلى المواطنة السورية بصلة من ناحيةٍ أخرى.

وفي اليمن: ساندت طهران بما أوتيت من قوّة جماعة الحوثيين الشيعية، وأمدّتها بالأسلحة الثقيلة والصواريخ البالستية بعيدة المدى، وجرّأتها على الخروج عن طاعة الرئيس عبد ربه منصور هادي، وأجبرته على مغادرة البلاد واللجوء إلى الرياض، ثمَّ سيطرتها على العاصمة صنعاء وأجزاء كبيرة من الأراضي اليمنية، ما أدّى إلى تشكيل تحالفٍ عربي برئاسة السعودية لإجبار الحوثيين على التراجع، وإعادة الرئيس هادي إلى موقعه، لكنَّ الكلمة العليا في اليمن لا زالت في يد الحوثيين بعد أنْ اغتالوا حليفهم الرئيس السابق علي عبد الله صالح[1].

وبعد الزيارة المفاجئة التي قام بها الرئيس الفلسطيني محمود عبّاس للرياض في مطلع تشرين الثاني (نوفمبر) 2017، بطلبٍ من القيادة السعودية قالت مصادر فلسطينية: إن لقاءات الرئيس عباس في السعودية، وتحديداً لقاءه بالملك سلمان وولي عهده الأمير محمد، حملّت تهديدات في حال عدم إتمام المصالحة، مع ضرورة إبعاد حركة حماس عن محور إيران. وأكدت هذه المصادر: أنَّ الرئيس عبّاس تلقى من الرياض تهديدات واضحة بخصوص حركة حماس، حيث إنَّ الأخيرة في حال لم تقطع علاقتها مع إيران، فإنّها ستلقى مصير حزب الله.

وكشف البعض أنَّ لدى الرئيس عبّاس شعوراً بأنَّ هناك أطرافاً عربية تعمل على إسقاطه من رئاسة السلطة الفلسطينية، وإيجاد البديل الذي تريده الولايات المتحدة و(إسرائيل)، خصوصاً مع تصلّب مواقف الرئيس عبّاس في عملية السلام، وإصراره على مبدأ (حل الدولتين)، ورفضه التساوق مع التصفية التي تحدث للقضية

(1) المرجع السابق، ص50-51.

من أجل التطبيع، وكذلك رفضه التدخّل في الصراع الإقليمي وتحديداً الصراع السعودي الإيراني.

وأضاف البعض: إنَّ صراحة "الاستدعاء" السعودي للرئيس عبّاس كان مستهجناً، فالطريقة التي دُعي بها غير مفهومة وعليها علامات استفهام، لا سيّما وأنّها جاءت بشكلٍ متزامن مع استقالة سعد الحريري من رئاسة الحكومة اللبنانية، وأنَّ ما طُرح باجتماع الرئيس عبّاس وولي العهد محمد بن سلمان كان خطيراً، حيث وضع الأخير الرئيس عبّاس بصورة مستقبل المنطقة، وما ستؤول إليه القضية الفلسطينية، وكذلك الصراع مع إيران، وموقف الرياض من حركة حماس.

كما ادعى المختص في الشؤون العربية في القناة العاشرة الإسرائيلية "تسفي يحزقيلي"، أنَّ ولي العهد السعودي محمد بن سلمان طلب من الرئيس عبّاس في اللقاء الأخير الذي جمعهم في الرياض، قطع كامل لعلاقات السلطة الفلسطينية مع إيران. وحسب ادّعاء "يحزقيلي": من القضايا التي ناقشها السعوديون مع الرئيس عبّاس، صور القيادي في حركة حماس صالح العاروري في طهران بعد اتفاق المصالحة الفلسطينية، وبعد أنْ أصبحت حركة حماس جزءاً من السلطة الفلسطينية، وناقشوا أيضاً تعاون قوات حركة فتح في لبنان الموجودة تحت سلطة منظمة التحرير الفلسطينية مع حزب الله اللبناني.

وحسب مسؤول فلسطيني فإنَّ السعودية تدعم مواقف الرئيس عبّاس الذي يطالب بإخضاع كل الأسلحة في قطاع غزة والضفة الغربية للسلطة الفلسطينية، لكن حماس تؤكّد بأنَّ مسألة المقاومة ليست مطروحة على الجدول[1].

وكانت صحيفة "الأخبار" اللبنانية قد حصلت على وثيقةٍ سرية صادرة عن وزارة الخارجية السعودية، هي عبارة عن رسالةٍ موجّهة من وزير الخارجية عادل الجبير إلى ولي العهد محمد بن سلمان، وفيها خلاصة مباحثات وتوصيات حول مشروع إقامة علاقات بين السعودية و(إسرائيل)، استناداً إلى ما أسماه اتفاق الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة. وتكشف الوثيقة حجم التنازلات التي تنوي الرياض تقديمها في سياق تصفية القضية الفلسطينية، وهاجسها الحصول في المقابل على عناصر قوة ضد إيران والمقاومة وعلى رأسها حزب الله.

---

(1) **"خفايا زيارة الرئيس "المتوترة" للسعودية.. وخوف من أن تلقى حماس مصير حزب الله"**، موقع دنيا الوطن، 2017/11/13.
https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2017/11/13/1098324.html

وفيما يأتي نص الوثيقة:

"المملكة العربية السعودية

وزارة الخارجية

عاجل جداً .. وسري للغاية

صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان ـــ حفظه الله

أتشرّف بأن أرفع إلى سموكم مشروع إقامة العلاقات بين المملكة ودولة (إسرائيل) استناداً إلى اتفاق الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، والذي تمت مناقشته مع وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية بناءً على توجيهكم السامي الكريم:

إنَّ المملكة العربية السعودية هي مهبط وحي الإسلام، وأرض الحرمين الشريفين، ويتّجه أكثر من 1,6 مليار مسلم نحو مكة المكرمة خمس مرات في اليوم في صلواتهم، ولها تأثير كبير وقوة دبلوماسية تضفي المصداقية للمساعي نحو السلام.

والمملكة كانت تعهدت في اتفاق الشراكة الاستراتيجية مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بأن أي مسعى أمريكي ـــ سعودي هو مفتاح النجاح، حيث إنَّ السعودية هي الدولة الأمثل في العالمين العربي والإسلامي لحشد الآخرين نحو حل، ولا يمكن لأي حل للقضية الفلسطينية أنْ يكتسب الشرعية ما لم تدعمه المملكة العربية السعودية، كونها قبلة المسلمين.

إنَّ تقارب المملكة العربية السعودية مع (إسرائيل) يتضمن مخاطرة من قبل المملكة تجاه الشعوب الإسلامية، لِما تمثله القضية الفلسطينية من مكانةٍ روحية وإرثٍ تاريخي وديني. ولن تُقدم المملكة على هذه المخاطرة إلاّ إذا شعرت بتوجه الولايات المتحدة الصادق ضدَّ إيران التي تقوم بزعزعة استقرار المنطقة من خلال رعايتها للإرهاب، وسياساتها الطائفية، وتدخّلها في شؤون الغير، وخصوصاً أنَّ هذا السلوك الإيراني قد أدانه العالم الإسلامي بالإجماع بشكلٍ رسمي خلال مؤتمر منظمة التعاون الإسلامي الذي عقد في مدينة اسطنبول في شهر نيسان (أبريل) 2016.

وبناء على ذلك، فإن مشروع السلام الذي تقترحه المملكة يقوم على الآتي:

أولاً: إنَّ أي تقارب بين المملكة و(إسرائيل) مرهونٌ بتكافؤ العلاقة بين البلدين، فعلى المستوى العسكري تعتبر (إسرائيل) الدولة الوحيدة التي تمتلك السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط، ممّا يمنحها عامل التفوُّق في توازن القوى إقليمياً، وبناء على ذلك: فإنّه ينبغي السماح للمملكة امتلاك مثل هذه المقومات الردعية، أو تجريد (إسرائيل) منها.

ثانياً: ستسخّر المملكة العربية السعودية قدراتها الدبلوماسية وعلاقاتها السياسية مع السلطة الفلسطينية ومع الدول العربية والإسلامية، لتسهيل إيجاد الحلول

المعقولة والمقبولة والمبتكرة بشأن القضايا المختلف عليها في البنود المتضمّنة في المبادرة العربية للسلام التي تقدمت بها المملكة العربية السعودية، ومن خلال تبني الولايات المتحدة للمبادرة بطرح الحلول الإبداعية للمسألتين الرئيستين، وهما: مدينة القدس، واللاجئين الفلسطينيين، كالآتي:

1- اخضاع مدينة القدس للسيادة الدولية، من خلال تبني "مشروع بيل" لعام 1937، ومشروع الأمم المتحدة لعام 1947 حول القدس، وهما مشروعان دوليان للتقسيم قد أوصيا بعدم ضم المدينة للدولتين اليهودية والعربية المقترح إقامتهما، ووضع المدينة تحت السيادة الدولية، ونصّ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (181) الصادر في 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1947 القاضي بتقسيم فلسطين، على إخضاع مدينة القدس لنظامٍ دولي خاص تدار بموجبه من جانب الأمم المتحدة، وأنْ يقوم مجلس الوصاية بتعيين مسؤوليات الجهة المديرة للمدينة وواجباتها، ونص مشروع التدويل على عدم جواز اتخاذ أي طرفٍ من الأطراف المتنازعة (المتصارعة) القدس عاصمةً له.

2- أمّا عن قضية اللاجئين الفلسطينيين: فتؤكّد السعودية سعيها لتوطينهم حيث هم، فمن الممكن للمملكة الإسهام بدورٍ إيجابي إضافي في حل قضية اللاجئين من خلال دعم اقتراحات مبتكرة وجريئة مثل:

أ- إلغاء توصية جامعة الدول العربية الذي لا يزال سارياً منذ خمسينيات القرن الماضي، والداعية بعدم تجنيس الفلسطينيين بجنسية أي بلد عربي.

ب- بذل الجهود لتوزيع اللاجئين الفلسطينيين على البلدان العربية، واعطائهم جنسياتها وتوطينهم فيها.

ثالثاً:

اقترحت المملكة في اتفاق الشراكة مع الرئيس "ترامب"، أنَّ السعودية والولايات المتحدّة يحتاجان للتوصّل إلى اتفاقٍ حول المبادئ الرئيسية للحل النهائي، ويتبع ذلك لقاء بين وزراء الخارجية في المنطقة بدعوة من الولايات المتحدّة، بهدف الوصول للقبول من الأطراف حول هذه المبادئ. يدعو الرئيس "ترامب" بعد ذلك قادة من المنطقة لتبني هذه المبادئ، وتبدأ المفاوضات بعد ذلك على الاتفاق النهائي.

رابعاً:

إنَّ الدور الأكثر فاعلية للسعودية، هو أنْ تدعم وتحشد الآخرين نحو حلٍّ يحقق عصراً جديداً من السلام والازدهار بين (إسرائيل) ودول العالم العربي والإسلامي.

وفي مستهلّ تطبيع العلاقات مع (إسرائيل) لن يكون التطبيع مقبولاً للرأي العام في العالم العربي، لكن السعودية ترى أنَّ انسجام التقنيات الإسرائيلية مع القدرات

الاقتصادية لدول الخليج وحجم أسواقها، والطاقة البشرية العربية سيطلق القدرات الكامنة للشرق الأوسط ويحقق الازدهار، والاستقرار، والسلام.

خامساً:

إنَّ الصراع الإسرائيلي ـــ الفلسطيني هو أطول صراع في المنطقة وقد استخدمه المتطرفون لتبرير أفعالهم، كما شتّت انتباه الأطراف الفاعلة في المنطقة من التركيز على الخطر الرئيسي على المنطقة وهو إيران. إنَّ حلَّ هذا النزاع (الصراع) سيفتح المجال أمام التعاون الأمني والتجاري والاستثماري، وتعاون أكثر فاعلية في التصدّي لإيران. وعليه: فالطرفان السعودي والإسرائيلي متفقان على الآتي:

1- المساهمة في التصدّي لأي نشاطات تخدم السياسات العدوانية لإيران في الشرق الأوسط.
2- زيادة العقوبات الأمريكية والدولية المتعلّقة بالصواريخ البالستية الإيرانيّة.
3- زيادة العقوبات المتعلّقة بالرعاية الإيرانية للإرهاب حول العالم.
4- إعادة نظر مجموعة (5 + 1) في الاتفاق النووي مع إيران، لضمان تنفيذ شروطه حرفياً وبشكل صارم.
5- الحدّ من وصول إيران إلى أرصدتها المجمّدة، واستغلال الحالة الاقتصادية المتردية لإيران، وتسويقها لرفع درجة الضغط على النظام الإيراني من الداخل.
6- التعاون الاستخباري المكثّف في محاربة الجريمة المنظمة، وتهريب المخدّرات المدعوم من إيران وحزب الله.

أطال الله بقاءكم وأدام عزكم.

عادل الجبير

وزير الخارجية[1].

وفي ذات السياق: صرّح الكاتب السعودي المعروف الدكتور أحمد العرفج من على شاشة قناة "روتانا خليجية" في حوارٍ تلفزيوني إنّه يؤيد التطبيع مع (إسرائيل)، وأنّه لا يرى أي مشكلة مع (إسرائيل) اليوم، يكفي أنْ يحصل الفلسطينيون على كامل حقوقهم.

وردّاً على سؤال المذيع المحاور إنْ كان مع التطبيع مع (إسرائيل)، قال الدكتور العرفج: "التطبيع الآن أمر مطروح، وعلينا أنْ ندرك أنَّ (إسرائيل) اليوم ليست هي قبل 40 عاماً؛ فهي كيان مستقل سواء اعترفت به أم لم تعترف به، وهي

---

(1) **"**الكشف عن وثيقة سرية بين الجبير ومحمد بن سلمان للصلح مع إسرائيل**"**، **وكالة سما الإخبارية**، 14/11/2017؛ http://samanews.ps/ar/post/319071/الكشف-عن-وثيقة-سرية-بين-الجبير-ومحمد-بن-سلمان-للصلح-مع-اسرائيل-

ذات تأثير عالمي ولا سيّما على الولايات المتحدة ولديها موقع ومكانة، وعلينا التوقف عن إصدار الأحكام بعواطفنا". وعن سؤالٍ: هل يرى التطبيع مع (إسرائيل) قادماً قريباً، قال العرفج: "إنَّ (إسرائيل) لم تعد في الواجهة، إنما يقف في الواجهة الآن هو العدو في اليمن، والمشاكل مع قطر، وإيران الصفوية لعلّها أكبر خطر، أي ليس لدي مشكلة مع (إسرائيل) بقدر ما لدي مشكلة مع إيران"[1].

ونقلت صحيفة "معاريف" الإسرائيلية في 21 تشرين الثاني (نوفمبر) 2017، عن وزير العدل السعودي السابق ورئيس رابطة العالم الإسلامي الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى، والمقرّب من ولي العهد محمد بن سلمان، قوله في محاضرة في الأكاديمية الدبلوماسية الدولية في باريس: إنَّ أي عمل عنف أو إرهاب باسم الإسلام غير مشروع في أي مكان، حتى في (إسرائيل). وقالت الصحيفة: إنّه منذ تعيينه في المنصب وإلى جانب "الثورة السياسية" التي يقودها بن سلمان، فإنَّ العيسى ينشر في العالم صورة جديدة للإسلام السعودي المعتدل الذي ينشد السلام، والمتسامح والمنفتح على العالم والديانات الأخرى، كما يحاول أنْ يزيل عن السعودية صورة الدولة الداعمة للإرهاب والمنظمات الإسلامية المتطرّفة مثل داعش.

وتحدّث العيسى في الأكاديمية الدبلوماسية عن نشاط بلاده ضد الإرهاب، وإساءة استخدام الإسلام لشرعنة النشاط السياسي المتطرف والعمليات الإرهابية على حد قوله. وردّاً على سؤال الصحافي الإسرائيلي "جدعون كوتس" حول ما إذا كان الإرهاب في (إسرائيل) والتجمعات اليهودية في العالم، والذي يرتبط منفذوه بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني يدخل ضمن هذا التعريف، أجاب العيسى: إنَّ أي عمل عنف أو إرهاب يتستر باسم الإسلام غير مشروع في أي مكان، وادّعى أنَّ الإسلام غير مرتبط بالسياسة، وهو دين محبة وتفهّم واحترام للآخر. وردّاً على تعليق الصحافي الإسرائيلي بأنّه أثناء زيارته للرياض زار قسم اللغة العبرية في جامعتها، وجّه له العيسى الدعوة لزيارة قسم دراسات الإسلام، ومقر الرابطة في مكّة في الزيارة القادمة[2].

كما توقع الخبير الاقتصادي السعودي حمزة السالم أن تصبح (إسرائيل) الوجهة الأولى لمواطنيه، في حال أقيمت علاقة رسمية بين الحكومتين السعودية والإسرائيلية، حيث قال في تغريدة على حسابه عبر "تويتر": "أتوقع أنّه إذا عُقد سلام

---

(1) "كاتب سعودي: مشكلتنا مع إيران وليست مع إسرائيل"، **وكالة سما الإخبارية**، 15/11/2017؛ http://samanews.ps/ar/post/319194/كاتب - سعودي-مشكلتنا – مع - إيران-وليست - مع-إسرائيل

(2) "وزير سعودي يدعو صحافي إسرائيلي لزيارة مكة ويدين أعمال المقاومة في فلسطين"، **وكالة سما الإخبارية**، 21/11/2017؛ http://samanews.ps/ar/post/319711/وزير-سعودي-يدعو-صحافي-اسرائيلي-لزيارة-مكة-ويدين-أعمال-المقاومة-في-فلسطين

مع (إسرائيل)، وتسهّلت الفيزا والدخول والخروج، أنّها ستصبح المحطة السياحية الأولى للسعوديين". فحسب السالم: فإنَّ (إسرائيل) من أجمل بلاد الله خلقة وتطوّراً، وجمعت بين روح جمال الشرق والغرب والحضارات القديمة والحديثة. ورغم الانتقادات الحادة لحمزة السالم على تغريدته، ورفض غالبية المعلّقين لمبدأ التطبيع مع (إسرائيل)، إلاَّ أنَّ بعض المغرّدين أيّدوا ما قاله السالم.

وقال الأكاديمي السعودي لؤي الشريف، مؤيداً تغريدة حمزة السالم: "سأسافر حينها أسبوعياً من جدة إلى أورشاليم مدينة نبي الله الملك داود عليه السلام ملك إسرائيل، ثمَّ أذهب لأريحا التي فتحها يوشع وهزم الجبارين، ثمَّ إلى شكيم التي سماها الرومان نابلس، حيث قابل يعقوب راحيل، وتزوجا وأنجبا يوسف وبنيامين، ثمَّ لبيت لحم مسقط رأس المسيح".

وقد تعالت في الأونة الأخيرة أصوات نُخب سعودية من اقتصاديين وسياسيين وإعلاميين، يدعون للتطبيع العلني مع (إسرائيل)، وإقامات علاقات متبادلة معها. ويبرر سعوديون دعوتهم بزعمهم أنَّ الدول العربية تخلّت عن بلادهم، وأنَّ الخطر الأكبر الذي يواجه السعودية قادم من إيران وليس من تل أبيب[1].

وفي ذات السياق أيضاً: كشف "ديفيد هيرست D. Hearst" ما قال إنّها مخاوف أردنية كبيرة من تسارع السعودية تجاه الانفتاح على (إسرائيل). ونقل عن مصادر في الديوان الملكي الأردني قولهم: إنَّ نواقيس الخطر تدق في عمّان بعد تقارير تحدّثت عن استعداد الرياض للتنازل عن حق العودة الفلسطيني، كجزءٍ من صفقة سلام مع (إسرائيل). وأرجع "هيرست" مخاوف عمّان إلى ما أسماه مضي الرياض باندفاعة قوية صوب تل أبيب متجاوزة الأردن. فالسعودية تمضي متجاوزة الأردن في اندفاعها نحو تطبيع العلاقات مع (إسرائيل)، حيث تقدّم تنازلات عن حق اللاجئين الفلسطينيين، الأمر الذي قد يهدّد الاستقرار في المملكة الهاشمية، ويقوّض دورها كراعٍ للأماكن المقدّسة في القدس، بحسب ما صرّح به مسؤول كبير مقرّب من الديوان الملكي في عمّان.

واتهم المسؤول الأردني ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان بالتعامل مع الأردن بازدراء، قائلاً: "إنّه يتعامل مع الأردنيين والسلطة الفلسطينية كما لو كانوا عبيداً وهو السيّد، وعلينا أنْ نتبعه فيما يفعل. لا هو يستشيرنا، ولا هو ينصت إلينا". فقد دقت النواقيس في عمّان بعد تسريباتٍ شبه رسمية تقول إنَّ السعودية على استعدادٍ للتنازل عن حق العودة الفلسطيني، مقابل وضع القدس تحت السياسة الدولية كجزءٍ

---

(1) "اقتصادي سعودي: إسرائيل ستصبح الوجهة السياحية الأولى لنا"، **وكالة سما الإخبارية**، 25/11/2017؛
http://samanews.ps/ar/post/320087/-اقتصادي-سعودي-إسرائيل-ستصبح-الوجهة-السياحية-الأولى-لنا%E2%80%8E

من صفقة سلام في الشرق الأوسط، بما يفتح المجال أمام إقامة تحالف سعودي إسرائيلي لمواجهة إيران. إذ من شأن صفقة كهذه أنْ تقوّض الوضع الخاص الذي يتمتّع به الأردن كراعٍ للحرم الشريف، كما هو منصوص عليه في المعاهدة التي أبرمها الأردن مع (إسرائيل) في عام 1994.

وحسب قول المسؤول الأردني: فإنَّ "نصف سكّان الأردن هم من الفلسطينيين، وإذا ما دار حديث رسمي في الرياض حول التنازل عن حق العودة، فإنَّ ذلك سيؤدي إلى اندلاع حالة من الاضطراب في الأردن؛ فهذه قضايا بالغة الحساسية بالنسبة للأردنيين من الضفة الشرقية، وبالنسبة للفلسطينيين على حد سواء[1].

وكان ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان قد قال في مقابلةٍ مع صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية أجراها معه الصحفي الشهير "توماس فريدمان T. Friedman"، وذلك في محاولةٍ منه لتبيان التوجّه السعودي الجديد نحو التغيير الدراماتيكي في المفاهيم الدينية عند حكّام السعودية الجدد: إنَّ عهد النبي محمد قد شهد اختلاطاً بين الرجال والنساء، وكان هناك مسارح موسيقية، وكان هُناك احترامٌ للمسيحيين واليهود في شبه الجزيرة العربية، وذلك في محاولةٍ منه لإعادة تعديل الصورة الذهنية عن السعودية التي توصف بالتشدّد منذ عقود.

ويقول فريدمان عن المقابلة الأولى لبن سلمان عقب احتجاز عشرات الأمراء والوزراء: "يبدو أنَّ محمد بن سلمان - الذي درس القانون ونشأ في مؤسّسة عائلته للتعليم والرعاية الاجتماعية -في مهمةٍ لإعادة الإسلام المعتدل إلى البلاد. ولم يقتصر الأمر على كبح سلطة الشرطة الدينية السعودية التي عُرِفَت بتعنيف السيدات إذا كشفوا أي شبرٍ من أجسادهن؛ بل سمح للنساء أيضاً بقيادة السيارات".

ورغم أنَّ "فريدمان" أشار إلى أنّه ما زال هناك شوطٌ طويلٌ ينتظر السعودية، قبل أن تقترب من أيِّ شيءٍ يشبه المعايير الغربية لحرية الرأي وحقوق المرأة، إلاَّ أنّه أعرب عن اندهاشه لِما حدث في السعودية، إذ يمكنك الآن -على حد تعبيره - الاستماع إلى حفلات الموسيقى الكلاسيكية في الرياض، وأنَّ مغنِّي موسيقى الكانتري "توبي كيث Toby Keith" قد أقام حفلاً للرجال فقط هُنا في شهر أيلول (سبتمبر) 2017، حيثُ غنَّى باللهجة السعودية أيضاً، وأنَّ مغنِّية السوبرانو اللبنانية هبة طويجي ستكون بين أول المغنِّيات النساء ممَّن سيُؤدين في حفلٍ للنساء فقط في كانون الأول (ديسمبر) من العام نفسه. وأضاف "فريدمان": إنَّ "محمد بن سلمان قال لي إنَّه قد

---

(1) David Hearst, "Jordan fears 'turmoil' as Saudis rush to embrace Israel", Middle East Eye, 16/11/2017;
http://www.middleeasteye.net/news/exclusive-jordan-braces-turmoil-saudis-rush-embrace-israel-1491957420

تقرَّر للتو أنْ يُسمَح للنساء بارتياد الملاعب وحضور مباريات كرة القدم، بعدما أذعن رجال الدين السعوديون كُلياً لهذا القرار"[1].

وفيما يخص قرار الرئيس الأمريكي "ترامب" في 6 تشرين الثاني (نوفمبر) 2017، الخاص بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى مدينة القدس، والاعتراف بأنَّ القدس عاصمة لدولة (إسرائيل)، ما دعا البعض لاعتبار قرار الرئيس "ترامب" بمثابة تصريح بلفور جديد.

لكن قرار الرئيس "ترامب" لا يوجد وجه تشابه بينه وبين تصريح بلفور الذي صدر منذ نحو مائة عام في عام 1917؛ فإذا ما حللنا تصريح بلفور من الناحية السياسية، نجد أننا حمّلناه فوق ما يحتمل؛ فالتصريح تضمّن رغبة حكومة صاحب الجلالة بأنْ يكون لليهود - مستقبلاً - وطناً قومياً في فلسطين، وأنَّ هذه الحكومة سوف تعمل على مساعدتهم لتحقيق هذا الهدف. لكن التصريح لم يتحدّث عن ماهية هذا الوطن، ولا آلية إنشاؤه ولم يتحدث التصريح صراحةً عن ضرورة قيام دولة لليهود في فلسطين. علماً بأنَّ هنالك فرقاً جوهرياً وقانونياً بين مصطلحي: الوطن القومي والدولة؛ فالأول: يُسمح بالإقامة فيه لأناسٍ دون الحقّ لهم بامتلاك السلطة، أمّا الآخر: فهو عبارة عن أرضٍ وشعبٍ وسيادةٍ كاملةٍ غير منقوصةٍ. ثمَّ الأهم من ذلك كله: إذا كانت بريطانيا قد جعلت لتصريح بلفور قوة الإلزام في صك انتدابها على فلسطين الصادر في عام 1922؛ فماذا قدّم العرب عموماً والفلسطينيون خصوصاً بالمقابل للتصدّي لهذا التصريح؟ بالتأكيد لا شيء.

أمّا قرار الرئيس "ترامب"؛ فهو قرارٌ صريحٌ ومُلزمٍ لحكومة بلاده تجاه (إسرائيل) بصرف النظر عن تاريخ تنفيذه فعلياً على أرض الواقع. وإجمالاً: تنبع خطورة قرار الرئيس "ترامب" في ظل صمتٍ فلسطينيٍّ وعربيٍّ وإسلاميٍّ مريب، ما خلا بعض عبارات النقد، واستخدام مصطلحات من قبيل الإدانة والاستنكار التي لن تغيّر من الواقع شيئاً.

ففلسطينياً: ومع علم القيادة الفلسطينية مسبقاً بالقرار الأمريكي، كان المطلوب للرد على هذا القرار ليس أقل من التحلل نهائياً من الاتفاقيات الموقعة مع (إسرائيل)، إذ لم يعد لتلك الاتفاقيات أي معنى أو قيمة سياسية أو أخلاقية، بعد أنْ تم الإجهاز

---

(1) Thomas Friedman, "Saudi Arabia's Arab Spring, at Last The crown prince has big plans to bring back a level of tolerance to his society", New York Times, 23/11/2017;
https://www.nytimes.com/2017/11/23/opinion/saudi-prince-mbs-arab-spring.html?action=click&pgtype=Homepage&clickSource=story-heading&module=opinion-c-col-left-region&region=opinion-c-col-left-region&WT.nav=opinion-c-col-left-region

نهائياً على أخطر قضية من قضايا الحل النهائي، والتي سيعقبها بكل تأكيد قراراً آخراً بتوطين اللاجئين الفلسطينيين في أماكن تواجدهم؛ وبذلك: تكون القضية الفلسطينية قد تمَّ تصفيتها بالمطلق. ولن نصل إلى حد القول بسحب الاعتراف الفلسطيني بدولة (إسرائيل)، لأنّه ليس من حق الفلسطينيين سحب اعترافهم بـ (إسرائيل) لأنَّ التي اعترفت بالأخيرة، هي منظمة التحرير الكيان المعنوي السياسي للشعب الفلسطيني؛ فطبقاً لاتفاقية مونتفيديو لعام 1933: لا يحق لدولةٍ اعترفت بدولةٍ أخرى سحب اعترافها بها، بينما التي اعترفت بمنظمة التحرير هي حكومة دولة (إسرائيل)، أي يجوز لأي حكومةٍ لاحقة التنصّل من ذلك الاعتراف. وحتى التوصيات بهذا الشأن والتي اتخذتها اللجنة المركزية لمنظمة التحرير في 15 كانون الثاني (يناير) 2018، ليست ملزمة للجنة التنفيذية ولن تنفّذ.

بينما الموقف الفصائلي الفلسطيني بمجمله لم يكن مقبولاً في حدّه الأدنى، إذ لم يختلف عن الموقف الرسمي الفلسطيني بالإدانة والاستنكار لصدور هذا القرار. ولم نجدها تقوم بعملٍ مقاومٍ تحاول من خلاله تعطيل تنفيذه، وربما يعود ذلك لكون هذه الفصائل مجتمعة باتت عبئاً ثقيلاً على القضية الفلسطينية بملقاتها كافة. فأيٍّ من تلك الفصائل ليس لديه برنامج فعلي لمواجهة قرار "ترامب"، أو مواجهة القرار الإسرائيلي بضم جزءٍ كبيرٍ من الضفة الغربية لـ (إسرائيل). ولا نجافي الحقيقة إنْ قلنا: إنَّ هذه الفصائل قد وصلت إلى حدِّ المراهقة السياسية، والاحتضار السياسي والأخلاقي، وأنّها باتت تخشى من انتقامٍ قاسٍ بحقها إنْ حاولت الإيتاء بردٍّ فعلٍ يخالف مشيئة القوى المهيمنة على المشهد الفلسطيني. وبالتالي: فإن الفصائل الفلسطينية مجتمعة لا تقلَّ في إفلاسها السياسي عن إفلاس السلطة الفلسطينية، كلٌّ حسب برنامجه وأيديولوجيته.

أمّا عربياً وإسلامياً: فممّا يؤسف له أنَّ المواقف العربية والإسلامية لم ترقَ إلى الحدِّ المقبول أخلاقياً، فلم نجد دولةً منهم أقدمت على اتخاذ خطواتٍ مضادة لقرار الرئيس "ترامب" قد تصل إلى حدِّ قطع العلاقات مع واشنطن؛ بل صمتوا صمت القبور حتى قيل إنَّ بعض الدول العربية كانت على علمٍ مسبق بهذا القرار ووافقت عليه، ويبدو أنَّ ردود فعل بعض هذه الدول يؤكّد ما ذهبنا إليه. وإنْ كان الموقف التركي نوعاً ما متقدّماً عن بقية المواقف الأخرى، لكن أنقرة لم يصل بها الأمر حد قطع العلاقات مع تل أبيب كما تعهّد الرئيس "طيب رجب أردوغان"، ولم يخفّض مستوى علاقات بلاده بواشنطن في الحد الأدنى.

وفي المجمل: فإنَّ المواقف الفلسطينية الرسمية والحزبية من ناحية، وكذلك العربية والإسلامية من ناحية أخرى تجاه قرار الرئيس "ترامب" لم تكن مواقف جادة يعوَّل عليها، وإنّما مجرّد مواقف لا تعدو كونها مسكّنات الهدف منها امتصاص غضبة الشعوب ليس إلاّ، ثمَّ يتم تمرير هذا القرار -لاحقاً -تحت سياسة الأمر الواقع.

وبذلك: فإنَّ تلك المواقف في التحليل الأخير لا تعدو كونها متواطئة مع القرار الأمريكي، خشية إغضاب الإدارة الأمريكية، والتعرّض لنقمتها.

وإنْ كان الموقف الإيراني من قرار الرئيس "ترامب" متدنياً ولم يرقَ إلى المستوى المطلوب فلسطينياً شأنه شأن المواقف الفلسطينية والعربية، لكنَّ بما أنَّ الفلسطينيين والعرب السُنّة –أصحاب القضية الأساسيون -لم يكونوا حريصين على قضية القدس. ولم يتعدّى مجرد الإدانة فحسب؛ فإنَّ أيَّ تهاونٌ منهم تجاه قضاياهم المصيرية ولا سيّما قضية القدس، يُعدّ بلا شك إضافة نوعية لرصيد إيران التي تتعامل مع الملفّات الفلسطينية بحذرٍ شديد، كي لا تتورّط في صراع عسكريٍّ مع الولايات المتحدة و(إسرائيل) قد لا يُحمد عقباه.

إنَّ الخوار العربي تجاه القضية الفلسطينية وخصوصاً فيما يُسمّى "صفقة القرن" الأمريكية التي بدأت ملامحها في الظهور للعيان، من خلال مسألة نقل السفارة الأمريكية إلى مدينة القدس، ومعرفة الأطراف العربية المعنية بهذه الصفقة كالسعودية ومصر، يعني في التحليل الأخير أنَّ العرب قد تنصّلوا تماماً من القضية الفلسطينية ولم يعدْ يهمّهم سوى إيجاد حلٍّ متواضع لها، لكي يفرغوا من قضيةٍ أرّقتهم لعقودٍ طويلةٍ بأي ثمن حتى لو كان على حساب الشعب الفلسطيني المعني الأول والرئيس بها.

ومهما يكن من أمر: لا نستطيع الادّعاء بأنَّ التدخّل الإيراني في الشأن العربي كان له دور سلبي على مصير القضية الفلسطينية، فسواء تدخّلت إيران أم لم تتدخّل؛ فالموقفين الرسمي والشعبي العربيين ليسا بحاجة لأية ذريعةٍ للإضرار بالقضية الفلسطينية، لا قبل الحِراكات العربية ولا بعدها. فمن أهم مخرجات هذه الحِراكات أنَّ العرب تجاهلوا هذه القضية تماماً عندما قاموا بحِراكهم، ولم يهتفوا في الميادين نصرةً لفلسطين، حيث كان شغلهم الشاغل إنجاز قضاياهم الوطنية القُطرية؛ وبالتالي: غابت فلسطين وقضيتها عن رأس جداول القائمين بأمر تلك الحِراكات. بل لعبت أنظمة عربية أدواراً مسيئة بحق القضية الفلسطينية، عندما غضّت البصر عن الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة وأهمّها عدوان عام 2014، إذ وجدنا أنظمة عربية قد حمّلت الفلسطينيين مسئولية التصعيد الذي أدّى إلى حدوث العدوان، ولم نجد دولة عربية تدين هذا العدوان، وتركوا الفلسطينيين منفردين يتحمّلون وزر تواطؤ العرب. وفي المقابل: وجدنا حركات المقاومة الفلسطينية بعد الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة (2008-2009، 2012، 2014)، قد وجّهت في بياناتها -بعد أنْ انتهت تلك الاعتداءات -الشكر لإيران على ما قدّمته من مساعداتٍ عسكريةٍ، أهلتّها للصمود أمام الترسانة العسكرية الإسرائيلية.

صحيح أنَّ إيران يعنيها في المقام الأول مصالحها العليا، ويأتي على رأس تلك المصالح التمدّد في الإقليم العربي وفي كافة أرجاء العالم الإسلامي، لكنّها تعي تماماً

أنَّ كل شيء بمقدار، وأنَّ إنجاز تلك المصالح يجب أنْ يتم بحذرٍ شديد لكيلا تفشل مخططاتها. فإيران وإنْ أيّدت الحِراكات في بعض الدول العربية لم يكن بمقدورها في الحسابات السياسية والاستراتيجية الوقوف موقف المتفرّج إزاء ما يحصل في سوريا؛ فقرّرت منذ البداية التدخّل في الأزمة السورية بكل ما أُتيت من قوّة حتى لا تخسر منطقة حيوية وجيوستراتيجية بحجم سوريا، تعتبرها طهران نقطة الانطلاق نحو تحقيق أهدافها والتي لن يكون أمامها أدنى عائق في إعلان زعامتها للعالم الإسلامي إنْ نجحت في دحر المعارضين للنظام السوري.

لذلك: فإنَّنا نرى أن التدخّل الإيراني في المنطقة العربية لم يكن سبباً رئيساً لاستنزاف القضية الفلسطينية وإخراجها عن مسارها، وإنّما الفلسطينيون أنفسهم وبني جلدتهم من العرب هم المسئولون مسئولية مباشرة عن إضعاف قضيتهم المركزية وإنهاكها بخلافاتهم غير المبررة، الأمر الذي جرّأ الآخرين على التدخّل في شؤونهم الداخلية.

كما ونقرر من باب استشراف المستقبل: أنَّ إيران التي تمكّنت من بناء قوّتها العسكرية المتطوّرة في مجال الأسلحة الثقيلة، والصواريخ البالستية بعيدة المدى، والغوّاصات البحرية التي تضاهي ما بنته أرقى الترسانات الحربية العالمية، وأنظمة الرادار المتطوّرة، والبرنامج النووي الذي يسير بخطىً حثيثة نحو تحقيق هدفه المنشود، وبناء أذرعٍ عسكريةٍ متشعّبةٍ في كل من لبنان واليمن والعراق وغيرها من البلدان العربية قد نجحت في أنْ تجعل من نفسها قوّةٍ إقليميةٍ يُعتد بها، وتستطيع من خلالها تحقيق أهدافها بدقةٍ متناهية. وذلك في وقتٍ لا زال فيه العالم الإسلامي السُنّي وخاصة المنظومة العربية فيه خائرةً، ليس بمكنتها مجاراة إيران فيما تقدّمت به؛ بل ولكي يدافع العالم الإسلامي السُنّي عن نفسه لا يجد سوى الاستنجاد بالقوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة. والغريب في الأمر: أنَّ العرب وعوضاً عن تطوير إمكانياتهم المدنية والعسكرية، ينشغلون يومياً في تفريخ قنواتٍ فضائيةٍ لا تُسمن ولا تُغني لأنَّ مهمّتها الرئيسة إشغال الشباب العربي بقضايا تافهة، الهدف منها إبعادهم عن تحقيق أحلامهم بمستقبلٍ واعدٍ، والارتقاء بأوطانهم، وتشجيعهم على الانغماس بالملذّات الحسيّة، وإدمان المخدّرات.

ثالثاً: ملامح الدور الإيراني فلسطينياً بعد توقيع الاتفاق النووي

بعد أنْ وضعت الحرب العراقية الإيرانية أوزارها في عام 1988، تمكّنت إيران من إعادة بناء قوّتها العسكرية من جديد وفي زمنٍ قياسي، رغم الحصار الاقتصادي والعسكري الذي فرضته عليها الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية. كما اهتمّت إيران بتسريع وتيرة برنامجها النووي للأغراض السلمية، ممّا أدّى إلى ازدياد القلق الغربي والإسرائيلي تجاه مضاعفة قوتها العسكرية، وتمكّنها من بناء

ترسانةٍ عسكريةٍ يُشار إليها بالبنان من ناحية، واحتمالية مخاطر مشروعها النووي ضد أمن (إسرائيل) من ناحيةٍ أخرى، الأمر الذي جعل من إيران قوّةٍ إقليميةٍ مُهابة، ودفع المجتمع الدولي -اضطراراً -للتفاوض معها حول برنامجها النووي، كيلا تتمكّن من انتاج سلاح نووي للأغراض العسكرية.

وهنالك اعتقادٌ بأنَّ الموقف الإيراني حيال ملفات منطقة الشرق الأوسط بعد توقيعها للاتفاق النووي مع الدول الغربية سوف يتبدّل، خصوصاً إذا ما رفعت الدول الغربية حصارها الاقتصادي عن طهران. ورغم ما في هذا الطرح من وجاهةٍ سياسيةٍ، إلاَّ أنَّ ذلك الأمر من وجهة نظرنا مستبعد في المنظور القريب، وذلك للأسباب التالية[1]:

1- إذا ما تغيّر الموقف الإيراني حيال ملفات المنطقة وخصوصاً الملف الفلسطيني، وإذا ما توقف دعمها المالي والعسكري لحركات المقاومة الفلسطينية تحديداً، فذلك قد يُفسّر فيما بعد على أنَّها لم تكن جادّة من قبل في خدمة المشروع الإسلامي، في مواجهة قوى الاستكبار العالمي – حسب التعبير الذي يحلو للمسئولين الإيرانيين دوماً استخدامه.

2- إذا ما غيّرت إيران سياساتها ومواقفها تجاه المنطقة، فذلك يعني رغبتها في الخروج من المنافسة على زعامة العالم الإسلامي، خصوصاً وأنَّ جميع المؤشّرات ترجّح قرب إعلانها تلك الزعامة وبالذات بعد أن نجحت بفرض إرادتها في سوريا، ونجاحها بمساعدة النظام السوري وروسيا باستعادة مدينة حلب أهم المدن السورية الاستراتيجية. وكذلك الأمر نجاحها في ترسيخ أقدام جماعة الحوثيين في اليمن الذين باتوا رقماً صعباً لا يمكن تجاوزه في الملف اليمني. ولا ننسى الدور الإيراني في جعل حزب الله اللبناني قوّةً عسكريةً مرهوبة الجانب إسرائيلياً، حتى مع انشغال هذا الحزب في حربه بسوريا، وأخيراً: التوغّل السياسي والمذهبي الإيراني في أفريقيا من خلال المساعدات المالية والاستثمارات الطائلة في تلك القارة.

3- أنَّ نجاح إيران في إدارة ملف الأزمة السورية بتعقيداته كافة زاد وسوف يزيد من انكفاء وعزلة "تركيا أردوغان" عن التدخّل في ملفّات المنطقة؛ وبالتالي: خسارة تركيا لدورها المحوري في المنطقة كأكبر قوة إسلامية سُنّية.

4- أنَّ إيران تجيد استخدام البراغماتية في إدارة صراعها مع القوى المعادية، وما اضّطرار القوى الغربية لتوقيع الاتفاق النووي معها إلاَّ جزءٌ من تلك السياسة.

---

(1) المرجع السابق، ص53-55.

5- أنَّ البعد المذهبي في سياسة إيران يجعلها مؤهّلة لفرض إرادتها السياسية في المنطقة، من خلال امتلاك الشيعة لعقيدة الجهاد والتضحية في سبيل القضية التي يؤمنون ويحاربون من أجلها، الأمر الذي لا نجده في الوقت الراهن لدى اتباع المذهب السُنّي؛ بل نجد في المقابل تخاذلاً من أتباع المذهب الأخير تجاه قضاياه القومية، ويأتي في مقدمتها نصرة القضية الفلسطينية والذبُ عنها.

6- أنَّه لا شيء يجعل إيران تتحلّل من مواقفها تجاه ملفّات المنطقة وخصوصاً القضية الفلسطينية، وهي تُدرك جيداً أنَّه بوّابتها للولوج إلى ملفّات المنطقة كافة، ومع عدم وجود منافسٍ إقليمي بإمكانه منافستها؛ وبالتالي: فهي تُعد أقوى قوّة إقليمية إسلامية في كافة أنحاء الفضاء الشرق أوسطي.

7- عدم الرغبة الإيرانية في استعادة مصر لدورها الإقليمي الرائد الذي خسرته.

8- الرغبة الإيرانية بتوريط السعودية في حربٍ داميةٍ مع اليمن، إذ لن تعود السعودية - بعد أنْ تضع الحرب أوزارها -كما كانت قوّةً اقتصاديةً أو إقليميةً مرموقة.

وهذا كله سيساعدها على التمدّد بالمنطقة أكثر فأكثر، ولكي تُعلن لاحقاً زعامتها للعالم الإسلامي في ظل عدم وجود منافسٍ قوي ينازعها هذه الزعامة، سوى تركيا المكبّلة بعلاقاتٍ وطيدةٍ مع (إسرائيل)، وارتباطاتٍ قوية مع الغرب وحلف الناتو، ممّا يجعل فرصة تركيا في المنافسة شبه ضعيفة، وذلك مع اليقين الإيراني بأنَّ محاولات أنقرة للولوج إلى ملفّات المنطقة، وإعادة إحياء سلطنتها العثمانية من جديد من خلال البوّابة الفلسطينية غير جدّي. فمع تسويق أنقرة لنفسها على أنَّها تعمل جاهدةً لرفع الحصار عن قطاع غزة، فإنَّ المساعدات التي تقدّمها لسكّان هذا القطاع لا تعدو كونها مساعدات عينية ضئيلة للغاية قياساً بحاجة القطاع المحاصر، بينما مساعداتها إلى السلطة الفلسطينية في رام الله تتخطّى ذلك إلى إقامة مشاريع بنية تحتية. ومن المفارقات: أنَّ المساعدات العينية التي قدّمتها الحكومة التركية لإغاثة أهالي قطاع غزة خلال العدوان الإسرائيلي عام 2014 لم تتجاوز المليون دولار.

وفيما يتعلّق بإيران: رأى رئيس جهاز الموساد الإسرائيلي السابق "شافيط" أنَّها لم تتراجع عن طموحاتها للوصول إلى قدراتٍ نوويةٍ عسكرية، وتواصل تطوير أي عنصر في هذه القدرات لم يتناوله الاتفاق النووي مع الدول الكبرى، ورأى أنَّ إيران تمثّل تهديداً وجودياً (لإسرائيل). وإلى جانب ذلك: نجحت إيران في نقل العراق إلى دائرة نفوذها، حيث يوجد لإيران وجود كبير في العراق يشمل وحدات من الجيش وحرس الثورة ومستشارين، كما أنَّ حزب الله اللبناني ليس سوى كتيبة إيرانية منتشرة على طول الحدود الشمالية (لإسرائيل)، ومزود بصواريخ وقذائف تهدّدها. ووفقاً لشافيط: فإنَّ إيران وروسيا اليوم حليفان في سوريا وخارجها، وهو ما يعني أنّنا

نعيش اليوم أمام "الهلال الشيعي" الذي يشكّل امتداداً إيرانياً من حدودها الغربية مروراً بالعراق وسوريا وحتى لبنان[1].

إنَّ التحدّي الذي تمثّله إيران اليوم في الصراع العربي الإسرائيلي، وفي موقفها من القضية الفلسطينية، هو في الوقت نفسه فرصة لكافة دول الإقليم ولقوى عديدة في المنطقة لرسم سياساتها، واتخاذ قراراتها حيال مستقبل وأمن فلسطين والمنطقة على قواعدٍ وحقائقٍ ليس آخرها حقائق الجغرافيا السياسية التي تؤكّد أنَّ إيران جزء من نسيج المنطقة التاريخي والحضاري، وأنَّ هذا الدور المتعاظم لإيران سينكشف على موازين قوّةٍ جديدة يُفضّل بالدول والحركات والتيارات الراشدة أنْ تساهم في تشكّلها بشكلٍ مناسبٍ يحفظ لها مصالحها إنْ غابت عنها عقائدها.

كما أنَّ هذا التحدّي الإيراني جعل من مستقبل (إسرائيل) الاستراتيجي عملاً قيد الإنجاز وليس عملاً منجزاً، وبات سؤال استمرار الوجود سؤالاً ملحّاً على قادة (إسرائيل)، وبات الصراع الدائر نائماً على أسسٍ حضاريةٍ شاملةٍ لإعادة رسم مستقبل المنطقة برمّته، فالصراع ضدَّ المشروع الإسرائيلي لم يكن ولم يعد صراعاً سياسياً على مناطق نفوذ، أو على دورٍ إقليمي لهذه الدولة دون تلك في سياق تحقيق المصلحة القُطرية، إنَّه صراع مفتوح على احتمالات أيّاً كانت سيناريوهاته سيعيد تشكيل المنطقة من جديد لأنَّ بوّابته من فلسطين وإلى فلسطين[2].

ومع ذلك: ونظراً لخشية النظم السياسية الرسمية في المنطقة فإنَّها تعمل حثيثاً على كبح جماح السياسة الخارجية الإيرانية، ومن ثمَّ: لم تسمح لها بالتدخّل في ملفّات المنطقة السُنّية، وخصوصاً ملف الأزمة السورية بكل تشعّباته، وكذلك ملف المصالحة الفلسطينية، خشية ولوجها إلى العمق السُنّي المهلهل أصلاً. وبالتالي: تتمكّن مستقبلاً من بسط هيمنتها السياسية والعسكرية التوسّعية في المواقع المهمّة والحسّاسة من المنطقة العربية؛ كسوريا والبحرين واليمن بعد أنْ باتت لاعباً لا يمكن تجاوزه في العراق الجار الذي كان ندّاً لها لعقودٍ طويلةٍ من الزمن[3].

ومن نافلة القول: إنَّ من حق أي دولةٍ البحث عن مصالحها وأنَّ تحققها مهما كانت الوسيلة المستخدمة، وذلك طبقاً للقاعدة التي تقول: (السياسة والأخلاق لا يلتقيان)؛ وبالتالي: فإنَّ إيران وغيرها من الدول الإقليمية المحورية لا يخرجان عن ذلك السياق. وفي المقابل: ماذا أعدَّ العالم العربي بإمكانياته الضخمة لكي يكون له دورٌ متميّز ولو محدود على خريطة المصالح الإقليمية أو الدولية؟ للأسف الشديد لا شيء؛ فإيران وتركيا يستغلان القضية الفلسطينية لتحقيق مكاسبهما ومصالحهما، بينما العرب تائهون بين خلافاتٍ قُطرية، أو خلافاتٍ إقليميةٍ حول قضايا عديمة

---

(1) **"رئيس الموساد السابق: الشرق الأوسط يعاد صياغته من جديد"**، مرجع سابق.
(2) أبو طه، "الجمهورية الإسلامية الإيرانية وقضية فلسطين"، ص10.
(3) أبو نحل، "الموقف الإقليمي من تحقيق المصالحة الفلسطينية"، ص54.

الجدوى بالإمكان تجاوزها، ويتجاهلون الحفاظ على حيوية القضية الفلسطينية التي أرّقتهم وأدمت الفلسطينيين على اختلاف مشاربهم؛ بل عمد العرب إلى بثّ بذور الشقاق بين أبناء الشعب الفلسطيني نفسه، فرأينا خلافاتٍ وانقساماً سياسياً حاد بين فصيلٍ فلسطيني وآخر، وخلافاتٍ داخل نسيج الفصيل الواحد.

المراجع

أولاً: المراجع العربية والمترجمة

- إدوارد كورنيش، الاستشراف مناهج استكشاف المستقبل، ترجمة: د. حسن الشريف، ط1، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 1428هـ (2007م).
- أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي؛ طارق عبد الجليل، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 1432هـ (2011).
- أحمد فؤاد الأهواني: أفلاطون، ط4، القاهرة، دار المعارف، 1991.
- أفلاطون: جمهورية أفلاطون، ترجمة: حنا خباز، ط2، بيروت، دار القلم، 1980.
- آية الله الخميني (الإمام)، تصدير الثورة كما يراه الإمام الخميني، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني (قدس سره)، الشؤون الدولية، طهران، ب.ت.
- تركيا والقضية الفلسطينية، تقرير معلومات (17)، إصدار قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 1431ه (2010م).
- جمال مظلوم، الصناعات الحربية في إيران، الشارقة، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2007.
- جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة: محمد البجيرمي، ط1، الرياض، مكتبة العبيكان، 1428ه (2007م).
- سامي الأخرس، تركيا والقضية الفلسطينية سياسات ومواقف، غزة، بيت الحكمة، 2015.
- ضياء الدين زاهر، مقدمة في الدراسات المستقبلية: مفاهيم – أساليب -تطبيقات، القاهرة، مركز الكتاب للنشر، 2004.
- عقيل سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية الاستمرارية والتغيير، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
- محمد عبد الله النقبى، الصراع الداخلي فى إيران وأثره على تطور سياساتها تجاه دول الخليج (1979-2011)، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث الأسيوية، قسم دراسات وبحوث العلوم السياسية والاقتصادية، جامعة الزقازيق، 2014.
- متين هيبر، التحديث والتحول السياسي: التجربة التركية في التحولات الراهنة ودورها المحتمل في إحداث التغيير في العالم العربي، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007.

- نظام بركات (محرر)، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، عمّان، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012.
- نيفين مسعد، صنع القرار فى إيران والعلاقات العربية-الإيرانية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.
- نيفين مسعد؛ أحمد يوسف أحمد (محرر)، حال الأمة العربية (2007-2008) ثنائية التفتيت والاختراق، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.
- هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، ترجمة: فاضل جتكر، ط1، الرياض، مكتبة العبيكان، 1422ه (2001م).
- وليد عبد الحي، إيران: مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020، الجزائر، مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، 2010.

ثانياً: المؤتمرات والدوريات والصحف

- أسامة أبو نحل، "الموقف الإقليمي من تحقيق المصالحة الفلسطينية: موقفي (إيران / تركيا)"، ورقة عمل مقدمة إلى منتدى (المصالحة الفلسطينية المواقف المحلية والإقليمية والدولية)، غزة، المركز الفلسطيني للتخطيط، منتدى غزة السابع للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2014.
- أسامة أبو نحل، "الدور الإيراني بعد الاتفاق النووي وتأثيره على القضية الفلسطينية"، ورقة عمل مقدمة إلى منتدى (القضية الفلسطينية في بيئة إقليمية متغيرّة: التطورات والتداعيات)، غزة، المركز الفلسطيني للتخطيط، منتدى غزة التاسع للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016.
- أسامة أبو نحل؛ سامي الأخرس، "المواقف الإقليمية من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (2008-2014) (مصر وتركيا نموذجاً) رؤية سياسية تحليلية"، المؤتمر العلمي الثامن (التحولات الموضوعية في القضية الفلسطينية بعد أوسلو) كلية الآداب / الجامعة الإسلامية – غزة، بتاريخ 2016/10/4.
- أنور أبو طه، "الجمهورية الإسلامية الإيرانية وقضية فلسطين جدل الأيديولوجيا والمصالح"، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، كانون الثاني (يناير) 2011،
- "تداعيات الأزمة الخليجية على القضية الفلسطينية"، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تموز (يوليو) 2017.
- حسام سويلم، "مضيق هرمز فى بؤرة الصراع الإيرانى الأمريكي"، القاهرة، مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، عدد 2، 2007.

- رابح عبد الناصر جندلي، "الدراسات المستقبلية: تأصيل تاريخي مفاهيمي ومنهجي"، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، العدد الأول، برلين، يناير 2017.
- "صحيفة: هكذا أصبحت تركيا قوة اقتصادية عالمية خلال سنوات قليلة"، ترك برس.

  http://www.turkpress.co/node/36869 ؛2017/7/14
- صحيفة الحياة اللندنية، العدد 16377، 2008/2/5.
- صلاح سالم، "رابطة الجوار العربي .. بين شروط الواقع ومعطيات التاريخ"، مجلة شؤون عربية، عدد 142، القاهرة، 2012.
- عبد المنعم سعيد، "التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1996"، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، 1996.
- فردريك معتوق، "حروب إيران: ألاعيب المخابرات، والصراعات على المصارف، والمقايضات السرية التي أعادت تشكيل الشرق الأوسط"، الدوحة، سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 25، آذار (مارس) 2017.
- مصطفى اللباد، "قراءة في مشروع إيران الاستراتيجي تجاه المنطقة العربية"، مجلة شؤون عربية، عدد 129، القاهرة، 2007.
- مصطفى عبد العزيز مرسي، "المأزق العربي ومصادر التناقضات العربية وتأثير العوامل الإقليمية والدولية"، مجلة شؤون عربية، عدد 129، القاهرة، 2007.
- "النظام السياسي في إيران: مؤسسات النظام وأليات الحكم والتفاعلات الداخلية"، مركز سورية للبحوث والدراسات، 2014.
- Richard L. Merritt & Dina A. Zinnes, "Validity of Power Indices", International Interactions, Vol. 14, No. 2, 1988.
- "The Military Balance 2012", International Institute for Strategic Studies, Volume: 2012 London, 7 March 2012.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

- إبراهيم أبراش، "العرب يدينون أنفسهم ويبرئون واشنطن والغرب"، وكالة سما الإخبارية، 2017/6/9؛
- العرب-يدينون-أنفسهم-ويبرئون-واشنطن-والغرب-د-ابراهيم-ابراش

  http://samanews.ps/ar/post/304908/

- إحسان الفقيه، "القاعدة التركية في قطر...الدُّعر غير المُبرَّر"، ترك برس، 2017/6/30؛
http://www.turkpress.co/node/36286
- "الإعلام العبري يزعم: إيران ضالعة في أحداث الأقصى وقدمت المساعدات للمرابطين"، موقع دنيا الوطن، 2017/8/1؛
- الاعلام-العبري-يزعم-إيران-ضالعة-في-احداث-الاقصى-وقدمت-المساعدات-للمرابطين http://samanews.ps/ar/post/309501/
- إلياس وحيدي، "تحالف تركيا وقطر مع المحور المناهض للغرب: رؤية إيرانية"، ترك برس، 2017/8/28؛ http://www.turkpress.co/node/38676
- "الإمارات لا تريد لتركيا أن تكون قادرة حتى على إعداد قائمة طعام"، ترك برس، 2017/8/5؛
http://www.turkpress.co/node/37773
- "إيران تختبر بنجاح مركبة للإطلاق الفضائي"، الجزيرة نت، 2017/7/27؛
http://www.aljazeera.net/news/international/2017/7/27/إيران-تختبر-بنجاح-مركبة-للإطلاق-الفضائي
- "إيران تدعم الأسد بأسلحة فتاكة لإخماد الاحتجاجات وإجهاض الثورة"، مأرب برس، 2012/3/24؛
http://marebpress.net/news_details.php?sid=41889&lng=arabic
- "إيران ترسل طائرات محملة بأطنان الأغذية إلى قطر"، CNN بالعربية، 2017/6/11؛
https://arabic.cnn.com/business/2017/06/11/iran-qatar-food-supplies
- "إيران تعلن إنشاء مصنع ثالث للصواريخ البالستية"، الجزيرة نت، 2017/5/25؛
- إيران- تعلن-إنشاء- مصنع- ثالث- للصواريخ-الباليستية /http://www.aljazeera.net/news/international/2017/5/25
- "إيران تكشف عن صاروخ باليستي جديد مداه 2000 كم"، وكالة سما الإخبارية، 2017/9/22؛
- إيران-تكشف-عن-صاروخ-باليستي-جديد-مداه-2000-كم http://samanews.ps/ar/post/314161/
- "إيران: لا نُميز بين حماس وحزب الله.. وكلاهما يحصلان على نفس الدعم"، موقع دنيا الوطن، 2017/7/31
https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2017/07/31/1071995.html
- "إيران وجماعات العنف في العالم الإسلامي"، التنوير للدراسات الإنسانية؛

http://www.altanweer.net/articles.aspx?id=20049&page_id=0&page_size=15&links=True

- أحمد البحراني، "أنقرة وطهران...تقارب ومستقبل واعد"، الميادين نت، 2017/10/4؛ http://www.almayadeen.net/news/politics/828308/البحراني
- أحمد ثابت محمد، وآخرون، "أثر المذهبية في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط: دراسة حالة العراق-سوريا –لبنان"، المركز الديمقراطي العربي؛ http://democraticac.de/?p=47176
- أحمد سمير القدرة، "القوى الإقليمية وصراع السيطرة والهيمنة"، وكالة أمد للإعلام، 2017/3/14؛ https://www.amad.ps/ar/Details/163628
- "أردوغان يؤكد عزم تركيا صناعة حاملة طائرات"، تركيا بوست، 2017/7/3؛ http://www.turkey-post.net/p-208648/
- أرشد محمد وستيف هولاند، "مصادر: أمريكا ستحاول تهدئة الأمور بين قطر والسعودية"، Reuters عربي، 2017/6/6؛ http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKBN18X152
- "أزمة قطر: أبعاد اقليمية وفلسطينية"، وكالة سما الإخبارية، 2017/6/9؛ http://samanews.ps/ar/post/304901/أزمة-قطر-أبعاد-اقليمية-وفلسطينية
- أسامة عبد العزيز، "تركيا وحسابات المكسب والخسارة في مواقف أردوغان من الحرب على غزة"، صحيفة الأهرام، العدد 44607، السنة 133، 2009/1/22؛ http://www.ahram.org.eg/Archive/2009/1/22/REPO3.HTM
- أسامة أبو نحل، "الشيعة وزعامة العالم الإسلامي الجديد"، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية 2008/2/17؛ http://www.mokarabat.com/s3513.htm
- "أزمة العلاقات الخليجية: في أسباب الحملة على قطر ودوافعها"، وحدة تحليل السياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017/6/5؛ http://www.dohainstitute.org/release/1d192969-f0e6-476a-ba7c-41b3bc5ad1f1
- "أكاديمي تركي: الأيام المقبلة ستشهد تنافساً بين أبناء الجيل الجديد من حكام الخليج"، ترك برس 2017/8/1؛ http://www.turkpress.co/node/37646
- "أكدت أن الدوحة استفادت من الأزمة إقليمياً ودولياً .. واشنطن بوست: قرصنة الإمارات تؤكد الفشل التام للحصار"، بوابة الشرق الإلكترونية، 2017/7/19؛ http://al-sharq.com/news/details/503097

- "ألمانيا: "روح المغامرة في السعودية تتسع ولن نسكت عنها" وتعاملهم مع الحريري مشين"، وكالة سما الإخبارية، 2017/11/17؛
- ألمانيا- روح-المغامرة-في-السعودية-تتسع-ولن-نسكت-عنها-وتعاملهم-مع-الحريري-مشين http://samanews.ps/ar/post/319346 /
- "أمير قطر: ما حدث قوّانا ودفعنا للمزيد من العمل"، الجزيرة نت، 2017/8/2؛ http://www.aljazeera.net/news/arabic/2017/8/2/
- أمير- قطر- ما- حدث- قوانا- ودفعنا-للمزيد-من-العمل
- "أمير قطر يهاتف روحاني ويؤكد إصداره أوامر بتعزيز العلاقة مع إيران على كافة المستويات"، وكالة سما الإخبارية، 2017/5/28؛ http://samanews.ps/ar/post/303715/
- امير-قطر- يهاتف- روحاني- ويؤكد-اصداره-اوامر-بتعزيز-العلاقة-مع-ايران-على-كافة-المستويات
- أمينة الجميل، "ماهية الدراسات المستقبلية: التطور التاريخي للتفكير نحو المستقبل"؛ www.http://birutme.com/?p=2201
- "أوضاع مأساوية للحريري في السعودية.. كان ينام على أرضية الفندق"، موقع دنيا الوطن، 2017/11/19؛ https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2017/11/19/1099892.html
- "اتفاق تركي إيراني برازيلي بتبادل اليورانيوم بالوقود النووي"، France 24، 2010/5/17؛ http://www.france24.com/ar/20100517-brazil-agreement-fuel-nuclear-deal-sign-uranium-swap-turkey-enrichment%20
- "آلاف العربات محملة بالسلاح والذخيرة تتوجه إلى سوريا: الجيش السوري والحشد الشعبي يعبدان طريق طهران - بغداد – دمشق"، وكالة سما الإخبارية، 2017/6/15؛ http://samanews.ps/ar/post/305500/الجيش-السوري-والحشد-الشعبي-يعبدان-طريق-طهران-بغداد-دمشق
- "اقتصادي سعودي: إسرائيل ستصبح الوجهة السياحية الأولى لنا"، وكالة سما الإخبارية، 2017/11/25؛ http://samanews.ps/ar/post/320087/اقتصادي-سعودي-إسرائيل-ستصبح-الوجهة-السياحية-الأولى-لنا%E2%80%8E
- "باحث سياسي: الوجود التركي أسهم في الصمود القطري"، ترك برس، 2017/7/10؛

http://www.turkpress.co/node/36673

- "بارزاني ينشر وثيقة تحدد موعد استفتاء استقلال إقليم كردستان"، موقع الخليج الجديد،

2017/6/8http://thenewkhalij.org/ar/node/70690

- باكينام الشرقاوي، "الانطلاقة الإقليمية التركية: لماذا؟ وكيف؟"، صحيفة أخبار العالم، 2009/12/16؛

http://www.akhbaralaalam.net/index.php?aType=haber&ArticleID=32557

- "بدء التقدم لمنح التبادل الثقافي مع إيران ومصر وأرمينيا"، صحيفة الثورة السورية، 2012/9/10؛

http://thawra.sy/_print_veiw.asp?FileName=479354629201209092126 35

- بكر البدور، "عن العلاقات التركية الإيرانية"، مدونات الجزيرة، 2017/3/10؛
- http://blogs.aljazeera.net/blogs/2017/3/10/عن-العلاقات-التركية-الإيرانية
- "البنتاغون: نشر تركيا مواقع قواتنا في سوريا يعرضها للخطر"، الجزيرة نت، 2017/7/20؛

http://www.aljazeera.net/news/international/2017/7/20/ البنتاغون- نشر-تركيا- مواقع- قواتنا- بسوريا- يعرضها- للخطر

- "بي بي سي تدخل فندقاً يعتقد أن أمراء سعوديين محتجزون فيه"، BBC عربي، 2017/11/23؛

http://www.bbc.com/arabic/media-42097055

- "تدوينة للأستاذ الدكتور عبد الناصر سرور" على Facebook، 2017/8/11؛

https://www.facebook.com

- "تركيا تحقق نقلة نوعية في إنتاج الطاقة الكهربائية"، ترك برس، 2017/8/2؛

http://www.turkpress.co/node/37654

- "تركيا تعرض الوساطة لحل الأزمة الخليجية القطرية"، RT Arabic، 2017/6/5؛

https://arabic.rt.com/middle_east/881986- أنقرة- مستعدون- أنواع-الدعم-تطبيع- العلاقات- بين- دول- الخليج/

- "تركيا تعزز نفوذها في غزة عبر المشاريع الإنمائية والإنسانية"، موقع ترك برس، 2016/4/9؛

http://www.turkpress.co/node/20517

- "تركيا الرابعة أوروبياً في طاقة الرياح"، ترك برس، 2017/8/7؛

http://www.turkpress.co/node/37862

- "تطورات خطيرة على كافة الجبهات. قلق إسرائيلي من ممر بري من طهران إلى بيروت"، وكالة سما الإخبارية، 2017/6/4؛

http://samanews.ps/ar/post/304385/ تطـــورات- خطيـــرة- علـــى- كافـــة- الجبهات- قلق- إسرائيلي- من- ممر- بري- من- طهران- إلي- بيروت

- "تعاون عسكري بين قطر وإيطاليا"، الجزيرة نت، 2017/8/2؛

http://www.aljazeera.net/news/arabic/2017/8/2/ تعـاون- عسـكري- بـين- قطر- وإيطاليا

- "تعرف على منظومة صواريخ أومطاش التركية"، ترك برس، 2017/6/14؛ http://www.turkpress.co/node/35696
- "تعقيبٌ للكاتب فهمي شرّاب على إحدى تدويناتنا" على Facebook، بتاريخ 2017/6/29؛

https://www.facebook.com/osama.nahel

- "التقدير الاستراتيجي (22): الدور التركي في المنطقة وتأثيره على القضية الفلسطينية"، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، آيار (مايو) 2010؛

https://www.alzaytouna.net/2010/05/01/ التقدير- الاستراتيجي-22-الدور- التركي- في/

- "تهديد إيراني للسعودية.. لن نترك مكاناً آمناً سوى مكة والمدينة"، وكالة سما الإخبارية، 2017/5/8؛

http://samanews.ps/ar/post/301812/تهديد- إيراني- للسعودية- لن- نترك- مكانا- آمنا- سوى- مكة- والمدينة

- جان كسب أوغلو، "الموقف التركي المتمثل بإنشاء القواعد العسكرية المتقدمة"، سلسلة ترجمات الزيتونة (81)، مركز دراسات الاقتصاد والسياسة الخارجية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، آب (أغسطس) 2017.
- جمال الدين أبو حسين، "أوجاع إيران فى الداخل: بلوستشان نموذجاً (1)"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، 2015/8/20؛

http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/20/137/5455/ تقارير/تقارير/أوجاع-إيران-في-الداخل-بلوشستان-نموذجا.aspx-

- "جنرال إسرائيلي: الإيرانيون يشبهوننا تماماً ولن نستطيع هزيمتهم دون مساعدة أميركا"، وكالة سما الإخبارية، 2017/9/10؛

http://samanews.ps/ar/post/312996/جنـــرال- اســـرائيلي- الايرانيـــون- يشبهوننا- تماما- ولن- نستطيع- هزيمتهم- دون- مساعدة - اميركا

- جيرين كينار، "صراع القوى في واشنطن وأزمة الخليج"، ترك برس، 2017/7/8؛

http://www.turkpress.co/node/36606

- حسام سويلم، "التحليل الاستراتيجي للقوة العسكرية الإيرانية"، صحيفة البوابة المصرية، 2013/5/13؛ http://www.albawabhnews.com/42952
- حسين مجدوبي، "هل ستنجح السعودية في زعامة العالم العربي؟"، صحيفة الخليج الجديد، 2016/6/12؛ http://thenewkhalij.org/ar/node/39437
- "حصار قطر: التقديرات والارتدادات"، مركز الجزيرة للدراسات، 2017/6/22؛ http://studies.aljazeera.net/ar/positionestimate/2017/06/170622094941121.html
- "الخارجية الأميركية تشيد بتعاون قطر لمحاربة الإرهاب"، الجزيرة نت، 2017/7/19؛ http://www.aljazeera.net/news/arabic/2017/7/19/الخارجية-الأميركية-تشيد-بتعاون-قطر-لمحاربة-الإرهاب
- "خامنئي يتوقع سقوطاً حتمياً لحكام السعودية وروحاني يدعو لتحسين العلاقات"، Reuters عربي، 2017/5/27< http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKBN18N0T3
- "خط بحري مباشر يربط ميناء درينجا التركي بميناء حمد القطري"، تركيا بوست، 2017/8/3؛ http://www.turkey-post.net/p-213377/
- "خطاب الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر بعد الأزمة الخليجية". You Tube، 2017/7/21؛ https://www.youtube.com/watch?v=wYJzSyqXMJk
- "خفايا زيارة الرئيس "المتوترة" للسعودية.. وخوف من أن تلقى حماس مصير حزب الله"، موقع دنيا الوطن، 2017/11/13؛ https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2017/11/13/1098324.html
- "خلال لقاء بوزير الخارجية الإيراني..حماس وطهران تفتحان صفحة جديدة بالعلاقات"، موقع دنيا الوطن، 2017/8/7؛ https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2017/08/07/1073779.html
- "الداخلية القطرية تؤكد اختراق وكالة الأنباء من الإمارات"، الجزيرة نت، 2017/7/21؛ http://www.aljazeera.net/news/arabic/2017/7/20/الداخلية-القطرية-تؤكد-اختراق-وكالة-الأنباء-من-الإمارات
- "دبلوماسي قطري: حماس حركة مقاومة شرعية مثل الثورة الجزائرية"، موقع دنيا الوطن، 2017/7/26؛ https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2017/07/26/1070584.html
- دينا عبد العزيز، "التنافس التركي الإيراني تجاه الترويج لنموذجهما السياسي في المنطقة العربية بعد ثورات الربيع"، رؤية تركية؛

/ الإيراني- تجاه- الترويج التنافس- التركي-/http://rouyaturkiyyah.com

- رئيس الموساد: "إيران تتقدم عسكرياً بصورة مخيفة والهلال الشيعي يتحقق"، وكالة سما الإخبارية، 2017/8/14؛
http://samanews.ps/ar/post/310521/رئيس-الموساد-ايران-تتقدم-عسكريا-بصورة-مخيفة-والهلال-الشيعي-يتحقق
- "رئيس الموساد السابق: الشرق الأوسط يعاد صياغته من جديد والنظام التركي أكبر عدو لإسرائيل" ترك برس، 2017/7/11؛
http://www.turkpress.co/node/3671
- رجب الباسل، "دور تركيا في القضية الفلسطينية، في الفترة من 2002-2010 (فترة حكم العدالة والتنمية الأولى والثانية)"، موقع مفكرة الإسلام، 2011/11/9؛
http://islammemo.cc/print.aspx?id=137589
- "رصد المواقف العربية والغربية من الحرب على غزة"، نون بوست، 2014/7/17؛
http://www.noonpost.net/content/3226
- رضوان السيد، "طهران والصحوة والثورة مرة أخرى"، العربية نت، 2012/2/3؛
http://www.alarabiya.net/views/2012/02/03/192251.html
- رمزي عبد الله، "وتحررت الموصل"، الميادين نت، 2017/7/2؛
https://www.almayadeen.net/news/analysis/59914/وتحررت-الموصل--
- زبير خلف الله، "الأزمة الخليجية ومشروع إسرائيل الكبرى"، ترك برس، 2017/6/21؛
http://www.turkpress.co/node/36015
- سعيد الحاج، "عملية السلام مع أكراد تركيا أمام مفترق طرق"، مركز الجزيرة للدراسات، 2016/1/19؛ https://goo.gl/UDm4vF
- سعيد الحاج، "الموقف التركي من العدوان على غزة"، صحيفة رأي اليوم، 2014/7/14؛
http://www.raialyoum.com/?p=121490
- "السعودية تسعى إلى إظهار ريادتها الإقليمية في مواجهة إيران خلال زيارة ترامب"، وكالة سما الإخبارية، 2017/5/19؛
http://samanews.ps/ar/post/302864/السعودية-تسعى-الى-إظهار-ريادتها-الاقليمية-في-مواجهة-ايران-خلال-زيارة-ترامب
- "السعودية: على قطر فك الارتباط بحماس حتى تنتهي المقاطعة"، موقع دنيا الوطن، 2017/6/6؛
https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2017/06/06/1057577.html

- سعيد الحاج، "أردوغان يصوّب خطأ تاريخياً بحق العرب"، ترك برس، 2017/8/8؛
http://www.turkpress.co/node/37899
- "سفير سعودي: على الأتراك أن يدركوا بأن زمن التدخل في العالم العربي قد ولّى"، ترك برس، 2017/7/20؛
http://www.turkpress.co/node/37105
- "سفير السعودية في الجزائر: حركة حماس جماعة إرهابية"، YouTube، 2017/7/11؛
https://www.youtube.com/watch?v=hHi2KwejuZA
- سوراج شارما، "تركيا تضع القارة السمراء نصب أعينها"، ترك برس، 2017/8/10؛
http://www.turkpress.co/node/37945
- "سياسة بناء القوة في إيران"، مركز سورية للدراسات والبحوث، 2014/5/27؛
إصدارات-المركز/242-سياسة-بناء-القوة-في-إيران/http://www.syriasc.net
- "السيد نصر الله يثمّن الموقف السوري في معركة الجرود ويتوعد داعش بالهزيمة"، الميادين نت، 2017/8/4؛
https://www.almayadeen.net/news/politics/61733/-السيد-نصر-الله-يثمن-الموقف-السوري-في-معركة-الجرود-ويتوعد-داع
- "صحف: ترامب يعتزم تشكيل حلف عربي ضد إيران بمشاركة إسرائيل"، DW، 2017/2/17؛
- /صحف-ترامب-يعتزم-تشكيل-حلف-عربي-ضد-إيران-بمشاركة-إسرائيل_ http://www.dw.com/ar /a-37597651
- "صحيفة تركية تكشف حقائق القراصنة مخترقي وكالة الأنباء القطرية والدول الداعمة لهم"، تركيا بوست، 2017/8/27
ttp://www.turkey-post.net/p-216905/
- "طائرات بيرقدار التركية تنجح في اختبارات إطلاق صواريخ ذكية"، تركيا بوست، 2017/7/30؛
http://www.turkey-post.net/p-212654/
- "طائرات ANKA-S بدون طيار تدخل الخدمة في القوات المسلحة التركية عام 2017"، تركيا بوست، 2016/12/28؛
http://www.turkey-post.net/p-180581/

- عاتق جار الله، "التنافس الدولي وحدود الدور التركي في اليمن"، تركيا بوست، 2017/7/8؛
http://www.turkey-post.net/p-208880/
- "العاروري: حماس متمسكة بالمصالحة والمقاومة وإيران حليف استراتيجي"ـ موقع دنيا الوطن، 2017/10/22
https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2017/10/22/1092165.html

- عامر سعد، "تركيا.. استكشاف المارد القادم"، شبكة فلسطين للحوار، 2010؛
https://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=659094
- عبد الله جودة أحمد، "القضية الفلسطينية فى السياسة التركية كأحد صور القوة الناعمة"، المركز الديمقراطي العربي؛ http://democraticac.de/?p=30823
- عبد الهادي العجلة، "معركة النفوذ الطويلة فى الخليج"، المركز الديمقراطي العربي، 2017/6/7؛
http://democraticac.de/?p=47007
- عبير ثابت، "صفقة القرن اقتصادية الهدف وسياسية الحديث"، دنيا الوطن، 2017/5/22؛
https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2017/05/22/1052367.html
- عدنان عبد الرازق، "تركيا وإيران: الاقتصاد حاضر وبقوة رغم الأزمة السورية"، العربي الجديد، 2016/10/16؛
https://www.alaraby.co.uk/economy/2016/10/15/تركيا- وإيران- الاقتصاد-حاضر-1
- "العراق يبحث تصدير النفط عبر إيران"، الجزيرة نت، 2017/2/20
العراق- يبحث- تصدير- النفط- عبر- إيران
http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2017/2/20/
- "علم التسلسل الزمني"، ويكيبيديا؛
https://ar.wikipedia.org/wiki/علم_التسلسل_الزمني
- "علمانيو تركيا يخشون حزب العدالة والتنمية"، الجزيرة نت، 2007/4/23
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2007/4/23/علمانيو - تركيا- يخشون- حزب- العدالة- والتنمية
- علي حسين باكير،" التنافس التركي الإيراني على النفوذ في المنطقة العربية"، آراء حول الخليج؛
http://araa.ae/index.php?option=com_content&view=article&id=1320:2014-07-07-06-37-32&catid=9&Itemid=172

- علي حسين باكير؛ عدنان أبو عامر، "تركيا والقضية الفلسطينية في ظل تحولات الربيع العربي"، مركز الجزيرة للدراسات، 2012/11/6؛ http://studies.aljazeera.net/reports/2012/11/201211682923673950.htmd
- علي فوّاز، "هل تشعل قطر صراعاً تركياً-سعودياً على النفوذ؟ الخليج أمام صيف ملتهب"، الميادين نت، 2017/6/26؛ https://www.almayadeen.net/news/analysis/59580/-هل-تشعل-قطر-صراعا-تركيا--سعوديا-على-النفوذ----الخليج-أمام-صي
- علي جلال معوض، "الارتباك: تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية"، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، 2011/9/14؛ http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/1760.aspx
- علي هاشم، "رسائل طهران الصاروخية، ونهاية زمن داعش"، الميادين نت، 2017/6/20؛ https://www.almayadeen.net/news/analysis/59195/رسائل- طهران- الصاروخية- ونهاية- زمن- داعش
- عمار جفال، "التنافس التركي – الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016/12/26؛ http://info.politics-dz.com/2016/12/26/التنافس- التركي- الإيراني- في- آسيا- الوسط/
- "غالنت: إيران عبارة عن عاصفة شيعية تجتاح المنطقة من الخليج إلى البحر المتوسط"، وكالة سما الإخبارية، 2017/8/25؛ http://samanews.ps/ar/post/311622/غالنت- إيران- عبارة- عن- عاصفة- شيعية- تجتاح- المنطقة- من- الخليج- الى- البحر- المتوسط
- غراهام فولر، انتصار الإسلاميين في تركيا، الجزيرة نت، 2004/10/3؛ http://www.aljazeera.net/opinions/pages/bf0543b1-1354-4830-a985-2791f4848524
- لبيب قمحاوي، "السقوط العربي: هزيمة ذاتية أم واقع مفروض؟"، سودانيز أون لاين، 2017/8/9؛ http://sudaneseonline.com/board/7/msg/3%-هزيمة--aالسقوط-العربي-ذاتية-أم-واقع-مفروض-؟----بقلم-د.-لبيب-قمحاوي%2-1502290216.html---a
- "لماذا تغض إيران النظر عن عدوان القدس؟"، موقع دنيا الوطن، 2017/7/24؛ https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2017/07/24/1069918.html

- ليز سلاي، "إيران تدعم عصائب أهل الحق في طرح نفسها بديلاً للتيار الصدري سياسياً"، جريدة الشرق الأوسط، 2013/2/20ا، العدد 12503؛ http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=717983&issueno=12503#.WRA4ax20nIV
- قاسم عز الدين، "خطة السعودية لتجريد قطر من أسلحتها الثلاثة"، الميادين نت، 2017/6/23؛ https://www.almayadeen.net/news/analysis/59441/-خطة-السعودية-لتجريد-قطر-من-أسلحتها-الثلاثة
- "القاعدة التركية في قطر .. نحو علاقات قوية مع إيران وإضعاف الناتو العربي"، موقع Sputnik عربي، 2017/6/27؛ https://arabic.sputniknews.com/world/201706271024792963--تركيا-إيران-قطر-إضعاف-ناتو-عربي/
- "القوي السياسية في المجتمع الإيراني"، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2015/10/20؛ http://www.eipss-eg.org/Internal-forces-in-Iranian-society-political-forces/2/0/160
- ""كاتب سعودي: مشكلتنا مع إيران وليست مع إسرائيل"، وكالة سما الإخبارية، 2017/11/15؛ http://samanews.ps/ar/post/319194/-كاتب-سعودي-مشكلتنا-مع-إيران-وليست-مع-إسرائيل
- "الكشف عن وثيقة سرية بين الجبير ومحمد بن سلمان للصلح مع إسرائيل"، وكالة سما الإخبارية، 2017/11/14؛ http://samanews.ps/ar/post/319071/-الكشف-عن-وثيقة-سرية-بين-الجبير-ومحمد-بن-سلمان-للصلح-مع-اسرائيل
- "ما علاقة السعودية بالصفحة الجديدة؟ العلاقات الدافئة تعود تدريجياً بين حماس وطهران"، وكالة سما الإخبارية، 2017/8/9؛ http://samanews.ps/ar/post/310165/-ما-علاقة-السعودية-بـ-الصفحة-الجديدة-؟-العلاقات-الدافئة-تعود-تدريجيا-بين-حماس-وطهران
- محمد السعيد إدريس، "نكشف ملفات الحرب الساخنة بين تركيا وإيران"، صحيفة البوابة المصرية، 2016/5/14؛ http://www.albawabhnews.com/1930965
- محمد فالح الجهني، "الدراسات المستقبلية شغف العلم وإشكالات المنهج"، مجلة المعرفة، العدد 175، جامعة أم القرى؛ http://uqu.edu.sa/page/ar/5227

- محمد إبراهيم منصور، "الدراسات المستقبلية.. ماهيتها وأهمية توطينها عربياً"، مركز نماء للبحوث والدراسات، 2014/4/3؛ http://www.nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?Id=380
- محمد عباس ناجي، "حرب غزة وتأثيرها على الداخل التركي"، صحيفة الدستور الأردنية؛ http://www.addustour.com/15324/حرب+غزة+وتأثيرها+على+الداخل+التركي.html
- محمد عباس ناجي، "الانكماش: مستقبل الدور الإقليمي لإيران بعد الثورات العربية"، السياسة الدولية، 2011/10/6؛
- http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/111/1817/من-المجلة/ملف-العدد/الانكماش.aspx-
- محمود علي، "تركيا والقضية الفلسطينية.. المصالح مع الاحتلال تتحكم"، البديل، 2016/6/30؛ https://elbadil.com/2016/06/تركيا-والقضية-الفلسطينية-المصالح-مع-ا/
- محمود مرعشلي، "الدبلوماسية الإيرانية مدرسة للسياسة الدولية"، أقطاب (بوابة التصوف المغربي)؛ http://www.aktab.ma/الدبلوماسية-الإيرانية-مدرسة-للسياسة-الدولية_a3421.html
- "مدير الاستخبارات الأميركية: إيران في كل مكان"، الميادين نت، 2017/6/26؛ https://www.almayadeen.net/news/politics/59587/مدير-الاستخبارات-الأميركية--إيران-في-كل-مكان
- "مركز أبحاث إسرائيلي: الدور على تركيا بعد قطر"، ترك برس، 2017/7/12؛ http://www.turkpress.co/node/36741
- "مركز إسرائيلي: الأزمة الخليجية تُعيق خطة أردوغان لتوحيد المسلمين العرب والأتراك"، ترك برس، 2017/8/7؛ http://www.turkpress.co/node/37872
- مزات يشلتاش، "من أجل فهم الاستراتيجية التركية تجاه أزمة الخليج الجديدة"، مركز الجزيرة للدراسات، 2017/6/19؛
- http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/06/170619133344615.html

- "مسؤول أمريكي: قوات إيرانية وتركية وروسية ستتحرك إذا حركت الرياض قواتها ضد قطر"، وكالة سما الإخبارية، 2017/6/26؛ http://samanews.ps/ar/post/306368/مسؤول-امريكي-قوات-ايرانية-وتركية-وروسية-ستتحرك-اذا-حركت-الرياض-قواتها-ضد-قطر
- "مستشار إماراتي: تركيا أججت الموضوع القطري وتسببت في أقلمته"، ترك برس، 2017/8/7؛ http://www.turkpress.co/node/37836
- "مصادر إسرائيلية: محمد بن سلمان زار تل أبيب سراً"، عربي 21، 2017/9/10؛ http://arabi21.com/story/1033411/مصادر-إسرائيلية-محمد-بن-سلمان-زار-تل-أبيب-سرا
- مصطفى اللباد، إيران وتركيا: حدود الأدوار في المنطقة العربية"، موقع KATEHON، 2016/10/5؛ http://katehon.com/ar/article/yrn-wtrky-hdwd-ldwr-fy-lmntq-lrby
- "معاريف: العلاقات التركية-الإيرانية تتمم الهلال الشيعي ضد إسرائيل"، وكالة سما الإخبارية، 2017/8/19؛ http://samanews.ps/ar/post/311058/معاريف-العلاقات-التركية-الإيرانية-تتمم-الهلال-الشيعي-ضد-إسرائيل
- "معاريف: مصر والسعودية تبذران الذخيرة على حماس المحاصرة وقطر الصغيرة ويتناسون إيران"، وكالة سما الإخبارية، 2017/7/15؛ http://samanews.ps/ar/post/307888/معاريف- مصر - والسعودية-تبذران-الذخيرة-على- حماس- المحاصرة- وقطر - الصغيرة- ويتناسون- ايران
- "معهد أمريكي: القوة السايبرية والعسكرية الإيرانية خطر يهدد أمريكا"، الاتجاه برس، 2016/9/5؛ http://aletejahtv.org/permalink/126939.html?print
- "مغادرة أردوغان دافوس قلبت الطاولة وأحرجت الغرب"، الجزيرة نت؛ http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2009/1/30/مغادرة-أردوغان-دافوس-قلبت-الطاولة-وأحرجت-الغرب
- "مواقف الأحزاب السياسية التركية من قضية فلسطين والاحتلال الإسرائيلي"، ترك برس، 2017/8/29؛ http://www.turkpress.co/node/38735
- "موقع روسي: الأمير بن سلمان ورط السعودية في أزمات صنعها بنفسه"، وكالة سما الإخبارية، 2017/8/12؛

http://samanews.ps/ar/post/310355/موقع- روسي- الامير- بن- سلمان- ورط- السعودية- في- أزمات- صنعها- بنفسه

- "موقع روسي: دلالات توقيع اتفاق توسيع التعاون العسكري بين تركيا وإيران"، ترك برس، 2017/8/20؛ http://www.turkpress.co/node/38336
- "المواقف الدولية بشأن الأزمة في الخليج: إجماع دولي على الحل السلمي وتضارب مواقف الإدارة الأميركية"، المركز العربي للبحوث ودراسة السياسات، 2017/6/15؛ https://goo.gl/5KEb5F
- "الموقف التركي من القضية الفلسطينية"، المركز الفلسطيني للإعلام، 2012/10/4؛

https://www.palinfo.com/news/2012/10/4/الموقف- التركي- من- القضية- الفلسطينية-

- ناصر التميمي، "الأزمة الخليجية وتداعياتها على مستقبل مجلس التعاون"، مركز الخليج للدراسات، 2017/8/14؛ http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/08/170814110646601.html
- "ندوة بين تركيا وإيران أين العرب؟ في مركز عصام فارس"، ليبانون فايلز، 2012/2/3؛ http://www.lebanonfiles.com/print.php?id=334960
- نزيهة أحمد التركي، "مستقبلنا هو حاضرنا وماضينا: علم المستقبل وأهمية الدراسات الاستشرافية"، الحوار المتمدن، العدد: 2924، 2010/2/22؛ http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=204775
- "نصر الله: انقلبت الآية وزمن التهديد والتنفيذ الإسرائيلي انتهى"، وكالة سما الإخبارية، 2017/8/13؛

http://samanews.ps/ar/post/310500/نصر- الله- انقلبت- الاية- وزمن- التهديد- والتنفيذ- الإسرائيلي- انتهى

- "نصر الله: بعد فشل مشروع داعش عادوا إلى مشروع تقسيم المنطقة والبداية من إقليم كردستان"، الميادين نت، 2017/9/39؛

http://www.almayadeen.net/news/politics/827412/نصر- الله

- "نصر الله: لا يمكن القضاء على حزب الله وإهانة السعودية للحريري إهانة لكل اللبنانيين"، الميادين نت، 2017/11/10؛

http://www.almayadeen.net/news/politics/836607/كلمة-الأمين-العام-لحزب-الله-السيد-حسن-نصر-الله-لمناسبة-يوم-ش

- "نصر الله يدعو إسرائيل إلى تفكيك مفاعل ديمونا النووي"، الميادين نت، 2017/2/16؛

http://www.almayadeen.net/news/politics/52269/نصـــــر الله - يـــــدعو-إسرائيل- إلى- تفكيك- مفاعل- ديمونا- النووي

- "نيكي هيلي: حصار قطر فرصة مواتية لوقف تمويل حماس"، وكالة سما الإخبارية، 2017/6/29؛ http://samanews.ps/ar/post/306544/نيكي- هيلي- حصار- قطر- فرصة-مواتية- لوقف- تمويل- حماس
- هدى رزق، "الربيع العربي وإعادة صياغة التوازنات السياسية بين إيران وتركيا"، صحيفة الأخبار اللبنانية، العدد 2009، 2013/5/22؛ http://www.al-akhbar.com/node/183506
- "الهزيمة وديمونا والحرب المستقبلية...الإعلام الإسرائيلي تابع لحظة بلحظة خطاب السيد نصر الله"، الميادين نت، 2017/2/16؛ http://www.almayadeen.net/news/politics/62193/الهزيمـــــة-وديمونـــــا-والحرب- المستقبلية- الإعلام- الإسرائيلي- تابع-ل
- "هل بات حلم ممر إيران- العراق- سوريا وشيكاً؟"، الجزيرة نت، 2017/6/11؛ http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2017/6/11/هـــــل-بات- حلم- ممر- إيران- العراق- سوريا- وشيكا
- وائل مصطفى، "الموقف التركي غير المسبوق والتساؤل الغربي الكبير"، الجزيرة نت، 2009/3/3؛ http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2009/3/3/الموقـــــف-التركي- غير- المسبوق- والتساؤل- الغربي- الكبير
- "واردات تركيا من النفط ترتفع"، HOC. E NEWS، 2017/3/23؛ http://hoc-enews.com/2017/03/23/واردات- تركيا- من- النفط-ترتفع/
- "واشنطن تطالب دول حصار قطر بخطوات إيجابية"، الجزيرة نت، 2017/7/31؛ http://www.aljazeera.net/news/international/2017/7/30/واشنطن-تطالب-دول- حصار- قطر- بخطوات- إيجابي
- "واشنطن تفرض عقوبات جديدة على إيران"، RT عربي، 2017/7/28؛ https://arabic.rt.com/world/891060-واشنطن-عقوبات-إيران/
- "وزير تركي: يمكننا سد احتياجات قطر بالتصدير أو بالتصنيع فيها"، تركيا بوست، 2017/8/3؛ http://www.turkey-post.net/p-213369/

- "وزير الخارجية البحريني: القاعدة التركية في قطر لحماية منطقة الخليج"، ترك برس، 10/6/2017؛ http://www.turkpress.co/node/35526
- "وزير سعودي يدعو صحافي إسرائيلي لزيارة مكة ويدين أعمال المقاومة في فلسطين"، وكالة سما الإخبارية، 21/11/2017؛ http://samanews.ps/ar/post/319711/وزير-سعودي-يدعو-صحافي-اسرائيلي-لزيارة-مكة-ويدين-أعمال-المقاومة-في-فلسطين
- "وفد من قيادة حركة حماس الإرهابية يحضر مراسم تنصيب روحاني"، صحيفة الرياض، 5/8/2017؛ http://www.alriyadh.com/1614024
- وليد دوزي، "السعودية وإيران: اختلاف رؤى وتوافق نتائج"، المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، 13/11/2017؛ http://eipss-eg.org/السعودية-وإيران-اختلاف-رؤى-وتوافق-نتائج/
- "يلدريم: رفعنا إنتاجنا في الصناعات الدفاعية المحلية من 24% إلى 60%"، تركيا بوست، 8/7/2017؛ http://www.turkey-post.net/p-209434/
- Ahmad Melhem, "Saudi gamble on Hamas could pay off, or enrich rival Iran", al-monitor, 21/8/2017; http://www.al-monitor.com/pulse/en/originals/2017/08/hamas-saudi-arabia-terrorist-trump-plan-israel-peace.html
- Ali Hashem, "Rise of new Saudi crown prince stirs serious concerns in Iran", al-monitor, 11/7/2017; http://www.al-monitor.com/pulse/en/originals/2017/07/iran-reaction-mohammed-bin-salman-saudi-israel-tension.html
- Ali Mamouri, "Saudi Arabia engages Iraq at Iran's dismay", al-monitor, 18/8/2017; http://www.al-monitor.com/pulse/en/originals/2017/08/iran-iraq-saudi-arab-sunni-shiite.html
- Alp Ozden, "Turkish parliament ratifies Qatar military deals", Anadolu Agency, 7/6/2017; http://aa.com.tr/en/middle-east/turkish-parliament-ratifles-qatar-military-deals/836771
- Anne Barnard & David D. Kirkpatrick, "5 Arab States Break Ties With Qatar, Complicating U.S. Coalition-Building", The New York Times, 6/6/2017; https://cn.nytimes.com/world/20170606/qatar-saudi-arabia-egypt-bahrain-united-arab-emirates/en-us/

- Brad Lendon, "Qatar hosts largest US military base in Mideast", CNN, Updated 6/6/2017; http://edition.cnn.com/2017/06/05/middleeast/qatar-us-largest-base-in-mideast/index.html
- Bruce Riedel, "In wake of Trump visit, Saudi-led Sunni bloc already splintering", al-monitor, 30/5/2017; http://www.al-monitor.com/pulse/en/originals/2017/05/saudi-arabia-sunni-bloc-trump-visit-split-iran-qatar.html
- Bruce Riedel, "Iran outflanking Saudi Arabia in Yemen", al-monitor, 1/8/2017; http://www.al-monitor.com/pulse/en/originals/2017/08/iran-saudi-arabia-war-yemen-houthis-outflanking.html
- Bruce Riedel, "The long-term cost of Saudi succession shake-up", al-monitor, 21/6/2017; http://www.al-monitor.com/pulse/en/originals/2017/06/saudi-arabia-crown-prince-king-muhammad-bin-salman-cost.html
- Bruce Riedel, "Saudi king shows no signs of slowing aggressive foreign policy", al-monitor, 9/7/2017; http://www.al-monitor.com/pulse/en/originals/2017/07/saudi-arabia-king-salman-yemen-war-foreign-policy-qatar-g20.html
- Clayton Swisher, "Trump Says Qatar Funds Terror. Here's His Record Of Trying To Get It To Fund Him", Huffington Post, 11/6/2017; http://www.huffingtonpost.com/entry/trump-says-qatar-funds-terror-heres-his-record-of-trying-to-get-it-to-fund-him_us_593d6691e4b0c5a35ca06118
- David Hearst, "Jordan fears 'turmoil' as Saudis rush to embrace Israel", Middle East Eye, 16/11/2017; http://www.middleeasteye.net/news/exclusive-jordan-braces-turmoil-saudis-rush-embrace-israel-1491957420
- David Hearst, "Saudi torture victims include former king's son", Middle East Eye, 17/11/2017; http://www.middleeasteye.net/news/exclusive-former-crown-prince-among-saudi-torture-victims-340914670
- Frida Ghitis, "Middle East madness engulfs Iran, Qatar and US", CNN, Updated, 27/7/2017; http://edition.cnn.com/2017/06/07/opinions/qatar-us-chaos-opinion-ghitis/index.html

- Gerald Feierstein, "Can the Trump Admin get its Act Together on G.C.C. Crisis?", The Middle East Institute, 12/12/2017; http://www.mei.edu/content/article/can-trump-admin-get-its-act-together-gcc-crisis-monday-briefing
- Giorgio Cafiero, "Stakes high for Kuwait as mediator in Qatar crisis", al-monitor, 27/6/2017; http://www.al-monitor.com/pulse/en/originals/2017/06/gcc-qatar-crisis-kuwait-role-mediator-iran.html
- Giorgio Cafiero, "Trump administration looks to Oman for help navigating Middle East", al-monitor, 23/7/2017; http://www.al-monitor.com/pulse/en/originals/2017/07/trump-white-house-oman-help-qatar-gcc-crisis.html
- "Hamas leader in Gaza: Ties with Iran now fantastic; we're preparing battle for Palestine", Times of Israel, 28/8/2017; http://www.timesofisrael.com/hamas-leader-in-gaza-ties-with-iran-now-fantastic-were-preparing-battle-for-palestine/?utm_source=The+Times+of+Israel+Daily+Edition&utm_campaign=d49b40402c-EMAIL_CAMPAIGN_2017_08_29&utm_medium=email&utm_term=0_adb46cec92-d49b40402c-55678429
- Hamdi Malik, "What's behind controversial Iraqi cleric's visit to Saudi Arabia؟", al-monitor, 11/8/2017; http://www.al-monitor.com/pulse/en/originals/2017/08/muqtada-sadr-saudi-iraq-iran.html
- Hamidreza Azizi, "Saudi Arabia woos Persian-speaking Sunnis in Central Asia", al-monitor, 22/8/2017; http://al-monitor.com/pulse/originals/2017/08/iran-tajikistan-saudi-arabia-influence-tension-central-asia.html
- Haytham Mouzahem, "Iraq's Hakim moves out of Iran's shadow", al-monitor, 24/8/2017; http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2017/08/ammar-hakim-supreme-islamic-council-iraq-iran.html
- Henri J. Barkey, The Evolution of Turkish Foreign Policy in the Middle East, TESEV, Foreign Policy Programme; http://www.tesev.org.tr/Upload/Publication/e9461835-7524-4d67-85cd-9f72a425f684/Henri%20Barkey_final.pdf, p8

- Hussain Abdul Hussain, "Can GCC survive death of international organizations؟", Anadolu Agency, 14/8/2017;
- http://aa.com.tr/en/analysis-news/can-gcc-survive-death-of-international-organizations/883995
- Ian Lee, "What the Qatar crisis means for Hamas", CNN, 13/6/2017; http://edition.cnn.com/2017/06/13/middleeast/qatar-crisis-hamas/index.html
- "Iran seizes high ground in Saudi-Qatar dispute, Iran wins as GCC unity collapse", al-monitor, 18/6/2017; http://www.al-monitor.com/pulse/en/originals/2017/06/iran-qatar-saudi-arabia-dispute-aleppo-narrative-syria.html
- Kobi Michael & Yoel Guzansky, "Qatar under Siege: Regional Implications and Ramifications for the Palestinian Arena", INSS Insight, no. 935, site of The Institute for National Security Studies (INSS), 12/6/2017;
- http://www.inss.org.il/publication/qatar-siege-regional-implications-ramifications-palestinian-arena
- http://www.loyno.edu/~history/journal/1992-3/weidner.htm
- Mark Landler, "Trump Takes Credit for Saudi Move Against Qatar, a U.S. Military Partner", The New York Times, 6/6/2017; https://www.nytimes.com/2017/06/06/world/middleeast/trump-qatar-saudi-arabia.html?_r=0
- Mark Landler & Eric Schmitt, "H.R. McMaster Breaks With Administration on Views of Islam", The New York Times, 24/2/2017; https://www.nytimes.com/2017/02/24/us/politics/hr-mcmaster-trump-islam.html?_r=0
- Martin Chulov, "Erdoğan rejects Saudi demand to pull Turkish troops out of Qatar", The Guardian, 27/6/2017; https://www.theguardian.com/world/2017/jun/25/erdogan-rejects-saudi-demand-to-pull-turkish-troops-out-of-qatar
- Metin Gurcan, "Turkey flexing military muscle in Qatar", Trans. By: Timur Göksel, Al-Monitor, 24/7/2017; http://www.al-monitor.com/pulse/en/originals/2017/07/turkey-qatar-military-deployment-signals-hard-power-policy.html
- Mustafa Saadoun, "Iraq, Saudi Arabia to reopen border crossings after 27 years", al-monitor, 20/8/2017;

http://www.al-monitor.com/pulse/en/originals/2017/08/iraq-saudi.html

- "New to Turkish politics? Here's a rough primer", Hurriyet Daily News, 23/7/2007; http://www.hurriyetdailynews.com/default.aspx?pageid=438&n=new-to-turkish-politics-heres-a-rough-primer-2007-07-23
- Özden Zeynep Oktav, "The Gulf States and Iran: A Turkish Perspective", Middle East Policy Council; http://www.mepc.org/gulf-states-and-iran-turkish-perspective
- "Press Availability With Secretary of Defense James Mattis, Australian Foreign Minister Julie Bishop, And Australian Defense Minister Marise Payne", U.S Department of State, 5/6/2017; https://www.state.gov/secretary/remarks/2017/06/271571.htm
- Rachel Brandenburg, "Iran and the Palestinians", United states institute of peace, 2012; http://iranprimer.usip.org/resource/iran-and-palestinians
- Rania EL Gamal, "Saudi call for Gulf Arab union faces hurdles at summit", Reuters, 9/12/2013; http://www.reuters.com/article/us-gulf-summit-strains-idUSBRE9B811E20131209
- Saeid Golkar & Mehdi Khalaji, "The Islamic Republic's Will to Survive: Likely Nuclear Resistance, Unlikely Social Revolt", The Washington Institute, 12/6/2013; http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-islamic-republics-will-to-survive-likely-nuclear-resistance-unlikely-so
- Saeid Jafari, "Saudi-led Qatar blockade brings Iran, Turkey together", Al-Monitor, 26/6/2017; http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2017/06/saudi-qatar-blockade-iran-turkey-convergence-crisis.html
- Sahin Alpay, "Iran-Turkey relations: Love thy neighour: Assessing the Iranian revolution's impact on neighbouring Turkey, 35 years on", Aljazeera, 12/2/2014; http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2014/02/iran-turkey-relations-love-thy-ne-2014211671992287.html
- Semih Idiz, "Qatar becoming another diplomatic debacle for Turkey", al-monitor, 7/7/2017; http://www.al-monitor.com/pulse/en/originals/2017/07/turkey-qatar-will-doha-crisis-be-another-debacle-for-ankara.html

- Semih Idiz, "Turkey can't afford to take sides in Qatar crisis", al-monitor, 6/6/2017;
  http://www.al-monitor.com/pulse/en/originals/2017/06/turkey-qatar-crisis-poses-multiple-crisis-for-ankara.html
- T. S. Eliot's, "Traditional and the Individual Talent" in The Sacred Wood;
  http://www.bartleby.com/200/sw4.html
- "The Structure of Power in Iran: An overview of the Iranian government and political system"; PBS;
  http://www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/shows/tehran/inside/govt.html
- Thomas Friedman, "Saudi Arabia's Arab Spring, at Last The crown prince has big plans to bring back a level of tolerance to his society", New York Times, 23/11/2017;
  https://www.nytimes.com/2017/11/23/opinion/saudi-prince-mbs-arab-spring.html?action=click&pgtype=Homepage&clickSource=story-heading&module=opinion-c-col-left-region&region=opinion-c-col-left-region&WT.nav=opinion-c-col-left-region
- Tufan Aktas & Addis Getachew, "Details emerge of Turkish military base in Somalia", Anadolu Agency, 13/10/2016;
- http//:aa.com.tr/en/Africa/details-emerge-of-turkish-military-base-in-somalia/664139
- "Turkey: Qatar military base for the Security of Gulf", Al Jazzera, 13/6/2017;
- http://www.aljazeera.com/news/2017/06/turkey-qatar-military-base-security-gulf-170610150500657.html
- "US military: No plans to change our posture in Qatar", Aljazeera, 6/6/2017;
- http://www.aljazeera.com/news/2017/06/military-plans-change-posture-qatar-170605174247252.html
- "What Iran-Qatar reset means for Syria", al-monitor, 27/8/2017;
- http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2017/08/iran-qatar-reset-syria-turkey-idlib-israel-charlottesville.html
- "Who Planted the Fake News at Center of Qatar Crisis?", NBC News, 18/7/2017;
http://www.nbcnews.com/news/world/who-planted-fake-news-center-qatar-crisis-n784056

رابعاً: المراجع الأجنبية

- Michael Eisenstadt, The Strategic Culture of the Islamic Republic of Iran: Religion, Expediency, and Soft Power in an Era of Disruptive Change, Middle East Studies, the Marine Corps University, Nov. 2015.

المؤلّف في سطور

- ✓ الاسم: أ.د. أسامة محمّد أبو نحل.
- ✓ مكان وتاريخ الولادة: غزّة (فلسطين) 1963/02/26.
- ✓ العمل: أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بقسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر-غزّة (فلسطين).
- ✓ للمؤلف 9 كتب ونحو 48 بحثاً علمياً محكّماً في دورياتٍ ومؤتمراتٍ علمية، منها:
  - كتاب (تاريخ فلسطين القديم: بين روايات العهد القديم والدراسات الحديثة).
  - كتاب (مسيرة المتغيّرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من النشأة إلى أوسلو: قراءة تحليلية).
  - كتاب (الدولة الفلسطينية بين الفكرة والواقع العملي).
  - كتاب (الحِراك العربي المعاصر: دراسة سياسية سوسيولوجية).
  - بحث (يهودية دولة إسرائيل: جذور المصطلح وتأثيره على القضية الفلسطينية).
  - بحث (صعود قوى الإسلام السياسي العربي وأثره على القضية الفلسطينية).
  - بحث (المؤشرات العسكرية لانهيار إسرائيل منذ مطلع القرن الحادي والعشرين).
  - بحث (مستقبل قطاع غزة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقل).
  - بحث (الدور الإيراني بعد الاتفاق النووي وتأثيره على القضية الفلسطينية).
- ✓ قام بالإشراف على عدّة رسائل علمية (ماجستير ودكتوراه) ناهز عددها الـ (51) رسالة.